



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة



كلية العلوم الإسلامية
القسم: العقائد ومقارنة الأديان

الميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية
الشعبة: العلوم الإسلامية

مطاعن الحدائين في السنة النبوية

دراسة نقدية لكتاب: "صحيح البخاري: نهاية أسطورة" لرشيد أيلال

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصص: الحديث و علومه

الدفعة: الحادية عشرة

إشراف الأستاذ:

أ/د عزالدين روان

إعداد الطالب:

مصطفى باشا

السنة الجامعية: 1443هـ-1444هـ الموافق ل: 2022م-2023م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة



كلية العلوم الإسلامية
القسم: العقائد ومقارنة الأديان

الميدان: العلوم الإنسانية والاجتماعية
الشعبة: العلوم الإسلامية

مطاعن الحدائين في السنة النبوية

دراسة نقدية لكتاب: "صحيح البخاري: نهاية أسطورة" لرشيد أيلال

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

تخصص: الحديث و علومه

الدفعة: الحادية عشرة

إشراف الأستاذ:

أ/د عزالدين روان

إعداد الطالب:

مصطفى باشا

لجنة المناقشة:

الصفة	المؤسسة	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الجزائر - 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سليمان بن صفية
مقررا	جامعة الجزائر - 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عزالدين روان
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر - 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د. تمزغين محمد

السنة الجامعية: 1443هـ-1444هـ الموافق ل: 2022م-2023م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«ما عارض أحدُ الوحيَ بعقله إلا أفسد الله عليه
عقله حتى يقولَ ما يضحكُ منه العقلاء»

«ابن القيم، الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلّة (2/ 636)»

الإهداء

إلى "فاطمة الزهراء" والدتي، رحمها الله رحمة واسعة، وإلى "علي" والدي، أسكنه الله فسيح جناته
إلى "أم محمد"، شريكة الحياة ورفيقة الدرب في الدعوة الإسلامية.. وإلى قرة العين أبنائي: "سارة"
و"أسامة" و"محمد أمين"، الذين شجّعوني على مواصلة طلب العلم في الكبر بعد التقاعد، واحتملوا
قلقي في حالات الطوارئ يوم الامتحانات وصبروا على إكراهات انشغالي عنهم على كثير من
المباحات والرغبات.

إلى "إخواني وأخواني، وكلّ أفراد عائلتي، القريبة والبعيدة" الذين وقفوا إلى جانبي، فأمنيّتهم اللطيفة
بالنجاح وتشجيعهم الدائم، كلّ ذلك كان لي زادا على الطريق.
إلى "إخواني وأخواني" الذين جمّعني بهم على طريق الدعوة الإسلامية، ذكريات عزيزة غالية.
إلى "إخواني الطلبة وأخواني الطالبات"، الذين يُفرّحهم نجاحي ويُخزّنهم إخفاقي.. الذين شجّعوني
وساعدوني ونصحوني، فكان لهم نصيب من المشاركة في هذا البحث.
إلى "الشعب الفلسطينيّ الأبيّ"، الذي يناضل نيابة عن الأمة، لتحرير المسجد الأقصى المبارك.
إلى كلّ الذين يجاهدون لتكون كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا...

إلى كلّ هؤلاء أهدي هذه المحاولة المتواضعة.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تدرك المقاصد والغايات، فاللهم لك الحمد على نعمك التي لا تحصى، والشكر على آلائك التي لا تنسى، إن فضلك كان عليّ عظيماً.

والشكر العميق لأصحاب الفضيلة، شيوخي وأساتذتي الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة وغيرهم، الذين علّموا، وأدّبوا، ونصحوا، ووجّهوا، وساعدوا وأعانوا، وسامحوا وعفّوا، أسأل الله تعالى أن يبارك فيهم وأن يجازيهم عنّا خير الجزاء، ويبعد عنهم البلاء والعناء، ويرفع شأنهم في الأرض والسّماء، وأن يرزقنا وإيّاهم الإخلاص في القول والعمل، وحسن الخاتمة عند انقطاع الأنفاس وتوقّف العمل.

وكلّ الشّكر والتّقدير أيضاً لأستاذي الدكتور عزّ الدين روان - حفظه الله ورعاه - الذي قبل الإشراف على مذكّرتي، وأحاطني بالرعاية والنّصح والإرشاد والتوجيه، وكان صاحب الفضل في الاقتراح المتعلّق باختيار كتاب "صحيح البخاري: نهاية أسطورة"، وكان نعم القدوة في المعاملة، فجزاه الله عنيّ خير ما يجزي به عباده الصّالحين.

كما لا يفوتني أن أشكر إخواني وأخواتي، الطلبة والطالبات، على حسن معاملتهم، وطيب عشرتهم، وجميل تعاوّنهم، ودوام تشجيعهم. أسأل الله تعالى - كما جمعنا في الدنيا - أن يجمعني بهم جميعاً في جنّاته جنّات النّعيم، إخواناً على سرر متقابلين.

ولا أغادر قبل أداء واجب الشكر لكلّ القائمين على هذه الكليّة المباركة، في كلّ المستويات: إدارة، وموظّفين، وحرّاساً، أمدهم الله جميعاً بعونه وجزاهم عن جهودهم وتضحّيّاتهم خير الجزاء.

وأخيراً، الشّكر والتّقدير لكلّ من كان له فضل عليّ ممّن نسيت ذكره، وما كان ربك نسيّاً.

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار أو الرمز	تفسيره
د.ت	دون تاريخ
د.ط	دون طبعة
ت	تحقيق
تر	ترجمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنّ الحمد لله، نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له، وأشهد أنّ لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّداً عبده ورسوله، وصفيّه من خلقه وخليله، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، والسراج المنير، أدّى الأمانة، وبلّغ الرسالة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حقّ جهاده حتى أتاه اليقين، تركنا على المحجّة البيضاء، الواضحة الغراء، ليُلها كنهارها لا يزيغ عنها إلاّ خاسر هالك، فاللهم صلّ وسلّم وبارك عليه وعلى آله الطيّبين، وصحابه الغرّ الميامين، ومن اتّبع هداه واقتفى أثره إلى يوم الدين، أمّا بعد:

لقد منّ الله على أمة الإسلام، بأن بعث فيها خير نبيّ أرسل، بخير كتاب أنزل، وأكمل لها الدين وأتمّ عليها النعمة قال سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ المائدة [3]، وأمر سبحانه بطاعته وطاعة رسوله ﷺ، فقال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ النساء [59] وحذّر من مخالفة أمره فقال سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ النور [63] وأمر نبيّه ﷺ بالتبليغ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ المائدة [67]، وأعلمه بواجب البيان فقال: ﴿لِتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل [44]، فكانت السنّة أحد الوحيين، تُبيّن القرآن، تفسّر مجمله، وتقيّد مطلقه، وتخصّص عامّه، وتنشئ الأحكام. فهي ولا شكّ، ركن الإسلام الركين وحصنه الحصين، ومصدر من المصادر الأساسيّة للتشريع الإسلامي.

ولما عرف الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، مكانة السنّة في التشريع، ومنزلتها في الدين، استقرّ في وجدانهم أنّ الهداية والفلاح في التمسك بالكتاب العزيز والسنّة المطهّرة، فعصّوا عليهما بالنواجذ كما أمروا، وساروا بهما في الآفاق، هادين مهتدين، يُخرجون النّاس بإذن ربّهم من الظلمات إلى النور، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة... هكذا سارت سفينة

الإيمان، يقودها الصَّحْب الكرام، والتَّابِعون من بعدهم، وأتباع التَّابِعِينَ والعلماء الربانيون في كلِّ عصر ومصر.

في مقابل هذا التيار الغالب، المتمسِّك بالسَّنة، المحتفي بها، المعظَّم لشأنها، والعامل بأحكامها، نجد تياراً آخر، يقف على النقيض من ذلك، تباينت مواقفه من السَّنة، بحسب هويَّة كلِّ فريق ونواياه.

فالمناققون والمشركون، منذ أيَّام النبوَّة الأولى، اعترضوا على صاحب الرسالة وكذبوه وأنكروا الوحي، ولا عجب في ذلك، إذ لا يمكن أن يكون موفِّقهم غير ذلك.

ثمَّ جاء الخوارج والروافض، الذين انشقَّوا عن جماعة المسلمين بعد الفتنة، فردَّ الخوارج أحاديث جمهور الصَّحابة لرضاهم بالتَّحكيم، فأبوا بذلك أن يتَّخذوا السَّنة أساساً للتَّشريع، كما ردَّت الرافضة أحاديث جمهور الصَّحابة، إلاَّ ما زعموا أنَّه من رواية أشياخ عليٍّ عليه السلام، وقدحوا في عدالة الصَّحابة...

ثمَّ جاء المعتزلة وتبنَّوا النظرة التصادميَّة بين نصوص الوحي والعقل، وردَّوا أخبار الآحاد في باب العقائد بحجَّة ظنيَّة ثبوتها واشتراطوا التواتر، كما ردَّوا الحديث الذي يخالف معقولاتهم...

وإلى زمن غير بعيد، جاء تيار الاستشراق بخلفيته الفكرية والعقديَّة، ونفض الغبار عن كثير من تراث الأُمَّة الإسلاميَّة وقام بتحقيق كثير من الكتب، فوقف على مضمونها واستثمر علومها، لكن سار بها - كثيرٌ منهم - إلى وجهةٍ غير الوجهة التي أرادها لها مؤلِّفوها، لينفث فيها سمومه، ويطعن بها في دين الأُمَّة وسَّنة نبيِّها، وعلى رأسهم المستشرق اليهودي جولد تسيهر، الذي تعتبر كتاباته من بين أهمِّ المراجع التي اعتمد عليها غيره من المستشرقين وكثير من الطَّاعنين في السَّنة النبوِّيَّة.

ثمَّ استمرَّت حملات الطعن في السَّنة والتنكُّر لها، مع ظهور طوائف جديدة في أُمَّة الإسلام، منهم "القرآنيون" الذين يزعمون اتِّباع هدي القرآن ويرفعون شعار "الاكتفاء بالقرآن" ونبد السَّنة، ومنهم "العقلانيون" وهم "المعتزلة الجدد" الذين يحاكمون نصوص الشريعة إلى عقولهم، فما وافقها

قبله، وما عارضها أولوه أو طرحوه ونبذوه، ومنهم "العلمانيون" الذين يدعون إلى إقصاء أحكام الشريعة - قرآنا وسنة- عن قيادة الحياة الإسلامية، وحصرها في الشعائر التعبدية المحضة، إذ التدنن علاقة شخصية بين العبد وربّه ، ولا دخل لأحكام الدين في شؤون الحياة، كما يزعمون.

وفي العقود الأخيرة، تصدّر المشهد الفكري والإعلامي، تيار جديد في العالم الإسلامي، يريد التموقع داخل المنظومة الفكرية الإسلامية التي ألتفت حول أصولها وقواعدها علماء الأمة في القديم والحديث، ليُبدِي رأيه في قضايا دينية مختلفة، وعلى رأسها السنة النبوية، فتحمل طواعيةً، مسؤولية "تجديد الإسلام" بغربلته وتصفيته مما علق به من شوائب وانحرافات!!...إنهم "الحدائثيون".

ومن أجل تسليط الضوء على هذا التيار ووضع أطروحاته ومناهجه على بساط البحث العلمي الموضوعي، جاءت هذه المذكرة الموسومة ب: " مطاعن الحدائثيين في السنة النبوية: دراسة نقدية لكتاب رشيد أيلال: صحيح البخاري.. نهاية أسطورة".

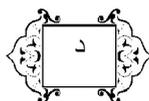
إشكالية البحث:

شكّل نقد السنة النبوية هاجسا عند أعدائها على مرّ العصور، لما اشتملت عليه من أصول الأحكام وقواعد الدين. وقد تباينت معاول الهدم وأدوات النقد لديهم، تبعا للأصول الفكرية والعقدية التي تأسس عليها كل فريق. والباحث في مطاعن الحدائثيين وشبهاتهم، يجد بأنهم انطلقوا من منطلقات منهجية غريبة وسلكوا مسالك عديدة للطعن في السنة النبوية: فما هي القيمة العلمية لمطاعن الحدائثيين في السنة النبوية، في ميزان البحث العلمي عامة وفي ميزان الصنعة الحديثية خاصة؟ وما هي منطلقاتهم ومرتكزاتهم في نقد الحديث النبوي؟

تتفرّع عن هذه الإشكالية الأساسية، إشكاليات فرعية، منها:

1- للحدائثيين منهج خاص في النقد، ومسالك عديدة للطعن في السنة النبوية. فما هي معالم

ذلك المنهج وبماذا تميّز؟ وما هي تلك المسالك؟



2- كيف طبّق رشيد أيلال مسالك الحدائثيين في نقد السنّة ومنهجهم؟ وما مدى موضوعيّة مطاعنه حول السنّة؟

3- هل أفلح رشيد أيلال في الوصول إلى إجابات علميّة مقنعة، للإشكاليّة الأساسيّة التي ألزم نفسه بها في كتابه؟

أسباب اختيار الموضوع:

1- موضوع البحث يندرج ضمن تخصّص السنّة النبويّة وعلومها، وهو ما يوافق تخصّص الطّالب (الحديث وعلومه)، ممّا يسهّل استيعاب مسائله والردّ عليها من خلال ما تعلّمه الطالب على أيدي شيوخه الأفاضل، طيلة المرحلة الجامعيّة بطورها (ليسانس، ماستر).

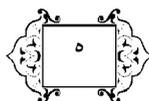
2- هذا الموضوع فرض نفسه على الساحة الفكرية الإسلاميّة وله تداعيات خطيرة على شرائح واسعة من المجتمع، ووتيرة الهجوم على السنّة النبويّة في ازدياد مستمرّ، لهذا فإنّ كلّ دراسة علميّة جادّة لا تخلو من قيمة مضافة.

3- إرشاد الأستاذ المشرف د. عزّ الدين روان - زاده الله من فضله - إلى اختيار كتاب رشيد أيلال: "صحيح البخاري: نهاية أسطورة"، في الجانب التطبيقي للمذكّرة، فوق اختياره عليه، بعد انشراح الصّدر وحصول الاطمئنان إلى سلامة هذا الاختيار، ببركة الاستخارة وفائدة الاستشارة.

4- الرّغبة الملّحة في نصرّة سنّة المصطفى ﷺ والدّفاع عنها والإعلاء من شأنها.

5- المساهمة في تعرية الفكر الحدائثي وكشف زيفه وبيان تهافته وفضح مناوآراته للطّعن في السنّة النبويّة المطهّرة والتّشكيك في حجّيتها، والردّ العلمي الموضوعي على أصحابها.

6- المساهمة في تسديد بعض "الدّين" الذي تركه الإمام البخاريّ في ذمّة الأُمّة الإسلاميّة، من خلال الدّفاع عن شخصه وعن "جامعه الصحيح"، والردّ على الطّاعنين فيه من أهل الزبغ والضّلال.



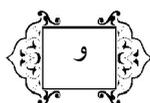
7- المساهمة في إثراء المكتبة الإسلامية بمذكرة في مجال الردّ على الشبهات التي تستهدف السنّة النبويّة، لعلّها تقع بين أيدي طلبة ذوي همم، وأصحاب نفسٍ طويل، يَبْنون عليها وينطلقون بها نحو آفاقٍ أوسع.

أهمية البحث:

- الطّعن في السنّة النبويّة والتّشكيك فيها من مواضيع السّاعة الملحّة، وتعاظُم نفوذ المدّ العقلي المعاصر وتذرّعه بالعلميّة والموضوعيّة، يستدعي تكفّلاً سريعاً لا يقبل التّأجيل.
- تعلق الموضوع بالأصل الثّاني من أصول التّشريع الإسلامي، وهو السنّة النبويّة المطهّرة، حصن الإسلام الحصين وركنه المتين، إذ الإجهاز على السنّة إجهاز على الإسلام كلّه.
- تعلق الموضوع، في جانبه التطبيقي، بالطّعن في أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى، وهو "الجامع الصّحيح"، والتخلّف عن الدّفاع عنه هو خذلان للإمام البخاري بظهر الغيب.
- عدد الضحايا المتنامي، من مختلف شرائح المجتمع، لحمالات الطّعن والتّشكيك في السنّة النبويّة، التي يقودها الحدائثيون بكلّ شراسة، من خلال مختلف المنابر الإعلاميّة، ممّا يزيد في أهميّة التصدّي لها.

أهداف البحث:

- الوقوف على الأصول الفكرية والخلفيات العقديّة التي بنى عليها الحدائثيون منهجهم في الطّعن في السنّة النبويّة.
- بيان تمهات مقولات الحدائثيين وأطروحاتهم تجاه السنّة النبويّة، من خلال تحليل منهجهم التّقدي، ومناقشة مسالكهم المعتمدة في الطّعن في السنّة النبويّة.
- بيان قصور وسداجة الطّرح الذي اعتمده (رشيد أيلال) في كتابه "صحيح البخاري: نهاية



أسطورة"، من خلال دراسة نقدية مفصلة لمنهج المؤلف وللتبّهات والمغالطات التي أوردها في كتابه، ودحض النتائج التي توصل إليها، في محاولة يائسة بائسة، لإسقاط الإمام البخاري من برجه العاجي.

- حماية التّعور الفكريّة والحدود العقديّة للأمة الإسلاميّة، ضدّ مختلف حملات الطّعن والتّشكيك في أصول الإسلام عامّة، وفي السنّة النبويّة خاصّة.

الدراسات السابقة:

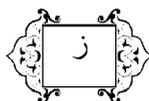
أ- الدراسات المتعلّقة بموضوع "الحداثة":

موضوع "الحداثة" من المواضيع التي أسالت كثيرا من الخبر، سواء بأقلام إسلاميّة أو أقلام حداثيّة. بعضها سلك مسلك التّأليف العام، حيث يغلب على كثير منها التّزعة العاطفيّة، وبعضها سلك مسلك الدراسات العلميّة الأكاديميّة المتخصّصة. فمنّ بين الدّراسات التي تجدر الإشارة إليها، والتي أفاد منها الطّالب في جانب من جوانب الدراسة، نذكر:

1- "الحداثة وموقفها من السنّة"، الحارث فخري عيسى عبد الله، رسالة دكتوراه من الجامعة الأردنيّة: تمحورت هذه الدّراسة حول مفهوم الحداثة، نشأة الحداثة العربيّة وتطوّرها، مصادرها، الحداثة وإنكار السنّة، الأدوات الحداثيّة لنقد السنّة.

استفاد الطالب من هذه الدراسة - في القسم النظري- ما تعلّق بالمفهوم والنشأة ومسائل فرعيّة أخرى، في الفصل الأوّل من المذكّرة، كما استفاد أساسا من القراءات الحداثيّة للنصوص الشرعيّة (البنويّة، التفكيكية، التاريخيّة...) في الفصل الثاني.

2- "الحداثة في العالم العربي: دراسة عقديّة"، محمّد بن عبد العزيز بن أحمد العلي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة: تمحورت هذه الدراسة حول مفهوم



الحدائفة، نشأة الحدائفة العربفة وتطورها، مصادرها، أسسها، وآثار انتشار المفاهفم الحدائفة في العالم الإسلامف ووسائل مقاومتها.

استفاد الطالب من هذه الدراسة أساسا - في الفصل الأول من القسم النظرف- ما تعلق خاصة بمراحل التأرفخ للحدائفة، وكذا ظروف نشأتها وروادها.

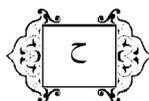
3- "الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية: دراسة نقدفة"، غازف محمود الشمرف، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامفة: تناول المؤلف ففها مفاهفم العلمائفة (التعرفف، النشأة، أهدافها وأساليبها)، مفهوم السنة في الفكر العلماني، نقد الحدفث بين صناعة المحدثفن ومطاعن العلمائففن، الرد على بعض الشبهات...

استفاد الطالب من هذه الدراسة أساسا - في الفصل الثاني من القسم النظرف- ما تعلق بالتدوفن المبكر للسنة، وكذا الردود على بعض الشبهات، خاصة شبهة معارضة الأحادفث للقرآن، والعقل، والعلم، ومسائل فرعفة أخرى.

وفلتحق بهذه الدراسات، كتابات أخرى ألفت في الرد على كثر من الشبهات التي يطرحها الحدائفون، وإن لم تتعرض للحدفث عن "الحدائفة" من جهة المفاهفم والأسس، نذكر منها أساسا:

1- "السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها"، عماد السفد الشرففني، شمل الكتاب، بعد تمهفد بمجموعة من المصطلحات والمفاهفم، التعرف بأعداء السنة النبوية في القفم والحدفث، ووسائل الأعداء للكفد للسنة، والردود المستفبضة على كثر من الشبهات..

استفاد الطالب من هذا الكتاب أساسا - في الفصل الثاني من القسم النظرف- ما تعلق بالردود على بعض الشبهات.



2- "دفاع عن السنّة وردُّ شُبّه المستشرقين والكتّاب المعاصرين"، محمّد بن محمّد أبو شهبه: ردٌّ فيه على كثير من الشبهات، في معرض نقده لكتاب "أضواء على السنّة" لعدوّ السنّة (أبي ريّة). استفاد الطالب أيضا من هذا الكتاب في الردّ على بعض الشبهات.

ب- الدراسات المتعلّقة بنقد كتاب رشيد أيلال: "صحيح البخاري: نهاية أسطورة" والكتب الأخرى المتعلّقة بالدّفاع عن صحيح البخاري: لقد ورد في نقد كتاب رشيد أيلال مجموعة من الكتب، منها:

1- "الجهالات المسطورة في كتاب صحيح البخاري نهاية أسطورة"، لمحمّد بن أحمد رفيق.

2- "صفحة إذلال لثُرّهات أيلال"، لعبد الرزّاق الجوزي.

3- "بيع الوهم: تهافت طرح رشيد أيلال عن صحيح البخاري"، ليوسف سميرين.

4- "بؤس التنوير: نقد شبهات وأكذوبات أيلال رشيد حول البخاري وصحيحه"، لعبد الحميد بن محمّد المير.

5- "التفنيد لشبهات أيلال رشيد"، لنبيل بلهي.

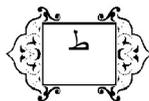
6- "المعركة تحت راية البخاري: تعقّبات وانتقادات لكتاب: صحيح البخاري.. نهاية

أسطورة"، لمحمّد بن زين العابدين رستم

7- "إعلاء البخاري: تثبيت مكانة الإمام البخاري وصحيحه من خلال ردّ الشبهات

حولها"، لعبد القادر بن محمّد جلال.

بعض هذه الردود جاءت مختصرة جدا، وبعضها متوسّطا، وبعضها بلغ حد التوسّع والإطناب.



أتاحت هذه الكتب للطالب، دون شك، مجالاً رحباً لانتقاء الردود الوجيهة، التي تستند إلى أدلة علمية تقوى على النهوض، وتناهى عن تلك التي تصدر عن انفعالات عاطفية، ليس لها اعتبار في ميزان البحث العلمي الموضوعي.

وخلاصة ما تميّزت به هذه المذكرة عمّا سبق ذكره، تتمثل فيما يلي:

1- بالنسبة للدراسات المتعلقة بـ "الحدائث":

✽ إذا كان الفصل الأول من القسم النظري للمذكرة عبارة عن مدخل عام لا يظهر فيه عادة وجه التمايز، فإنّ الفصل الثاني قد تميّز بالتصنيف المنهجي لمسالك الحدائثيين للطعن في الستة النبوية، وفق معايير معينة وردّ ذكرها في موضعها، مع الإشارة لمواطن الارتباط العضوي بين تلك المسالك. هذا التقسيم المنهجي جاء بناءً على الملاحظات الدقيقة والقيمة التي استفادها الطالب من الأستاذ المشرف.

✽ تميّزت المذكرة أيضاً، بالتمهيد لتلك المسالك بمبحث في غاية الأهمية، وهو منهج النقد عند الحدائثيين، ممّا يسهّل إرجاع كل مسلك إلى الأصول المنهجية الحدائثية التي صدر عنها.

✽ القسم النظري من المذكرة - بفضليه الأول والثاني - بما اشتمل عليه من شمول ولو نسبي، وضع القسم التطبيقي منها، المتمثل في الدراسة النقدية لكتاب رشيد أيلال، في إطار نظري عام، يُمكن من فهم الخلفية - بكلّ أبعادها الفكرية والأيدولوجية والفلسفية والعقدية - للمنهجية التي سلكها المؤلف للطعن في "الجامع الصحيح".

2- الدراسات المتعلقة بنقد كتاب رشيد أيلال: "صحيح البخاري: نهاية أسطورة":

لقد تقاطعت المذكرة مع كثير من الردود والانتقادات التي وجهت لكتاب رشيد أيلال، إلا أنّ الطالب حرص على تقديم الإضافات التالية:



✽ تدعيم الأدلة النقلية بمزيد من الأدلة العقلية (الشخصية أو الاستفادة)، لأنّ الحدائين، أغلبهم، لا يؤمنون لا بالسنة النبوية ولا بأدلتها.

✽ عدم الاكتفاء بالردّ على الشبهات المثارة في كتاب أيلول، وإثما الوقوف أيضا، على المغالطات التي اتبعتها المؤلّف في إيراد تلك الشبهات.

✽ زيادة التركيز على جانب الصنعة الحديثية في الردّ على بعض الشبهات التي لم تستوفِ حقّها من البيان في هذا الجانب.

ج- مصادر ومراجع أخرى: هذا وقد استعان الطالب بمصادر ومراجع أخرى، لإتمام هذه المحاولة المتواضعة، جاءت مفصلة في الفهرس الخاص بها في نهاية المذكرة.

معوّقات البحث:

- سعة الموضوع وطول مباحثه جعلت حجم المذكرة كبيرا نوعا ما، ممّا اضطرّ الطالب إلى مراجعة البحث مراجعة شاملة واختصار كثير من مسائله، مع الحرص على عدم الإخلال بجوهر الفكرة.

- تداخل مباحث الموضوع وتشابك الشبهات وتربطها صعّب من عملية التوزيع المتوازن للمادة العلمية على المطالب والفروع ومن الضبط النهائي لهيكل البحث، الذي استقرّ على ما هو عليه بعد توليفات عديدة، راجعها الطالب وضبطها على ضوء التوجيهات الدقيقة والقيّمة للأستاذ المشرف.

- المعاناة النفسية الشديدة المتولّدة عن القراءة المستمرة للطّعون في سنة المصطفى والسّتم والسّباب لأهل الحديث، والاستهتار بكلام أئمة الإسلام والتّسفيه لعلوم الشريعة عامّة، وعلوم الحديث الخاصّة، وإخضاع البديهيّات والمسلّمات الفكرية والدينية لإعادة النظر...



- الفوضى المنهجية التي تميّز بها كتاب رشيد أيلال، حيث يكرّر الفكرة الواحدة مرّات عديدة وفي مواضع شتى، بمناسبة وبغير مناسبة، بأسلوب ركيك، كلّه حشو وإطناب. ممّا يستدعي من الباحث الإشارة إلى تكرار الفكرة، ليقف القارئ على طريقة أيلال في إيهام القارئ بكثرة الأدلّة التي اعتمدها في الطعن في صحيح البخاري، في حين أنّ الأمر ليس كذلك.
- التناقض الصارخ في أفكار أيلال، ممّا يضطر الطالب إلى الرجوع إلى المواضيع المختلفة للفكرة الواحدة، لاستخراج أوجه هذا التناقض.

منهج البحث

بالنظر إلى التباين في طبيعة المباحث، وظّف الطالب مجموعة من المناهج المطروقة في مثل هذه الدراسات، وهي:

المنهج الوصفي: وهذا بعرض مضامين المادّة العلميّة، من تعاريف ومفاهيم ومضامين الشبهات والطّعون، وكذا أقوال العلماء...

المنهج التحليلي التّقدي: وذلك بتفسير المقولات والنصوص الطاعنة في الأحاديث وتفكيك عباراتها لإدراك حقيقة الطعن والوقوف على أسبابه وأسس التّظريّة، ثمّ نقده على ضوء ضوابط البحث العلمي وقواعد الصنعة الحديثيّة.

المنهج المقارن: وهذا بمقابلة أقوال الأطراف المختلفة - في بعض المواضيع - للوقوف على أوجه الاتّفاق والاختلاف، والموازنة بينها، ثمّ الحكم عليها.

منهجية البحث:

1. عزوت الآيات إلى مواضعها بذكر السّورة ورقمها وذلك في المتن، واعتمدت على مصحف المدينة للنشر الحاسوبي، برواية حفص.



2. خرّجت الأحاديث من مصادرها الأصليّة، بعزوها إلى الكتاب والباب والرّقم، وإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به، إلّا إذا اقتضى السياق ذكر غيرها، فأنقل حينئذ حكم علماء الحديث عليها ببيان درجتها.

3. التزمت في توثيق النصوص بذكر اسم المؤلّف، ثمّ العنوان، ثمّ المحقّق إن وُجد، ثمّ دار النّشر والبلد، ثمّ الطّبعة، وإن لم توجد أشير بـ (د.ط)، ثمّ تاريخ الطّبعة وإن لم يوجد أشير بـ (د.ت)، وهذا عند ذكر الكتاب لأوّل مرّة.

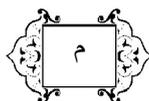
4. في هذا البحث شخصيات ومصطلحات كثيرة، لا يمكن الاسترسال في الترجمة لها أو شرحها كلّها، تجنّباً للتّطويل وتضخيم الهوامش. لهذا سينتهج الطّالب منهج التخفيف والاقتصار على بعضها، حسب ما تقتضيه حاجة السيّاق.

5. ربّبت فهرس المصادر والمراجع وفق الترتيب الأبجائي، مبتدئاً باسم المؤلّف، ثمّ عنوان الكتاب.

6. نظرا للعدد الكبير جدا لشبهات الحدائين ومغالطاتهم حول السنّة من جهة، وللشروط الأكاديميّة المتعلّقة بحجم البحث من جهة أخرى، فإنّ الطالب لن يقصد الاستيعاب، وسوف يركّز على أصول هذه الشبهات وأهمّ تلك المغالطات، ويقتصر على إيراد مثال أو مثالين تحت كلّ مسلك من مسالك الطّعن عند الحدائين.

7. بالنسبة للدراسة النقدية لكتاب رشيد أيلال، ينقل الطالب محلّ الشاهد من كلام المؤلّف، مع مراعاة سياقه بكلّ أمانة، ثمّ الردّ على الشبهات والمغالطات في حدود ما يقوِّض أركانها. وقد يطول الردّ نسبيا أو يقصر، بحسب ما يقتضيه المقام.

8. قد يُعيد الطّالب التذكير - باختصار - بأهم عناصر الردّ في موضع، بعد المناقشة المستفيضة للشبهة في موضع سابق، نظرا للترابط والتداخل الكبير الموجود بين الشبهات، خاصة تلك التي تكون نتيجة لشبهة سابقة وسببا لشبهة لاحقة.



9. الحرص على إيراد الأدلة العقلية إلى جانب الأدلة التقلية، في الردود على الشبهات، لأنّ الكثير من الحدائين لا يؤمنون لا بالحديث، ولا بعلومه.

10. نشير -غالبا- في الفصل الثالث من هذا البحث، لرشيد أيلال، بعبارة (المؤلف).

11. الحرص على إبقاء المناقشة لكتاب أيلال، في إطارها الأكاديمي العلمي الهادئ، بعيدا عن الانفعالات العاطفية، وإن كان ذلك شاقا على الطالب، لكثرة المنكر والأباطيل التي احتواها الكتاب.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية الأساسية والإشكاليات الفرعية، قسمت البحث إلى: مقدمة، ثلاثة فصول، خاتمة وفهارس، وبياناتها مختصرا كآتي:

المقدمة: اشتملت على توطئة موجزة، ثمّ الإشكالية، وأسباب اختيار الموضوع، وأهميته وأهدافه، منهجه ومنهجيته، والدراسات السابقة، وخطة بحث موجزة.

ثمّ القسم النظري المتكوّن من فصلين، كتوطئة نظرية للدراسة التطبيقية في الفصل الثالث.

الفصل الأول: السنة النبوية بين الحدائين و المحدثين.

وقد جاء في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: السنّة النبويّة ومكانتها في التشريع الإسلامي

المبحث الثاني: مفهوم الحداثة، نشأتها، وأسسها.

المبحث الثالث: منهج النقد الحديثي عند المحدثين

الفصل الثاني: منهج الحدائين في نقد السنّة ومسالكهم في ذلك.



وقد جاء في أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج الحدائين في نقد السنّة النبويّة.

المبحث الثاني: مسلك الحدائين في الطعن في حجّية السنّة.

المبحث الثالث: مسلك الحدائين في الطعن في المرويّات.

المبحث الرابع: مسلك الحدائين في الطعن في دواوين السنّة الصحيحة ورواؤها.

ثمّ الفصل الثالث والأخير، المتعلّق بالجانب التطبيقي (دراسة حالة):

الفصل الثالث: دراسة نقدية لكتاب " صحيح البخاري: نهاية أسطورة" لرشيد أيلال

وقد جاء في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل تمهيدي للدراسة النقدية.

المبحث الثاني: النّقد الخارجي للكتاب (الملاحظات العامة)

المبحث الثاني: النّقد الداخلي للكتاب (الملاحظات الخاصة)

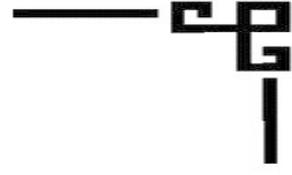
خاتمة: وقد اشتملت على أهمّ النتائج والتوصيات.

هذا وقد استفرغت كِنانة الجهد في الجمع، والبحث، والتنقيب، والنظر، والتحليل، كما حرصت على احترام شروط البحث العلمي الجادّ، واجتناب ما يخلّ بأخلاقيات الباحث وآداب طالب العلوم الشرعيّة... كلّ هذا، في حدود أقصى ما يُطلب من طالب علمٍ مبتدئ، شرع في الطلب بعد الخمسين.

فالله أسأل أن يوفّقني في بحثي هذا لحسن التّزال، وأن يرزقني الحجّة لبيان الحقّ من الضلال، ويعقب لي فيه حسن المآل، إنّه هو الكبير المتعال.



الفصل الأوّل
السنة النبوية بين الحدائث والمُحدّثين



المبحث الأول: السنّة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي
المبحث الثاني: مفهوم الحادثة، وأسسها، ومناهجها
المبحث الثالث: منهج النّقد الحديثي عند المحدثين



المبحث الأول: السنّة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي

المطلب الأول: تعريف السنّة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: مكانة السنّة النبويّة في التشريع الإسلامي.

المطلب الأول: تعريف السنة لغة واصطلاحاً

الفرع الأول: السنة في اللغة

مشتقة من الفعل (سنّ)، بفتح السين المهملة وتشديد النون، وهذه المادة تفيد "جريان الشيء واطراده في سهولة"¹.

ولهذا الفعل عدّة معان لغويّة استعملها العرب منذ عهد الجاهليّة، من أهمّها:

أولاً: الطريقة أو السيرة : حميدة كانت أو ذميمة. وهذا أوضح وأغلب معانيها، حتّى قال ابن الأثير: "والأصل فيها الطريقة والسيرة"². وجاء في اللسان: "والسنة: السيرة، حسنة كانت أو قبيحة"³. ومنها قوله ﷺ: "من سنّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سنّ في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها، ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء"⁴.

ثانياً: البيان: سنّ الله أحكامه للناس: بيّنها⁵.

ولكلمة "سنة" في اللغة معان أخرى، ورد ذكرها في القرآن الكريم والسنة المطهّرة، تطلب في مظانّها.

¹ أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ت. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، لبنان، دون طبعة (د.ط)، 1979م، ج 6، ص 60.

² أبو السعد، مجد الدين المبارك بن مُجَدِّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت. طاهر أحمد الزاوي ومحمود مُجَدِّد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، 1979م، ج 2، ص 409.

³ أبو الفضل، مُجَدِّد بن مكرم بن علي، جمال الدّين بن منظور الأنصاري (ت 711هـ)، لسان العرب، مديّلة بحواشي اليازجي وجماعة من اللغويّين، دار صادر، بيروت، ط 3، 1414هـ، ج 13، ص 225.

⁴ أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب: الزكاة، باب: الحث على الصدقة، رقم 1017، من حديث جرير بن عبد الله ت.

⁵ ابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 225.

الفرع الثاني: السنة في الاصطلاح:

يتحدّد المعنى الاصطلاحي للسنة بحسب نطاق الاختصاص. فمصطلح "السنة" عند المحدثين، غيره عند الأصوليين أو الفقهاء. "فعلماء الحديث إنّما بحثوا في رسول الله ﷺ، الإمام الهادي والرائد النَّاصِح، الذي أخبر الله تعالى عنه أنّه أسوة لنا وقدوة لنا، فنقلوا كلّ ما يتّصل به من سيرة، وخلق، وشمائل، وأخبار، وأقوال، وأفعال، سواء أثبت المنقول حكماً شرعياً أم لا"¹، وبناء على هذا جاء اصطلاحهم:

أولاً: السنة في اصطلاح المحدثين: "ما أضيف إلى النبي ﷺ، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة (خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة)".²

أما علماء الأصول "إنّما بحثوا عن رسول الله ﷺ، من حيث إنّهُ مشرّع يبيّن للنّاس دستور الحياة، ويضع القواعد للمجتهدين من بعده، ولذلك اعتنى الأصوليون بأقواله، وأفعاله، وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقرّرها"³. وبناء على هذا جاء اصطلاحهم:

ثانياً: السنة في اصطلاح الأصوليين: هي "ما صدر عن النبي ﷺ من غير القرآن، من قول أو فعل أو تقرير"⁴، مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي.

أما علماء الفقه "إنّما بحثوا عن رسول الله ﷺ، الذي تدلّ أفعاله على حكم شرعي، وهم يبحثون عن حكم الشّرع في أفعال العباد وجوباً أو حرمة أو إبّاحة، أو غير ذلك"⁵. وبناء على هذا جاء اصطلاحهم:

¹ مُجَدِّ عجاج الخطيب، أصول الحديث: علومه ومصطلحه، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط4، 1997م، ص22.

² محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، المملكة العربيّة السعوديّة، ط10، 2004م، ص17.

³ مُجَدِّ عجاج الخطيب، أصول الحديث: علومه ومصطلحه، ص22.

⁴ مُجَدِّ بن علي بن مُجَدِّ بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ت. أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1999م.

⁵ مُجَدِّ عجاج الخطيب، أصول الحديث، ص22.

ثالثاً: السنة في اصطلاح الفقهاء: هي كل ما ثبت عن النبي ﷺ ، ولم يكن فرضاً ولا واجباً، كالمندوب والمستحب والتطوع والتفل.

هذا وتطلق السنة أيضاً في مقابلة البدعة، ومن ذلك قولهم (فلان على السنة)، إذا عمل على وفق ما عمل النبي ﷺ وأصحابه، سواء أكان ذلك مما نُصَّ عليه في الكتاب الكريم أم لم يكن، وقولهم (فلان على بدعة) إذا عمل على خلاف ما عملوه أو أحدث في الدين ما لم يكن عليه السلف¹.

المطلب الثاني: مكانة السنة النبوية في التشريع الإسلامي:

تعتبر السنة النبوية أحد أصول الإسلام العظمى، ودعائمه الكبرى، وهي ركن ركين في أدلة التشريع الإسلامي، فهي مصدره الثاني، لا يكتمل أمر الدين إلا بها، ولا يستقيم الشرع من دونها، ولم يمار في هذه الحقيقة إلا نَفَرٌ لا يُعْتَدُّ برأيهم في ميزان العلم والشرع.

الفرع الأول: أدلة حجية السنة النبوية

أولاً: أدلة من القرآن الكريم: لقد اشتدَّت عناية القرآن الكريم، الذي هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، بتقرير حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، تقريراً حاسماً، يقطع الطريق أمام الذين يفرقون بين كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وهذا من خلال دلالات آيات كثيرة، جاءت صريحة واضحة في الأمر باتباعه ووجوب طاعته، طاعة مطلقة في ما يأمر به وينهى عنه، والتحذير من مخالفة أمره، وبيان وظيفته ﷺ في التبليغ والبيان، ووجوب اتباعه في جميع ما يصدر عنه، والتأسي في ذلك به، وعلى أن اتباعه لازم لمحبة الله.

"والمتمل في دلائل القرآن على حجية السنة يجد أنها تُثبت معنيين شريفيين جليلين، فيهما الرد على مختلف الطوائف المنكرة للسنة، سواء أكان إنكارهم لها من جهة أصلها، أو من جهة طريقة نقلها. ولا ينبغي الاقتصار في الاستدلال على حجية السنة بالقرآن على معنى واحد منهما، بل

¹ محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث: علومه ومصطلحه، ص 29.

لابدّ من العناية بإثبات المعنيين كليهما، إذ بتكاملهما تنقطع حجة كل منكر للسنة أو مشكك فيها. والمعنيان هما: دلالة القرآن على أصل حجية السنة ودلالة القرآن على دوام حجيتها¹.

فآيات الكتاب الحكيم أثبتت أصل حجية السنة النبوية، من خلال دلالة الأوامر القرآنية العامة بطاعة الرسول مع إطلاق الطاعة دون تقييد، ودلالة الآيات على أنّ السنة وحي وأنها بيان للقرآن، كما أثبتت دوام حجيتها من خلال دلالة القرآن على حفظ السنة ولزوم حفظ بيان القرآن²

بعض الآيات الدالة على حجية السنة النبوية:

1- قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَذُودُوهُ إِلَى اللَّهِ

وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ النساء [59]

قال ابن القيم رحمه الله: "فأمر الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً، من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالاً، بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول... و قال : أن الناس أجمعوا أن الردّ إلى الله سبحانه هو الردّ إلى كتابه، والردّ إلى الرسول ﷺ هو الردّ إليه نفسه، في حياته وإلى سنته بعد وفاته"³.

وفي نفس السياق يقول الإمام الشاطبي: "تكراره الفعل (وأطيعوا) يدلّ على عموم الطاعة بما أتى به ممّا في الكتاب، ومّا ليس فيه ممّا هو في سنته"⁴.

¹ أحمد بن يوسف السيد، تثبيت حجية السنة ونقض أصول المنكرين، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، المملكة العربية السعودية، ط1، 2017م، ص19.

² المرجع نفسه، ص20.

³ أبو عبد الله، شمس الدّين محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423هـ، ج2، ص89. بتصرف

⁴ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن مُجد اللّخمي الشاطبي (ت 790هـ)، الموافقات، دار ابن عقّان للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1997م، ج3، ص229

هذا ولو أنّ "إنسانا سمع النبي ﷺ يأمره بشيء أو ينهاه عن شيء، ثم امتنع عن طاعته في ذلك، بحجة أنّه ليس في القرآن لكان بلا ريب عند جميع الأمة، مخالفاً للآيات الواردة في هذا المعنى..."¹.

2- قال تعالى: ﴿وَأذْكُرْتَ مَا يُؤْتَىٰ فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾

[الأحزاب 34]

قال الإمام الشافعي: "فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة: سنة رسول الله، وهذا يشبه ما قال - والله أعلم - لأن القرآن ذُكِرَ وأُتبعته الحكمة، وذكّر الله منهُ على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجوز، والله أعلم، أن يقال الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله، وذلك لأنها مقرونة مع الكتاب، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقوله: فرض إلا لكتاب الله، ثم لسنة رسوله، لما وصفنا من أنّ الله جعل الإيمان برسوله مقروناً بالإيمان به"².

فكلام الإمام الشافعي رحمه الله، يدلّ على أنّ الحكمة هي السنة، فقد جاءت معطوفة على آيات الله وهي الكتاب، والعطف يقتضي المغايرة، ثم "لا يصحّ أن تكون شيئاً آخر غير الكتاب والسنة، لأنّ الله تعالى قد منّ علينا بتعليمها، والمنّ لا يكون إلا بما هو صواب وحق مطابق لما هو عنده، فتكون الحكمة واجبة الإتيان كالكتاب، خصوصاً وأنّ الله قد قرنها به، وهو لم يوجب علينا في سائر كتابه إلا اتباع كتابه وسنة نبيه، فتعيّن أن تكون الحكمة حينئذ هي السنة"³. هذا ولم ينفرد الإمام الشافعي بتفسير الحكمة المعطوفة على الكتاب بالسنة، بل سبقه إلى ذلك غير واحد من كبار أئمة الإسلام.

وكون الحكمة المعطوفة على الكتاب، والتي هي السنة النبوية، منزلةً من عند الله تعالى، فهي وحيّ منه سبحانه على نبيه ﷺ، بدلالة آيات كثيرة منها:

¹ أحمد بن يوسف السيد، تثبيت حجية السنة، ص 22.

² مُجَدِّد بن إدريس الشافعي، الرسالة، ت أحمد مُجَدِّد شاكِر، الناشر: مصطفى الحلبي، مصر، ط 1، 1938م، ص 252.

³ عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار الوفاء، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي رقم

(01)، د.ط، د.ت، ص 297.

1- قوله تعالى:

﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴿٥﴾﴾

النجم [1-5]

فقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ عام، يشمل جميع ما ينطق به ﷺ، لأنه في سياق النفي، وقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ فيه حصرٌ لذلك بالوحي، أي ما هو إلا وحي يوحى إليه. فالسنة هي بوحى من الله تعالى، أو باجتهاد من الرسول ﷺ، إلا أن الرسول لا يقرّ على اجتهاد خطأ.

فالقرآن الكريم هو الوحي المتلو، المتعبّد بتلاوته، والسنة وحي غير متلو، ولا يتعبّد بتلاوتها.

هذه الآيات وغيرها، تقطع بحجية السنة النبوية وكونها وحيا من عند الله تعالى، وأنّ الوحي ليس منحصرًا في القرآن الكريم، بل قد دلّت آيات في كتاب الله على نزول الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم في مقامات معيّنة، بأحكام وأخبار ليست مذكورة في نص القرآن¹، نكتفي ههنا بذكر موضع واحد للدلالة على ذلك، وهو قوله تعالى:

﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّدَ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ آل عمران [124]

دلّت الآية على أن النبي ﷺ، وعد أصحابه يوم بدر، بأن الله تعالى سيمدّهم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين، "ولا شك أنّ هذا الخبر من النبي ﷺ لأصحابه لا يكون إلا بوحى، لأنه لا محلّ فيه للاجتهاد والتخمين، والإيحاء بهذا ليس مذكورًا في القرآن، وإنما هو ممّا أوحاه الله إلى النبي خارج النصّ القرآني"².

¹ أحمد بن يوسف السيّد، تثبيت حجية السنة، ص 31-33.

² المرجع نفسه، ص 31.

وفي تفسير هذه الآية، قال الطاهر بن عاشور رحمه الله: "والمعنى: إذ تعد المؤمنين بإمداد الله بالملائكة، فما كان قول النبي ﷺ لهم تلك المقالة إلا بوعده أوحاه الله إليه أن يقوله"¹

ولإن كان الاستدلال على أصل حجية السنة النبوية من الأهمية بمكان، فإن إثبات معنى دوام حجيتها لا يقل أهمية عن إثبات أصلها، ذلك بأن أكثر ما يثيره المشككون في السنة إنما هو من جهة حفظها والثقة في طريقة نقلها، لا في أصل الاحتجاج بها. وفي كتاب الله أدلة متعددة على معاني الحفظ ودوام حاجة المؤمنين للسنة².

ثانياً: أدلة حجية السنة من الحديث:

ورد في السنة ما يفوت الحصر ويدل بمجموعه دلالة قاطعة على حجيتها وعلى التحذير من مزاعم منكريها، وعلى كونها حياً واجب الإتيان. هذه الأدلة هي من الكثرة بحيث يصعب حصرها أو ذكرها، فقد جمعها (خليل بن إبراهيم ملا خاطر) في بحثه "السنة النبوية وحي"³ تحت أكثر من مائة عنوان، وتحت كل عنوان يندرج مجموعة من الأحاديث، تزيد وتنقص، فقد تصل إلى المئات وقد تنقص إلى الآحاد.

فكل ما جاء بلفظ الوحي، والأمر، والإعطاء، والحل، والإباحة، والإذن، والترخيص، والتحریم، والرؤية، والبشارة، والنصر، والنفث في الرُوع، والإمداد...

وما جاء من إخباره ﷺ عن الله تعالى وأوصافه، وأسمائه، وأفعاله، وإخباره ﷺ عن نفسه الشريفة، وما خصه الله تعالى به وفضله، وإخباره عن فضل الصلاة والسلام عليه، وعن القرآن الكريم ونزوله، وترتيبه، وحروفه وثواب قراءته، وعن الأحاديث القدسية، وإخباره ﷺ عن الملائكة عموماً، وعن جبريل عليه السلام، وتعليمه له، ونزوله عليه مصاحبته، وعن الجنة ونعيمها وعن النار وعذابها...

³ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1948م، ج 4، ص 72

² للتوسع حول هذه المسألة، يراجع: أحمد بن يوسف السيد، تثبيت حجية السنة، ص 40-49.

² خليل بن إبراهيم ملا خاطر، السنة النبوية وحي، بحث مقدّم في "ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوي"، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، 1425هـ، ص 34 وما بعدها.

فكل ما كان في هذه المعاني من الأحاديث، فهو دليل على كون السنة النبوية المطهرة وحي من الله تعالى.

وفي السنة النبوية أيضا، أحاديث كثيرة تقطع بحجية السنة وأنها ملزمة لجميع المكلفين، في كل عصر ومصر، إلى قيام الساعة.

وهذه بعض الأحاديث الدالة على ذلك، على سبيل التمثيل، لا الحصر:

1- عن المقدم بن معد يكرب، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه ...) ¹

ذكر صاحب "عون المعبود" عند شرح هذا الحديث في سنن أبي داود، أنّ المراد بقوله (ومثله معه)، أنه "أوتي الوحي الباطن غير المتلو، أو تأويل الوحي الظاهر وبيانه، بتعميم وتخصيص وزيادة ونقص، أو أحكاما ومواعظ وأمثالا تماثل القرآن في وجوب العمل أو في المقدار" ². كما ذكر - في نفس السياق - كلاما عن البيهقي يؤيد ذلك.

"وقوله (يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته...) : يحذّر بهذا القول من مخالفة السنن التي سنّها ممّا ليس له في القرآن ذكر.

وأراد بقوله (متكئ على أريكته): أنه من أصحاب الترفه والدعة، الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه" ³.

¹ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم 4604، وقد سكت عنه فهو صالح، والإمام أحمد في المسند (3816/7)، رقم 17447، وصححه الألباني، انظر: صحيح وضعيف سنن أبي داود (104/10).

² أبو عبد الرحمن، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، شرف الحق الصديقي، العظيم آبادي (ت 1415هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1415هـ، ج12، ص231.

³ أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، ت. أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ج1، ص38.

وفي هذا الحديث معجزة للنبي ﷺ، فقد ظهرت فئة في القديم والحديث، تدعو إلى الإكتفاء بالقرآن، وترك السنة المطهرة.

2- حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله ﷺ، أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ بشر، يتكلم في الغضب، والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأوماً بأصبعه إلى فيه، فقال: "اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلا حق"¹.

وما ذاك إلا لأهمها وحيي، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ النجم [3، 4]، فعلم بهذا أن السنة التي تخرج من فم النبي ﷺ، حق ثابت ملزم لكل مسلم، وأنها أصل في الاحتجاج والاستدلال.

ثالثاً: أدلة حجية السنة من الإجماع:

أجمعت الأمة الإسلامية قاطبة، من لدن الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعين، وأئمة الإسلام المجتهدين، وسائر علماء المسلمين من بعدهم، إلى يوم الناس هذا، على أن السنة النبوية حجة، يجب التمسك بها والعمل بها، كالقرآن الكريم، والتحاكم إليها في جميع شؤون الحياة.

قال الإمام الشافعي: "أجمع الناس على أن من استبان له سنة رسول الله ﷺ، لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس"². ولذلك فإنه "لم يقع نزاع حولها بين المسلمين قاطبة، ممن يعتد به في الخلاف والوفاق، وهي مسألة أعظم وأجل من أن يُتنازع عليها أو يُختلف حولها، بل إنها لم تكن مجال بحث ودرس، باعتبارها من قطعيات الدين ومسلماته الأساسية وبديهياته الأولى، ولهذا فإن المصنفين لم يجعلوا من أغراضهم أن يتناولوها بالتقرير والبيان والاستدلال"³. وأخبار تمسك الأمة بالسنة أكثر من أن تحصى.

¹ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم: 3646، وقد سكت عنه فهو صالح، وأحمد في مسنده (3 /

1369)، رقم: 6621، وابن خزيمة في صحيحه (4 / 43)، والحاكم في مستدرکه (1 / 104) رقم: 357

² ابن القيم، إعلام الموقعين، ج4، ص40.

³ الحسين شواط، حجية السنة وتاريخها، كلية الحديث الشريف، الجامعة الأمريكية العالمية، ط1، 2004م، ص236.

رابعاً: دليل عصمة النبي ﷺ على حجية السنة النبوية¹:

تناول علماء الأصول "العصمة" بالحديث في مباحث السنة، لشدة التصاقها بها، حيث تتوقف حجية السنة، بل والقرآن أيضاً على عصمة النبي ﷺ.

لقد عصم الله أنبياءه عن أي شيء يخل بالتبليغ: ككتمان الرسالة، والكذب في دعواها، والجهل بأي حكم أنزل عليهم، والشك فيه، والتقصير في تبليغه، وتعمد الكذب في أي خبر أخبروا به عن الله تعالى، وتعمد بيان أي حكم شرعي على خلاف ما أنزل عليهم...

كما انعقد الإجماع على أنهم معصومون من السهو، والغلط في ما يخل بالتبليغ، والذاهبون إلى تجويز ذلك عليهم، يجمعون على اشتراط التنبيه فوراً من الله تعالى وعدم التقرير عليه. وذلك يستلزم أن كل خبر بلاغي - بعد تقرير الله له عليه - صادق مطابق لما عند الله إجماعاً، فيجب التمسك به، فلا حجة لمن يردّ خبر المصطفى ﷺ بعد ثبوته عنه، بدعوى إمكان السهو أو الخطأ في حقه، لتعارضه مع مقتضى العصمة ولوازمها².

خامساً: الدليل العقلي على حجية السنة النبوية:

إنّ أيّ عاقل لا يقبل أن يرسل الله رسولا إلى عباده، ثمّ يقول لهم: لا تأخذوا بقول هذا الرسول، ولا تتبعوا أوامره، بل العقل السليم يقول: إنّ الرسول مبلّغ عن ربّه، فكلّ ما يقوله ويفعله منسوب إلى ربّه سبحانه، فإذا أقرّه الله تعالى على ذلك، فمعنى ذلك رضاه عمّا يقوله رسوله الذي بعثه إلى القوم.

من المسلمّ به، أنّ النبي ﷺ لم ينطق في حياته إلاّ بالقرآن الكريم، بل نطق بغير القرآن، فأمر ونهى، وحدّر ونصح وأرشد... وقد شهد القرآن نفسه أنّ كلّ ما نطق به النبيّ فهو وحي من الله تعالى، وقد أمر القرآن نفسه باتّباع النبيّ وطاعته، فكيف يستقيم في العقول السويّة حمل أمر الطاعة والإتّباع على بعض الوحي الذي نطق به النبيّ، وهو تبليغ الكتاب، ومنعه عن البعض الآخر الذي

¹ انظر: الحسين شواط، حجية السنة وتاريخها، ص 228-230، والحسين آيت سعيد، السنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقرآن، بحث مقدّم في "ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوي"، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، 1425هـ، ص 11-20، وعبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، ص 279-283.

² للتوسع حول هذه المسألة، انظر: عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، ص 185-239.

هو البيان الذي أمر به النبي ﷺ، فمن يتكفل ببيان القرآن بعد تبليغه كما نزل، وبيان تفاصيل العبادات، من صلاة وزكاة وصوم وحج... وتفاصيل المعاملات من بيع وصرف..؟

فالقول بالاستغناء عن السنة النبوية والاكتفاء بالقرآن، دعوى باطلة يرفضها العقل، فضلا عن الأدلة القطعية التي سبق ذكرها.

الفرع الثاني: علاقة السنة النبوية بالقرآن الكريم¹:

لقد بعث الله تعالى محمدا ﷺ، وأيده بالوحي، فأنزل عليه الكتاب والحكمة، وأمره بالتبليغ والبيان، وهما وظيفتان موضوعهما واحد، هو القرآن الكريم، عبّر عنه في آية ب "التبليغ" بهذا اللفظ: (ما أنزل إليك) وعبّر عنه في آية البيان بلفظ مختلف: (ما نُزِّل إليهم)، وبينهما فروق لها دلالتها، مردّها إلى الفروق بين الوظيفتين، "فالتبليغ" تأدية النص، تأدية "ما أنزل" كما أنزل، دون أيّ تغيير على الإطلاق، لا زيادة، ولا نقصان، ولا تقديم، ولا تأخير...، تبليغ القرآن وأداؤه للأمة وعدم كتمانها، كما أنزله الله تبارك وتعالى على قلبه ﷺ².

و"البيان" هو بيان معنى اللفظ أو الجملة، أو الآية، الذي تحتاج الأمة إلى بيانه، وأكثر ما يكون ذلك في الآيات الجملة، أو العامة، أو المطلقة...

فالبيان، مهمّة فرضتها حاجة الناس لفهم ما خوطبوا به، وبُليغوه، وإدراك دلالاته الصحيحة، ليطبّقوه تطبيقا صحيحا. وهذا البيان للقرآن الكريم يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام رئيسية³:

أولا: أن تأتي السنة مؤكدة لما جاء في القرآن الكريم، ثانيا: أن تأتي السنة مبيّنة لما جاء في القرآن الكريم، ثالثا: أن تستقلّ السنة بتأسيس الأحكام.

¹ انظر: عجاج الخطيب، أصول الحديث، ص54-59؛ عماد السيّد الشريبي، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والردّ عليها، ص503-534؛ الحسين شواط، حجية السنة وتاريخها، ص206-215؛ وناصر الدين الألباني، منزلة السنة في الإسلام وبيان أنّه لا يستغنى عنها بالقرآن، الدار السلفية، الكويت، ط4، 1984م، ص6

² انظر: الألباني، منزلة السنة في الإسلام، ص6-7؛ والشريبي، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، ص198-199، نقلا عن: ابراهيم مُجد الخولي، ص4، 13، 47، 69.

³ انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين، ج4، ص84 وما بعدها؛ الشافعي، الرسالة، ص223، 228، 257

أولاً: تأكيد السنة للقرآن الكريم (السنة المؤكدة):

تأتي سنة المصطفى ﷺ، مثبتة ومؤكدة لما جاء في القرآن الكريم، ودالة على الحكم الشرعي كما يدل عليه القرآن من جميع الوجوه، فهي موافقة له من حيث الإجمال، والاختصار، والشرح، وذلك لتقرير تلك الأحكام وتأكيدهما، وإشاعتها، ونشرها بين المسلمين.

فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا فيما يتعلق بالعبادات والعقائد والمعاملات...، من ذلك: قوله ﷺ: "بُني الإسلام على خمس: شهادة ألا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان"¹.

فقد دلّ هذا الحديث على العقيدة والأحكام نفسها الواردة في الآيات التالية، من جميع الوجوه:

﴿ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُوْلِهِ﴾ النساء [136]، ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَعَاتُوا الزَّكَاةَ﴾ البقرة [43]،

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كِتَابَ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ﴾ البقرة [183]،

﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلًا﴾ آل عمران [97]

ثانياً: بيان السنة لما جاء في القرآن الكريم (السنة المبيّنة):

وهي التي توضّح مراد الله فيما شرعه لعباده في القرآن، وهي على أربعة أنواع:

1- تفصيل المجمال: مثل تفصيل مجملات القرآن في ما يتعلق بأحكام الصلاة والزكاة والصوم والحج...، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ النور [56]، فهذه الآية تدلّ على وجوب الصلاة، لكن لم تُبيّن أوقاتها وأركانها وشروطها وعدد ركعات كلّ فرض، فجاءت السنة وفضّلت ذلك المجمال، وبيّنت كلّ وبيّنت كلّ ما يتعلق بالصلاة، في قوله

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، رقم: 8، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بني الإسلام على خمس، رقم: 16

ﷺ: "صلّوا كما رأيتموني أصلي"¹، فتعلّم الصحابة رضوان الله عليهم الصلاة من فعل رسول الله ﷺ

2- تقييد المطلق: مثاله قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة [38]

فلفظ "السارق" جاء مطلقا كلفظ "اليد"، فبيّنت السنة القولية الأول منهما، وقيدته بالسارق الذي يسرق ربع دينار، بقوله ﷺ: "تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا"²، كما بيّنت الآخر بفعله ﷺ، فقيدت القطع بمقدار الكفّ فقط من يد واحدة، وذلك حينما أوتي بسارق إلى النبي ﷺ، فقطع يده من مفصل الكفّ³.

3- تخصيص العام: ذلك بأن يأتي اللفظ عاما ينطبق على أفراد كثيرين، فتأتي السنة فتبيّن أنّ هذا العموم ليس مرادا، بل المراد بعض أفراد ذلك العام فقط، وليس الجميع. فيكون ذلك تخصيصا من السنة لما ورد عاما في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ النساء [11]، وهذا عام يثبت في كلّ أب وأمّ موروثين، ويثبت أيضا في كلّ ابن وارث، فجاءت السنة فخصّصت المورث بغير الأنبياء وذلك بقوله ﷺ: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة"⁴.

وخصّصت السنة الوارث أيضا بغير القاتل، وذلك بقوله ﷺ: "ليس لقاتل شيء"⁵، كما

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم: 6008.

² أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود وما يحذر من الحدود، باب قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما، رقم:

6789، ومسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصاها، رقم: 1684

³ أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب السرقة، باب السارق يسرق أولا فتقطع يده اليمنى من مفصل الكفّ، رقم: 17342

⁴ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفرائض، باب قول النبي ﷺ "لا نورث، ما تركناه صدقة"، رقم 6730؛ ومسلم، كتاب

الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: "لا نورث، ما تركناه صدقة"، رقم 1758، من حديث عائشة ؓ

⁵ أخرجه مالك في الموطأ، كتاب العقول، باب ما جاء في ميراث العقل والتغليب منه، رقم: 3229، وأحمد في المسند (116/1)

رقم: 353 (حسن لغيره: شعيب الأرووط).

خصّصت الاثني عشر، بقوله ﷺ: "لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم"¹.

4- توضيح المشكل: وذلك بأن يكون بعض الألفاظ في القرآن الكريم لا نفهم معناها، فتوضّحها لنا السنة، مثل ما روي في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها، أنّ رسول الله ﷺ قال: "ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك" فقلت: يا رسول الله، أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۖ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ الانشقاق [7، 8] فقال رسول الله ﷺ: "إنما ذلك العرّض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عُدّب"².

ثالثا: أن تستقلّ السنة بتشريع الأحكام³:

لا يقتصر دور السنة على ما سبق ذكره من توضيح لمشكل، أو تقييد لمطلق، أو تخصيص لعام، أو بيان لمجمل، بل تتعداه إلى تأسيس أحكام على جهة الاستقلال. فلقد جاءت السنة النبوية بأحكام لم ينصّ عليها القرآن الكريم، فأوجبت حكما سكت القرآن عن إيجابه، أو حرّمت أمرا سكت القرآن عن تحريمه. قال ابن القيم رحمه الله: "فما كان منها زائدا على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ، تجب طاعته فيه، ولا تحلّ معصيته، وليس هذا تقدما لها على كتاب الله، بل امثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع في هذا القسم، لم يكن لطاعته معنى، ولسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن، لا فيما زاد عليه، لم يكن له طاعة خاصة تختصّ به، وقد قال الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۗ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ النساء [80]"⁴.

وقد عقد الخطيب البغدادي رحمه الله (ت 463هـ) في كتابه "الكفاية في علم الرواية" بابا

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم، رقم 6764، ومسلم، كتاب

الفرائض، رقم 1614، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه

² أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب من نوقش الحساب عدّب، رقم 6537، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب، رقم 2876.

³ عجاج الخطيب، أصول الحديث، ص 57-58؛ الشرييني، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام ص 518-520، والحسين شواط، حجية السنة وتاريخه، ص 209-215.

⁴ ابن القيم، إعلام الموقعين، ج 1، ص 84-85.

استهلّ به كتابه فقال: "باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وحكم سنة رسول الله ﷺ، في وجوب العمل ولزوم التكليف"¹.

والأدلة على ذلك من السنة كثيرة جدا، نكتفي بما يأتي:

- عن المقدم بن معد يكرب، عن رسول الله ﷺ، أنّه قال: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه)².

ووجه دلالة الحديث، "أنّ النبيّ ﷺ سوى بين ما يحرمه هو وما يحرمه الله تعالى، وذلك لا يكون منه إلاّ بوحى، لأنّه لو كان اجتهادا منه، لما صحّت هذه التسوية شرعا ولا واقعا، ولما قطع رسول الله بهذه التسوية، لأنّ أحكام الاجتهاد لا قطع فيها، فلمّا جزم بالتسوية بين ما يحرمه هو وما يحرمه الله تعالى، علمنا أنّ ذلك كان منه بوحى، لا برأي"³.

والأمثلة على استقلال السنة بالتشريع لا تحصى، من ذلك: تحريم الحمر الأهلية وكلّ ذي ناب أو ظفر من السباع، تحريم الجمع بين المرأة وعمّتها وخالتها في الزواج، حكم وجوب رجم الزاني المحصن.

⁴ أبو بكر أحمد بن علي بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1357هـ، ص8.

² سبق تخريجه.

³ الحسين محمد آيت سعيد، السنة النبوية وحي، ص55.

المبحث الثاني: مفهوم الحداثة، نشأتها وأسسها.

المطلب الأول: مفهوم الحداثة.

المطلب الثاني: نشأة الحداثة العربيّة وروادها.

المطلب الثالث: الأسس الفلسفيّة والفكريّة للحداثة وسماتها العامّة.

المطلب الرابع: علاقة الحداثة بالمذاهب الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم الحداثة

"الحداثة" من المفاهيم التي يكتنفها كثير من الغموض، ليست لها صورة واحدة أو شكل محدد، حتى قيل عنها بأنها الشيء الذي لا يُعرّف. ذلك، بأن لفظة "الحداثة" أضحت وعاءً يصبّ فيه عدد غير متناه من المفاهيم الأخرى، وحقلاً تتدافع فيه، بل وتتصارع، جملة كبيرة من المصطلحات المنتمية لمذاهب فكرية، وفلسفية، وعقدية، وأدبية شتى، كالعقلانية، والعلمانية، والماركسية، والوجودية، والباطنية، والتاريخانية، والبنوية، والتفكيكية، والسيمائية، وغيرها كثير.

ومن أجل تجلية بعض الغموض، وتقريب مفهوم "الحداثة" إلى الأذهان، ننتقي من معانيها اللغوية ما له صلة بالموضوع، ونتبعها بمجموعة من التعريفات الاصطلاحية المتعلقة بها.

الفرع الأول: الحداثة في اللغة

(حَدَّثَ) الحَاءُ وَالذَّالُّ وَالثَّاءُ أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن. يُقَالُ: حَدَّثَ أَمْرٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. وَالرَّجُلُ الحَدَّثُ: الطَّرِيُّ السِّنِّ. والحديث من هذا، لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء¹.

والحديث: نقيض القديم. والحديث: نقيض القديمة. حَدَّثَ الشَّيْءُ يَحْدُثُ حَدُوثًا وَحَدَاثَةً، وَأَحْدَثَهُ هُوَ، فَهُوَ مُحْدَثٌ وَحَدِيثٌ، وكذلك استحدثه. والحديث: كون شيء لم يكن. وَأَحْدَثَهُ اللهُ فَحَدَّثَ. وَحَدَّثَ أَمْرٌ أَيْ وَقَعَ.

وَمُحَدَّثَاتُ الْأُمُورِ: ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها، جمع مُحَدَّثَةٍ بِالْفَتْحِ، وهي ما لم يكن معروفًا في كتاب، ولا سنة، ولا إجماع. وَفِي الحَدِيثِ: (إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ)².

¹ ابن فارس، مقاييس اللغة، ج 2، ص 36.

² أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم: 4607، والترمذي في جامعه، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم: 2676، (وقال: هذا حديث حسن صحيح) وابن ماجه في سننه أبواب السنة، باب اجتناب البدع والجدل، رقم: 46. عن العرياض بن سارية، صحيح (الألباني، السلسلة الصحيحة 2735)

والحدّث: الأمرُ الحادثُ المنكّرُ الَّذي لَيْسَ بمعتادٍ، وَلَا مَعْرُوفٍ فِي السُّنَّةِ. وَحدَثَانُ الشَّيْءِ، بِالْكَسْرِ: أَوَّلُهُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ حَدَثَ يَحْدُثُ حَدُوثًا وَحدَثَانًا.

من خلال ما سبق، فإنّ من معاني لفظة "الحداثة": الجديد وهو نقيض القديم وقرب العهد¹.

هذا، وإن "الحداثة" لم ترد في القرآن الكريم بهذه الصيغة، بل بصيغ أخرى لذات الجذر، وبمعناها

اللغوي، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ ﴿الشعراء [5]

أما في السنة النبوية، فقد وردت هذه اللفظة بذات الصيغة في أحاديث قليلة، منها:

- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ، وَجَعَلَتْ لَهُ حَلْفًا قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَلْفًا، يَعْنِي بَابًا»².

فلفظة "الحداثة" في النصوص الشرعية، لا تخرج عن المعاني اللغوية السالفة الذكر، وهي الجديد، والتّجديد، والجِدَّة، وقرب العهد، وصغر السن.

هذا ومن الخطأ الكبير أن نحاول استنتاج مذهب "الحداثة" من المعنى اللغوي المجرد، إذ "لم تعد هذه اللفظة في واقعنا اليوم تدلّ على المعنى اللغوي لها، ولم تعد تحمل في حقيقتها طلاوة الجديد، ولا سلامة الرغبة في التّجديد، وإنما أصبحت رمزا لفكر جديد، نجد تعريفه في كتابات دعاها وكتبهم"³.

¹ ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص131-132.

² أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل مكة وبنائها، رقم 1585، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل مكة وبنائها، رقم (3240).

³ عدنان علي رضا النحوي، الحداثة من منظور إيماني، دار النحوي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط3، 1989م، ص22.

الفرع الثاني: الحدّثة في الاصطلاح

تعدّدت تعريفات الحدّثة، وتنوّعت بتنوّع زوايا النظر إليها. وعليه، سوف نستعرض بعض التعريفات الصادرة عن مفكرين غربيين للحدّثة في نسختها الأصلية، وتعريفات أخرى صادرة عن مفكرين عرب للحدّثة العربيّة المستنسخة عن النسخة الغربية.

أولاً: تعريف الحدّثة عند المفكرين الغربيين:

التعريف الأوّل: شارل بودلير (1821-1867م) (Charles Baudelaire): "ما

أعنيه بالحدّثة هو العابر، والهارب، والعرضي، ونصف الفنّ الذي يكون نصفه الآخر أزلّيًا وثابتًا"¹.

التعريف الثّاني: جان بودريار (1929-2007م) (Jean Baudrillard): "ليست

الحدّثة مفهومًا سوسولوجيًا ولا مفهومًا سياسيًا، وليست بالتمام مفهومًا تاريخيًا، بل هي نمط حضاري خاص يتعارض مع النمط التقليدي، أي مع كلّ الثقافات السّابقة عليه أو التقليديّة. فبمقابل التنوّع الجغرافي والرّمزي لهذه الأخيرة، تفرض الحدّثة نفسها على أمّها شيء واحد متجانس، يشعّ عالميًا انطلاقًا من الغرب، ومع ذلك، فهي تظلّ مفهومًا ملتبسًا يشير إلى تطوّر تاريخي وإلى تغيّر في الذهنيّة... وبما أنّها متحوّلة في أشكالها ومضامينها، في الزّمان والمكان، فهي ليست ثابتة وغير قابلة للرجوع إلا كمنظومة من القيم، وكأسطورة. وبما أنّها ليست مفهومًا يصلح كأداة تحليلية، فإنّه ليست هناك قوانين للحدّثة بل هناك فقط معالم للحدّثة. ليست هناك أيضًا نظريّة في الحدّثة، بل هناك منطق للحدّثة وأيديولوجيا للحدّثة..."².

التعريف الثّالث: رولان بارت (1915-1980م) (Roland Barthes): "الحدّثة

انفجار معرفي لم يتوصّل الإنسان المعاصر إلى السّيطرة عليه"³. "ينبغي أن نتخذ موقفنا من الحدّثة وندافع عنها في مجموعها، راضين بما تنطوي عليه من نقائص لا يكون في استطاعتنا تقديرها بالضبط"⁴.

¹ خيرة حمر العين، جدل الحدّثة في نقد الشعر العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1، 1997م، ص31.

² مُجد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، الحدّثة الفلسفية: نصوص مختارة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص 231، بتصرف.

³ عدنان علي رضا النحوي، الحدّثة في منظور إيماني، ص25.

⁴ رولان بارت، درس السيميولوجيا، ت.ر: عبد السلام بن عبد العالي، دار تويقال، المغرب، ط3، 1993م، ص44.

ثانيا: تعريف الحداثة عند المفكرين العرب:

التعريف الأول: يوسف الخال: "نظرة حديثة إلى الوجود... نظرة إلى الكون والحياة والفن... تحرير النفس العربية، تحرير الحياة العربية والعمل دائما للحرية... ومهما قيل في الحداثة يظلّ القول المهم فيها، أنّها موقف كيان من الحياة في المرحلة التي نجتازها"¹.

التعريف الثاني: جابر عصفور: "الحداثة منظومة مختلفة المجالات متعددة الوظائف... فهي قرينة البحث الذي لا يتوقّف لتعرف أسرار الكون، والمضي في اكتشافه والسيطرة عليه، من المنظور الفكري العلمي، ومن ثمّ قرينة الارتقاء الدائم بموضع الإنسان في هذا الكون، من المنظور السياسي الاجتماعي، بالمعنى الذي يبرّر الصياغة المتجدّدة للمبادئ والأنظمة التي تنتقل بعلاقات المجتمع من مستوى الضرورة إلى الحرية... ومن التبعية إلى الاستقلال، ومن سطوة الخرافة أو الأسرة أو القبيلة أو المشيخة أو الحاكم المطلق إلى الدولة... فالحداثة، تمرّد دائم على كل ما يجبر أدوات إنتاج المجتمع وعلاقاته في قيود الاتباع التي تعني التخلف"². "الحداثة تعني الإبداع الذي هو نقيض الاتباع، والعقل الذي هو نقيض النقل"³

التعريف الثالث: عبد المجيد الشرفي: "الحداثة ليست مفهوما إجرائيا أو سياسيا أو تاريخيا يمكن الاختلاف حوله، بل هي نمط حضاري تتميز به البلدان الأكثر تقدّما في المجال التقني، والاقتصادي، والعلمي، والاجتماعي، والسياسي، أي النمط الحضاري الغربي كما تحقّق منذ القرن السابع عشر للميلاد في أوروبا، ثمّ أمريكا، فاليابان"⁴.

التعريف الرابع: كمال أبو ديب: "الحداثة طرح للأسئلة القلقة التي لا تطمح إلى الحصول على إجابات نهائية، بقدر ما يفتنها قلق السؤال وحمى البحث... والحداثة انقطاع معرفي، ذلك أن

¹ سهيل عبد اللطيف الفتياي، الحداثة عند يوسف الخال: دراسة في تجربته النقدية الشعرية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية وآدابها، 2010م، ص 34-36.

² جابر عصفور، هوامش على دفتر التنوير، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان / الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1994م، ص 62، بتصرف.

³ جابر عصفور، إسلام النفط والحداثة، ندوة مواقف، لندن، دار الساقى، لبنان، بيروت، 1990م، ص 177.

⁴ عبد المجيد الشرفي، لبنات، سلسلة معالم الحداثة، دار الجنوب للنشر، تونس، د.ط، 1994م، ص 18.

مصادرها المعرفية لا تكمن في المصادر المعرفية للتراث، في كتب ابن خلدون الأربعة، أو في اللغة المؤسساتية، والفكر الديني، وكون الله مركز الوجود... الحدائنة انقطاع، لأنّ مصادرها المعرفية هي اللغة البكر، والفكر العلماني، وكون الإنسان مركز الوجود... وكون الداخل مصدر المعرفة اليقينية، إذا كانت ثمة معرفة يقينية، وكون الفن خلقاً لواقع جديد...¹

التعريف الخامس: أدونيس: "هي الصراع بين النظام القائم على السلفية، والرغبة العاملة لتغيير هذا النظام"². "يتضمّن القول بالحدائنة القول بما لم يكن معروفاً في الماضي. الحديث من هذه الناحية، يكشف عن نقص ما، أو عن فراغ ما في القديم. والحدائنة، إذن، خروج على الأصول"³. "إنّ الحدائنة سمة للأقوال والأشياء غير المعروفة من قبل، وبهذا المعنى، لكلّ عصر حدائنه"⁴. "الحدائنة نشوء حركات، ونظريات، وأفكار جديدة، ومؤسسات وأنظمة جديدة تؤدي إلى زوال البنى التقليدية القديمة في المجتمع وقيام بنية جديدة... وشرط هذا كلّهُ، الصدور عن نظرة شخصية فريدة للإنسان والكون"⁵.

التعريف السادس: محمد أركون: "إنّ الحدائنة، تعريفاً، هي عبارة عن استراتيجية شمولية يتبعها العقل من أجل السيطرة على كلّ مجالات الوجود والمعرفة والممارسة عن طريق إخضاعها لمعايير الصلاحية أو عدم الصلاحية... وبالتالي، فلا يمكن أن نأخذ جزءاً من الحدائنة أو نثرة متفرقة ونترك الباقي. لا يمكن أن نقطع منها موقفاً خاصاً أو نختار موضوعاً واحداً أو نعطي الأولوية لبعض التساؤلات التي دشنتها الحدائنة ونترك الباقي"⁶.

¹ كمال أبو ديب، (الحدائنة، السلطة، النص)، مجلة النقد الأدبي فصول، عدد 3، المجلد 4، 1984م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر. ص 75

² أدونيس، الثابت والمتحول، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط8، 2002م، ج4، ص6

³ أدونيس، الشعرية العربية، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط2، 1979م، ص83.

⁴ أدونيس، النص القرآني وآفاق الكتابة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ودار الآداب، بيروت، د.ط، د.ت، ص96.

⁵ أدونيس، فاتحة لنهايات القرن، دار العودة، بيروت، لبنان، ط1، 1980م، ص321.

⁶ محمد أركون، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، (ت.ر) هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط2، 1995م، ص181.

التعريف السابع: مُجَّد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي: "الحدائنة حركة انفصال، إنها تقطع مع التراث والماضي، ولكن لا لنبذ وإنما لاحتوائه وتلوينه وإدماجه في مخاضها المتجدد. ومن ثمة فهي اتّصال وانفصال، استمرار وقطيعة..."¹.

من خلال هذه التعريفات، وغيرها مما لم نذكره، تبدو "الحدائنة" كجسم زئبقي، مطّاط وعائم، ليس له شكل نهائي محدّد يسمح بتعريفه على طريقة الحدود عند المناطقة، فهي تعني كل شيء أحيانا ولا شيء أحيانا أخرى، لهذا "جاءت بعض تلك التعريفات من منطلق نتائجها، ومنها ما جاء من منطلق الصراع مع الطبيعة، وما جاء من جانب علاقتها بالموروث، أو من جانب المناهج المعرفية التي أنتجتها، وما جاء من جانب نشوئها وعلاقتها بالكنيسة، أو من جانب الصراع الحضاري بين الشرق والغرب."²

هذا وإنّ أكثر الكلمات التي استعملت في تعريف الحدائنة، "مثل (تجديد)، (نمط يناقض النمط التقليدي)، (محو القدسية عن العالم)، (حركة مستمرة)، (العقلنة) وغيرها، كانت محاولة لملامسة بعض أوصافها ومظاهرها، دون استجلاء حقيقتها وكشف هويتها... ولا تكاد ترسم صورة متكاملة وواضحة عمّا هي الحدائنة."³

وفي محاولة لتقديم تعريف أكثر شمولاً وإحاطة بالعناصر الجوهرية للحدائنة، اقترح كلٌّ من الباحثين فخري عيسى عبد الله وصدر الدين القبانجي، تعريفا للحدائنة:

¹ مُجَّد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، الحدائنة (إعداد وترجمة)، دار بوبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2008م، ص5.

² انظر: الحارث فخري عيسى عبد الله، الحدائنة وموقفها من السنة، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2013م، ص29-32،

³ صدر الدين القبانجي، الأسس الفلسفية للحدائنة: دراسة نقدية مقارنة بين الحدائنة والإسلام، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ط، 2011م، ص11، بتصرف.

● **تعريف فخري عيسى عبد الله:** "إنَّها محاولة صياغة نموذج للفكر والحياة، يتجاوز الموروث ويتحرَّر من قيوده (ثوابته)، ليحقِّق تقدِّم الإنسان ورقِّيه بعقله ومناهجه العصرية الغربية، لتطويع الكون لإرادته واستخراج مقدراته لخدمته"¹.

● **تعريف صدر الدين القبَّانجي:** "الحداثة هي منهج في تكوين الرؤية الفلسفية للوجود (الكون والحياة والإنسان)، يُبْتَنَى على أساس محوريَّة الإنسان، واعتماد العقل، وقانون الحركة والتطور في الوجود"².

رغم وجهة هذين التعريفين، إلا أنَّ الطالب لا يخفي ميَّله لتعريفٍ أكثر حسماً لمفهوم "الحداثة"، وأكثر وضوحاً في بيان مراميها من وجهة نظر إسلامية، وهو التعريف الآتي:

تعريف الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: "الحداثة مذهب فكري أدبي علماني، بُني على أفكار وعقائد غربية خالصة، مثل الماركسية والوجودية، والفرويدية، والداروينية، وأفاد من المذاهب الفلسفية والأدبية التي سبقته، مثل السريالية والرمزية... وغيرها. وتهدف الحداثة إلى إلغاء مصادر الدِّين، وما صدر عنها من عقيدة وشرعية وتحطيم كلِّ القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية، بحجَّة أنَّها قديمة وموروثة، لتبَّي الحياة الإباحية والفوضى والغموض، وعدم المنطق، والغرائز الحيوانية، وذلك باسم الحرية، والنفاز إلى أعماق الحياة"³.

على أنَّ هذا التعريف ينطبق، أكثر ما ينطبق، على مفهوم "الحداثة" في نسختها الأصلية الغربية، كما أراد لها أربابها أن تكون، بكلِّ أبعادها الفلسفية، والعقدية، والفكرية، والأدبية... وبكلِّ شحنتها الكُفْرية، وحمولتها الإلحادية، التي بوَّأت "الحداثة" منزلةً لا تنبغي إلا للوحي الإلهي، حيث أضحت مصدراً لتكوين الرؤية الفلسفية للوجود (الكون والحياة والإنسان)، ومصدراً أيضاً لتحديد المنهج الذي يتعيَّن على "الإنسان الحداثي" أن يسير عليه في هذه الحياة.

¹ الحارث فخري عيسى عبد الله، الحداثة وموقفها من السنة، ص 33.

² صدر الدين القبَّانجي، الأسس الفلسفية للحداثة، ص 15.

³ مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، دار الندوة العالمية، الرياض، ط 3،

كما ينطبق هذا التعريف أيضا على الحداثة العربية المستنسخة من النسخة الغربية، ممّن اختار أصحابها التماهي في المقولات الحداثية بكلّ أبعادها ودون تحقّظ، أو ممّن اختار أصحابها التبنّي الجزئي لمبادئ "الحداثة"، مع مراعاة بعض الخصوصيات المتعلقة بواقع المجتمع العربي، لكن من غير أن يمنعها ذلك من المشاركة في أعمال معاول الهدم في أصول الإسلام ومبادئه وقيمه المثلى، عن قصد وسبق إصرار، وربما كانوا الأغلبية.

والذي يعيننا في بحثنا هذا، هو فريق الحداثيين العرب الذين لا يدعون إلى القطيعة التامة مع تراث الأمة، وإنما يدعون إلى الانطلاق من التراث، ومساءلته واستنطاق نصوصه - على حد تعبيرهم - وإعادة قراءته وفق مناهج النقد الغربية، ثم تطويع مخرجات القراءة ونتائج النقد، بما يتماشى وأهوائهم وبما يرضي عنهم الغربيين والمستشرقين من أساتذتهم، فما خالف تلك المناهج ردّوه ورفضوه، وما وافقها قبلوه وأقرّوه، لا لأنّه وحي وإنما باعتبار تلك الموافقة.

ومن المهّم في هذا السياق، التنبيه إلى أنّ الحداثي الذي نعيه هو الذي يتبنّى مناهج النقد الغربية، ولا صلة له البتّة بمنهج النقد عند علماء الحديث، ولا بأصول الاستدلال والاستنباط عند الأصوليين وفقهاء الإسلام، ولا قداسة عنده للنصوص الشرعية، سواء أكانت قرآنا وسنة، أو سنة فقط، أو بعض نصوص السنة قطعية الثبوت والدلالة.

فهذه الضوابط يخرج بعض المفكرين والدعاة المسلمين الذين يتقاطعون مع الحداثيين في بعض الأفكار والأحكام، انطلاقا من المناهج الأصيلة لعلماء الإسلام، بسبب تأويل بعيد أو فهم خاطئ، أو غير ذلك من الاعتبارات، مع رفضهم لمنهج النقد الذي أفرزه الفكر الغربي وتبنّاه الحداثيون العرب.

كما يخرج بهذا الضابط أيضا شريحة من المفكرين الذين لا يربطهم بالحداثيين إلا لفظة "الحداثة"، وربما كان¹ طه عبد الرحمن أحدهم، حيث يفرّق بين "روح الحداثة" و"واقع الحداثة"، في محاولة "لأسلمة" هذا المصطلح ووضع لبنات الحداثة الإسلامية.²

¹ هذا ما ظهر للطالب من خلال قراءة سريعة لمقدمة كتاب "روح الحداثة" لطله عبد الرحمن ولعناوين الفهرس.

² لتوسع حول هذا الموضوع، انظر كتاب "سؤال الأخلاق" وكتاب "روح الحداثة"، لطله عبد الرحمن.

المطلب الثاني: نشأة الحداثة العربية وروادها

الفرع الأول: نشأة الحداثة العربية:

اختلف المؤرخون للحداثة العربية حول بداياتها الأولى، ويمكن أن نرجع هذا الاختلاف إلى الأسباب التالية:

- إن التيارات والمذاهب والأفكار لا تنشأ دفعة واحدة في ظرف زمني محدد، بل تمتد وتستمر في الزمن، وتتسلل على عدة جبهات، تارة في الخفاء وتارة في العلن، مما يستدعي رصدًا واسعًا، في محاولة للاقتراب من الحقبة التي يعتقد المؤرخ أنها الحيز الزمني لبداية تشكّل الفكرة أو المذهب. وهذا الرصد لنشوء الفكرة وتطورها لا يخرج عن كونه اجتهادًا بشريًا، يصيب فيه صاحبه ويخطئ.

- إن اختلاف مضامين مصطلح "الحداثة"، كما سبق بيانه، يجعل المؤرخ - في حقيقة الأمر - إنما يؤرخ للمضمون الذي يتبناه. فلا غرؤ إذا، أن تختلف محاولات التأريخ باختلاف تلك المضامين.

- اختلاف المقاربة بين من يؤرخ للأفكار الحداثية التي يعبر عنها أصحابها في ثنايا كتبهم ومن خلال بعض مواقفهم، ومن يؤرخ لبداية الحداثة كتيار جماعي، له أصول وأسس ومنطلقات وله منابر ومؤسسات...

لهذه الأسباب نكتفي بما ذهب إليه الكاتبة سهيلة زين العابدين، من أن الحداثة العربية مرّت بأربع مراحل¹:

المرحلة الأولى: بدأت سنة 1932م، وفيها نشأت جماعة "أبولو" التي دعا إلى تكوينها "أحمد زكي أبو شادي"، وهذه الجماعة تبنت الفنّ للفن، وهو مذهب علماني يهدف إلى إقصاء الدّين وإبعاده عن كلّ جوانب الحياة، تمهيدًا لتقويضه والقضاء عليه.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة اللاأخلاقية التي ظهرت في كثير من الأشعار التي تدعو إلى التمرد على التاريخ، وإلى الأدب المكشوف، كما هو واضح في شعر نزار قباني.

¹ عوض بن محمد القرني، الحداثة في ميزان الإسلام، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002م، نقلا عن: سهيلة زين العابدين، مجلة "الندوة"، العدد 8424، في 14/03/1407هـ، ص7.

المرحلة الثالثة: بدأت سنة 1947م، عندما نُشرت أول قصيدة كتبت بالشعر الحر "لنازك الملائكة". ويمثّل هذه المرحلة: البياتي، وصلاح عبد الصّبور، والسيّاب.

المرحلة الرابعة: ويمثّلها "أدونيس"، وهذه المرحلة هي من أخطر مراحل الحدائنة، حيث دعا فيها "أدونيس" إلى نبذ التراث، وكلّ ما له صلة بالماضي، ودعا إلى الثورة على كلّ شيء... .

ويبدو جلياً من خلال ما سبق، أن التيّار الحدائني العربي سلك أولاً طريق الشعر والأدب والفنّ لتميرير الحدائنة، ثم تسلّل شيئاً فشيئاً إلى سائر العلوم والفنون والأفكار، حتى وصل في محطّته الأخيرة المتمثلة في الطّعن في نصوص الوحي من الكتاب والسنة، تحت مسمّى التّجديد والنّقد العلمي وغيرها.

وبعد أن انتقل وباء الحدائنة إلى العالم العربي ولقي الرّفص من المجتمع الإسلامي، باعتبار الحدائنة فكرة دخيلة، أخذ بعض الحدائنين يُنقّبون عن أي أصول لها في التّاريخ العربي، لعلّها تكتسب بذلك الشرعيّة، وتحصل على جواز مرور إلى عقول المسلمين.

ومن هؤلاء الحدائنين "أدونيس"، المنظر الفكري للحدائنين العرب، الذي كان في مقدّمة الذين حاولوا أن يبحثوا عن جذور للحدائنة في التّاريخ الإسلامي¹.

الفرع الثّاني: رواد الحدائنة ورموزها.

على غرار كل مذهب، فإنّ للحدائنة روادها ومنظرّيها وأدباءها، ودعائها في كل البلاد العربيّة، يبشرون بها، ويدعون إليها بكلّ الوسائل المتاحة. وليسوا في مرتبة واحدة من حيث التّأثير في الفكر الحدائني، فمنهم من برز في الأدب الحدائني فقط، ومنهم من جمع بين الأدب والنّقد الحدائني، وهذا ما يفسّر الاختلاف في تصديريهم.

¹ انظر: عوض القرني، الحدائنة في ميزان الإسلام، ص 27، 28، وعدنان علي رضا النحوي، الحدائنة في منظور إيماني، ص 90

وما بعدها.

أولاً: أسماء بعض رواد الحدائة الأوائل وبعض رموز الحدائة المعاصرة

يرى مُجّد بن عبد العزيز بن أحمد العلي¹ أن رواد الحدائة العربية ومنظّريها، هم:

أدونيس ، يوسف الخال ، خليل حاوي ، بدر شاكر السيّاب ، عبد الوهّاب البيّاتي ، صلاح عبد الصبور ، نذير العظمة ، حسين مروّة ، أمل دنقل ، محمود درويش ، محمّد الفيتوري، عبد العزيز المقالح، جابر عصفور، محمّد عابد الجابري، محمّد أركون، عبد الرحمن المنيف، عبد الله الغدامي، أحمد عبد المعطي حجازي.

كما برزت بعض الأسماء من رموز الحدائة المعاصرة، على فترات مختلفة ومن أقطار متنوّعة، نذكر منها على سبيل المثال، لا الحصر:

نصر حامد أبو زيد، محمّد شحرور، طيّب تيزيني، محمّد سعيد العشماوي، حسن حنفي، حمّادي ذويب، أحمد صبحي منصور، جمال البنا، زكريّا أوزون، وغيرهم.

ثانياً: ذكر بعض التراجم²:

وفي ما يلي ترجمة لبعض هؤلاء الرواد والرموز، مع التركيز على التخصص العلمي، والتوجّه السياسي والمذهبي، والموقف من الإسلام:

1- يوسف الخال: ولد عام 1920م في سوريا، وهو نصراني متعصّب من أصل سوري، سكن لبنان وعاش فيها.

تعلّم الفلسفة في الجامعة الأمريكية ببيروت. هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد طول إقامة هناك، عاد إلى لبنان عام 1957م.

¹ انظر: مُجّد بن عبد العزيز بن أحمد العلي، الحدائة في العالم العربي، دراسة عقديّة، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام مُجّد بن سعود

الإسلاميّة، كليّة أصول الدين بالرياض، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، 1414هـ، ص 692 وما بعدها.

² المرجع السابق، ص 692 وما بعدها، بتصرّف (خلاصة لما ورد مطوّلاً في المرجع السابق).

في العام نفسه، سعى إلى تأسيس مجلة حداثية، سميت فيما بعد "مجلة شعر"، بالتعاون مع أدونيس، حيث انضمَّ إليهما طائفة من أصحاب التوجّهات الماركسية، والعلمانية، والبعثية، والقومية، مؤسسين بذلك ما سمي "تجمّع شعر".

من مؤلفاته، الأعمال الشعرية الكاملة، والحداثة في الشعر.

مات يوسف الخال عام 1987م، في بيروت.

2- مُجَّد أركون: ولد عام 1928م بالجزائر.

أكمل دراسته الثانوية، وتعلّمه الجامعي في الجزائر، ثم تابع دراسته العالية في باريس، حيث نال شهادة (التبريز) في الأدب العربي عام 1955م، كما نال درجة الدكتوراه عام 1969م، في دراسته للإنتاج الفكري للمؤرّخ والفيلسوف (ابن مسكويه).

اشتغل في ميدان التدريس، في الطّور الثانوي، ثمّ الجامعي في جامعة السّربون، وجامعة ليون، والجامعة الكاثوليكية.

شغل منصب أستاذ كرسي تاريخ الفكر الإسلامي بجامعة السّربون، ومديرا لمعهد الدراسات العربية والإسلامية بها. وهو أستاذ زائر في العديد من الجامعات العربية والعالمية.

شارك في إعداد الخطة الشاملة للثقافة العربية، التي تشرف عليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التابعة للجامعة العربية، بإعداد برنامج شامل لإحياء علوم الدّين، وتحديد الفكر الإسلامي.

عُرف عن مُجَّد أركون ولاؤه للاتّجاه الثقافي الفرنسي المعروف (بالفرنكفونية)، وهو اتّجاه مرتبط عضويا بالاستعمار الفرنسي.

يقرّر أركون أنّه لا يمكن "لدولة عصرية اعتمد الإسلام كنظام حكم، فالإسلام ليس بنظام حكم، لا تاريخا ولا عقائديا..." كما يشكّك صراحة في مدى محافظة "الإسلام حتى يومنا هذا على دعوته الشاملة"، ويرى أن "الإسلام عجز عن الإحاطة بالأجواء الدولية".

بل إنَّ أركون يشكك في صحّة القرآن الكريم، بتثبيت علامات استفهام على لحظة جمعه، وهذا ينسجم مع هدفه من دراسة "الماضي الثقافي الإسلامي" أو ما يسمّيه بـ "نقد العقل الإسلامي".

يأسف أركون لأنَّ التوراة والإنجيل "شكك فيهما" أمّا القرآن "فلا يزال بعيدا عن إعادة النظر فيه" أي بعيدا عن التشكيك الحدائين. وهو يرى أنّه حينما يتمّ التشكيك في صحّة القرآن يصبح "الحوار الديني الفاعل ممكنا بين الديانات الثلاث".

من مؤلفاته: من أجل نقد العقل الإسلامي (أعيد طبعه تحت عنوان: تاريخية الفكر العربي الإسلامي)، الإسلام: الأخلاق والسياسة، آفاق مشرّعة على الإسلام، الفكر العربي، قراءات القرآن، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، أين هو الفكر الإسلامي، العلمنة والدّين: الإسلام، المسيحية، الغرب، وغيرها. توفيّ محمّد أركون عام 2010م.

3- أدونيس: ولد باللاذقية بسوريا، عام 1930م.

هو علي أحمد أسبر، ويكتب علي أحمد سعيد، ثار على اسمه واسم أبيه، لأنّه تراثي إسلامي، وسمّى نفسه أدونيس (ومعناه: إله الخصب والنماء في الميثولوجيا الفينيقية).

ترقى في بيئة نصيرية، شيعية، فهو باطني، نصيري الأصل والتربية، لهذا يُكثر من الإشادة بالصّوفية، والباطنية، والشّيعية، والقرامطة، وأعلامهم.

في عام 1973م، نال شهادة الدكتوراه في الآداب من معهد الآداب الشرقية في جامعة القديس يوسف في بيروت، وكانت رسالته بعنوان "الثابت والمتحوّل".

موقفه من الإسلام واضح لا لبس فيه، وهو موقف الرّافض المستهزئ بعقائده، وشرائعه، وقيمه، وكتبه تنضح بالكفر والإلحاد.

لأدونيس مؤلفات متنوّعة، منها: الأعمال الشعرية الكاملة، مقدّمة للشعر العربي، زمن الشعر، الثّابت والمتحوّل (رسالة دكتوراه، في ثلاثة أجزاء: الأصول، تأصيل الأصول، صدمة الحداثة)، الصّوفية والسريالية، النصّ القرآني وآفاق الكتابة...

وله كتب مترجمة منها: الأعمال المسرحية الكاملة لجورج شحادة، الأعمال الشعرية الكاملة، لـ"سان جون بيرس" وكذا لـ"إيف بونفوا"...

4- مُجَّد عابد الجابري: ولد في المغرب عام 1936م.

حصل على دبلوم الدراسات العليا في الفلسفة عام 1967م، وعلى دكتوراه الدولة في الفلسفة عام 1970م، من كليّة الآداب بالرباط.

يرى الحدائون في العالم العربي "أنّ الجابري... يوجد في المركز الفاعل في الفكر العربي المعاصر" ولهذا فهو أحد كبار منظّري الحداثة، والمرجع الرئيس لكثير من الحدائين في المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، ويتجلّى ذلك في كثرة نقولاتهم عنه، واعتزازهم بمنهجه وفكره، على الرّغم من تأييد الجابري للرئيس العراقي صدام حسين، في أزمة الخليج، وهجومه على النّظام الحاكم في المملكة العربية السعودية، والكويت.

يدعو الجابري إلى إعادة النّظر في التراث، والطّريق إلى ذلك هو إنشاء فهم جديد للتّراث، يغيّر الفهم السّلفي له، أو ما عبّر عنه الجابري بـ"الفهم التراثي للتّراث"، والذي يتجسّد في إعادة إنتاج القديم.

في تحليلاته للعقل العربي (أي الإسلام)، يسير الجابري على منهج النّقد التاريخي الماركسي.

من مؤلفاته: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ العربي الإسلامي، مدخل إلى فلسفة العلوم، من أجل رؤية تقدّمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية، نحن والتّراث، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية، تكوين العقل العربي، بنية العقل العربي، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، العقل السياسي العربي، وغيرها.

من خلال التراجم السالفة الذّكر وتلك التي اطّلع عليها الطالب ولم يسجلها طلبا للاختصار، تظهر بكل وضوح وجلاء، مجموعة من القواسم التي يشترك فيها أغلب هؤلاء الرواد والرموز، منها:

- انتمائهم للتيارات الشيوعية، والماركسية، والقومية، وكذا الأقليّات الدينية كالنصيرية، أو الباطنية، أو المسيحية.

- تخرَّجهم من كليات الآداب والفلسفة، ولا صلة لهم بعلوم الشريعة.
- ازدراؤهم للدين، واستهتارهم بالمقدَّسات، ونقدهم للتراث الإسلامي.
- تمجيدهم للحضارة الغربية وأعلامها، وتبنيهم لمناهجها النقدية.

وهناك فئة أخرى، من الصَّغار في عالم الفكر، رأَت أن أقرب السبل للمخالفة والتمرد، وأقرب الطُّرق للشَّهرة والظهور هو الانتساب للحدائنة، "فركبوا موجة الحدائنة، وأتبعوا أساتذتهم، فأصبحوا ينعقون بكلِّ ما يسمعون منهم، دون تدقيق وتمحيص، فأصبحت ترى من المنتسبين إلى الإسلام من يتجرأ على ذات الله تعالى، وشرعه، ورسله، ويتحدث باسم الحدائنة في قضايا كبيرة، وإذا تأملت فيه وجدته من أصغر الناس شأنًا وأحقرهم ثقافة وعلمًا"¹.

المطلب الثالث: الأسس الفلسفية والفكرية للحدائنة وسماقتها العامَّة

الفرع الأوَّل: الأسس الفلسفية والفكرية للحدائنة

لم تنشأ الحدائنة من فراغ، بل هي إفراز لمجموعة من مذاهب فلسفية، وفكرية، وأدبية، ذات أصول، وأسس، ومبادئ تصدر عنها، نذكر منها ما يلي:

أولاً: مركزية الإنسان: ويعبّر عنها أيضاً ب (الذاتية، الفردية أو الفردانية، النزعة الإنسانية، محورية الإنسان)، وهي إحدى المقولات الأساسية التي تركز عليها الحدائنة لإعادة الاعتبار للإنسان، وجعله هو مركز الوجود كلّ، والمرجع التَّهائي لكلِّ أشكال المعرفة، والمواقف، والقرارات، فيتحرّر بذلك من سلطة المقدَّس، بل "يتحوّل من وجهة نظر (الذاتية) إلى المقدَّس الأُوحد في الوجود، فلا شيء يعلو رأيه، وحرّيته، وسلطته، وقراره، فهو صانع القرار، بل هو صانع الحقيقة..."².

وقد عرفها أحد أكبر فلاسفة الحدائنة وهو (هايدجر) بقوله: "هي ذلك التَّأويل الفلسفي للإنسان الذي يفسّر ويقيّم كليّة الوجود، انطلاقاً من الإنسان وفي اتجاه الإنسان... إنّها تلك الفلسفة التي تضع الإنسان في مركز الكون، عن قصد ووعي، وتعتقد، من خلال تأويلات ميتافيزيقية معيّنة

¹ ابن عبد العزيز العلي، الحدائنة في العالم العربي: دراسة عقديّة، ج2، ص867.

² صدر الدين القبانجي، الأسس الفلسفية للحدائنة، ص45-46.

للوجود، في إمكانية تحرير قدراته وتأمين حياته، والاطمئنان إلى مصيره"¹.

ثانياً: العقلانية: تعتبر ركيزة من الركائز الأساسية للحدائنة، إذ هي انعكاس لمبدأ (مركزية الإنسان) وتقوم على "إخضاع كلّ شيء لقدرة العقل، التي هي بحث دؤوب عن الأسباب والعّلل... وهكذا يصبح كلّ شيء مفحوصاً ومفهوماً، بل محكوماً من طرف العقل"²، فالحدائنة هي العقلنة "أي تنظيم وضبط الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية ضبطاً عقلائياً، أي على هدى العقل، وكذلك إخضاع كلّ شيء لفحص العقل، فلا شيء يعلو على العقل، أو يشدّ عن سلطته، بما في ذلك مجال المعتقد والمقدّس، لا الاجتماعي والسياسي فقط"³، فالعقلانية عند أصحابها، هي "انتصار للعقل في مختلف مجالات الحياة والوجود، وبناء مجتمع عقلائي خالي من الموروثات القديمة التي تقوم على أساس ديني"⁴.

ثالثاً: مبدأ الحركة وقانون التطور العام: يعتبر هذا المبدأ، الذي هو في الحقيقة تصوّر فلسفي للكون، أهم ركائز الحدائنة بعد مبدأ النزعة الفردية ومبدأ العقلانية. ومقتضاه، أن كلّ شيء في هذا الوجود وفي هذا الكون، متحرّك باستمرار، فلا سُكون ولا ثبات، بعد أن كانا يمثلان الظاهرة الأصل في هذا الكون.

إنّ تبنيّ هذا القانون نتج عنه ما يسمّى بـ "التفسير المادي للكون" و"التفسير الوجودي للكون"⁵.

رابعاً: التاريخانية: في بعدها الفلسفي، تعني أن "الحدائنة قامت على أساس معقولة التحوّل، وأفضت إلى تصوّر حركي للمجتمع، يحدّد مراحل لنموّه، وهو نمو يخضع لمعيار التقدّم"⁶.

¹ المرجع السابق، ص 40-41، نقلاً عن: عبد الرزاق الدواي، موت الإنسان، ص 43.

² المرجع نفسه، ص 167، نقلاً عن: سبيلا، الحدائنة وما بعد الحدائنة، ص 26.

³ المرجع نفسه، ص 168، نقلاً عن: سبيلا، دفاعاً عن العقل والحدائنة، ص 73.

⁴ هاجر مُحمّد نجيب عليوة، التيار الحدائني وموقفه من المقاصد الشرعية، الملتقى الدولي الثالث، القراءات الحدائنية للعلوم الإسلامية -دراسة نقدية-، معهد العلوم الإسلامية جامعة الوادي، 12 و 13 ديسمبر 2018م، ص 1301.

⁵ للتوسع حول هذا الموضوع، انظر صدر الدين القباجي، الأسس الفلسفية للحدائنة.

⁶ المرجع نفسه، ص 1301.

خامسا: الحرّية: كأرضية لشرعية السلطة، وتؤكد حق الإنسان في تقرير شؤونه المدنية، دون إكراه أو قيد¹.

سادسا: العلمانية: أي فصل السلطة السياسية عن المؤسسة الدينية، أو فصل الدّين عن الدّولة.

الفرع الثاني: السمات العامة للحدائفة العربية²

رغم التباين في تعريفات "الحدائفة"، والاختلاف في تحديد مضامينها، إلا أن هناك سمات عامة وملامح تلتقي حولها معظم تلك التعريفات والمضامين، وإن بدرجات متفاوتة، نذكر منها:

- الاعتماد على العقل كمرجعية أولى ومصدرا معرفيا أوليا، وتمجيد الفكر العقلاني ووضعه في مقابل التفكير الديني، وإحلال العقل محل الله في مركزية المجتمع.

- النزعة الإقصائية للأفكار والتيارات المخالفة للفكر الحدائفي.

- الانبهار بالحضارة الغربية وما أنتجته من أفكار ومناهج وتقنيات، والتبعية للدّعوات الحدائفة الغربية، كالدّعوة إلى تفجير اللّغة، والدّعوة إلى التطوّر والتغيّر في كلّ شيء، في الفكر، والعقيدة، والقانون، والدّعوة إلى تغيير مصادر المعرفة.

- اعتبار الحواس، والحدس، والعقل، والتجربة هي المراجع الأساسية للمعرفة، والعمل على إقصاء الوحي من حقول المعرفة.

- التمرّد على الموروث والسائد والمألوف، والنّظر إلى التراث بأنّه سبب تخلف الأمة وتأخرها والدّعوة إلى القطيعة مع التراث.

¹ المرجع السابق، ص1301.

² انظر الحارث فخري عيسى عبد الله، الحدائفة وموقفها من السنة، ص32-33؛ مُجّد بن عبد العزيز بن أحمد العلي، الحدائفة في العالم العربي: دراسة عقديّة، ج1، ص261، 155-166؛ عبد العالي بشير، مقياس "الحدائفة"، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الآداب واللغة، قسم اللغة والأدب العربي، السنة الدراسية الرابعة، أدب عربي، ص3، ومحمود بن أحمد الدوسري، سمات الحدائفة العربية: الحدائفة، www.alukah.net/culture/0/155846/، تاريخ التصفح 2022/11/11، 10 سا .

- استعمال المصطلحات والمفاهيم النصرانية، كالصّلب، والصّليب، والفداء، والخطيئة، والقداسة، والخلاص.

- الدّعوة إلى الحرية المطلقة التي لا يقف في طريقها ضابط ولا يحكمها شيء.

- اتخاذ الرمزية والغموض والتعظيم والضبابية ستاراً، والابتعاد عن الوضوح والبيان.

- الدّعوة إلى عزل الدين عن شؤون الحياة وقصره على الشؤون الخاصة بكلّ فرد، واعتباره تجربة بشرية قابلة للتجاوز ضمن ما تتجاوزه الحداثة، وإلغاء سلطته من خلال علمنة المجتمع وإلغاء سلطة الأخلاق في مجال الإبداع.

- توليد المصطلحات الرنانة للتمييز عن غير الحدائين، مثل: تقنيات التشطّي، واستراتيجيات التفجّر والتّبعر، وخلخلة مسار الزمن، والدغمائية، والزمكانية، وإسلاموي، وماضوي، وتاريخاني.

- تحرير الفرد من سلطة المؤسسات بكلّ أنواعها، ومن ضمنها مؤسسة الأسرة التي تعدّ في نظر الحداثة صورة من صور القهر.

- إلغاء المعنى المسبق للنصوص، انطلاقاً من مقولة (موت المؤلف)، والقول بالدلالات غير النهائية للنص، وتكريس مذهب الشك في كل الحقائق والمفاهيم.

- الخداع والمراوغة والتلاعب بالألفاظ.

- نقد نصوص الكتاب والسنة بالاعتماد على مناهج التقد الغربية، مع الجهل التام أو شبه التام بعلوم الشريعة.

- الهجوم على الإسلام واتهامه بالتخلّف، والدّعوة إلى عقيدة مادية ملحدة، تقوم على آراء فلسفية وضعية، لا صلة لها بعقيدة التوحيد.

- السّخرية من العلماء والاستهتار بالأحكام الشرعية.

- دراسة الإسلام من خلال مصادر الغرب، خاصة المستشرقين والفلاسفة الغربيين.

- إنتماء أغلب الحداثيين العرب إلى التيارات الماركسية والشيوعية، والأقليات الدينية كالنصيرية وسائر الفرق الضالة.
- التّظر إلى العلاقة بين الإنسان والكون على أنّها علاقة صراع وبحث عن السيطرة لسيادة الإنسان عليها، خلافاً لنظرة التعايش والاستخلاف الإسلامية.
- تمجيد الجسد والارتفاع به إلى مستوى التقديس.
- التعبير عن مفاهيم تعكس وضعية التشرذم والأزمة التي يعيشها الإنسان الغربي كمفاهيم الغربة واليأس والضياع.
- الجرأة على تحكيم العقل في النصوص الشرعية بغير ضابط ولا منطق.
- الإيهام بأن الحداثة هي الطريق الوحيد للتقدّم والحضارة.
- نشر الشبهات والطعن في المقدّسات باسم حرية التفكير وحرية التعبير.
- التهويل من الخطاب الديني واتهامه بأنّه مورد الفتنة والإرهاب والتشدد والتسلط على العقول.
- نبذ الأعراف والتقاليد المحمودة في المجتمع المسلم، ومحاربة مظاهر الاستقامة.

المطلب الرابع: علاقة الحداثة بالمذاهب والفرق الأخرى

إنّ الناظر في فكر الحداثة العربية، تستوقفه مجموعة من الأفكار والمواقف التي يتقاطع فيها الحداثيون مع غيرهم من المذاهب والفرق، قديماً وحديثاً.

هذا التقاطع لم يكن مقصوداً من قبل الحداثيين بدافع التأسيس، وإنما جاء بنية الاستدلال للفكرة الحداثية التي اعتنقها أصحابها واقتنعوا بها مسبقاً، من خلال غربة التراث وانتقاء الأقوال والآراء البدعية من الفرق والمذاهب المختلفة، مما يتماشى مع مذهبهم، وإن كان شاذاً، أو منكرًا، أو منبوذاً.

وقد وجد الحدائون في تراث هذه المذاهب والفرق، ثروة فكرية غنية، فيها الكثير مما يمكن الاتكاء عليه، للاستدلال لمذهبهم، وادعاء نسبه إلى التراث الإسلامي، وليبعدوا عن أنفسهم وصمة الاستلاب الحضاري والانفصام عن فكر الأمة وتراثها.

الفرع الأول: علاقة الحدائين بالشيعة:

وجد الحدائون في التراث الشيعي، الكثير من الأفكار والمواقف التي يمكن الاتكاء عليها، للاستدلال لمذهبهم. نلخصها فيما يلي¹:

- 1- إسقاط قداسة الرموز والمعتقدات والثوابت عند أهل السنة، من ذلك:
- الطعن في القرآن، والتشكيك في سلامة المصحف من التحريف والتقص.
- عدم قبول الحديث النبوي عند أهل السنة، والطعن في الصحاح.
- الطعن في عدالة الصحابة والقول باغتصاب السلطة في الإسلام.
- الطعن في النبوة والقول بأحقية علي عليه السلام فيها، عند غلاة الشيعة.
- رفض مسألة الإجماع وأنها سلاح بيد السلطة.
- التأويل الباطني للنصوص والاستغراق في إعمال العقل في النص تأويلاً بعيداً، حتى وإن ناقض الظاهر.

2- تبني المقولات الشيعية المناوئة لأهل السنة، واعتبارها صحيحة وثابتة، دون نقد أو تمحيص.

¹ انظر: الحارث فخري عيسى عبد الله، الحداثة وموقفها من السنة، ص 88-89.

الفرع الثاني: علاقة الحداثيين بالمعتزلة¹

لقد تبّى الحداثيون بعض الأفكار والمقولات الإعتزالية، التي تتماشى مع أطروحاتهم، وتتوافق مع مشروعهم الأيديولوجي، دون أن يجعل ذلك من المدرسة الإعتزالية مصدراً من المصادر المعرفية للحداثة، كما بيّنه بوضوح، نصر حامد أبو زيد: "لا يعني إحياءنا للإعتزال، أننا نقبل مواقف المعتزلة كلّها... تأييدنا للمعتزلة للتّيّار العام وللحركة التاريخية، وليس للتفصيلات الجزئية في هذه النظرة أو تلك"².

ومن الأفكار والمواقف الإعتزالية، التي وجد فيها الحداثيون ضالّتهم، ما يلي³:

- تقديم العقل وتقديسه.

- القول بخلق القرآن، ليبرروا مقولتهم بتاريخية النص (قرآنا وسنة).

- العدل والحرية وخلق العباد لأفعالهم (نزعة الأنسنة).

- مناوأتهم للمُحدّثين ومناهجهم، وعدم قبولهم خير الآحاد والقول بعدم إفادته للعلم.

- توسّعهم في تأويل النصوص، وهذا يوافق منهج (الهرمينوطيقا)، ذي الأصول الغربية عند الحداثيين.

- الطّعن في الصحابة.

¹ المعتزلة: فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية، لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة، مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة. مذهبها قائم على خمسة أصول: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة).

² نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، ص181.

³ أنظر: الحارث فخري عيسى عبد الله، الحداثة وموقفها من السنة، ص90-98.

الفرع الثالث: علاقة الحداثيين بالمستشرقين¹

يعتبر الاستشراق من أكثر المذاهب استيعاباً لمظاهر الحياة الإسلامية، بعلمها وثقافتها، وعاداتها وتاريخها، بسبب الدراسات المستفيضة التي قام بها المستشرقون حول الإسلام، حيث درسوا القرآن وترجموا معانيه للغات مختلفة، واللغة العربية، والفقه، والحديث، والتاريخ....

وقد ساعدهم على ذلك، وقوفهم على كمّ هائل من مصادر المعلومات، ابتداءً من البيئة العربية والإسلامية وانتهاءً بآلاف المخطوطات التي استولوا عليها، ونقلوها إلى بلدانهم، بعد استعمار الغرب للعالم الإسلامي والاستيلاء على ممتلكاته.

وبسبب الدوافع الدينية والأغراض السياسية، لم يكن الغرض من تلك الدراسات البحث عن الحقائق العلمية المجردة، والتعرّف على الإسلام من معينه الصافي، بل كان همّ المستشرقين، الطعن في الإسلام وتشويهه محاسنه، وتسويد صورته، وتحريف حقائقه، والتشكيك في أصوله.

ولما كانت هذه الأغراض متقاطعة مع أغراض الحداثة العربية، فقد وجد الحداثيون - وهم تلاميذ المستشرقين الأوفياء والشراح المعاصرون لكلامهم - في تراث الاستشراق، مادة خصبة، لا تخلو من "الشواهد والمتابعات" لأفكارهم ومواقفهم الحداثية، نلخصها فيما يلي²:

- تشكيك المستشرقين في صحّة رسالة النبي ﷺ، ومصدرها الإلهي، وإنكار جمهورهم أن يكون الرسول نبياً موحى إليه من عند الله.

- إنكارهم أن يكون القرآن كتاباً منزّلاً من عند الله، والزعم أنّ النبي ﷺ كان يتلقّى بعضه من المسيحية واليهودية، وبعضه الآخر اهتدى إليه بذكائه.

¹ الإستشراق: دراسات أكاديمية يقوم بها غربيون - من أهل الكتاب بوجه خاص - للإسلام والمسلمين من شتى الجوانب: عقيدة، وشريعة، وثقافة، وحضارة، وتاريخ، ونظماً، وثروات وإمكانات... بهدف تشويه الإسلام، ومحاولة تشكيك المسلمين فيه، وتضليلهم عنه، وفرض التبعية للغرب عليهم (أحمد غراب، رؤية إسلامية للإستشراق، ط2، 1411هـ، ص7.

² أنظر: مصطفى السباعي، الإستشراق والمستشرقون: ما لهم وما عليهم، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1979م، ص20-25؛ أكرم ضياء العمري، موقف الاستشراق من السنة والسيرة النبوية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، كلية الدعوة، (د.ط)، دون تاريخ (د.ت)، ص71-74.

- التّشكيك في صحّة الحديث النبوي الذي اعتمده علماءنا المحقّقون، والادّعاء أنّ معظم الأحاديث وضعتها الفرق السياسية، والكلامية، والمذهبية، في القرنين الثاني والثالث، وكذا عدم إمكانية إثبات صحّة نسبة الأحاديث في الكتب الستّة لأصحابها.

- التغاضي عن عبقرية جهابذة علماء الحديث، من خلال المنظومة المتكاملة التي وضعوها لتمحيص الروايات وغرابة الأحاديث.

- التّشكيك في قيمة الفقه الإسلامي الذاتية، وأنّه فقه مستقلّ بذاته، وليس مستمدًا من أيّ فقه آخر.

- التّشكيك في قدرة اللغة العربية على مسايرة التطوّر العلمي، وتشكيكهم في غنى الأدب العربي، وإظهاره مجدبا فقيرا.

- تشكيك المسلمين بقيمة تراثهم الحضاري، وإضعاف ثقة المسلمين بقيمتهم، وعقيدتهم، ومثلهم العليا.

- الإدّعاء أنّ الشافعي هو الذي استحدث مبدأ حجّية السنة.

الفرع الرابع: علاقة الحدائين بالقرآنيين¹

لقد وجد الحدائون في مغالطات وجهالات "القرآنيين" أيضا، ملجأ للاستدلال لمذهبهم، وتبرير مواقفهم، منها²:

¹ القرآنيون: فرقة ظهرت في بداية القرن العشرين، على يد بعض الرجال في القارة الهندية، ثم انتقلت إلى مصر، سمّت نفسها "القرآنيون" أو "أهل القرآن"، واشتهرت أنّها لا تؤمن إلا بالقرآن وحده، وأن ما نسب إلى النبي ρ كذب وافتراء، وزور ودجل (علي μ جد زينو، القرآنيون: نشأتهم، عقائدهم، أدلتهم، دار القبس، دمشق، ط1، 2011م، ص39)

² انظر: محمود بن μ جد مزروعة، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، جامعة أم القرى، كلية الدعوة، قسم العقيدة، ب ط، ب ت، ص455، 462، 469، 482، 486، 489.

- قولهم بأن القرآن الكريم اشتمل على الدين كله، بجملته وتفصيله، بكلياته وجزئياته، ما ترك شيئاً ولا فرط فيه، فهو كاف، ولا يحتاج إلى مصدر ثانٍ للتشريع، ومن ثمّة لا حاجة لشيء اسمه "السنة".

- ادّعواهم أنّ السنة النبوية ليست وحياً من عند الله، لكنّها اجتهاد وتصرف من النبي صلى الله عليه وسلم، فهو بذلك يصيب ويخطئ.

- قولهم أن السنة لم تكن شرعاً عند النبي ﷺ، بل كان مصدر التشريع عند الرسول هو القرآن وحده، وكذلك فهم الصحابة رضوان الله عليهم، وجاء عهد التابعين الذين بدأت فيه فتنة القول بالسنة، وأنها مصدر من مصادر التشريع.

- قولهم أن الإسلام جاء يدعو إلى أمة واحدة تحت راية كتاب الله، وقد جاهد رسول الله ﷺ طوال حياته لتحقيق هذه الغاية، حتى جاءت المؤامرة التي قام بها أصحاب السنن، فتفرّق الناس، ولو أنّ الأمة تركت السنة وعادت إلى القرآن وحده لخرجت من فرقتها.

- الزّعم بأن الاحتكام إلى السنة والالتزام بها يؤدي إلى الشرك والكفر، فإنّ الحاكم هو الله وحده، والدعوة إلى السنة تعني الدعوة إلى إشراك الرسول ﷺ في الحكم مع الله.

الفرع الخامس: علاقة الحديثين بالعقلانيين¹ :

العقلانيون مدارس واتجاهات متعدّدة، ليبرالية، وعلمانية، وفلسفية، يجمع بينها المغالاة في تعظيم العقل، والقول بأوليته على غيره من مصادر المعرفة. ومن بين هذه الاتجاهات، ما يسمّى بالعقلانيين الجدد، الذين يتبنون المرجعية الإسلامية في الجملة، والذين هم، أيضاً، امتداد للفرق العقلانية القديمة، ولا سيما المعتزلة.

¹العقلانية: مذهب فكري يزعم أنه يمكن الوصول إلى معرفة طبيعة الكون والوجود عن طريق الاستدلال العقلي بدون الاستناد إلى الوحي الإلهي أو التجربة البشرية وكذلك يرى إخضاع كل شيء في الوجود للعقل لإثباته أو نفيه أو تحديد خصائصه (مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ص 806)

وقد وجد الحديثيون في أفكار ومواقف المدرسة العقلية المعاصرة، ما يمكن توظيفه لردّ نصوص الشريعة والطعن في مسلمّات الدّين. نوجز أهمّ هذه الأفكار فيما يلي¹:

-العقل - لا الوحي - هو المرجع الوحيد في تفسير كلّ شيء في الوجود، حيث يمكن الوصول إلى المعرفة عن طريق الاستدلال العقلي، وبدون لجوء إلى أية مقدّمات تجريبية.

-ردّ السنة النبوية كلياً أو جزئياً، فمنهم من يقبل المتواتر العملي فقط، ومنهم من يقبل المتواتر مطلقاً، عملياً كان أو قولياً. وأمّا حديث الأحاد، فقد يقبلون منه ما يوافق روح القرآن، وما يتفق مع العقل، أو التجربة البشريّة، وقد يردّه بعضهم مطلقاً، فلا يقبل منه شيئاً.

-التوسّع في تفسير القرآن والسنة، على ضوء العلم الحديث، ولو أدّى ذلك إلى الاصطدام بثوابت اللّغة وصحيح النّقل.

-عدم الايمان بالمعجزات أو خوارق العادات، وتضييق نطاق الغيبيات ما أمكن، ومن هنا جاء إقحام العقل في المسائل الغيبية، وتأويل الملائكة والجنّ والشياطين.

-الحرية الواسعة في الاجتهاد، مع غضّ النظر عن الشّروط المطلوبة في المجتهد، وعن الأطر العامّة التي يجب أن تضبط هذا الاجتهاد.

-تناول الأحكام الشرعيّة العمليّة تناوياً يستجيب لضغوط الواقع ومتطلباته.

إنّ هذه المذاهب والتيارات لم تكن مصدراً معرفياً تأسيسياً، انطلق منه الحديثيون العرب لبناء مذهبهم، لأنّ الحداثة العربية، كما سبق ذكره، هي صدى الحداثة الغربية في الوطن العربي، ومن رحمها خرجت، وعلى مناهجها سارت، وإنما احتاجت إلى ملاجئ فكرية في التراث الإسلامي، انتقت منها ما يناسبها، لعلّها تنفي عن نفسها وصمة الانفصام والاعتراب.

¹ انظر: محمود بن أحمد الدوسري، العقلانيون، من هم ؟ ، www.alukah.net/sharia/0/155396

2022.12.27م، سا 10، و مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ص 807.

المبحث الثالث: منهج النقد الحديثي عند المحدثين

المطلب الأول: مدخل عام

المطلب الثاني: الملامح الأساسية للنقد الحديثي عند المحدثين

المطلب الأول: مدخل عام

الفرع الأول: النقد لغة واصطلاحاً

أولاً: النقد في اللغة: (نَقَدَ) النون والقاف والبدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه. من ذلك: النَقْدُ في الحافر، وهو تقشّره. حافر نَقْد: متقشّر... ومن الباب: نَقْدُ الدِّرْهِمِ، وذلك أنه يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك. ودرهم نَقْد: وازن جيّد، كأنّه قد كشف عن حاله فعُلم¹.

«والنَّقْدُ والتَّنْقَاذُ: تميّزُ الدراهم وإخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا»².

هذه هي المعاني اللغوية القريبة التي لها صلة بنقد الحديث بمعناه الاصطلاحي.

ثانياً: النِّقْدُ في اصطلاح المحدثين: عُرِفَ النِّقْدُ الحديثي بتعريفات مختلفة، منها:

التعريف الأول: "هو تمحيص الروايات الحديثية والتمييز بين المقبول والمردود منها، من خلال التمييز بين أحوال الرواة (جرحا وتعديلا)، ومن خلال السند (اتصالا وانقطاعا)، ومن خلال المتن (كشف علل الحديث)، ومن خلال الواقع (إصابةً وتخطئة)"³.

التعريف الثاني: "هو علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها والحكم على روايتها جرحاً وتعديلاً بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفن"⁴.

التعريف الثالث: "هو تمييز الأحاديث الصحيحة من الأحاديث السقيمة، عن طريق نقد العناصر الثلاثة: الراوي، والمروي، والرواية"⁵.

¹ ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، ص467.

² ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص425.

³ عزالدّين روان، النِّقْدُ الحديثي، مقرّر ماستر2، الحديث وعلومه، كليّة العلوم الإسلاميّة، الخروبة، 2021-2022م، ص1.

⁴ محمّد علي قاسم العمري، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، د.ت، ص11، نقلاً عن: مقدمة تحقيق كتاب التاريخ ليحيى بن معين 5/1، المحقق د. أحمد سيف.

⁵ تماء البنّا، النقد الحديثي بين المحدثين والحداثيين، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، مجلد 26، العدد 101، 2021م، ص186.

الفرع الثاني: دواعي نقد الحديث ومحاذيره عند أهل الحديث

أولاً: دواعي نقد الحديث وغايته: يعتبر "الراوي" ركناً أساسياً من أركان الرواية، وبحكم بشريته فإنه يعترضه ما يعترض كل إنسان من سهو ونسيان وخطأ وكذب واختلاط... فناسب أن يقوم النقد لتصحيح ما قد يقع بسبب ذلك، صيانة للسنة النبوية من كل تحريف أو شائبة.

وليس في هذا تلبية لرغبة نفسية، أو مطمع شخصي، أو استجابة لعاطفة أو ميول، وإنما هي وفاء بواجب شرعي، وقيام بأمانة دينية¹، غايتها إثبات نسبة الكلام إلى رسول الله ﷺ، من عدمه، وفق قواعد وضوابط يعرفها أهل هذه الصنعة.

لهذا المقصد الشريف، كرس العلماء حياتهم وأفنوا أعمارهم، وقطعوا المفاوز من أجل التثبت من الأحاديث وتمحيص المرويات التي كانوا يتلقونها من خلال رحلاتهم العلمية في البلدان والأمصار، حيث كانت لهم الأيدي البيضاء في الدفاع عن السنة ولم تأخذهم في ذلك لومة لائم.

ثانياً: مسلمات ومحاذير النقد عند أهل الحديث: إن التعامل مع التصوص الشرعية المنسوبة إلى المعصوم ﷺ، ليس كالتعامل مع أي نص بشري آخر، فعملية النقد الحديثي تجعل الناقد أمام مسؤولية دينية كبيرة وتبعة علمية خطيرة، قد تفضي إلى نسبة كلام إلى المصطفى ﷺ لم تنطق به شفتاه الشريفتان، فيدخل في الدين ما ليس منه، خاصة ما كان في باب العقائد والأحكام، كما قد تفضي إلى ردّ أحاديث صحّت نسبتها إلى النبي ﷺ، فيخرج بذلك من الدين ما هو منه.

لهذا كلّه، هناك مسلمات مهمّة ينبغي أخذها بعين الاعتبار، ومجالات نقدية يجب اجتنابها، نوجزها في ما يلي:

- إن السنة النبوية الثابتة عن رسول الله ﷺ، حجة يجب العمل بها.

- إن السنة النبوية الصحيحة لا تناقض القرآن، ولا تتناقض مع بعضها، وقد تكفل علم "مختلف الحديث" وعلم "مشكل الحديث" بدفع التعارض المتوهم في ذلك.

¹ عصام البشير، أصول منهج النقد عند أهل الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والتشريع والتوزيع، بيروت، ط2، 1992م، ص8؛

عزالدين روان، النقد الحديثي، ص6 بتصرف)

- إنَّ كلَّ ما صحَّ من أخبار الغيب عن رسول ﷺ، حجة لا يجوز أن تقاس على أحوال الدنيا.
- أنَّ الأصل في فهم السنة أن يجري على الظاهر حتى يثبت بالبيّنة أنه غير مراد.
- كلَّ أحد يؤخذ من كلامه ويردّ، إلا المعصوم ﷺ.
- أن لا يتوجّه النقد إلى شخص النبي ﷺ، لأنّ ذلك من قوادح العقيدة.
- أن لا يمسّ النصّ الذي ثبت تواتره بيقين، لوجوب الاعتقاد والعمل به.
- أن لا يتوجّه النقد إلى صحابي في عدالته، لأنّ الله تعالى قد زكّاهم في كتابه ورسوله في أحاديثه.
- يجب أن يبنى النقد على أساس علميٍّ ومنهجيٍّ، لا على أساس المزاج والهوى.
- الأصل في النقد أن يتوجّه إلى القول لا إلى صاحبه، إلا إذا عرف بالكذب أو كان صاحب هوى وبدعة يدعو لبدعته¹.

المطلب الثاني: الملامح الأساسية للنقد الحديثي عند المحدثين

لما أدرك العلماء منزلة السنة النبوية المطهّرة، ومكانتها في التشريع الإسلامي، وخطورة أن يدخل فيها ما ليس منها - عن قصد أو عن غير قصد - فقد أبدعوا ووضعوا منهجا نقديا فريدا، غاية في الدقّة والإتقان، وفق قواعد علمية متينة تشكّل بحقّ، منظومة نقدية متكاملة، تستوعب أركان الرواية كلّها، وهي: الراوي، والرواية (السند)، والمروي (المتن).

ولما كان الغرض من نقد المرويات هو تمييز المقبول (الصحيح لذاته، الصحيح لغيره، الحسن لذاته، والحسن لغيره) من المردود منها، فإنّ العملية النقديّة تتركز أساسا على فحصٍ دقيقٍ لشروط

¹ عزالدين روان، النقد الحديثي، ص 1-3 بتصرف.

قبول الرواية، التي جمعها أهل الحديث في تعريفهم للحديث الصحيح بقولهم: "هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا ولا معللاً"¹.

"وشروط الحديث المقبول هي شروط الحديث الصحيح نفسها، ويضاف لها وجود العاضد أي (الشواهد والمتابعات) في الحديث الحسن لغيره"².

فيتحصّل من هذا، أنّ شروط الحديث المقبول ستّة : عدالة الراوي، وضبطه، واتّصال السند، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة، ووجود العاضد عند الحاجة.

فخلاصة التّقد الحديثي إذا، تتمثّل في دراسة كلّ الاحتمالات المتعلّقة بهذه الشروط، وجودا وعدما، سندا وممتنا.

الفرع الأوّل: نقد الراوي

لقد أولى علماء الحديث أهميّة قصوى للإحاطة بكلّ ما يتعلّق بنقطة الحديث، ذلك بأنّ " الأساس الأوّل هو أداء الراوي للحديث كما سمعه، وهذا يقتضي أوّلا دراسة الراوي، وقد حقّق المحدّثون ذلك بدراسات مستفيضة متنوّعة دقيقة، وضعوا فيها شروط الراوي الثقة (العدالة والضبط)، ثمّ وضعوا العلوم التي تكشف أمور الرواية، فبحثوا في أسمائهم وفي تواريخهم وأماكنهم، وبما يتّصل بهذه الأصول من المسائل في ثلاثين نوعا من أنواع علوم الحديث، لها فروعها ومسائلها وتصنيفاتها الكثيرة التي تتناول جزئياتها بالنسبة لكلّ راوٍ جزئية جزئية"³.

فلا غرو إذا، أن يبدأ أهل الحديث ببيان صفة من تقبل روايته ومن تردّد، حيث جمع أبو عمرو بن الصلاح خصال من تقبل روايته بقوله: " أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على: أنه يشترط فيمن يحتجّ بروايته أن يكون عدلا، ضابطا لما يرويّه، وتفصيله أن يكون مسلما، بالغاء، عاقلا، سالما من

¹ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط30، 2009م، ص242

² عبد العزيز الشايع، دراسة الأسانيد، ص19.

³ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص456.

أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني»¹

فهذه الخصال ترجع إلى أمرين اثنين: **العدالة والضبط**، وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية سبب اشتراطهما لقبول خبر الراوي بقوله: "الخطأ في الخبر يقع من الراوي إما عمدا أو سهوا؛ ولهذا اشترط في الراوي العدالة لنأمن من تعمد الكذب، والحفظ والتيقظ لنأمن من السهو"².

أولا: العدالة

1- **تعريف العدالة:** عرفوا عدالة الراوي بأنها "ملكة تحملها على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"³.

والعدل هو: المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق (بارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة) وخوارم المروءة.

" فالإسلام والبلوغ شرطان للأداء وليسا بشرطين للتحمّل... والبلوغ والعقل هما مناط التكليف الشرعي، لكن قد يضبط الصبي المميز بعض ما سمعه أو شاهده... والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة إنما تحقق في ظاهر حال الراوي، لكن يقلّ تضعيف الراوي بفعله ما يخرم المروءة"⁴.

¹ أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ت. نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، د. ط، 1986م، ص 104.

² أبو العباس، تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، ط 3، 2004م، ج 18، ص 45.

³ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ت. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق - سوريا، ط 3، 2000م، ص 58.

⁴ عبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ط 4، 2013م، ص 26، بتصرف.

2- صور النقد الخاصة بعدالة الراوي: ويتعلق الأمر بفحص أسباب الطعن في العدالة، وهي خمسة¹: الكذب، التهمة بالكذب، الفسق، الجهالة والبدعة.

ثانيا: الضبط

1- تعريف الضبط: وهو على نوعين: ضبط صدر وضبط كتاب²:

أ- ضبط الصدر: أي إتقان قلبٍ وحفظ، وهو أن يُثبِت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء³.

ب- ضبط كتاب: وهو صيانتُه لديه منذ سمع فيه وصحَّحه إلى أن يؤدي منه.

2- صور النقد الخاصة بضبط الراوي: ويتعلق الأمر بفحص أسباب الطعن في ضبط الراوي، وهي خمسة، كما عددها ابن حجر في النزهة⁴: فحش الغلط، كثرة الغفلة، الوهم، المخالفة وسوء الحفظ.

يعتبر الحكم على الراوي من جهة العدالة والضبط، لحظة حساسة ومفصلية في عملية النقد، تكلم عنها علماء المصطلح في النوع الثالث والعشرين من أنواع علوم الحديث، وهو (معرفة من تقبل روايته ومن تردّ). وبالنظر لأهمية هذا الحكم، لم يترك العلماء هذه المهمة من غير ضابط، تحكمها الأهواء والميولات الشخصية، وإتّما أفردوا لها علما قائما بذاته، هو (علم الجرح والتعديل) أو (علم الرجال).

¹ للتوسع في مضمون هذه المصطلحات، انظر: أحمد بن علي بن مُجَدِّد بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)، نزهة النظر، ص 87-

88؛ عبد العزيز بن عبد الله بن مُجَدِّد الشايع، دراسة الأسانيد، الدار المالكية للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط2، 2019م،

ص34-43.؛ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص83؛ مقدّمة ابن الصلاح، ص114-115

² ابن حجر، نزهة النظر، ص58-59

³ أبو الحسن، علي بن (سلطان) مُجَدِّد، نور الدين الملا الهروي القاري (ت 1014هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل

الأثر، ت. مُجَدِّد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان / بيروت، د.ط، د.ت، ص248.

⁴ ابن حجر، نزهة النظر، ص92-104

و"علم الجرح والتعديل هو أحد علوم نقد السنة النبوية، له قواعده وضوابطه وفقهه... فمن المهم جدًا أن يدرك الباحث أنّ الوصول إلى حكم دقيق على كلّ راوٍ من رواة أسانيدِهِ ليس بالأمر اليسير، لا سيما في هذا الوقت المتأخّر، إذ خلف لنا المتكلمون في الجرح والتعديل والمؤلفون فيه، كمّا هائلًا من المعلومات، سواء منها المتعلّق بالقواعد والضوابط، أو المتعلّق بكلّ راوٍ بعينه"¹.

ولقد أحاط علماء الحديث عملية نقد الرواة بسياج محكم من الضوابط والقواعد، واشتروا فيمن يتصدّى للكلام في الرواة جرحًا وتعديلًا، جملة من الشّروط والصفات، كما وضعوا قواعد للجرح والتّعديل، لبيان أوصاف الجرح المقبول والمردود.

الفرع الثاني: نقد الرواية (السند)

البحث في السند دعامة أساسية من دعائم النّقد الحديثي، ويتعلّق الأمر بدراسته من جهتين: جهة الاتصال والانقطاع، وجهة السلامة من الشذوذ والعلّة.

أولاً: دراسة اتّصال السند:

1- تعريف الاتصال: المراد باتّصال السند: " أن يكون كلّ راوٍ من رواة الإسناد أخذ الحديث ممّن فوقه مباشرة، وذلك بصيغة من صيغ التحمّل الصّريحة بالسماع كأن يقول: (سمعت فلاناً)، أو الصّريحة بالاتصال دون سماع كالمكاتبة من الشّيخ للتلميذ بخطّ موثوق به، أو المحتملة للسماع احتمالاً راجعاً، كالعنينة ممّن انتفت عن روايته عن شيخه شبهة الانقطاع بتدليس أو إرسال"².

يعتبر الاتصال، مع عدالة الراوي وضبطه، شرطاً من الشروط الوجودية التي يجب توفّرها في الإسناد ليحكم بصحّته، لهذا أولى المحدثون لهذه المسألة عناية فائقة، فوضعوا لها قواعد وضوابط كفيلة باستيعاب جميع احتمالات الانقطاع، فنظروا في كيفية سماع الحديث وطرق أدائه وأحصوها وذكروا أحكامها تحت مسمّى (طرق التحمّل والأداء)، ودرسوا السقط في الإسناد ووضعوا لكل نوع من أنواعه مصطلحاً خاصاً به، كما فصلوا في علوم الرواة وصنّفوا فيها التصانيف الكثيرة: في تواريخ الرواة،

¹ إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط3، 2018م، ص30.

² عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الرّيان للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت - لبنان، ط6، 2021م، ج2، ص794-795.

مواليدهم ووفياتهم، وطبقاتهم، ومواطنهم، وشيوخهم وتلاميذهم، ورحلاتهم، ومن اختلط منهم، والمدلسين، والمبهمين، والمهملين، وغيرها.

2- أنواع الانقطاع: تختلف باختلاف نوع السقط في الإسناد، فإما أن يكون من مبدأ السند من تصريف مصنف، أو من آخر الإسناد بعد التابعي، أو من أثنائه، وهو إما أن يكون بسقط واحد أو أكثر، على التوالي أو لا. وهي¹: المعلق، المرسل، المنقطع، المعضل، والمدلس.

لقد استوعبت العملية النقدية كل هذه الأنواع من السقط في الإسناد، حيث فصل علماء الحديث ما تعلق بها من مسائل، كشروط الاحتجاج بالمرسل، ومراتب المدلسين، وحكم رواية المدلس وغيرها من التفاصيل والتفريعات.

3- طرق إثبات الاتصال: يتحقق أهل الحديث من اتصال السند بأمر منها²:

أ- وجود التصريح بالسماع كقول الراوي (حدثنا وسمعت): وهذا بدراسة طرق التحمل الثمائية.
ب- وجود الحديث في كتاب اشترط الصحة كالبخاري ومسلم (دون ما كان من قبيل المعلق، فإنه ليس على شرط المصنف).

ت- نص الأئمة أو الحفاظ على سماع الراوي ممن فوقه، دون إغفال التأكد من سماع الراوي المدلس من شيخه للرواية بعينها.

ثانيا: دراسة سلامة السند من الشذوذ والعلة: لقد بلغت دقة منهج النقد عند أهل الحديث أنهم لم يسلّموا بصحة الإسناد لمجرد اجتماع الشروط الوجودية الثلاث: العدالة، الضبط واتصال السند، بل أخذوا بعين الاعتبار احتمال الخطأ الذي يمكن أن يقع فيه الراوي الثقة، وهو مبحث وُضع له العلماء علماً خاصاً به وهو "علم العلل".

¹ للتوسع في مضمون هذه المصطلحات، انظر: عبد العزيز الشايع، دراسة الأسانيد، ص 219-225؛ ابن حجر، نزهة النظر، ص 80-85؛ أبو معاذ، طارق بن عوض الله بن محمد، شرح لغة المحدث، مكتبة ابن تيمية، الجيزة، مصر، ط 1، 2002م، ص 204-209.

² عبد العزيز الشايع، دراسة السانيد، ص 209.

1- تعاريف ذات صلة:

أ- الحديث الشاذّ: الشاذّ في اللغة: المنفرد، وفي الاصطلاح: "ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه"¹.

"واستعمال لفظ (الشاذّ) قليل في كلام أئمة الحديث، والغالب عليهم استعمال لفظ (المنكر).

ب- الحديث المنكر: الذي استقرّ عليه الاصطلاح واختاره ابن حجر في "شرح النخبة" هو مخالفة الضعيف لغيره من الثقات. وله إطلاقات أخرى عند الأئمة، كتفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ.

ت- العلة: هي سبب غامض خفيّ قادح².

ث- تعريف الحديث المعللّ (المعلول): "هو الحديث الذي أُطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أنّ ظاهره السلامة منها"³.

2- قرائن وجود العلة في الحديث: ذكر أهل العلم قرينتين أساسيتين: التفرد والمخالفة.

أ- التفرد: أي تفرد الراوي بالحديث. وصورته أن ينفرد الراوي بحديث عن شيخ ولا يتابعه غيره فيه.

ب- المخالفة (أو الاختلاف على الراوي): وهي مخالفة الراوي لغيره من الرواة، كأن يروي جماعة من أصحاب الزهري حديثا، فيخالفهم أحدهم بزيادة فيه لا يرويها غيره. والسبيل إلى إدراك المخالفة، والتفرد أيضا، هو (الإعتبار)، ويقصد به سبر رواية الراوي، وذلك بأن يأتي المحدث إلى روايته، فيعتبرها بما في الباب من روايات غيره، ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث غيره، فرواه عن

¹ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ت. أبو قتيبة محمد الفارابي، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006م، ج1، ص271.

² أنظر: أبو الخير، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت 902هـ)، فتح المغيب بشرح الفية الحديث للعراقي، ت. علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط1، 2003م، ج1، ص275.

³ مقدمة ابن الصلاح، ص90.

شيخه أو لا؟ وهكذا إلى آخر الإسناد. وذلك ما يسمّى بـ "المتابعة". فإن لم يكن، فينظر هل أتى بمعناه حديث آخر في الباب؟ وذلك "الشاهد"، فإن لم يكن فالحديث "فرد".

والمخالفة أشدّ من التفرد، لأنّها تتضمن التفرد وزيادة، والمخالفة هي القرينة الأغلب في هذا الموضوع. ولا يلزم من وجود التفرد والمخالفة تعليل للحديث، فهما قرينتان على وجود العلة، وليستا دليلاً موجبا لهما¹.

ثالثاً: صور نقد الإسناد: يبرز النقد في الأسانيد عند وقوع الاختلاف فيها، ومن صور الاختلاف الواقع في الإسناد: تعارض الوصل والإرسال، تعارض الوقف والرفع، تعارض الاتصال والانقطاع، زيادة راو أو أكثر في أحد الإstadين، الاختلاف في اسم الراوي ونسبته إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف، والاختلاف في صيغ الأداء.

هذا ولم تحفّ هذه الاختلافات على أهل الحديث، فهم الذين أحصوها، ووقفوا على أسبابها، ووضعوا الضوابط والقواعد، للترجيح بينها بشقّي طرق الترجيح، وهي كثيرة جدّاً، أبرزها: كثرة العدد في أحد الجانبين، وكون أحد الراويين أحفظ وأتقن، أو للجمع بينها، وهو ما يعرف بـ (تصحيح الوجهين)، وقرائن الجمع - على طريقة المحدثين - قليلة محصورة في قرينتين، هما: (قصر الإسناد) وهو تعمد الراوي الثقة وقف المرفوع وإرسال الموصول، و(سعة الرواية)، وهي أن يكون الراوي الذي وقع عليه الاختلاف من الحفاظ الكثيرين، بحيث يمكن أن يُحمل الاختلاف عليه، على سماعه لجميع الأوجه لا وهمه².

هذا باب واسع، والمؤلفات فيه أكثر من أن تحصى، سواء ما تعلّق بالعلل، ككتاب "العلل" لابن المديني، وما تعلّق بالسؤالات، كسؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أو كتب التواريخ والجرح والتعديل، كتاريخ يحيى بن معين، و"التاريخ الكبير" للإمام البخاري...

¹ انظر: طارق عوض الله، لغة المحدث، ص 299-300؛ عبد العزيز الشايع، دراسة الأسانيد، ص 250.

² انظر: عبد العزيز الشايع، دراسة الأسانيد، ص 256-257.

الفرع الثالث: نقد المروي (المتن)

لم يقسّم العلماء الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف وشاذ... اعتماداً على النقد الخارجي للحديث فقط (نقد السند)، بل عليه وعلى النقد الداخلي أيضاً (نقد المتن). ذلك بأن العلماء جعلوا من شرط الحديث الصحيح والحسن ألا يكون شاذاً ولا معلاً، فقسّموا الشذوذ إلى شذوذ في المتن وشذوذ في السند، وقسّموا العلة أيضاً إلى علة في المتن وعلة في السند¹.

لقد احتاط المحدثون لكل الاحتمالات التي يمكن أن تردّ على أحوال المتن والسند، وأعدّوا لها العدة العلميّة في منهج موضوعي متعمّق بعيد كلّ البعد عن الشكليّة والانخداع بالظاهر، فقرّروا قاعدة اتّفقوا عليها وهي أنّه لا تلازم بين صحّة السند وصحّة المتن، كما أنّه لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن، وهذا واضح في قواعد هذا الفن².

فصحّة السند تفيد صحّة نسبة القول للراوي، سواء أصاب فيه أو أخطأ، فقد تصحّ نسبة القول للراوي ولا تصحّ نسبته للنبي ﷺ، لاحتمال ورود الخطأ والوهم على الراوي، كما أنّ صحّة المتن تفيد صحّة نسبة القول للنبي ﷺ، ولا يلزم من ذلك صحّة نسبته لهذا الراوي بعينه، لاحتمال ورود هذا المتن الصحيح من طرق أخرى صحيحة الإسناد، دون السند الأوّل.

أولاً: اهتمام المحدثين بنقد متن الحديث:

1- "لقد كثر الكلام من المستشرقين وأتباعهم حول عدم اهتمام المحدثين النقاد بنقد المتن. فإنّهم لما وجدوا أنفسهم مبهورين أمام القواعد والأصول الدّقيقة التي أجراها النقاد لتمييز الصحيح ممّا هو ليس بصحيح، جاؤوا بهذه الفرية، وكلّ صاغها في أسلوبه، والهدف واحد، وهو الإيهام بأنّ جهود المحدثين كانت منصبّة على نقد السند فقط"³. وهذه شبهة أراد من خلالها أعداء السنّة التسلّل لنقد الحديث والطعن فيه وردّه بالعقل والهوى.

¹ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص468.

² أنظر المرجع نفسه، ص469.

³ محمد لقمان السلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا وممتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، دار الداعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1420هـ، ص15.

إنّ الاهتمام بنقد المتن ليس أمراً جديداً استحدثه العلماء المتأخرون، وإنما عُرف مبكراً عند الصحابة رضوان الله عليهم، فقد يقع للصحابي أن يسمع من صحابي آخر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيتوقف فيه حيث لا يراه منسجماً مع ما فهمه من معاني القرآن الكريم، أو ما سمعه هو من فم النبي ﷺ، وهنا إما أن يتوقف الصحابي في الرواية حتى يتبين له أمرها، وإما أن ينكرها إطلاقاً، حملاً لها على سهو الناقل وخطئه ووهمه، كما عُرف ذلك عن عائشة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما¹.

2- من مظاهر اهتمام علماء الحديث بنقد المتن واعتماده²:

- اعتماد نقد المتن في دراسة الرجال: "إنّ التّقد الخارجي للأحاديث (نقد الأسانيد)، يتّصل اتصالاً وثيقاً بالنقد الداخلي (نقد المتن)، لأنّ إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة ليس عملاً شكلياً سطحياً، بل إنّ مرتبط بالمتن ارتباطاً قوياً، وذلك لأنّ توثيق الراوي لا يثبت بمجرد عدالته وصدقه، بل لا بدّ من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات، فإنّ وجد أنّ رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عُرف حينئذ كونه ضابطاً ثبناً. هذه كتب الجرح والتعديل ملامى بالجرح لرواية المناكير والأباطيل"³.

- اعتماد نقد المتن في دراسة القواعد الاصطلاحية: وهذا من خلال المباحث التالية:

✽ في بحث "الصحيح" و"الحسن" اشترط علماء الحديث فيهما عدّة شروط، منها السلامة من الشذوذ والعلّة القادحة، والشذوذ والعلّة قد يكونان في السند، وقد يكونان في المتن، فإذا كانا في المتن فردّ الحديث بهما نوع من النقد الداخلي.

✽ في بحث "الحديث الموقوف" يحكمون بأنّ قول الصحابي ممّا لا مجال فيه للرأي له حكم المرفوع، إذا لم يكن الصحابي ممّن يروي الإسرائيليّات.

¹ انظر: صلاح الدين بن أحمد الإدلي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، مؤسسة إقرأ الخيرية، القاهرة، مصر، ط1، 2013م، ص119.

² انظر: المرجع نفسه، ص160-170.

³ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص471.

✽ في بحث "الشاذ" و"المنكر" و"المعلّ" و"المضطرب" و"المدرج" و"المقلوب"، بيّن العلماء وقوع الشذوذ والتّكارة والعلّة والاضطراب والإدراج والقلب في السند وفي المتن، كما بيّنوا متى تكون هذه الصّفات قادحة في صحّة ثبوت الحديث وموجبة لردّه.

✽ وفي بحث "الموضوع" ذكر علماء الحديث علامات في المتن المروري تدلّ على كونه موضوعاً.

كلّ هذه المباحث تدلّ على أنّ علوم الحديث قد شملت قواعد نقد المتن إلى جانب قواعد نقد السند.

ثانياً: معايير نقد المتن عند المحدثين:

من أقوى الأدلّة على العناية الكبيرة التي أولاها علماء الحديث لنقد المتن، أنّهم لم يغتروا باجتماع شروط صحّة السند، ولم يكتفوا بعدالة الرّواي وضبطه، ولا باتّصال السند وسلامته من الشذوذ والعلّة، وإنّما نظروا في كل الاحتمالات العقليّة الممكنة، التي تتجاوز السند، سواء منها ما تعلق باحتمال وهم الثّقّة وخطئه، أو ما تعلق بردّ الرواية من خلال نكارة المتن، دون النّظر أصلاً في أحوال الرواة، فكُتّب النّقاد طافحة بالأقوال التي تدلّ على ردّ المنكر من الرّوايات.

هذا وقد تكلم كثير من العلماء حول المعايير والضوابط التي تردّ بها المتون، منها:

- ما ذكره الخطيب البغدادي في "الكفاية" في الحالات التي يرّد فيها خبر الواحد، في قوله¹: " ولا يقبل خبر الواحد في منافية حكم العقل وحكم القرآن الثّابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجّاري مجرى السنة وكلّ دليل مقطوع به".

- وما لخصّ به ابن الجوزي في "الموضوعات"² بحوثه حول هذه المسألة بقوله: " فكلّ حديث رأيتّه يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنّه موضوع".

¹ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص432.

² جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن مُجّد الجوزي (ت 597هـ)، الموضوعات، ت. عبد الرحمن مُجّد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (لصاحبها مُجّد عبد الحسن)، ط1، (ج2 سنة 1966م، ج3 سنة 1968م)، ج1، ص106.

- وما ذكره ابن القيم في "المنار المنيف في الصحيح والضعيف"¹ في قوله: " وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تَضَلُّع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة... " ثم فصل الضوابط التي تردّ المرويات من أجلها، منها: اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ، وتكذيب الحسن له، وسماجة الحديث، ومناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بيّنة، وادّعاء أن النبي ﷺ فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلّهم وأنهم اتفقوا على كتمانهم ولم ينقلوه، وأن يكون الحديث لا يشبه كلام النبوة، وأن يخالف الحديث صريح القرآن، وأن يقتزن بالحديث من القرائن التي يُعلم بها أنّه باطل...

على العموم، يمكن ردّ مجموع ما ذكره حول معايير وضوابط نقد المتن إلى الأصول التالية:

1- نقد الحديث لمخالفة صريح القرآن: من المقرّر عند أهل السنة أنّ كلاماً من القرآن الكريم والسنة الصحيحة وحي، وقد صدرا من مشكاة واحدة، فلا يمكن أن يوجد تعارض بين سنة صحيحة صريحة وآية صريحة من كلّ وجه، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، فإن حصل ذلك علّم أنّ هذا الحديث غير صحيح النسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا وجد حديث يعارض القرآن في ظاهره فالنظر إليه من جانبين²:

أ- القرآن الكريم قطعيّ الثبوت، والسنة النبوية ظنيّة الثبوت إلا المتواتر عن طريق الثقات، وهو قليل، وبدليل العقل فإنّ الظنيّ يُردُّ إذا خالف القطعيّ.

ب- من جهة الدلالة، قد تكون نصوص القرآن والسنة كلاهما قطعيّة الدلالة أو ظنيّة، ولتحقّق المخالفة بينهما ينبغي أن يكون النصّان لا يتماثلان التأويل، فإذا كان النصّان أحدهما أو كلاهما يحتمل التأويل، فالجمع بينهما ممكن بلا تمحلّ فلا مخالفة بين النصين، ولا داعي لردّ الحديث لمجرد الاشتباه بأنّه يخالف النصّ القرآنيّ.

¹ محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ت. عبد

الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط1، 1970م، ص43-44.

² انظر: صلاح الدين بن أحمد الإدلي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص259.

يقول الإمام الشَّاطِبي في الاعتصام¹: " على الناظر في الشريعة أن يوقن أنه لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جار على مهيع واحد، ومنتظم إلى معنى واحد، فإذا أذاه بادئ الرأي إلى ظاهر اختلاف فواجبٌ عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف، لأنَّ الله تعالى قد شهد له أن لا اختلاف فيه، فليقف وقوف المضطرِّ السائل عن وجه الجمع أو المسلم من غير اعتراض..."

وصفوة القول، أنه لا تعارض صريح بين حديث صحيح ومحكمات القرآن، فإن كان الحديث ظاهره الصحة نقلاً، وظهر بينه وبين أي القرآن تعارض، فلا يخلو الأمر من أحد حالتين:

أ- " أن تكون المعارضة بينه وبين القرآن لا تعدو أن تكون غلطا من مدعيها، لا غلطا في نفس الأمر، وهذا يكون تارة وهما، وتارة هوى.

ب- أن تكون معارضة حقيقية، وعندئذ لا يسلم الإسناد من علة خفية"².

إنَّ علماء الحديث لم يغفلوا هذا الضابط - وهو عرض الحديث على القرآن - وجعلوه مسلكا من مسالك تحليل الرواية، وهذا موافق لصنيع بعض أعيان الصحابة الذين استعملوا هذا المنهج في نقد الروايات، كما اشتهر ذلك عن عائشة وعمر بن الخطاب وغيرهما..

2- نقد الحديث لمخالفة السنة الصريحة: السنة النبوية الصحيحة وحي من عند الله، فلا يمكن أن يوجد تعارض بين حديثين صحيحين صريحين من كلِّ وجه، إذ ليس في وحي الله تعارض. يقول ابن خزيمة رحمه الله: " لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان، بإسنادين صحيحين، متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أولَّف بينهما"³، فإذا وُجد تعارض بين الأحاديث الثابتة فهو تعارض ظاهري موهوم، ناشئ عن أحد أسباب استشكال النصوص الشرعية.

ويقول ابن القيم رحمه الله: " لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع تعارض، فإمَّا

¹ إبراهيم بن موسى بن مُحمَّد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت 790هـ)، الإعتصام، ت. سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط1، 1992م، ج2، ص822.

² عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، ج2، ص698.

³ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص432.

أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، إذا كان ممّا يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة، وأمّا حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا لا يوجد أصلاً¹.

3- نقد الحديث لمخالفة صريح العقل²: لقد بين أهل الحديث أن المعارضة لا يمكن أن تقع

أصلاً بين صحيح المنقول وصريح المعقول، "وعند توهم التعارض يقدم النقل الصحيح، فالنقل هو أمر الله ووحيه سواء كان قرآناً أو سنة، والعقل من خلق الله، فلا يمكن أن يتعارض أمره وخلقته"³. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ما عُلم بصريح العقل، لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قطّ. وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع"⁴. والمراد بالعقل هنا، العقل المستهدي بهدي الكتاب والسنة والمرتكز على مسلمات التفكير المنطقي.

فالمحدثون، حين أعملوا العقل، وضعوا له ضوابط وحدوداً، ولم يفتحوا الباب على مصراعيه لردّ أيّ حديث بحجة معارضته للعقل، ذلك بأنّ العقل البشري محدود، وأنّ عقول الناس مختلفة، وتتأثر بالأهواء والأعراف والبيئة...

¹ أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: 751 هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، ت. مجموعة من الباحثين (محمد أجمل الإصلاحي، محمد عزيز شمس...)، دار عطاءات العلم (الرياض)، ط3، 2019م، ج4، ص 213-214.

² أنظر: إبراهيم بن محمد صديق، دراسة في المنهج النقدي للمتون بين الحديثين والحداثيين، مركز سلف للبحوث والدراسات، الموقع الإلكتروني: www.salafcenter.org/5522/، الورقة العلمية رقم 198، ص 21-25.

³ سليمان بن صفيّة، العرف الحديث في علم مشكل الحديث، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2022م، ص 183.

⁴ أبو العباس، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، ت. الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1991م، 1/147.

فمن الضوابط التي وضعها المحدثون في معارضة العقل، أن يكون العقل مما أجمعوا عليه، وأن يشمل نقد المتن النظر إلى السند ابتداءً، فقد تبين للمحدثين أن كل حديث ردّوه بالعقل ونقدوه به، لن تجد له إسناداً صحيحاً. وفي هذا السياق يقول عبد الرحمن المعلمي: " لا ريب أن في ما يُنسب إلى النبي من الأخبار ما يرده العقل الصريح، وقد جمع المحدثون ذلك وما يقرب منه في كتب الموضوعات، وما لم يذكر فيها منه، فلن تجد له إسناداً متصلاً إلاّ وفي رجاله ممن جرّحه أئمة الحديث، رجل أو أكثر"¹.

4- نقد الحديث لمخالفة التجربة والحس والواقع المشهود: يعتبر المحدثون مخالفة الحديث للتجربة والحس والواقع وجهاً من أوجه التّكارة في المتن، وبمقتضاه ردّوا بعض الروايات، وهذه " لا خلاف في بطلانها من حيث مخالفتها للحسّ، وليس من هدي النبي ﷺ أن يطلب من الناس التسليم بما يخالف الحواس"²، وقد عدّ الإمام ابن القيم رحمه الله هذه المخالفة وجهاً من الوجوه الدّالة على وضع الحديث، حيث قال: " ومنها تكذيب الحسّ له، كحديث: (الباذنجان لما أكل له)، و(الباذنجان شفاء من كلّ داء)... وكذلك حديث: (إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه)، وهذا وإن صحّ بعض الناس سنده فالحسّ يشهد بوضعه لأنّنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله..."³.

وما سبق ذكره لا يعني " أنّ ما جاء به النبي ﷺ يجب أن يكون مدركاً بالحواس، فبينهما فرق كبير، فإذا أخبر بأمر لا تدركه حواسنا فيجب أن نسلم به، أمّا الإخبار بأمر تدرك الحواسّ خلافه فهذا لا يكون، وإذا كانت الرواية مخالفة للحسّ فهذا دليل عدم ثبوتها عنه ﷺ"⁴.

وليس كل من ادّعى التعارض ما بين النص والواقع يعتدّ برأيه، " فقد تشتبه بعض النصوص على قوم، يحسبونها تخالف الواقع المشاهد، وإنّما ذلك أنّهم أتوا من قبل أفهامهم أو أهوائهم، والدليل على خطئهم وجود المخالف لهم فيما يدّعون، وما يخالف المحسوس على سبيل اليقين فلا يماري فيه

¹ عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت 1386هـ)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكبتها / عالم الكتب - بيروت، د.ط، 1986م، ص 10.

² صلاح الدين بن أحمد الإدلي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص 326.

³ ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، ص 51.

⁴ صلاح الدين بن أحمد الإدلي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص 326.

أحد¹.

5- نقد الحديث لمخالفة وقائع التاريخ الثابتة: " معرفة التاريخ فنّ أصيل عند المحدثين، وقد صتّفوا فيه في وقت مبكر، واستعملوه في تمحيص الروايات، فمعرفة سبيل إلى معرفة الخطأ في الروايات والكذب فيها"². وقد رسم الإمام سفيان الثوري رحمه الله المنهج العام للمحدثين وذلك في قوله: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"³.

ومن الأمثلة على ذلك⁴: ما رواه مسلم عن ابن عباس قال: "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: "يا نبي الله، ثلاث أعطينهنّ. قال: "نعم". قال: عندي أحسن العرب وأجمله أمّ حبيبة بنت أبي سفيان أزوّجكها. قال: "نعم". قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك. قال: "نعم". قال: وتؤمّرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال: "نعم"⁵.

من المعروف أنّ أبا سفيان ليس هو من زوّج ابنته أمّ حبيبة للنبي ﷺ، لأنّه أسلم عام الفتح، وهي من المهاجرات إلى الحبشة وزواجها كان في ذلك الوقت. قال ابن القيم رحمه الله: "هذا هو المعروف المعلوم عند أهل العلم، أنّ الذي زوّج أمّ حبيبة للنبي ﷺ هو النجاشي في أرض الحبشة"⁶.

وليس كلّ مخالفة للتاريخ توجب ردّ الرواية، "إذ لا بدّ أن يكون هذا الأمر التاريخي قد ثبت ثبوتاً جازماً، وإذ ذاك نردّ ما يخالفه من الروايات الأحاديّة، لأنّ الأحاديّ ظنيّ الثبوت، فلا يجوز أن يتعارض مع ما ثبت بالقطع أو ما يشبه القطع"⁷.

¹ عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، ج2، ص706.

² عز الدين روان، النقد الحديثي، ص21.

³ ابن الصلاح، المقدمة، ص380.

⁴ سليمان بن صفيّة، العرف الحديث، ص204-205.

⁵ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الفضائل، باب: من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه، رقم 2501.

⁶ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٥٩ - ٧٥١)، تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ت.

علي بن محمد العمران، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، ط2، 2019م، ج1، ص429.

⁷ صلاح الدين بن أحمد الإدلي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص334.

6- نقد الحديث لمخالفة القواعد الشرعية المعلومة: لا شك أنّ شريعة الله قائمة على أصول ثابتة وقواعد معلومة، حيث لا يمكن أن نجد رواية صحيحة تتعارض مع مقتضى ما دلّت عليه تلك الأصول والقواعد، " فكلّ حديث يشمل على فساد، أو ظلم، أو عبث، أو مدح باطل، أو ذمّ حقّ، أو نحو ذلك فرسول الله ﷺ منه بريء، ومن هذا الباب أحاديث مدّح من اسمه محمد أو أحمد، وأنّ كلّ من يسمّى بهذه الأسماء لا يدخل النار، وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ أنّ النار لا يجار منها بالألقاب، وإتّما النّجاة منها بالإيمان والأعمال الصّالحة"¹.

7- نقد الحديث الذي لا يشبه كلام النّبوة: وهذا لا يتأتّى لكلّ أحد، بل يختصّ بفضة من علماء الحديث ممّن أدمن النّظر في السنّة وأكثر من التعاطي مع الحديث، حتى اختلط بدمه ولحمه وعظمه. قال ابن دقيق العيد رحمه الله: " وأهل الحديث كثيرا ما يحكمون بذلك - أي بالوضع - باعتبار أمور ترجع إلى المرويّ وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنّه حصلت لهم لكثرة محاولة ألفاظ الرسول ﷺ هبة نفسانيّة، أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي ﷺ، وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه"².

وقد وضع العلماء بعض الضوابط لتحديد ما لا يشبه كلام النّبوة من الحديث، منها ما اشتمل على مجازفات، مثل ما ذكر في فضل بعض الأماكن وبعض الأعمال، أو معان ركيكة يمجّها السّمع ويدفعها الطّبع، أو تعبير عن معان ومصطلحات متأخرة تمثّل العصور التي تلت عصر النّبوة، كنصرة المذاهب الكلاميّة وغيرها...

هذا ومن أجل رفع الاختلاف والإشكال عن الحديث، أسّس العلماء فنونا قائمة بذاتها، حيث وضعوا الشروط والضوابط، والمسالك الكفيلة بدرء التعارض الظاهري بين الأحاديث فيما بينها متمثلة في "علم مختلف الحديث"، أو بينها وبين سائر الأدلّة الشرعيّة، متمثلة في "علم مشكل الحديث".

¹ ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، ص 57.

² أبو الفتح، تقي الدين مجّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت 702هـ)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلميّة - بيروت، د.ط، د.ت، ص 25.

تتمثل هذه المسالك¹، وفق مذهب الجمهور من المحدثين والأصوليين، في: الجمع، ثم النسخ، ثم الترجيح، ثم التوقف.

1- الجمع: وهو التوفيق بين الأدلة الشرعية، والتأليف بينها، للعمل بها أو ببعض ما تضمنته. ومن أوجه الجمع: الجمع بتخصيص العموم، الجمع بتقييد المطلق، الجمع بحمل الوجوب على الندب، الجمع بحمل التحريم على الكراهة، الجمع بحمل الحقيقة على المجاز، الجمع بالأخذ بالزيادة، الجمع باختلاف الحال، والجمع بجواز الأخذ بأحد الأمرين.

2- النسخ: وهو رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي. ومن أوجه النسخ: النسخ بين القرآن والسنة، ونسخ السنة بالسنة.

3- الترجيح: هو عبارة عن اقتراح أحد الصالحين للدلالة على المطلوب، مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر. وطرق الترجيح كثيرة جدًا، أوصلها الإمام السيوطي إلى مائة وجه للترجيح، حيث قسمها إلى سبعة أقسام: الترجيح بحال الراوي، الترجيح بالتحمل، الترجيح بكيفية الرواية، الترجيح بوقت ورود، الترجيح بلفظ الخبر، الترجيح بالحكم، والترجيح بأمر خارجي². وتدرج تحت هذه الأقسام مسائل فرعية كثيرة تراجع في مظاهرها.

4- التوقف: وهذا لا يمكن أن يشمل جميع العلماء في زمن واحد، لأنّ عدم ظهور وجه الجمع، والنسخ والترجيح لعالم من العلماء لا يلزم منه عدم ظهوره أيضا لسائر العلماء، لتباين الأنظار واختلاف درجة الرسوخ في العلم. فيبقى هذا المسلك كلاما نظريًا ليس له أثر عملي في الأحكام.

تبيّن من خلال هذا العرض الموجز، أنّ علماء الحديث تركوا لنا منظومة نقدية متكاملة، ومنهجًا علميًا فريدًا، قائمًا على استدلال عقليّ يستوعب مفاصل الرواية جميعًا، ويأخذ بعين الاعتبار كلّ الاحتمالات الممكنة لأحوال السند والمتن معًا، ما من شأنه أن يعطي الثقة الكافية في الأحكام التي يُقيّمون بها المرويات قبولًا وردًا، ويمنح الاطمئنان اللازم لبراءة هذا المنهج من شبهة الهوى والانحياز التي ألصقها أعداء السنة به.

¹ سليمان بن صفية، العرف الحديث، ص 81-114.

² جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، ج 2، ص 655-659.



الفصل الثاني

منهج الحدائين في نقد السنّة ومسالكم في ذلك



المبحث الأول: منهج الحدائين في نقد السنّة النبويّة
المبحث الثاني: مسلك الحدائين في الطّعن في حجّيّة السنّة
المبحث الثالث: مسلك الحدائين في الطّعن في المرويّات
المبحث الرّابع: مسلك الحدائين في الطّعن في دواوين السنّة
الصحيحة ورواؤها



المبحث الأول: منهج الحدائين في نقد السنّة النبويّة.

المطلب الأول: مفهوم النّقد الحديثي عند الحدائين

المطلب الثاني: منهج النّقد عند الحدائين

المطلب الأول: مفهوم النقد الحديث عند الحدائين

الفرع الأول: النقد في اصطلاح الحدائين¹

لما كان الحكم فرعا عن تصوّره، جاء مفهوم النقد عند الحدائين متساوقا مع موقفهم من السنّة النبويّة، ونظرهم إليها، ومكانتها في قلوبهم، انطلاقا من الأسس الفلسفيّة والفكريّة التي بنى عليها الحدائون مذهبهم، إذ لا شيء يعلو فوق قدسية الإنسان².

هذه النظرة للسنّة النبوية ومكانتها، واضحة في كتابات الحدائين، ومقالاتهم، ومحاضراتهم. ونمثّل لذلك بما ورد في كتاب "صحيح البخاري: نهاية أسطورة"، حيث يقول مؤلّفه في الإهداء "إلى كلّ من أعتته خرافات المرويات وحرار أمره بين تمحيصها أو تقديسها، أهدي هذا الكتاب"، ويقول في المقدمة: "يعيش العالم الإسلامي اليوم، حركة غير مسبوقة في انتقاد التراث الديني، تناولت جميع المرويات المنسوبة للرّسول الكريم، بالمناقشة والتمحيص... لما حملته هذه المرويات من تناقضات، وخرافات، ومعارضة لمقتضيات المنطق والعقل، ومعارضتها أيضا لصريح النصوص القرآنية... فتّم التعامل مع هاته النصوص، على أساس أنّها نصوص تاريخية، لا قدسية لها، وشرع هؤلاء في تمحيصها بنفس الآليات العلميّة والعقلانية التي يتمّ بها مناقشة وتمحيص النصوص التاريخية"³.

فالسنّة النبويّة عند عموم الحدائين العرب، خرافات، وأساطير، ونصوص تاريخية كسائر كلام البشر، وأنّها ليست من أقوال الرّسول، تقليدا للمستشرقين، بل هي مجرد عادات وتقاليد أعطيت لها صفة القداسة، ثم نسبت إلى الرّسول وإلى السّماء.

فهل يصحّ بعد هذا الكلام، أن يكون نقد الحدائين للسنّة تمحيصا للروايات، لتمييز الصّحيح من السّقيم، والأصيل من الدخيل، دفاعا عن سنّة المصطفى ﷺ، وعملا بمقتضاها؟

¹ النقد الذي نعنيه هنا، هو نقد نصوص السنّة النبوية، وهو ما يقابل النقد الحديث عند الحدائين.

² راجع: الأسس الفلسفية والفكرية، ص 35 من هذا البحث.

³ رشيد أيلال، صحيح البخاري: نهاية أسطورة، دار الوطن، الرباط، المغرب، ط 1، 2017م، ص 7.

إنّ مفهوم النّقد عند الحدائين يؤول بالضرّورة، بناء على ما سبق، إلى معنى واحد لا ريب فيه، وهو الطّعن والتّشكيك في السنّة المطهّرة، لا غير. وهذا المعنى الجوهرى - في نظر الطالب - هو الذي ينبغي أن ينطوي عليه تعريف النّقد عند الحدائين لزوماً.

الفرع الثاني: التعريف المقترح للنّقد عند الحدائين

في حدود علم الطالب، ومن خلال ما اطّلع عليه من مصادر ومراجع، لم يقف على تعريف حدّي للنّقد الحديثي عند الحدائين بهذا المعنى، إلا ما جاء في سياق بسط العبارة وشرح المضمون.

وعليه، يقترح الطالب هذه المحاولة المتواضعة، لتعريف النّقد الحديثي عند الحدائين، على ضوء ما تمّ بيانه:

هو "إخضاع نصوص السنّة النبوية وعلومها لمنهج النّقد الغربيّة، وقراءتها قراءة معاصرة، انتقائية، للطّعن فيها، والتّشكيك في ثبوتها، ونقض منهج الحدّين في التّثبت من الأخبار".

المطلب الثاني: منهج النّقد عند الحدائين

لقد تبّنى الحدائون منهجا في النّقد، منسوخا من الطّبعة الغربيّة والاستشراقية، لم يكن لهم فيه من إبداع، سوى أنّهم كتبوه بحروف عربيّة.

هذا المنهج قائم على أساليب معروفة مطروقة في نقد السنّة النبويّة، حيث "يركّزون، كما يفعل المستشرقون، على نقد المتن، ولا يركّزون على نقد الإسناد، لأنّهم لا يستطيعون مجابهة الحدّين في نقد الأسانيد، فهم ليسوا أصلا من أهل الاختصاص في معرفة الضّعيف، والراوي الثّقفة، والمرسل الخفيّ... ومهما دخلوا فيه، فلن يأتوا بشيء جديد، فذهبوا إلى الميدان الذي يستطيعون الكلام فيه، وهو ميدان المتن وميدان المعاني، وهو ميدان مفتوح لكثير من النّاس، فهناك سلّطوا مناهجهم وآلياتهم النّقديّة للطّعن في السنّة النبويّة... هذا، ولا يجمع تركيز الحدائين على نقد المتن أن وُجد في كلامهم بعض القضايا المتناثرة مما لها صلة بنقد الإسناد، كالطّعن في عدالة الصّحابة، إلّا أنّ ذلك جاء عرضا وبطريقة لا ترقى إلى أن توصف بالمنهج، كما هو الحال بالنسبة لطريقة تناولهم للمتون".¹

¹ نبيل بلهي، مدرسة الحدائين في نقد الحديث النبوي، المحاضرة الخامسة، الصفحة الرسمية على اليوتيوب.

يمكن أن نلخص بعض ملامح منهج النقد الحديثي عند الحدائين، فيما يلي:

الفرع الأول: توظيف قراءات غريبة في نقد النص الحديثي

لقد أخضع الحدائون العرب نصوص الإسلام - قرآنا وسنة - للقراءات الحدائية التي استوردوها من الغرب، دون الأخذ بعين الاعتبار الفروق الجوهرية بين النص الديني في الغرب والنص الديني في الإسلام، من حيث ربّانية المصدر، وثبات النص لفظا، ودون مراعاة للاختلاف العميق في الحفظ، والنقل، والنقد¹.

إنّ إغفال هذه الفروق الجوهرية، يؤول إلى القول ببشرية النصوص وإن كانت وحيا، ويؤدّي إلى التعامل مع الروايات الحديثية، والنصوص الدينية، كالتعامل مع الأخبار التاريخية والنصوص الأدبية سواء بسواء.

أولا: القراءة البنيوية :

1- مفهوم القراءة البنيوية²: تعتبر البنيوية منهجا تحليليا لمختلف مجالات العلوم والمعارف، وهو أكثر نشاطا في مجال النصوص الأدبية، حيث تُعدّ الدراسات اللغوية وعلم اللسانيات الحديث أهمّ محضن له، لا سيما "ألسنية دي سوسير" نسبة لصاحبها (فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure 1857-1913)، الذي يُعدّ رائد الألسنية البنيوية ومؤسس اللغويات الحديثة، بفضل محاضراته (دروس في الألسنية العامة) التي نشرها تلامذته عام 1916 بعد وفاته.

لقد اعتُبرت البنيوية، عند ظهورها، توجهها حديثا في الدرس التقدي، تزعزعت معه أسس النقد التقليدي التي كانت تهتمّ بحياة الكاتب وأعماله، فأتجهت نحو دراسة النصوص من الداخل، اعتمادا على بناء النص وتكوينه. فالبنوية تنظر في التصميم الداخلي للنص، الذي يتكوّن من عناصر رئيسة، ذات رموز ودلالات كثيرة، بحيث يتبع كل عنصر عنصرا آخر.

¹ انظر: نماء البناء، النقد الحديثي بين الحدائين والحدائين، ص 203-204

² انظر: عمر السنوي الخالدي، البنيوية: عوامل النشأة وأسباب التقويض، موقع الألوكة:

www.alukah.net/literature_language/0/115084، التاريخ: 2023/01/03م، الساعة: 12سا

2- مبادئ البنيوية: تركز البنيوية على مجموعة من المبادئ، أهمها:

✽ مبدأ " الأدب نصّ مادي تام منغلق على نفسه": أي أنّ دراسة الأعمال الأدبية عملية تتمّ في ذاتها، بغضّ النظر عن المحيط الذي أنتجت فيه.

✽ مبدأ "موت المؤلّف": أي أنّ اللغة هي التي تتكلّم، وليس المؤلّف، وهو مبدأ نادى به (رولان بارت Roland Barthes)¹، في كتابه "نقد وحقيقة". وهذا يعني إلغاء شخصية الكاتب لكي يتولّد المعنى بعيدا عن كلّ المؤثرات الخارجية، لأنّ "الكتابة هدم لكلّ صوت، ولكلّ أصل. فالكتابة هي هذا الحياد، وهذا المركّب، وهذا الانحراف الذي تهرب فيه ذواتنا. الكتابة، هي السواد والبياض الذي تتيه فيه كلّ هويّة، بدءا بهويّة الجسد الذي يكتب"². و"لكي تستردّ الكتابة مستقبلها، يجب قلب الأسطورة، فموت الكاتب هو الثمن الذي تتطلّبه ولادة القراءة"³

"لقد رفع أصحاب هذا الاتجاه شعارا عريضا وهو (النصّ ولا شيء غير النصّ)، فحاولوا من خلال ذلك علمنة الأدب، وزعموا أنّ ذلك يضفي على عملية الاشتغال عليه الطابع العلمي الموضوعي، بقصد تجاوز الأحكام المغرّضة والأيديولوجية التي قد تشوّه هذه الممارسة التقديّة، بزعمهم"⁴.

3- نقد القراءة البنيوية: إذا كانت البنيوية قد انطلقت في النصف الثّاني من القرن العشرين،

فملأت الدنيا وشغلت النّاس، فإنّها بدأت في التراجع والانحيار في أوائل السبعينات، ممّا جعل البنيويين يعيدون النّظر في مواقفهم ومنهجهم الذي خرجت من رحمته مناهج نقدية عديدة، كالأسلوبية،

¹(1915-1980)، فيلسوف فرنسي، ناقد أدبي، دلالي، ومنظر اجتماعي، نال شهادة الدراسات الكلاسيكية من جامعة الصربون عام 1939م، أصبح أستاذا للسيمولوجيا عام 1976م في فرنسا، أثر في تطور مدارس عدة: كالبنيوية والماركسية وما بعد البنيوية والوجودية.

² رولان بارت، نقد وحقيقة، ترجمة: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1، 1994م، ص15.

³ المرجع نفسه، ص25.

⁴ عمر السنوي الخالدي، البنيوية: عوامل النشأة وأسباب التقويض، موقع الألوكة: ،بتاريخ: 2023/01/03م، سا 18.

والسيميائية، والتفكيكية، بالإضافة إلى الألسنية، التي هي عماد هذه المناهج النقدية جميعاً، كما جعل بعض رموزها يتحوّلون إلى غيرها، مثل (رولان بارت) الذي تحوّل من البنيوية إلى ما بعد البنيوية.

ومن بين الانتقادات التي وجهت للبنيوية، ما يلي:

- يرى الناقد البريطاني "ليونارد جاكسون Leonard Jackson" أنّ السبب الذي أودى بالبنيوية وأماحها هو أنّها منهج ينطوي على تناقضات، على الرّغم من أنّ أصحابه أرادوه أن يكون متمتّعاً بخصائص الكمال والتماسك، "في حين أنّ أيّ نظرية ترمي إلى الكلية هي مستحيلة من حيث المبدأ"¹.

- يرى الباحث عبد العزيز حمّودة أنّ خطورة التّموذج البنيوي " تكمن في افتراض أنّ النّص مغلق ونهائي، فالقول بوجود نسق أو نظام عام للنّوع تدرس في ضوءه الأنساق/النصوص الفردية، يعني بالدرجة الأولى وجود نسق عام مغلق ونهائي... وحيث إنّ المؤلّف في المنظور البنيوي قد مات، وأنّه لا مكان في النّص لقصدية (من القصد) مؤلّف لا وجود له، وأنّ النّص مغلق ذاتي الدلالة، فإن وظيفة الناقد البنيوي هي إنطاق النّص، حتى لو كان ذلك يعني إنطاقه بأشياء ليست موجودة فيه"².

- ويرى الباحث فخري الحارث أنّ القراءة البنيوية تفتقد إلى كثير من المنطق النظري، وهي قراءة مرفوضة ولا تصلح لقراءة النصوص الإسلامية ونقدها، لأنّها " تجعل صلاحية النّص للزمان والمكان واللغة التي ورد فيها... وأنّ في هذه القراءة تحكيما للعقل والهوى والواقع في النّص... وأنّها تجعل من النّص متقلّباً على غير محور محدّد، خالياً من قيم ثابتة، فهذه القيم - بموجب البنيوية- تتعدّد بتعدّد أفهام القراء"³.

¹ المرجع السابق، نقلاً عن: جاكسون ليونارد، بؤس البنيوية، تر ناثر ديب، دار الفرقد، دمشق، ط2، 2008م، ص172.

² عبد العزيز حمّودة، المرايا المخدبة: من البنيوية إلى التفكيك، منشورات عالم المعرفة، الكويت، ب ط، 1978م، ص247.

³ الحارث فخري عيسى عبد الله، الحدائنة وموقفها من السنّة، ص303. بتصرف.

ثانياً: القراءة التاريخية (التاريخية)¹: لقد تجاوزت الحدائهُ القراءةَ النبويةَ للتّصوص، وبنّت عليها مناهج ما بعد النبوية، منها القراءة التاريخية والقراءة التفكيكية...

مفهوم القراءة التاريخية: تعتبر القراءة التاريخية أحد المناهج الغربية المعتمدة في تحليل الخطاب وقراءة التّصوص، والتي سلّطها الحدائون العرب على نصوص الوحي، ليس لفهم خطاب الشّارع ومراده، من خلال الرجوع إلى السّياق التاريخي وأسباب النّزول والورود، وإتّما من أجل حصر معناه على مقتضيات الظروف الزمانية والمكانية التي نشأ فيها النّص، تمهيدا لإقصائه، وفرض سلطان العقل والواقع عليه، لتوجيه معناه الوجهة التي يريدّها الحدائي.

ولتبرير هذا المسلك النّقدي، وإيجاد مسوّغات قبوله داخل المنظومة الفكرية الإسلامية، قدّم بعض الحدائين جملة من المبرّرات، منها:

- محاولة التّفريق بين نوعين من السنّة: (سنّة الوحي) و(سنّة العادات)، حيث يقول نصر حامد أبو زيد: "في هذا السياق، يجب أن نفهم أقوال الرّسول الخاصة بوجوب اتّباع سنّته، بأنّ المقصود بها أقواله وأفعاله الشّارحة والمبيّنة لما ورد مجملاً في تعاليم القرآن. وما سوى ذلك من الأقوال والأفعال، يجب أن يدرج في سياق الوجود الاجتماعي للشّخص التاريخي، بمعنى أنّها أقوال وأفعال غير ملزمة للمسلم في العصور التالية. هذه التفرقة بين (سنّة الوحي) و(سنّة العادات) كانت تمثّل نقطة الخلاف بين (أهل الرأي) و(أهل الحديث) من الفقهاء، حيث أصرّ الفريق الأوّل على التّمييز بينهما، بينما أصرّ الفريق الثّاني على التّوحيد بينهما. ولأنّ السيادة الفكرية والعقلية حسمت لصالح أهل الحديث بفضل جهود الإمام الشافعي، فقد تمّ توسيع مفهوم السنّة ليشمل الأقوال كلّها، والأفعال كلّها، بالإضافة إلى الموافقات (الصّريحة أو الضمنية) على أعماط السّلوك والممارسات الحياتية في عصر النّبوة"².

¹ انظر: نماء البنا، النقد الحديثي بين الحدّين والحدائين، ص 204-211؛ والحارث فخري عيسى عبد الله، الحدائنة وموقفها من السنّة، ص 339-351.

² نصر حامد أبو زيد، "النص، السلطة، الحقيقة"، المركز الثقافي العربي، لبنان، بيروت، ط 1، 1995م، ص 17.

- الاستدلال بمسألة (الناسخ والمنسوخ)، وهي مسألة "توقّف عندها الحدائون كثيرا لإثبات تاريخية النص، بانغماسه في السياق التاريخي، لوروده وتأثره بالبعد الزمني والمكاني للحظة تولّده الأولى... لإبعاد صفة الديمومة والصلاحية المطلقة عنه، فإذا كانت الأحكام والنصوص تغيّرت ونسخت خلال ثلاث وعشرين سنة في بداية الدعوة الإسلامية، فما بالك إذا اختلفت السنون ومرّ أكثر من ألف عام وتغيّرت الظروف..."¹. ومؤدّى هذا الكلام، أنّه إذا تغيّر الواقع وتعدّر تطبيق النص أو تطويعه ليتلاءم والواقع الجديد، وجب إقصاؤه.

- الاستدلال بمسألة (أسباب نزول القرآن) و(أسباب ورود الحديث)، فالقرآن نزل منجّما تبعاً لأسباب معلومة، والحديث ورد إجابة عن سؤال معيّن، أو توضيحاً لحادثة بعينها. فهذه النصوص لم تأت منفصلة عن ملابسات الواقع وظروفه الزمانية والمكانية، بل هي خاضعة لها، ناشئة عنها، فالعلاقة بين الواقع والنص هي علاقة سببية.

مبادئ التاريخية: تركز التاريخية على مجموعة من المبادئ، أهمّها:

✽ حصر صلاحية النصوص في الزمان والمكان الذي نشأت فيه، وبالسياق العام لتاريخها الخاص.

✽ خضوع النصوص لتغيّرات اللغة، وتطوّرها عبر التاريخ.

- نقد القراءة التاريخية (التاريخانية)²: على غرار النبوية، تعتبر القراءة التاريخية أيضاً، قراءة مرفوضة ولا تصلح لقراءة النصوص الإسلامية ونقدها، ذلك بأنّ النص، وإن جاء بعضه استجابة مباشرة لبعض معطيات الواقع، بمجرد نزوله أو وروده، يكتسب شخصية ذاتية، مطلقة، منفصلة عن الواقع المسبّب له، فالعبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، وقصر النص على سبب وروده لا يتمّ إلاّ بدليل يقتضي هذا التخصيص، وإلاّ بقي إجراء النص على عمومه، كما هو مقرّر في أصول الفقه.

¹ الحارث فخري عيسى عبد الله، الحدائنة وموقفها من السنة، ص318.

² انظر: نماء البنا، النقد الحديني بين الحدائين والحدائين، ص204-211؛ الحارث فخري عيسى عبد الله، الحدائنة وموقفها من

السنة، ص339-351.

ولهذا، فإنّ الانتقادات التي وُجّهت للقراءة التاريخية من وجهة نظر إسلامية، جاءت حاسمة، لما يترتب على تطبيقها من نتائج مرفوضة شرعا وعقلا، من ذلك:

- نزع صفة القداسة عن النصوص الشرعية، قرآنا وسنة، وهذا يعني خضوع أي نص ديني للنقد.

- عدم ديمومة تأثير النص الحديثي وانحساره في دائرته الزمانية والمكانية، وعدم صلاحية تطبيقه في واقعنا المعاصر.

- حمولة النص الحديثي قابلة للتغيير والتطور، ولهذا فهو فاقد للإلزامية والحجية، فالسنّة ليست حجة عند الحدائين، وأنّ ما أفادته النصوص الإسلامية ليس له إلا منزلة الاقتراحات، يسترشد ببعضها عند الحاجة.

- ولكون النص منتجا ظرفيا، فاللغة المستخدمة فيه ودلالاتها على المعاني تكون أيضا على المحكّ وخاضعة للنقد، إذ يتعدّد ويتنوّع فهم المتون الدينية بحسب التجارب الدينية، والسياقات الثقافية، وتكشف العلاقة بين النص والتأويلات على وضع معرفي إشكالي، يتخذ شكل الالتباس والغموض والتناقض.

ثالثا: القراءة التفكيكية: يعتبر الفيلسوف الفرنسي "جاك دريدا"¹ هو مؤسس المنهج التفكيكي، حيث قدّم مصطلح "التفكيكية" في كتابه "في علم الكتابة"، الذي أقامه على أنقاض المنهج البنيوي، فقد كان "دريدا" بنيويا ولكنّه خرج على بعض مقولات البنيوية، وجاء بمنهجه التفكيكي في دراسته للنصوص المؤسسة على الفلسفة التقويمية، ثمّ اتّجه إلى الأدب الذي وجد فيه ساحة جيّدة لتطبيق استراتيجياتها التفكيكية².

مفهوم القراءة التفكيكية: التفكيكية منهج فلسفي، يرى أنّه لا يوجد تفسير واحد للمعنى في النص، بل تفسيرات غير محدودة، فبعد أن ظهرت التفكيكية إلى الوجود، أصبحت النصوص عرضة

¹ جاك دريدا Jacques Derrida (1930-2004)، ولد بالجزائر. وهو فيلسوف وناقد أدب فرنسي، أوّل من استخدم

مفهوم التفكيك بمعناه الجديد في الفلسفة، وأوّل من وظّفه فلسفيا بهذا الشكل وهو ما جعله من أهم الفلاسفة في القرن العشرين.

² انظر: حسين تروش، القارئ في المناهج النقدية المعاصرة، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية الآداب واللغات، جامعة لامين

دباغين، سطيف، العدد 2، العدد 23، ديسمبر 2016، ص 46.

لنوع جديد من التحليل والتفسير، وهو عبارة عن "استراتيجية لتقويض النص من الداخل، وخلخلة بنائه لاستكشاف الدلالة الهاربة والمختلفة، تحت ستائر إشارات الغامضة"¹.

فالتفكيكية فصل النص عن صاحبه وظروفه، وتنقيته من النصوص المولدة (الشروح والتفسيرات)، ثم تفكيك بُناه الداخلية الكلية، تفكيكا تحليليا إلى وحدات بنائية صغيرة، ثم العمل على غربلتها وإعادة بنائها وتشكيلها من جديد، كبنية مستقلة بذاتها، وبعد ذلك يقوم قارئ النص بعملية تفاعلية بينه وبين النص، لينتج معنى جديدا، حسب انطباعاته الذاتية وبمعزل عن حضور أي سلطة مرجعية، أو ضوابط منهجية، تحدّد آليات قراءة النص وفهمه².

مبادئ التفكيكية : يرتكز المنهج التفكيكي على المبادئ الأساسية التالية:

- **الاختلاف:** وهو دلالة اصطلاحية تعني تعارض الدلالات، حيث حدّد "دريدا" مفهومه له في بحث بعنوان "الاختلاف" نشر في كتابه "الكلام والظاهرة"، وهو الإزاحة التي تصبح بواسطتها اللغة أو الشفرة، أو أي نظام مرجعي هام ذي ميزة تاريخية، عبارة عن بنية من الاختلافات³، أي عدم ثبوت المعنى، وأتّه متغيّر بشكل مستمر ومؤجّل.

- ومن مبادئها أيضا: الكتابة، والتمركز حول العقل، وموت المؤلف.

نقد القراءة التفكيكية: لقد لاقَت هذه القراءة انتقادات كثيرة ولاذعة، سواء من وجهة النظر الإسلامية أو غيرها، ومن ذلك:

- القول بأنّ جميع النصوص لا تنزع إلى التناسق والانسجام والانضباط، وأتّها مفككة متناثرة، تحتوي على فجوات تسمح بقراءات أخرى، هو قول مرفوض عقلا وواقعا.

¹ المرجع السابق، ص46، نقلا عن: جاك دريدا، "في علم الكتابة"، تر أنور مغيثو، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2، 2008م، ص125.

² انظر: الحارث فخري عيسى عبد الله، الحدائنة وموقفها من السنة، ص377-378.

³ انظر: عبد الله ابراهيم وآخرون، معرفة الآخر مدخل إلى المناهج النقدية الحديثة، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1996م، ص118.

- إنَّ الرّعم بأنّ العلاقة ما بين الدّال (اللفظ أو الكلمة) والمدلول (المعنى) هي علاقة غير ثابتة ولا يقينيّة، هو زعم باطل إذ يعتمد على ما يفهمه المتلقّي من هذا اللفظ، عندما يقارنه بألفاظ أخرى، ويمثّل أقصى درجات الشكّ، الشكّ في اللغة نفسها، وفي قدرتها على التواصل والتفاهم.

- إن القول بـ"تعدّد القراءات" أو "لا نهائية القراءات" عند التفكيكين، يفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالتّصوص -مقدّسة وغير مقدّسة- والعبث بالكلام، وفق ما يفهمه القارئ ويريده، فالمتلقّي هو صاحب السلطان، وهو شريك في إنتاج النّص، إنّه مبدع لا مجرد قارئ أو متلقّ¹.

- يرى (جون سرل John Searle) أنّ التفكيكي " لا يسعى أصلا إلى أن يبرهن، أو يدحض، أو يؤيّد، فهو لا يبحث عن الحقيقة... إنّ هدفه هو أن يقوّض، ويسائل، ويحرق، ويكشف عن التورّط، وهو لا يستهدف بذلك التّصوص الفلسفية الأدبية وحسب، بل يستهدف كلّ الفهم الغربي للعقلانية، ومجموعة المسلّمات التي تقوم عليها مفاهيمنا للغة، والعلم، والحسّ المشترك، مثل التمييز بين الحقيقة والظّاهر، والتمييز بين الحقيقة والخيال... إنّ أعمال دريدا التي اطلّعت عليها، لا تحتوي فقط على أساليب خداعية، بل إنّ كثيرا من القضايا المضمنة فيها تكتنفها الكثير من الأخطاء"².

- إنّ النّص الشرعي (قرآنا وسنّة) قد تعدّد قراءاته وتعدّد آراء العلماء حوله، لكن هذه القراءات المتعدّدة والآراء المختلفة مضبوطة، ولها ما يسوّغها، فهي جميعها تستند إلى معهود كلام العرب، وإلى أسس واضحة، وأي قراءة تخرج على هذا الإطار فهي مرفوضة في الخطاب الإسلامي³.

هذه نماذج - إذ هناك قراءات أخرى - من القراءات الغريبة للتّصوص، استوردها الحدائون العرب، دون نقد أو تمحيص، ثم سلّطوها على نصوص الشريعة (قرآنا وسنّة) لنقدها.

¹ انظر: وليد قصاب، التفكيك... منهج خطير في التفكيك، موقع الألوكة: ،

بتاريخ: 2023/01/11، ص 10 و 30. د. /www.alukah.net/literature_language/0/52179

² أنظر: سلمان آل مدهش، التفكيكية -دراسة نقدية-، مجلة أبحاث، كلية التربية، جامعة الحديدة، المملكة العربية السعودية، العدد 21، مارس 2021م، ص 151، نقلا عن: جون سيرل، الكلمة تقلب رأسا على عقب، ضمن كتاب "في نقد التفكيكية" ص 176، 178، بتصرف.

³ انظر: الحارث فخري عيسى عبد الله، الحدائنة وموقفها من السنة، ص 381.

الفرع الثاني: نقد العقل الإسلامي التأصيلي ومنهج أهل الحديث التّقدي

لقد تبنيّ الحدائون - بالإضافة إلى ما سبق - مسلكاً منهجياً رافضاً لمخرجات العقل الإسلامي المتعلقة بمعالجة التراث عامّة، والسنّة النبوية خاصّة.

أولاً: أسباب رفض مخرجات العقل الإسلامي

يرجع هذا الرفض إلى طبيعة المنظومة الفكرية التي انعقد عليها العقل الإسلامي والتزم نتائجها، والقائمة على مجموعة من المسلّمات والمنطلقات التي يأبأها الفكر الحدائ، منها:

- أنّ نصوص الشريعة (القرآن الكريم والسنّة الصحيحة) وحي منزل من عند الله، ومن ثمّ فهي نصوص مقدّسة تثير في نفس المسلم الرّهبة والاحترام، ويستلزم أن يكون النّظر فيها وتفسيرها قائماً على أساس علمي متين، يمنع المجازفات العلمية والنزوات النفسية.

- نقد المرويات يستند إلى منهج واضح، قائم على أسس وقواعد صارمة، ومعايير علمية، استنبطها أهل العلم، وجهابذة الحديث، بعد استقراء وتتبع لصنيع المتقدّمين، وبمراعاة ثوابت اللغة العربيّة، والقواعد الأصولية والفقهية التي قرّرها العلماء، وبناء على مناهج الاستدلال المنطقي التي تقرّها العقول السويّة.

- العناية الكبيرة بالسند، لأنّه البوابة الموصلة للمتّن، وسلسلة الرجال الذين يروون الحديث.

- رفض القراءات المنبثقة عن المناهج الغربية في نقد النصوص، مقدّسة كانت أو غير مقدّسة.

ثانياً: مظاهر رفض مخرجات العقل الإسلامي

هذه المنظومة الفكرية التي يستند إليها الفكر الإسلامي في الحكم على التراث ونقد المرويات، رفضها الحدائون واعتبروها حجر عثرة في سبيل انعتاق العقل الإسلامي، الذي أضحى - حسب زعمهم - لا يقبل التجديد ولا التطور ولا الإبداع.

وقد عبّر مُجدّ أركون عن هذه المنظومة بقوله: " لا تزال تحوّل حتى الآن دون فتح الأضابير التاريخية، وتجديد الفكر بشكل جذري... إنّها تشكّل -بمبادئها وصياغاتها القطعية ومسلّماتها - نوعاً

من الحجاب الحاجز الذي يحول دون رؤية الأمور كما جرت عليه بالفعل طيلة القرون الهجرية الأربعة الأولى، فسيطرة المخيال الجماعي على قطاعات واسعة من الناس، تشكل قوّة كبرى يصعب اختراقها، إنّها تفرض نوعاً من الحقائق السوسولوجية التي تمنع ظهور الحقائق الحقيقية، أي التاريخية والعلمية أو الفلسفية...¹

ومن مظاهر رفض الحدائين للعقل الإسلامي التأسيلي في معالجة التراث ومنه الحديث النبوي:

1- "تقديس العقل.

2- نقد المصطلحات والمفاهيم الثابتة في الدراسات الإسلامية التأسيلية، ومن صورها:

✓ التغيير والتبديل لمصطلح ثابت في الدراسات الإسلامية التأسيلية، واستبداله بمصطلح خاص بالحدائين، مثل (النص المقدّس). فالتقديس أو المقدّس في الفكر الإسلامي التأسيلي هو ما كان مصدره الوحي. أما عند الحدائين فالنص المقدّس هو الذي قدّسه تراكم الزمن ومرور القرون...

✓ الانتقاص من مصطلح ثابت وجلي في الدراسات الإسلامية التأسيلية، مثل مصطلح (الفكر الإسلامي)، إذ نلاحظ تكرار تأكيد أنّ الفكر الإسلامي التأسيلي فكر خال من العلمية، فتنشأ ثنائية (الفكر الديني، والفكر العلمي)..

✓ إنتاج تسميات ظلّها سلبية لمصطلحات متجدّرة، وتبني إطلاقات تنتقص المتعارف عليه في الثقافة الإسلامية التأسيلية، فنجد مثلاً التعبير عن القرآن والحديث ب (المدونات الرسمية المغلقة)، أو (التصوص الرسمية المغلقة)، واستخدام مصطلح (الحجّ الشرعي) ومصطلح (الحجّ العقلي) عند تحرير ظاهرة الحجّ وتحليلها أنثروبولوجياً².

¹ انظر: نماء البتّا، النقد الحديثي بين الحدّين والحدائين، ص 201-202، نقلاً عن: مُجد أركون، نافذة على الإسلام، (ت.ر).

صيّاح الجهيم، دار عطية، ط 1، بيروت، ص 7-8.

² نماء البتّا، النقد الحديثي بين الحدّين والحدائين، ص 202-203، بتصرف يسير؛ انظر أيضاً: الحارث فخري عيسى، الحدائنة

وموقفها من السنّة، ص 166.

الفرع الثالث: تبني بعض معايير الحدّثين في نقد المتن دون ضوابطها

لقد واجهت "الحدّاة" - في العالم الإسلامي - موجة نقد كبيرة، لتعارضها مع ثوابت الإسلام وأصوله ومناهجه. ومن أجل الإفلات من حدّة هذا النّقد، أو تخفيفها على الأقل، رأى بعض الحدائين التموقع داخل المنظومة الفكرية الإسلامية، وانتقاء بعض المعايير التي اعتمدها الحدّثون في نقد متون الحديث النبوي، لعلّها تساعد في إسقاط الأحاديث التي تتعارض مع روح الحدّاة.

من هذه المعايير: معيار معارضة العقل، ومعيار معارضة العلم، ومعيار معارضة القرآن.

وبإمعان النظر في إعمال الحدائين لهذه المعايير للطعن في السنّة¹، نجد أنّهم أخذوا بها مجردة من الضوابط التي وضعها علماء الحديث في نقد متون الروايات، ممّا أفضى بهم إلى ردّ أحاديث ثابتة عن رسول الله ﷺ.

الفرع الرابع: أسلوب التسييس للطعن في محتوى الحديث

وهو إرجاع أسباب كثير من الروايات الحديثية والمواقف الدينية إلى عوامل وخلافات سياسيّة كانت حاصلة بين أطراف متصارعة على السّلطة... كاتّهام الإمام البخاري بالتأثر بالضغوط السياسيّة وخضوعه لرغبات العباسيين، ممّا أثر على كتابه، واتّهام الإمام الزهري بالخضوع للسّلطة الأمويّة، ممّا دفعه إلى اختلاق ووضع الأحاديث المؤيّدّة لمواقفهم السياسيّة².

بالإضافة إلى ما سبق، هناك عناصر منهجية أخرى، نذكر عناوينها بإيجاز، وتطلب تفاصيلها في مظاهرها، وهي:

1- ابتداء وتبني معايير نقدية خاضعة لمزاج صاحبها وضوابط غريبة وشاذة في نقد السنة

2- أسلوب التوفيد.

3- توظيف نظرية "المخيال".

¹ يراجع المبحث الثالث من هذا الفصل.

² انظر الردّ على هذه الشبهة، ص 132 من هذا البحث.

- 4- اعتماد الشك غير المنهجي في نقد الأحاديث.
- 5- الاستشهاد بالشاذ والمستبعد وتصوير أنّه الأصل والمشهور.
- 6- الاستشهاد بما لا يثبت دليلاً عند الحدائين.
- 7- الاعتماد على مصادر غير معتبرة في التأريخ للسنّة ورواتها.

المبحث الثاني: مسالك الحدائين في الطّعن في حجّية السنّة:

المطلب الأول: شبهة النّهي عن كتابة الحديث

المطلب الثاني: شبهة الرواية بالمعنى

لقد تعرّضت السنّة النبويّة المطهّرة إلى طعون مختلفة، وانتقادات متعدّدة، بعضها مباشر، وبعضها الآخر غير مباشر. ولقد اختار الحدائون في بداية الأمر - كما فعل غيرهم من خصوم السنّة عبر التاريخ - المسلك المباشر، وهذا بالتوجّه رأساً إلى الطعن في "حجّيّة السنّة"، لإسقاطها دفعة واحدة والتخلّص من "همّ" الردود الكثيرة على أعيان نصوصها.

ومن أجل تحقيق هذا الغرض، ساق الحدائون جملة من الشبهات المتعلقة بالحجّيّة، منها: النهي عن كتابة الحديث، رواية الحديث بالمعنى، الوضع في الحديث، تأخّر التدوين، عدم حفظ السنّة، أحاديث الآحاد وقلة المتواتر في السنّة...

وللوقوف على مدى "علمية" الأدلّة التي اعتمدها الحدائون في هذا المسلك، يناقش الطالب بعضها، مقتصرًا على: "شبهة النهي عن كتابة الحديث" و"شبهة رواية الحديث بالمعنى".

المطلب الأول: مسلك "شبهة النهي عن كتابة الحديث"

الفرع الأوّل: مضمون الشبهة

زعم خصوم السنّة عموماً والحدائون، أنّ نهي النبي ﷺ عن كتابة شيء سوى القرآن، وأمره بحو ما كُتب منها، دليلٌ على عدم حجّيّة السنّة النبوية، ولو كانت السنّة حجّةً لما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابتها، ولما نهي الصحابة عن الإكثار من التحديث والرواية.

ومن سلك ذلك المسلك من أعداء السنّة: "توفيق صدقي، ومحمود أبو ريّة، وقاسم أحمد، وأحمد صبحي منصور، وإسماعيل منصور، ومحمّد شحرور، وأحمد حجازي السقا، وجمال البنا، ومصطفى المهدي، ونيازي عز الدين، ورشاد خليفة، وعبد الجواد ياسين، وأحمد أمين، وحسين أحمد أمين، ومحمّد حسين هيكل وغيرهم"¹.

وقد استدلّوا على شبهتهم هذه بأحاديث مرفوعة وأخرى موقوفة ومقطوعة.

¹ عماد الشريبي، السنّة النبويّة في كتابات أعداء الإسلام، ص 270-271.

أولاً: الأحاديث المرفوعة :

✽ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا تكتبوا عنيّ، ومن كتب عنيّ غير القرآن فليمحّه، وحدّثوا عنيّ ولا حرج، ومن كذب عليّ - قال همام: أحسبه قال (متعمداً) - فليتبوأ مقعده من النار" ¹ .

✽ حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنّا قعوداً نكتب ما نسمع من النبيّ صلى الله عليه وسلم، فخرج علينا فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع. فقال: اكتبوا كتاب الله، امحّضوا كتاب الله، أكتب غير كتاب الله؟ امحّضوا كتاب الله أو خلّصوه، قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد، ثمّ أحرقناه بالنار. قلنا: أي رسول الله، أنتحدّث عنك؟ قال: نعم، تحدّثوا عنيّ ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. قال فقلنا: يا رسول الله أنتحدّث عن بني إسرائيل؟ قال: نعم. تحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، فإنكم لا تحدّثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه" ² .

✽ وروى أيضا عن زيد بن ثابت مرفوعاً ³ .

الأحاديث الموقوفة والمقطوعة: منها على سبيل المثال لا الحصر:

✽ عن عائشة رضي الله عنها ، قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت خمسمائة حديث. فبات ليلة يتقلّب كثيرا. قالت: فغمّني، فقلت: أنتقلّب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلمّا أصبح قال: أي بنيّه هلمّي الأحاديث التي عندك. فجئته بها. فدعا بنار فحرقها وقال:

¹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرفائق، باب التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم، رقم 3004.

² أخرجه أحمد في المسند (2304/5)، رقم 11056، وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، متفق على ضعفه

³ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في كتاب العلم 490/5، رقم 3647؛ وأحمد في المسند (1733/2) رقم 8382، وغيرهما.

خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل أئتمنته ووثقت به ولم يكن كما حدّثني. فأكون قد نقلت ذلك"¹. ذكره الذهبي في التذكرة.

الفرع الثاني: مناقشة الشبهة والردّ عليها

الرد على هذه الشبهة يكون من وجوه متعدّدة:

أولاً: نشير ابتداءً إلى أنّ "الطّعن في مصداقية الآثار بسبب عدم تدوينها هو قول الجهميّة، الذين أجمع العلماء على ضلالهم، فقد ذكر عثمان بن سعيد الدارمي، أنّ بشر المريسي الجهمي ومن معه، احتجّوا عليه بأنّ السنّة لم تكتب"². قال الدارمي: " زعمت أنّه صحّ عندك أنّه لم تكتب الآثار، وأحاديث النبي ﷺ في زمن النبي ﷺ والخلفاء بعده إلى أن قتل عثمان رضي الله عنه، فكثرت الأحاديث وكثر الطّعن على من رواها.

فيقال لهذا المعارض: دعواك هذه كذب، لا يشوبه شيء من الصدق، فمن أين صحّ عندك أن الأحاديث لم تكن تكتب عن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده إلى أن قتل عثمان؟ ومن أنباك بهذا؟ فهلهم إسناده، وإلا فإنّك من المسرفين على نفسك، القائلين فيما لا يعلم، فقد صحّ عندنا أنّها كتبت في عهد رسول الله ﷺ والخلفاء بعده"³، ثمّ ساق الدارمي الأحاديث والآثار الواردة في الإذن بكتابة الحديث.

ثانياً: أصحّ ما روي في باب النّهي عن كتابة الحديث، حديث أبي سعيد، الذي عند مسلم مرفوعاً، وقد اختلف العلماء في رفعه ووقفه، قال ابن حجر رحمه الله: "ومنهم من أعلّ حديث أبي

¹ أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748 هـ)، تذكرة الحفاظ، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص10-11.

² نبيل بلهي، التّفنيد لشبهات أيلول رشيد حول صحيح البخاري، الحلقة الأولى، بدون دار نشر، ط1، 1439هـ، ص12

³ عثمان بن سعيد الدارمي، نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افتري على الله عزّ وجلّ، من التوحيد، ت. عاصم الشوامي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2012م، ص231.

سعيد وقال: الصواب وقفه، قاله البخاري وغيره¹. وحديث أبي هريرة، فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، متفق على ضعفه.

و "أما حديث زيد بن ثابت، فهو من طريق كثير بن زيد، عن المطلّب بن عبد الله بن حنطب قال: دخل زيد بن ثابت... إلخ وكثير غير قوي والمطلّب لم يدرك زيدا"².

أما حديث عائشة الموقوف، فقد حكم عليه الذهبي في تذكرة الحفاظ بقوله: "لا يصح"³.

وعلى فرض صحّته، فإنّه يدلّ على جواز كتابة الحديث، وفعل أبي بكر رضي الله عنه معلّل بخشية الكتابة عمّن لا يوثق به. فلم يبق في الباب أصحّ من حديث أبي سعيد.

ثالثاً: حديث أبي سعيد رضي الله عنه معارض بالأحاديث الصّحيحة التي جاءت بالإذن بكتابة الحديث، نقتصر منها على ما يلي:

✽ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أكتب كل شيء تسمعه ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلّم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذ

✽ كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأوماً بإصبعه إلى فيه، فقال: "اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلا حق"⁴.

¹ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ترقيم مُجد فؤاد عبد الباقي، تصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، د.ط، 1379م، ج1، ص208.

² عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت: 1386 هـ)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، ص35.

³ شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص10-11.

⁴ سنن أبي داود، كتاب العلم، باب كتابة العلم، 490/5، حديث 3648، صحيح (شعيب الأرنؤوط)؛ ومسنّد أحمد، 58/11، رقم 6510، صحيح (شعيب الأرنؤوط).

✽ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إنّه، عام فتح مكّة، قتلت خزاعة رجلا من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: " إن الله حبس عن مكّة الفيل، وسلط عليهم رسولهم والمؤمنين، ألا وإنّها لم تحلّ لأحد قبلي، ولا تحلّ لأحد بعدي، ألا وإنّها أحلت لي ساعة من نهار، ألا وإنّها ساعتي هذه حرام، لا يختلي شوكرها، ولا يعضد شجرها، ولا يلتقط ساقطها إلاّ منشد، ومن قتل له قتيل، فهو بخير النظرين، إمّا يودى، وإمّا يقاد" فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه، فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " اكتبوا لأبي شاه"¹.

✽ روى البخاري بإسناده عن وهب بن منبّه، عن أخيه (همّام)، قال: " سمعت أبا هريرة يقول: ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله أحد أكثر حديثا منّي، إلاّ ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنّه كان يكتب ولا أكتب"².

لما كان إعمال النصوص أولى من إهمالها، وكان إعمال أحد النصين دون الآخر محتاجا إلى دليل ومرجّح، فقد اجتهد العلماء في التأليف بين هذه الأحاديث، فكانت لهم مسالك³:

✽ منهم من سلك مسلك الترجيح، وذلك بترجيح أحاديث الرخصة والإذن في الكتابة، على أحاديث النهي لتفاوت رتب ثبوتها، فحديث أبي هريرة وزيد بن ثابت، لا إشكال في ضعفهما، وأمّا حديث أبي سعيد، فقد رجّح البخاري وقفه عليه.

✽ ومنهم من سلك مسلك الجمع، قال ابن حجر في الفتح⁴: «والجمع بينهما أنّ النهي خاصّ بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والإذن في غير ذلك أو أنّ النهي خاصّ بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما أو النهي متقدّم والإذن ناسخ له عند الأمن من

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطه مكّة، حديث 2434، ومسلم، كتاب الحج، باب تحريم مكّة وصيدها وخلها، حديث 1355.

² أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتاب العلم، ح 113، وقد تابع معمرٌ وهبٌ عن همّام عن أبي هريرة كما ذكر البخاري.

³ أحمد بن يوسف السيّد، تثبيت حجّة السنّة، ص 95.

⁴ ابن حجر، فتح الباري، ج 1، ص 208.

الالتباس وهو أقربها مع أنّه لا ينافيها وقيل النهي خاصّ بمن خشي منه الاتّكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن منه ذلك»، وقيل غير ذلك.

ثمّ استقرّ الإجماع على جواز كتابة الحديث، قال ابن الصلاح رحمه الله: " ثمّ إنّ زال ذلك الخلاف، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة، والله أعلم"¹

رابعاً: هذه الشبهة قائمة على القطع بوجود تلازم بين النهي عن كتابة الحديث وبين عدم الحجية، فهي لا تثبت إلاّ بالإذن بالكتابة، فإذا عدم سقطت تلك الحجية. وهذا الاستنتاج باطل من وجوه:

✽ ليس من شروط الحجية أو لوازمها، أن يكون الدليل منقولاً عن طريق الكتابة.. فالكتابة، وإن كانت طريقاً من طرق الإثبات، فهي أضعف من السماع، فضلاً عن التواتر اللفظي، وإذا انضمت إلى ما هو أقوى منها في الإثبات زادت قوة على قوة². والقرآن نفسه لم يستمدّ حجّيته لكونه مكتوباً، وإنّما لكونه معجزاً ومنقولاً بالتواتر، وإن مشافهة.

✽ " كيف يكون نهيهِ ﷺ دليلاً على عدم الحجية والنبي ﷺ عَقِبَ هذا النهي مباشرة، يأمر أصحابه بالتّحديث عنه، ويتوعّد من يكذب عليه، ويقول: "ألا ليبلغ الشاهد الغائب، فلعلّ بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه"³ ويقول ﷺ: "نصّر الله امرءً سمع منا حديثاً، فحفظه حتى يبلغه غيره، فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربّ حامل فقه ليس بفقيه"⁴ ويقول ﷺ لوفد عبد القيس، بعد أن أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع: "احفظوهنّ وأخبروا بهنّ من وراءكم"⁵.

¹ مقدمة ابن الصلاح، ص 183

² انظر: عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، ص 422.

³ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، رقم 4406، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، رقم 1679.

⁴ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، رقم 3660 واللفظ له؛ وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب العلم عن رسول الله، باب ما جاء في الحثّ على تبليغ السماع، رقم 2656، وقال: حديث حسن؛

⁵ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، رقم 53.

أليس الأمر بالتحديث والتبليغ والحفظ، وتوعّد من يكذب عليه أشدّ الوعيد، والنهي عن عدم الأخذ بالسنّة، دليلا على أن السنّة لها شأن عظيم.. وقوله صلى الله عليه وسلم: " .. فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، وربّ حامل فقه ليس بفقيه"، ألا يشعرك هذا القول أنّ القصد من تبليغ السامع الحديث لمن بعده، أن يأخذ الغائب ما اشتمل عليه الحديث من فقه وحكم شرعي؟ وهل يكون ذلك إلا إذا كان الحديث حجّة، ودليلا تثبت به الأحكام التي تضمّنها؟¹.

خامسا: إنّ الآثار عن الصحابة والتابعين التي استدلّ بها أصحاب هذه الشبهة، معظمها لا يصحّ من جهة الإسناد، وما صحّ منها وما لم يصحّ مع فرض صحّته، فقد تضمّن علل التّهي عن الكتابة، والتي لا صلة لها بحجّية السنّة.

المطلب الثاني: مسلك "شبهة الرواية بالمعنى"

الفرع الأوّل: مضمون الشبهة

زعم الحدائون وأعداء السنّة عموما، أن رواية الحديث بالمعنى، مع ما رافقها من تأخّر التدوين كما زعموا، كان لها تداعيات كبيرة على السنّة النبوية، حيث انطمست معالم ألفاظها ومعانيها، ولذلك لم يحتجّ النحاة بالأحاديث المرويّة، ولم يستشهدوا بها في إثبات اللغة أو قواعد النحو، كما ذهبت الرواية بالمعنى أيضا، بقدسية السنّة ومصادقيتها، ممّا يطعن في حجّيتها ومكانتها التشريعيّة.

كما زعموا أن الرواية بالمعنى هي القاعدة الأصلية الثابتة المقرّرة عند علماء الحديث، الذين ركّزوا على المعاني أكثر من تركيزهم على الألفاظ والمباني.

وقد ارتكز على هذه الشبهة المستشرقون، وعلى رأسهم جولد تسيهر اليهودي في كتاباته، ثم أتباعهم كأبي ريّة في كتابه "أضواء على السنّة" وأقرانه، ثمّ أتباع أبي ريّة وأساتذته، من الحدائين، أمثال نصر أبو زيد في "نقد الخطاب الديني" وشحرور في "السنّة ودورها في الفقه الجديد" وغيرهم.²

¹ عبد الغني عبد الخالق، حجّية السنّة، ص 423-424، بتصرّف.

² عماد الشريبي، السنّة النبويّة في كتابات أعداء الإسلام، ص 375، هامش رقم 1.

يقول أبو ريّة: "إنّه لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلّها ممّا سمّوه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً، حديث جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه، كما نطق الرسول به...ومن أجل ذلك جاءت الأحاديث وليس عليها من ضياء بلاغته ﷺ، إلا نور خافت أو شعاع ضئيل"¹

الفرع الثاني: مناقشة الشبهة والردّ عليها

الرد على هذه الشبهة يكون من وجوه متعدّدة:

أولاً: القول بأنّ الرواية بالمعنى هي القاعدة الأصلية الثابتة المقرّرة عند علماء الحديث وأنّ جلّ الأحاديث من هذا النوع، تضليل ومجازفة في الحكم. ذلك بأنّ ما قرّره أهل الحديث والأصول والفقهاء، وكذا واقع الرواية، كلّ ذلك، يكذب هذا الادّعاء.

اختلف المتقدّمون في مسألة جواز رواية الحديث بالمعنى على مذهبين مشهورين:

"المذهب الأول: جواز الرواية بالمعنى، حيث ثبتت الرواية به عن أكثر الأئمّة من السلف، منهم: واثلة بن الأسقع من أصحاب النبي ﷺ، والحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد المكي، وعامر الشّعي، وإبراهيم التّخعي، وعمرو بن دينار، والزّهري، وجعفر الصّادق، والشّافعي، وسفيان الثّوري، وحّماد بن زيد، ووكيعة بن الجراح، ويحيى القطّان، وأحمد بن حنبل وغيرهم.

المذهب الثاني: التمسك باللفظ: وثبتت الرواية به عن عمر بن الخطّاب، وابنه عبد الله، ونافع مولى ابن عمر، والقاسم بن محمّد، ومحمّد بن سيرين، ورجاء بن حيوة، وأبي معمر الأزدي، وعبد الله بن طاوس، ومالك بن أنس، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم"².

ولأنّ راوي الحديث بالمعنى قد يأتي بألفاظ تحمل أحكاماً ليست موجودة، أو تنفي أحكاماً موجودة، أو يترتب عليها تغيير وتبديل، وزيادة ونقصان، فإنّ العلماء اشتروا شروطاً في الرّاي لقبول روايته بالمعنى، "فلا خلاف بين العلماء في أنّ الجاهل المبتدئ، ومن لم يمهر في العلم، ولا تقدّم في معرفة تقديم الألفاظ وترتيب الجمل، وفهم المعاني يجب عليه ألاّ يروي ولا يحكي حديثاً إلاّ على اللفظ

¹ محمود أبو ريّة، أضواء على السنّة المحمّديّة، دار المعارف، القاهرة، 1994م، ط6، ص75

² عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، ج1، ص279-282

الذي سمعه، وأنه حرام عليه التّعبير بغير لفظه المسموع، إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكّم بالجهالة، وتصرف على غير حقيقة في أصول الشريعة، وتقول على الله ورسوله¹.

ويؤيد هذا الكلام، ما ذكره الإمام الشافعي في صفات الراوي: " أن يكون من حدّث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه، عاقلا لما يحدّث به، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدّي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدّث به على المعنى، لأنّه إذا حدّث به على المعنى - وهو غير عالم بما يحيل معناه - لم يدر لعلّه يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أذاه بحروفه فلم يبق وجه يُخاف فيه إحالته للحديث، حافظا إن حدّث به من حفظه، حافظا لكتابه إن حدّث به من كتابه"².

يتبيّن ممّا سبق، خلافا لما زعمه الحدائون، أنّ الأصل في رواية الحديث روايته باللفظ الوارد عن رسول الله ﷺ، للراوي العالم بالألفاظ ومدلولاتها، وما يحيل معانيها، وأنّ الاستثناء هو الترخّص في الرواية بالمعنى للعالم بذلك، وهذا " إذا لم يحضره اللفظ الأصلي لأنّه تحمّل اللفظ والمعنى، وعجز عن أداء أحدهما، فلا مانع من روايته بمعناه ما دام قد أمن الزلل والخطأ... ومن أجاز الرواية بالمعنى، إمّا أجازها للعالم، بشرط أن لا يكون المروي ممّا يُتعبّد به كالشهاد والصلاة الإبراهيمية ودعاء القنوت.. وجوامع الكلم كخطبه ﷺ"³.

ثانيا: إنّ الرواية باللفظ الوارد عن رسول الله ﷺ، لا تشترط في كلّ أنواع الحديث، فالسنن الفعلية والسنن التقريرية والسنن الوصفية (حَلَقِيَّةٌ وَحُلُقِيَّةٌ)، إمّا يرويهما الصحابي بلفظه هو، كما لا تشترط في السنن القولية التي يقول فيها الصحابي: "أمرنا رسول الله ﷺ بكذا" أو "نهانا عن كذا" أو "قضى بكذا"...

ثالثا: ليس كل اختلاف في ألفاظ الحديث يقدر في صحّة الحديث، فقد تردّ الألفاظ متغايرة إلا أنّها لا تُحِيل المعنى، مثل (زَوَّجْتُكَهَا وَأَنْكَحْتُكَهَا) أو (بِمَا مَعَكَ وَعَلَى مَا مَعَكَ) أو (أَمَلَكْتُكَهَا وَمَلَكْتُكَهَا)، فهي متقاربة ويفسّر بعضها بعضا، ومع ذلك فالرواة - لورعهم - ينبّهون إلى ذلك.

¹ نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 227.

² محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، ص 370-371.

³ عجاج الخطيب، أصول الحديث، ص 260-261.

كما قد يكون التغير بين الألفاظ يرجع إلى رسول الله ﷺ الذي كانت تختلف ألفاظه بتعدّد الأزمنة والأمكنة، والحوادث والأحوال، والسّامعين والمستفتين، والمتخاصمين والمتقاضين، والوافدين والمبعوثين، ففي كلّ ذلك تختلف ألفاظه ﷺ، إجازا وإطنابا، تقدّما وتأخيرا، زيادة ونقصانا، بحسب ما يقتضيه الحال ويدعو إليه المقام¹.

رابعا: رأينا أنّ الأصل هو الرواية باللفظ، وأنّ الرواية بالمعنى كانت استثناءً، " ذلك أنّ السمة الغالبة العظمى من أحاديث النبي ﷺ ذات متون قصار، وكلمات محصورة معدودة يسهل حفظها من السّامع، مع سهولة العبارة ودقّتها"² وعائشة رضي الله عنها كانت تقول: " إنّ النبي ﷺ كان يحدث حديثا لو عدّه العادّ لأحصاه"³ وفي رواية أخرى قالت: " ما كان رسول الله ﷺ يسرد كسرديكم هذا، ولكنّه كان يتكلّم بكلام بيّنه، فصّل، يحفظه من جلس إليه"⁴.

ويقول محمّد أبو شهبه رحمه الله: "ومّا ينبغي التنبّه إليه، أنّ أكثر ما ترد الرواية باللفظ في الأحاديث القصيرة، على أنّ "ورود الرواية بالمعنى في الأحاديث الطويلة، إمّا تكون في الكلمة والكلمتين والثلاث، وقلّما تكون الرواية بالمعنى في جميع ألفاظ الحديث، وهذا شيء نقوله عن دراسة واستقراء، وليس أدلّ على ذلك من أنّ حديث "بدء الوحي" المروي عن السيّدة عائشة في الصّحيحين وغيرهما - وهو من الأحاديث الطويلة - لا تكاد تجد الرواة اختلفوا فيه إلّا في بعض ألفاظ قليلة نادرة"⁵.

خامسا: على فرض أنّ الرواية بالمعنى كانت هي الأصل في مرحلة النّقل الشفهي والتي انتهت

¹ عماد الشريبي، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، ص 381.

² الحارث فخري عيسى عبد الله، الحدائة وموقفها من السنّة، ص 161.

³ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، برقم: 3567، ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرفائق، باب الثبوت في الحديث وحكم كتابة العلم برقم: 2493

⁴ أخرجه الترمذي في سننه، أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب في كلام النبي ﷺ، 600/5، رقم 3639، قال: حسن صحيح.

⁵ محمّد بن محمّد أبو شهبه، دفاع عن السنّة وردّ شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين، مكتبة السنّة، القاهرة، مصر، ط 1، 1989م، ص 46-47.

بتدوين السنّة في القرن الهجري الأول - حسب رأي معظم الحدائين - فإنّ هذا يكون قد وقع قبل فساد اللسان العربي، وهذا القرن مع ما قبله يُعدّ أهل العربية وأهل السليقة، فصاحةً وبيانا، وهو زمن الاحتجاج باللّغة، فإذا رووا بالمعنى أصابوا المراد من الكلام، ولم يخرجوا عن أصل الخطاب. كيف لا، وهو عصر الصحابة رضي الله عنهم، الذين عايشوا الوحي وخالفوا صاحب الشّرع صلى الله عليه وآله، وعصر التابعين والأئمّة الكبار في اللّغة والشّرع، وكان نسيانهم قليلا، بل نادرا، فإن كان ففي بعض حروف العطف، أو المفردات، أو بعض الجمل¹.

سادسا: على فرض أنّ الحديث زوي على الخطأ بسبب الرواية بالمعنى، فإنّ منهج النّقد عند الحدّثين، كما تمّ بيانه، لم يغفل هذا الاحتمال، فإذا روى الراوي الرواية بالمعنى فأتى بالزيادة والنقصان، أو خالف وتفرد، فإنّ ذلك، في الغالب، يكون علة في متن الحديث، فتردّ به الرواية.

سابعا: يضاف إلى ذلك احتياط الصحابة والتابعين وأتباع التابعين في رواية الحديث، حيث ظلّ كثير منهم يؤدّي حديث رسول صلى الله عليه وآله بلفظه ونصّه، بسبب الوعيد الشّديد الذي توعدّ به رسول صلى الله عليه وآله من يكذب عليه في الحديث، بقوله: " ومن كذب عليّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار"²، والذي ولد في نفوسهم رهبة من التّحديث وخشية من الوقوع في الخطأ بمخالفة لفظ النبي صلى الله عليه وآله. فمنهم من تأخذه الرّعدة، ويقشعرّ جلده، ويتغيّر لونه حين يروي شيئا عن الرّسول صلى الله عليه وآله، ورعا واحتراما لحديثه صلى الله عليه وآله، ومنهم من يحرص على عدم التّغيير حتّى في الحروف، ومنهم من يأبى تغيير حرف مخفّف بحرف مشدّد، ومنهم من يتشدّد في التّقديم والتّأخير...ومن أمثلة ذلك:

✽ قال عمرو بن ميمون: "ما أخطأني ابن مسعود عشية خميس إلّا أتيت فيه، قال: فما سمعته يقول بشيء قطّ: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله). فلما كان ذات عشية قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله)، قال: فنكس، قال: فنظرت إليه، فهو قائم محلّلة أزرار قميصه، قد اغرورقت عيناه،

¹ انظر: عماد الشريبي، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، ص 384؛ والحارث فخري عيسى عبد الله، الحدائنة وموقفها

من السنة، ص 161.

² سبق تحريجه.

وانتفخت أوداجه. قال: أو دون ذلك، أو فوق ذلك، أو قريبا من ذلك، أو شبيها
بذلك¹.

قال الأعمش: " كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يجزّ من السماء أحبّ إليه من أن يزيد
فيه واوا أو ألفا أو دالا"². وكان مالك رحمه الله، يتّقي في حديث رسول الله ﷺ الباء والتاء
ونحوهما"³. وعن أمّ كلثوم بنت عقبة ؓ، قالت: "ليس الكاذب من أصلح بين الناس فقال خيرا أو
نمى خيرا، قال حمّاد: سمعت هذا الحديث من رجلين فقال أحدهما: نمى خيرا خفيفة، وقال الآخر:
نمى خيرا مثقلة"⁴.

وسمع ابن عمر رجلا يردّد حديث الأركان الخمسة، فقدم بعضا وأخر بعضا، مخالفا بذلك الرواية
التي سمعها ابن عمر بنفسه من رسول الله ﷺ، فقال له ابن عمر ؓ: "اجعل صيام رمضان آخرهنّ،
كما سمعتُ من في رسول الله ﷺ"⁵.

وفي حديث أبي مالك الحارث بن عاصم الأشعري ؓ، أنّ النبي ﷺ قال: "الطهور شرط
الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن - أو تملأ - ما بين السموات
والأرض..."⁶ الحديث.

وفي حديث سعد بن أبي وقاص ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: "الثلث، والثلث كثير - أو
كبير"⁷.

¹ أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب السنة، باب التوقّي في الحديث عن رسول الله ﷺ، رقم: 23.

² الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، ص 177.

³ أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي (ت 544هـ)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد
السماع، ت. أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، ط1، 1970م، ص 179.

⁴ الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، ص 180.

⁵ المرجع نفسه، ص 176.

⁶ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء رقم 223.

⁷ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، رقم: 2743

ثامنا: قال المعلّم رحمه الله: "ومدار البحث هو أنّ الرواية بالمعنى قد توقع في الخطأ، وهذا معقول، لكن لا وجه للتّهويل... قال ابن سيرين: (كنت أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد والألفاظ مختلفة)¹. وكان ابن سيرين من المتشدّدين في أن لا يروي إلاّ باللفظ، ومع هذا شهد للذين سمع منهم أنّهم مع كثرة اختلافهم في اللفظ لم يخطئ أحد منهم المعنى، ولهذا لما ذكر له أنّ الحسن والشّعبي والتّخعي يروون بالمعنى اقتصر على قوله: "إنّهم لو حدّثوا كما سمعوا كان أفضل"².

تاسعا: زعم الحدائون أنّ بُعد الشكّة وطول الأمد بين العهد النبوي، ومرحلة بداية التدوين التي تأخّرت قرنا كاملا - حسب زعمهم - أفقد الأحاديث مصداقيتها وحجّيتها، بسبب تداولها وروايتها بالمعنى من طرف رواة كثير. ولا شك أنّ هذا الزعم باطل.

فعلى فرض صحّة المقدّمة التي بنوا عليها شبهة "تأخّر التدوين"، فقد وجدت في المصنّفات الحديثيّة، أحاديث ليس بين مصنّفها ورسول الله ﷺ، سوى واسطتين أو ثلاث فقط، ممّا يسهّل نقلها بكلّ أمان، فضلا عن توفرّ شرطي العدالة والضبط؛ فموطأ مالك رحمه الله، مثلا، رغم تأليفه في القرن الثّاني للهجرة، إلاّ أنّ مداره على الأحاديث الثلاثية، وفيه كثير من الثنائيات، حيث اشتمل على حوالي (153) حديثا ثنائيا³.

مثاله: حديث رقم 28 "جامع الوقوت": مالك عن نافع عن ابن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: "الذي تفتوته صلاة العصر كأنّما وتر أهله وماله"⁴.

ففي هذا الحديث ليس بين الإمام مالك رحمه الله والرسول ﷺ، سوى راويين: نافع وابن عمر رضي الله عنهما؛ بل إنّ البخاري نفسه، رغم أنّه ألف جامع الصحيح في القرن الثّالث للهجرة، فقد وقع له فيه أزيد من عشرين (20) حديثا ثلاثيا.

¹ الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، ص 206.

² عبد الرحمن المعلّم، الأنوار الكاشفة، ص 82.

³ محفوظ الرحمن الفيضي، ثنائيات موطأ الإمام مالك، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، ط 1، 2012م، ص 32.

⁴ أخرجه مالك في الموطأ، كتاب وقوت الصلاة، جامع الوقوت، رقم: 28.

مثاله: حديث رقم 109: حدّثنا مكّي بن إبراهيم قال حدّثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "من يَأْكُل عليّ ما لم أَكُلْ فليتبوأ مقعده من النار"¹.

¹أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ ، رقم: 109

المبحث الثالث: مسالك الحدائين في الطّعن في المرويات وامتونها:

المطلب الأوّل: مسلك ردّ الحديث بدعوى معارضة العقل

المطلب الثّاني: مسلك ردّ الحديث بدعوى معارضة العلم

المطلب الثّالث: مسلك ردّ الحديث بدعوى معارضة القرآن

تمهيد:

لقد واجهت مقولات الحدائين المتعلقة بالطعن في حجّية السنّة النبويّة، موجة نقد كبيرة في العالم الإسلامي، لتعارضها مع ثوابت الإسلام وأصوله ومناهجه، ومن ثمّ لم تحقّق النتائج المرجوّة.

ومن أجل الإفلات من حدّة هذا التّقد، أو تخفيفها على الأقل، رأى بعض الحدائين التّموّع داخل المنظومة الفكرية الإسلامية، وانتقاء بعض المعايير التي اعتمدها المحدثون في نقد متون الحديث النبوي، لعلّها تساعد في إسقاط الأحاديث التي تتعارض مع روح الحداثة، دون إثارة لمشاعر الجمهور وإيقاظٍ لعاطفته ضدّ محاولات الطعن في قدسيّة السنّة النبويّة ومكائنها في التّشريع الإسلامي.

من هذه المعايير: معيار معارضة العقل، ومعيار معارضة العلم، ومعيار معارضة القرآن.

وبإمعان النّظر في الروايات التي ردها الحدائون بدعوى معارضتها للقرآن، أو العقل، أو العلم، نجد أنّها ترجع إلى أسباب متنوّعة، منها ما يعود إلى¹:

- النّاقد أو الطّاعن المستشكّل: بسبب الغلط في الفهم، والشبهة الذاتية (شبهة قائمة في نفس صاحبها تمنعه من معرفة الحق)، وعدم التدبّر التّام، والخلل في التّأصيل (الجهل بمنهج أهل السنّة خصوصا ما تعلق بفهم النصوص)، والتعصّب والغلو (للأشخاص والمسائل)، واتباع الهوى، وسوء النيّة وخبث الطويّة.
- أو للنّص المستشكّل: كالحفاء واللّبس (لعدم وضوح سبب ورود الحديث، أو ورود الحديث ناقصا، أو لتعدّد الاحتمالات، أو لكون المعنى المتبادر غير مراد)، ودلالات العموم والخصوص، والنّسخ وتغاير الأحوال.
- أو إلى الرّواية: كضعف الرواية، واختلاف الرواة في الحفظ والأداء.

¹ انظر: سليمان بن صفية، العرف الحثيث في علم مشكل الحديث، ص 56-75.

المطلب الأوّل: مسلك ردّ الحديث بدعوى معارضة العقل:

الفرع الأوّل: علاقة العقل بالنص بين الحدائين والمحدّثين

أوّلاً: سبقت الإشارة إلى أنّ "العقلانية" ركيزة من الركائز الأساسية للحدائنة، فلا شيء يعلو فوق العقل، أو يخرج عن سلطانه، فما وافق العقل قُبل، وما عارضه رُفض، مقدّسا كان أو غير مقدّس. وبناء على هذا المعيار، فقد قام الحدائون بفتح الباب أمام العقل على مصراعيه، واحتكموا إليه مطلقا، وأعملوه في نصوص الوحي بلا قواعد ولا ضوابط، فردّوا كثيرا من الأحاديث، بحجّة معارضتها للعقل، في الوقت الذي يعترفون فيه بأنّه عقل نسبي، وله تاريخيته التي لا يمكن أن يتجاوزها، وأنّه مرتبط بالبيئة والمجتمع والحالة التطورية للأنظمة الثقافية والمعرفية السائدة في زمن كلّ مفكر.

ثانياً: لقد بيّن أهل الحديث أنّ المعارضة لا يمكن أن تقع أصلا بين حديث صحيح وعقل صريح. ولأنّ العقل البشري محدود، وعقول الناس مختلفة - تتأثر بالأهواء والأعراف والبيئة - فإنّهم لم يفتحوا الباب على مصراعيه لردّ أي حديث بحجّة معارضته للعقل، بل وضعوا له ضوابط تعصم من الرّيب والضلّال، منها أن يكون العقل ممّا أجمعوا عليه، وأن يشمل نقد المتن النّظر إلى السّنند ابتداءً، فقد تبين للمحدّثين أنّ كلّ حديث ردّوه بالعقل ونقدوه به، لن تجد له إسنادا صحيحا، خلافا لما يدّعيه الحدائون من وجود مئات الأحاديث الضعيفة في البخاري ومسلم، لأنّها تناقض العقول.

ثالثاً: ممّا تجدر الإشارة إليه أيضا، " أنّ كثيرا من الناس يخلط بين الرّأي والعقل (العقل الشّخصي والعقل المجرّد)، فيقول أحدهم: إنّ هذا الحديث يخالف العقل فيلزم ردّه، والحال أنّه يخالف رأيه هو، لأنّ مخالفة الحديث للعقل ينبغي أن تكون معقولة عند العقلاء، فلا يختلفون في ذلك، فلا بدّ أن يعلم حينئذ أنّ محاكمة الحديث للعقل وردّه لا ينضبط، فأيّ عقل نحاكم؟¹، فالبعض يرّد حديثا بعقله، وآخرون يقبلونه دون حرج لعدم ظهور المعارضة، وآخرون قد يقبلونه من وجه ويردونه من وجه آخر... فإلى أيّ عقل نحتكم؟

رابعاً: إنّ من علامات صدق الإيمان وكمال المتابعة، التّسليم لحديث رسول الله ﷺ، فإنّ " البراهين إذا كانت قائمة على صدق الرّسول ﷺ، وصحّة ما تقبلته العلماء عنه من أخبار، لزم الإيمان

¹ عزالدّين روان، التّقد الحديثي، ص16، بتصرّف يسير.

بها على مراده هو ﷺ ، ولا نتكلّف فهم ما لا نقدر على فهمه، ولا نردّ ما لم نخط به خيراً... ولعلّ ما عجزنا عن إدراكه اليوم، ندركه غداً على وجهه، أو يدركه غيرنا، فلا أضلّ ممّن ذهب يردّ ما لم يقدر على فهمه، ولا أجهل ممّن كذب بالشيء، لأنّ الله لم يشأ أن يفهمه إياه¹.

ومما يعمّق انحراف الحدائين العرب في معارضة النصوص بالعقل، أنّهم لم يمارسوا ذلك بعقولهم هم، وإمّا استعاروا عقول غيرهم، خاصّة المستشرقين، وانتقوا من شبهاتهم ما يبدو من ظاهر النصوص أنّه معارض للعقل.

الفرع الثاني: نموذج من غلط الحدائين في فهم الحديث المعارض بالعقل (حديث سجود

الشمس تحت العرش)

أولاً: نصّ الحديث: * «حدثنا محمد بن يوسف: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذرّ رضي الله عنه قال:

قال النبي ﷺ لأبي ذرّ حين غربت الشمس: " (أتدري أين تذهب). قلت: الله ورسوله أعلم، قال: (فإنّها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها، وتستأذن فلا يؤذن لها، يقال لها: ارجعي من حيث جئت، فتطلع من مغربها، فذلك قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ ﴾ يس [38]»².

وفي رواية لمسلم عن أبي ذرّ رضي الله عنه: « حدثنا يحيى بن أيوب، وإسحاق بن إبراهيم. جميعاً عن ابن علقمة. قال ابن أيوب: حدثنا ابن علقمة. حدثنا يونس عن إبراهيم بن يزيد التيمي (سمعه فيما أعلم) عن أبيه، عن أبي ذرّ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال يوماً "أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟" قالوا: الله ورسوله أعلم. قال "إن هذه الشمس تجري حتى تنتهي تحت العرش. فتخر ساجدة. فلا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي. ارجعي من حيث جئت. فتصبح طالعة من مطلعها. ثم تجري حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك، تحت العرش. فتخر ساجدة. ولا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي. ارجعي من حيث جئت فترجع.

¹ محمد بن فريد زبيح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحاحين، تكوين للدراسات والأبحاث، لندن، ط1، 2020م، ج1، ص68.

² أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة الشمس والقمر بحسبان، رقم 3199.

فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَطْلِعِهَا. ثُمَّ تَجْرِي لَا يَسْتَنْكِرُ النَّاسُ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا ذَلِكَ، تَحْتَ الْعَرْشِ. فَيُقَالُ لَهَا: ازْتَفِعِي. أَصْبِحِي طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِكَ. فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِهَا". فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "أَنْدُرُونَ مَتَى ذَاكُمْ؟ ذَلِكَ ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾¹ الأنعام [158]".¹

ثانيا: إعتراضات الحدائين والعقلانيين على الحديث

لقد اعترض الحدائون والعقلانيون وبعض مفكري المسلمين على هذا الحديث بجملة من الاعتراضات، منها²:

- يقول (سامر اسلامبولي): " من الواضح من قراءة النص أنه تركيبة غير موفقة صدرت من جهة جاهلة، وذلك من عدّة أوجه:

1- من المعلوم أنّ الشّمس لها نظام ومسار تدور وتسير بموجبه، فهي ما إن تغرب عن مكان إلا وتكون بالوقت نفسه تشرق على آخر، ولا تغيب عن الأرض أبدا، ولا تخرج عن مسارها.

2- إنّ الشّمس من المخلوقات التي لا تملك عقلا، ولا إرادة، وبالتالي فهي لا تسجد سجود العاقل الواعي، وهي غير مكلفة ومسؤولة حتى يقبل منها السجود أو يرفض³.

- ويقول (إسماعيل الكردي): "إنّه من المعلوم لكلّ طالب درس الجغرافيا أنّ الشّمس مستقرّة في مكانها في مركز المجموعة الشمسيّة، لا تذهب لعرش ولا لمكان آخر، ولا تأتي منه، وأنّ شروقها ومغيبها ليس بسبب حركتها هي، بل سببه دوران الأرض حول نفسها، وأنّ هذا الشّروق والمغيب

¹ أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم 159

² محمّد بن فريد زربوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصّحّيحين، ص 1115-1117؛ علاء إبراهيم عبد الرّحيم، سلسلة دفع الشبه الغويّة عن أحاديث خير البريّة، الشبهة 18، مركز سلف للبحوث والدراسات، الموقع الإلكتروني: <https://salafcenter.org/wp-content/uploads/2018/12>، ص 12-19، تاريخ النسخ: 2023/02/15.

³ بن فريد زربوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصّحّيحين، ج 2، ص 1116، نقلا عن: سامر اسلامبولي، تحرير العقل من النقل، ص 245.

مستمرّان على مدار 24 ساعة، وفي كلّ لحظة تكون في حالة شروق بالنسبة لمكان في الأرض، وفي الوقت نفسه في حالة غروب بالنسبة للمكان المقابل من الأرض، وهذا أصبح في علوم اليوم من البديهيّات، بل من المشاهدات بالمحسوس¹.

- من جهته، ذكر (رشيد رضا) - في سياق نقده للروايات المخالفة للواقع - احتمالين لدفع هذا التعارض²: " إمّا الطّعن في سند الحديث وإن صحّحوه، لأنّ رواية ما يخالف القطعي من علامات الوضع عند محدّثين أنفسهم.. وإمّا تأويل الحديث بأنّه مروى بالمعنى، وأنّ بعض رواته لم يفهم المراد منه، فعبر عمّا فهمه، كعدم فهم راوي هذا الحديث الذي ذكرنا - على سبيل التّمثيل - المراد من قوله ﷺ: (إنّ الشّمس تكون ساجدة تحت العرش... الخ، فعبر عنه بما يدلّ على أنّها تغيب عن الأرض كلّها. وقد يكون المراد من معنى سجودها: أنّه من قبيل قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ ﴿الرحمن﴾ [6] ".

ثالثاً: مناقشة الاعتراضات على الحديث: ليس في ما ذكر من الاعتراضات ما يقوى على التّهوض لردّ حديث "سجود الشمس تحت العرش"، وهذا للأسباب التالية:

1- من جهة الإسناد: ليس هنالك أيّ مطعن فيه، فالحديث صحيح ثابت عن رسول الله ﷺ، فقد رواه البخاريّ ومسلم في صحيحيهما. أمّا البخاريّ فقد أخرجه من طريق إبراهيم التيمي الذي عنعنه ولم يصرّح بالسماع من أبيه في هذه الرواية، مع أنّ الحافظ قال عنه في التّقريب: ثقة، لكنّه يرسل ويدلّس، إلّا أنّه (ابن حجر) بيّن سبب ذلك بقوله: " فمحصّل الجواب عن صاحب الصّحيح أنّه إمّا أخرج مثل ذلك - يعني الرواية عن المدلّس الذي لم يصرّح بالسماع - في باب ما له متابع وعاضد، أو ما أحفته قرينة في الجملة تقويّه، ويكون التّصحيح وقع من حيث المجموع"³. أمّا رواية مسلم فقد جاء فيها التّصريح بالسماع. وعدم اعتداد البخاري بهذه الرواية، لا يعني بالضرورة الحكم عليها بالضعف، فقد لا تكون على شرطه، فمن المعلوم أنّ الإمام البخاريّ صحّح أحاديث خارج الصّحيح، كما يظهر ذلك جليّاً في سنن الترمذي، وهي غير موجودة في "الجامع الصّحيح".

¹ المرجع السابق، ج 2، ص 1117، نقلاً عن: اسماعيل الكردي، نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص 180.

² المرجع نفسه، ج 2، ص 1116، نقلاً عن مجلّة المنار 610/27.

³ ابن حجر، فتح الباري، ج 1، ص 347.

2- من جهة المتن: لقد تضمّن الحديث ثلاثة أمور هي من الغيب ولا سبيل للعقل إلى إدراك كنهها: العرش، وحركة الشّمس، وسجود الشّمس تحت العرش. وقد مرّ معنا في مسلمات ومحاذير التّفد عند أهل الحديث، أنّ كلّ ما صحّ من أخبار الغيب عن رسول الله ﷺ، حجّة لا يجوز أن تقاس على أحوال الدنيا. فالواجب إذًا، التّصديق والتّسليم. والإيمان بالغيب إحدى خصال المتّقين الذين شهد الله لهم بها بالهداية والصلاح في أوائل سورة البقرة في قوله:

﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾﴾ البقرة [5]

ومن هنا أصبح جليًا أن أحد أسباب استشكال هذا الحديث هو قياس أحوال الغيب على أحوال الشهادة، حيث انطلق الحدائون ومن وافقهم من بعض المفكرين المسلمين، من تصورهم المعهود للسجود، وقاسوا عليه ما لا يتوافق مع صورته ممّا جاء في الحديث.

- أخبر النبي ﷺ أنّ الشّمس تذهب وتسجد لله تعالى تحت العرش، "وهو سجود حقيقي، لا مانع من حمله على الحقيقة، وبالطبع سجود الشّمس ليس سجود هيئة بحيث يشبه سجود الآدميين، ولا يلزم من إثبات السجود للشّمس أن تكون مثل سجود الآدمي"¹. فلا مانع أن يكون للشّمس إدراك يناسب حالها، يحصل به السجود والاستئذان على الحقيقة كما يدلّ عليه ظاهر الحديث، "وليس سجودًا مجازيًا بمعنى الانقياد كما ذهب إليه البعض، فإنّ القول بالمجاز خلاف الأصل الظاهر، ولا يصحّ المصير إليه مع إمكان الحقيقة"².

- الاستشكال السالف الذكر انحراف خطير عن منهج أهل السنّة والجماعة، يفضي إلى إنكار نصوص قرآنيّة واردة في نفس المعاني، أو تأويلها تأويلًا باطلا، نقتصر على آيتين منها:

* قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَأَتِ اللَّهَ يُسْجُدُ لَهُمْ مِّن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ الحج [18]. فقد نصّت هذه الآية على نسبة السجود إلى هذه المخلوقات، وقد وردت هذه التّسبة في سياق واحد شمل كلّ المخلوقات بما فيها الإنسان، "ومن فسّره بأنّه سجود مجازي يراد به الافتقار الدائم

¹ علاء إبراهيم عبد الرحيم، سلسلة دفع الشبه الغويّة عن أحاديث خير البريّة، الشبهة 18، ص 17.

² بن فريد زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصّحّاحين، ج 2، ص 1121.

للربّ تبارك وتعالى، ونفوذ مشيئته فيها، وقصر تفسيره على هذا المعنى: فإنّ هذا التفسير منه باطل، فإنّ هذا الوصف لا تنفك عنه هذه الكائنات، بل هي في جميع حالاتها ملازمة للافتقار، منفعة لمشيئة الربّ وقدرته¹.

* وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء 44] لقد شملت نسبة التّسبيح في هذه الآية كلّ المخلوقات، بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ﴾ فكيف "يعقل" المعارضون على الحديث السّابق معنى تسبيح الحجر والشجر، الذي لا يشبه تسبيح الإنسان، ولا "يعقلون" معنى سجود الشّمس تحت العرش؟ هل يقبلون معناه لوروده في القرآن، ولا يقبلونه لوروده في السنّة، مع أنّ المقتضى واحد؟ أم يقولون كما يقول الرّاسخون في العلم: "كلّ من عند ربّنا"، هذا جاء به وحي القرآن، وذاك جاء به وحي السنّة؟

- لم يعد من البديهيات ولا المسلّمات أنّ الشّمس لا تتحرّك، وأنها مستقرّة في مكانها في مركز المجموعة الشمسيّة. وأنّ شروقها ومغيبها حاصل بسبب دوران الأرض حول نفسها. فمن المقرّر اليوم أنّ القمر يدور حول الأرض في حركة حلزونيّة، وأنّ الأرض والقمر يدوران حول الشّمس في حركة حلزونيّة، وأنّ الشّمس ومجموعتها الشمسيّة تدور حول مركز المجرة في حركة حلزونيّة، وأنّ المجرة تدور حول مركز التّجمّع المجريّ في حركة حلزونيّة وهكذا. فالأبحاث مازالت متواصلة والعلماء لم يكتشفوا بعد، كثيرا من أسرار الكون، فلا مانع من أن تكون إحدى هذه الحركات الحلزونيّة هي سجود الشمس تحت العرش إذا بلغت موضعا معينا منه - وهو غيب لا يعلم حقيقته إلاّ الله - بحيث لا يشعر النّاس بذلك ولا ينتبهون له، وربما كانت الإشارة إلى ذلك بقوله ﷺ في الحديث: "ثمّ تجري لا يستنكر النّاس منها شيئا حتّى تنتهي إلى مُستقرّها ذاك، تحت العرش".

¹ بن فريد زربوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصّحّاحين، ج2، ص1122، نقلا عن شيخ الإسلام ابن تيمية،

رسالة في فنون الأشياء كلّها لله، 1/34-44، ضمن جامع الرسائل.

المطلب الثاني: مسلك ردّ الحديث بدعوى معارضة العلم

الفرع الأول: ضوابط معارضة الحديث للعلم

لقد سلك الحدائون مسلك ردّ الحديث بدعوى معارضة العلم، وعرضوا السنّة على ما يرونه حقيقة علمية، فأسقطوا كثيرا من الأدلّة التقلية، ونفوا صحتّها، لمجرد توهم معارضتها للعلم الحديث، وذلك بسبب عدم مراعاة الضوابط التي جعلها أهل الحديث لمعيار مخالفة متن الحديث للعلم.

إنّ اهتمام الحدّين بنقد متون الحديث من خلال معارضتها للعلم القطعي أو اشتغالها على أمر مستحيل واقعا، سوى ما يذكرونه عن المعجزات، إنّما جاء مراعيًا لضابطين مهمّين، هما¹:

أوّلا: أن تكون الحقيقة العلمية ثابتة، وليست فرضية أو نظرية.

ثانيا: أن تُناقض الخبرَ مناقضة حقيقيّة.

يقول المعلمي: "وتجارب العلم الثابتة إنّما يعتدّ بها إذا كانت قطعيّة، وناقضت الخبر مناقضة محقّقة"².

لهذا كان منهج الحدّين متّسقا ومنطقيًا، لأنّ الحديث القطعي لا يمكن أن يعارض الحقيقة العلمية، فإما أن تكون هذه الحقيقة العلمية غير ثابتة، وإنّما هي نظرية أو فرضية، أو أن يكون النصّ ضعيفا، منبثا بوجود علّة، غالبا ما تكون في سنده.

¹ انظر: ابراهيم بن مُجّد صديق، دراسة في المنهج النقدي للمتون بين الحدّين والحدائين، مركز سلف للبحوث والدراسات:

www.salafcenter.org/5522/، الورقة العلمية رقم 198. (2023/01/26م، سا 16)، ص 25-29.

² المعلمي، الأنوار الكاشفة، ص 96.

الفرع الثاني: نموذج من غلط الحداثيين في فهم الحديث المعارض بالعلم: (حديث الذباب)

أولاً: نصّ الحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَالْأُخْرَى شِفَاءٌ»¹، وحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، ثمّ ليطرحه، فإنّ في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء"².

وفي رواية أبي داود³: «فامقلوه»، أي: فاغمسوه في الطعام والشراب؛ ليُخرج الشفاء كما أخرج الداء⁴.

وزاد أحمد وأبو داود⁵: «وإنّه يتقي بجناحه الذي فيه الداء، فليغمسه كله».

ثانياً: اعتراضات الحداثيين على الحديث: لقد اعترض الحداثيون والعقلانيون وبعض مفكري المسلمين على هذا الحديث بدعوى معارضته للعلم والعقل بجملة من الاعتراضات، منها⁶:

- القول بضعف الحديث، وأنّ إخراج البخاريّ له في جامعه لا يعصمه من التماس علة في رجاله تمسّ مناعة صحّته؛ فإنّ مداره عنده على عبّيد بن حنين مولى بني زريق، وقد انفرد به، وليس له

¹ أخرجه البخاري في صحيحه:، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، فإنّ في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء، رقم 3320.

² أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الطب، باب: إذا وقع الذباب في الإناء، رقم 5782.

³ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في الذباب يقع في الطعام، رقم 3844، وصححه الألباني في تحقيقه على مشكاة المصابيح (2/ 1205).

⁴ ينظر: غريب الحديث لأبي عبّيد (1/ 446)؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (4/ 347)

⁵ أخرجه أحمد في مسنده (3/ 1508) برقم: 7262؛ وأبو داود في سننه كتاب الأطعمة، باب في الذباب يقع في الطعام، رقم: 3844، وإسناده حسن كما قال الزيلعي في نصب الراية (1/ 115).

⁶ أنظر: سليمان بن صافية، العرف الحثيث، ص 186-189؛ وسلسلة دفع الشبه الغويّة عن أحاديث خير البريّة، حديث الذبابة: هل يعارض العقل، مركز سلف للبحوث والدراسات، الموقع الإلكتروني: <https://salafcenter.org>، نقلاً عن مجلة المنار، ص 29-37.

غيره في صحيح البخاري، كما أنّ عبيد بن حنين هذا ليس من أئمة الرواة المشهورين الذين تخضع الرقاب لعدالتهم وعلمهم وضبطهم: كمالك عن نافع عن ابن عمر مثلاً.

- مخالفة الحديث للواقع ومعارضته لقواعد الطبّ المقطوع بها؛ فإنّ من المشاهد أنّ الدّباب يجتمع على القاذورات والمخلّفات ويحمل الجراثيم والميكروبات، كما أنّ العلم الحديث يثبت ضعفه ويقطع بمضارّ الدّباب، قالوا: ومّا يستنكر أنّ يجتمع الدّاء والشّفاء في جناحي الدّباب، وكيف تعلم الدّبابة ذلك من نفسها، فتقدّم الجناح الذي فيه الدّاء؟

- الادّعاء بأنّ تصحيح حديث الدّبابة يؤدّي إلى تنفير النّاس عن الدّخول في الاسلام، ويفتح باباً لشبهات يستغلّها أعداء الاسلام في الطّعن فيه.

ثالثاً: مناقشة الاعتراضات على الحديث والردّ عليها: إنّ ما اعترض به الحدائون وغيرهم على هذا الحديث، لا مستند له، ولا شيء يؤيّده من جهة العلم ولا العقل. والردّ على ذلك من وجوه¹:

1- من جهة الإسناد:

- هذا الحديث لم ينفرد به الإمام البخاري، بل أخرجه أيضاً، أبو داود، والتّسائي، وابن ماجه، وأحمد، والدارمي، وابن الجارود، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والبزار، وابن قتيبة، والطبراني، والبيهقي، والطحاوي، وأبو داود الطيالسي، والبعوي، وابن أبي خيثمة، وابن عبد البر، وغيرهم. وقد ورد من طرق كثيرة زادت على خمسين طريقاً، من رواية أهل الحفظ والضبط والإتقان والتّثبت.

- لم ينفرد الإمام البخاري بالرواية عن عبيد بن حنين، بل روى عنه أصحاب الكتب السنّة، وقد وثّقه غير واحد من أهل العلم كابن سعد وابن حبان وغيرهما. أمّا كونه قليل الحديث، وليس من

¹ انظر: سليمان بن صفيّة، العرف الحثيث، ص 186-191؛ خليل ابراهيم ملا خاطر، الإصابة في صحّة حديث الدّبابة، دار القبلة للثقافة الإسلاميّة، المملكة العربيّة السعوديّة، الرياض، ط 1، 1405هـ، ص 149-176؛ سلسلة دفع الشبه الغويّة عن أحاديث خير البريّة، حديث الدّبابة: هل يعارض العقل، مركز سلف للبحوث والدراسات، الموقع الإلكتروني: <https://salafcenter.org>، نقلاً عن مجلة المنار، ص 3-7.

الأئمة المشهورين وأنّ البخاريّ لم يرو له إلاّ هذا الحديث، فهذا كلّه ليس شرطا في صحّة الحديث، كما هو مقرّر في "علم مصطلح الحديث".

- لم ينفرد عبيد بن حنين برواية الحديث عن أبي هريرة، بل تابعه سعيد بن أبي سعيد المقبري، وثمامة بن عبد الله بن أنس، وأبو صالح ذكوان السّمّان، وابن سيرين.

- ولم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الحديث، فهو ثابت أيضا من روايات أخرى صحيحة، فقد رواه أبو سعيد الخدريّ، وأنس، وعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

2- من جهة المتن: الأدلّة على سلامة المتن وموافقته للعلم والعقل والحسّ أكثر من أن تحصى.

- لقد توالى البحوث والتجارب العلميّة حول الدّباب منذ بداية القرن العشرين، بل قبل ذلك، وكلّها تثبت ما قاله النبيّ صلى الله عليه وآله حول الدّباب، من أنّ " في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء"، ولكثرتها نفتصر على ما يلي:

✽ ما جاء في (مجلة التجارب الطّبيّة الإنجليزيّة، عدد 1307، سنة 1927م) ما ترجمته: "لقد أُطعم الدّباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها، وتكوّن في الدّبابة مادّة سامّة تسمّى (بكتريوفاج) ولو عملت خلاصة من الدّباب لمحلّول ملحي لاحتوت على (بكتريوفاج) التي يمكنها إبادة أربعة أنواع من الجراثيم المولّدة للأمراض وقد كتب بعض الأطبّاء الغربيين نحو ذلك" وبذلك ظهر أنّ هذا الحديث الذي عدّه بعض المتساهلين كذبا، من أقوى المعجزات العلميّة على صدق الرسول صلى الله عليه وآله.¹

✽ ما جاء في التحقيق العلمي الذي قام به د. محمود كمال، ود. محمّد عبد المنعم حسين، تحت عنوان: "كلمة الطبّ في حديث الدّباب" الذي نشرته مجلّة الأزهر، عدد رجب لسنة 1378هـ. فقد تضمّن حقائق واكتشافات علميّة كثيرة تؤيّد صحّة متن الحديث من وجهة نظر العلم والطبّ، منها²:

¹ محمد أبو شهبة، دفاع عن السنّة، ص 170.

² انظر تفاصيل هذا التحقيق كاملا في كتاب: الإصابة في صحّة حديث الدّباب، مرجع سابق، ص 151-161.

✓ موافقة البحث العلمي الحديث لمنطوق "الحديث"، من كون الذّباب يحمل الجراثيم والأمراض، وهو المعبر عنه في الحديث "فإنّ في أحد جناحيه داءً".

✓ موافقة البحث العلمي الحديث لمنطوق الحديث أيضا، من كون الذّباب يحمل المضاد الحيوي، الكافي في القضاء على الجراثيم والأمراض التي يحملها الذّباب، وإن كان يقضي على غيرها أيضا. وهو المعبر عنه في الحديث " وفي الآخر شفاء" وفي رواية "دواء".

✓ موافقة البحث العلمي الحديث لمنطوق الحديث أيضا، في كون المضاد الحيوي لا يخرج من الذّباب إلّا بضغط الذّباب نفسه، وهذا الضّغط كاف في تفجير الخلايا المستطيلة، فيخرج السائل ومعه البذور الحاملة للمضاد الحيوي، والذي يقضي على الجرثوم المحمول، وهذا هو المعبر عنه في الحديث بقوله "فاغمسوه"، و"فليغمسه كلّه" و"فليمقله" أي بالضغط عليه، حتى يصطدم فيخرج منه المضاد الحيوي.

- يُعدّ الادّعاء بأنّ تصحيح حديث الذّبابة يؤدّي إلى تنفير النّاس عن الدّخول في الإسلام والطّعن فيه، من أخطر الشّبهات التي قد ينخدع بها بعض المسلمين " لما يجويه ظاهرها من حماية جناب الإسلام...، لكنّها في حقيقتها تنطوي على الاستدراك على النبي ﷺ وشريعته، والمعنى الحقيقي لهذه الشبهة: أنّ النبي ﷺ أ خبر النّاس بما يؤدّي إلى تنفيرهم من الإسلام، وهو قول فاسد، يؤدّي بصاحبه إلى الانسلاخ من الإسلام، ويصادم أمر الله تعالى بطاعة رسوله ﷺ"¹.

ثمّ إنّ أمره ﷺ: "فليغمسه" وقوله: "فامقلوه" ليس على سبيل الوجوب، " وإنّما هو أمر إرشاد وتوجيه، لمقابلة الدّاء بالدّاء، فالحديث لم يأمر بطرح ذبابة واحدة في الإناء، وإنّما يعالج حالة إذا وقعت لا حيلة للمرء في دفعها.. فهناك فقراء في خيام أو بيوت من القشّ، ولاجنون في عراء، لا يضعون طعاما أو شرابا حتى يشاركهم فيه الذبابة، فكان لابد من تشريع لحالة قائمة. فلم يتعرّض الحديث للأكل أو الشرب من الإناء الذي وقع فيه الذبابة، بل ترك الأمر للأكل والشّارب، إن شاء ورجب أكل أو شرب، وإن شاء أراق ما في الإناء، وإن شاء أبقاه وانتفع به في غير أكل أو شرب، فكلّ ما

¹ سلسلة دفع الشبه الغويّة عن أحاديث خير البريّة، حديث الذبابة: هل يعارض العقل، مركز سلف للبحوث والدّراسات، الموقع الإلكتروني: <https://salafcenter.org>، ص 6.

يفيده الحديث رفع الحظر، والحكم للسائل الذي وقع فيه الذّباب بالطهارة والحل¹.

- أمّا الاعتراض على الحديث بدعوى أنّ غمس الذّباب في الشراب أمر مستقذر، تنفر منه النفوس، ويبعث على الاشمئزاز، فهو مردود أيضا، "لأنّ الحديث لم يوجب على صاحب الشراب تناوله بعد أن يغمس ما وقع فيه من الذّباب، ولكن الحديث يحذّر من خطورة الجراثيم التي تعلق بهذا الشراب من جرّاء سقوط الذّباب فيه. ثمّ إنّ سقوط الذّباب في الشراب - لاسيما الحليب - مشاهد في الحياة اليوميّة في مزارع الأبقار في القرى، ويكاد يكون من عموم البلوى، فبعد هذا أيّهما يبعث على الاشمئزاز؛ أن يتناول هذا الإنسان الذي لا يعلم، أو يعلم لكنّه انقطعت به السّبل ولا يوجد معه غير هذا الشراب، أو يعلم ولا يجد نفسه تعاف أن يشرب منه، أيشرب هذا الشراب بجراثيمه وميكروباته، أم يشربه خاليا منها بعد أن أيّدت بضدّها؟"²

وهكذا، قد تبين ممّا سبق أنّ ادّعاء معارضة الحديث للحقيقة العلمية ادّعاء زائف وشبهة باطلة، من كلّ الوجوه.

المطلب الثالث: مسلك ردّ الحديث بدعوى معارضة القرآن

الفرع الأوّل: مفهوم معارضة الحديث للقرآن عند الحدّثين والحدائين

لقد اعتمد الحدائون والمحدّثون، كلاهما، على معيار معارضة الحديث للقرآن لنقد الحديث النبوي، إلا أنّ مفهوم المعارضة للقرآن عند الفريقين ينطوي على فرق جوهري كبير، يجعل مخرجات العملية النقديّة عندهما مختلفة تماما.

أوّلا: عند الحدّثين: من المقرّر عند أهل السنّة - كما سبق بيانه - أنّ كلا من القرآن الكريم والسنّة الصّحيحة وحي، وقد صدرا من مشكاة واحدة، فلا يمكن أن يوجد تعارض بين سنّة صحيحة صريحة وآية صريحة من كلّ وجه، بحيث لا يمكن الجمع بينهما، فإن حصل ذلك علّم أنّ هذا الحديث غير صحيح النّسبة إلى رسول الله ﷺ، أمّا إذا وجد حديث يعارض القرآن في ظاهره فقد وضع

¹ سليمان بن صفية، العرف الحثيث، ص 190-191، بتصرّف يسير.

² سلسلة دفع الشبه الغويّة عن أحاديث خير البريّة، حديث الذّباب: هل يعارض العقل؟ ص 29-31.

العلماء منهجا علميا دقيقا لدفع ذلك التعارض المتوهم، ضمن منظومة متكاملة تنظر في المتن والسند جميعا، "ولذلك أسسوا علوما مستقلة تناولت دراسة الأحاديث التي ظاهرها التعارض والمعارضة للقرآن الكريم، ومنها: علم مختلف الحديث، وعلم مشكل الحديث، وعلم الناسخ والمنسوخ، وكل ذلك مندرج تحت الباب الذي قعده وحرره المحدثون والأصوليون، ألا وهو باب التعارض والترجيح"¹.

فالمعارضة في مفهوم المحدثين تعني مخالفة القرآن الكريم مخالفة معتبرة تكون علة يردّ بها الحديث.

ثانيا: عند الحدائين: المعارضة عند الحدائين لها معنيان:

المعنى الأول: معارضة معنى الحديث لمعنى القرآن، بحيث يعتبرها الحدائين معارضة حقيقية، في حين هي في نظر أهل العلم معارضة ظاهرية ناشئة عن استشكال غير معتبر، كالخطأ في فهم النص، أو سوء النية وخبث الطوية، كما هو حال كثير من الحدائين. ومثاله اعتراض الحدائين على حديث (أمرت أن أقاتل الناس)، إذ زعموا أنه معارض للقرآن.

المعنى الثاني: هو عدم موافقة القرآن. ومؤدى هذا الكلام أن أي حديث أتى بشيء جديد لم يأت به القرآن، فهو مخالف للقرآن، معارض له، يجب رفضه، تماشيا مع مذهب بعض الحدائين في عدم استقلالية السنّة بالتشريع، عند من يرى منهم أن السنّة مصدر من مصادر التشريع في ما وافق القرآن، خلافا لمن يرى منهم أن السنّة ليست مصدرا من مصادر التشريع أصلا.

ولما كان منهج الحدائين منهجا "تهديما"، حيث إهمال النص أولى من إعماله، فإنهم يردّون الأحاديث لمجرد عدم موافقتها للقرآن، دون تعميق للنظر وتدقيق للبحث، سندا وامتنا، فردّوا بذلك سننا كثيرة.

يقول جمال البناء: "هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن، نحن نحكم عليها في ضوء القرآن، فما لا يخالف القرآن يقبل، وما يخالفه يستبعد" ثم ذكر مثالا فقال: "فتحريم زواج المرأة على عمّتها وخالتها، وتحريم لحم الحمر الأهلية أمور لا نرى مانعا فيها، ونجد فيها قياسا سليما"²، فقد رد

¹ ابراهيم بن محمد صديق، دراسة في المنهج النقدي للمتون بين المحدثين والحدائين، ص31.

² جمال البناء، السنّة النبوية ودورها في الفقه الجديد، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1997م، ج2، ص254.

جمال البنا هذه الأحكام لأنّها ثبتت بالسنّة، ولم تثبت بالقرآن، وطالب "باستبعاد ألفين إلى ثلاثة آلاف حديث، نصفها على الأقلّ ممّا جاء في الصّحّيحين، لأنّها تتعارض مع القرآن"¹.

ويقول محمّد شحرور: "وعلينا أيضا اعتبار كلّ أحاديث الغيبات التي لا تنطبق مع القرآن، مثل عذاب القبر والرّوح على أنّها سرّ الحياة، على أنّه أحاديث ضعيفة أو موضوعة وعدم الأخذ بها"².

لقد حاول الحدائون من خلال هذا المسلك محاكاة صنيع المحدثين في إعلال الرواية بمعارضتها للقرآن، لكنّهم جانبوا الصواب وضلّوا الطريق، لأنّهم أعملوا القاعدة مجرّدة عن ضوابطها وشروطها التي قرّرها واضعوها، ممّا يجعل عملهم عملا عبثيا يؤدي، في غالب الأحيان، إلى نتائج لا يُقرّها عقل ولا شرع.

الفرع الثاني: نموذج من غلط الحدائين في فهم الحديث المعارض بالقرآن: حديث (أمرت أن أقاتل الناس)

أولا: نصّ الحديث: «عن ابن عمّر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

(أُمرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ)³.

ثانيا: اعتراضات الحدائين على الحديث: لقد اعترض الحدائون والقرآنيون على هذا الحديث بدعوى معارضته للقرآن الكريم بجملة من الاعتراضات، منها:

- أنّ الحديث غير صحيح، بدليل مخالفته لآي القرآن المقرّرة لحرية الاعتقاد وعدم الإكراه في الدّين، منها:

¹ المرجع نفسه، ص 265.

² غازي محمود الشمري، الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنّة النبويّة، ص 475، نقلا عن: شحرور، الكتاب والقرآن، ص 572.

³ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم، رقم: 25. ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، رقم 22

❁ قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۗ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۗ﴾ البقرة [256].

❁ وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ۗ﴾ الكهف [29]

❁ وقوله تعالى : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ الكافرون [6]

- وأنّ الحديث يتعارض مع سماحة النبي ﷺ، حيث وصفه ربّه بالخلق العظيم، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ القلم [4] ، كما يتعارض مع وصف الله تعالى لنبِيِّه بأنه أرسله رحمة للعالمين، في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ الأنبياء [107].

- وأنّ في مضمون هذا الحديث تشويها لصورة الإسلام، ومظنّة لاثّام الإسلام بالعنف والإرهاب.

ثالثا: مناقشة الاعتراضات على الحديث

1- من جهة الإسناد: هذا الحديث في أعلى درجات الصحّة، فقد اتّفق على إخرجه البخاريّ (25)، ومسلم (22)، ولم يتفرّد به، بل رواه كثير من الأئمّة الحفّاظ في مصنّفاتهم: مثل مسند أحمد (117-239-335)، سنن أبي داود (1556)، سنن الترمذي (2607)، وغيرها.

2- من جهة المتن: الردّ على هذه الاعتراضات يكون من وجوه:

- القول بأنّ هذا الحديث يتعارض مع القرآن زعم باطل، فالحديث عامّ ومطلق، وهو يتوافق تماما مع ما ورد في القرآن الكريم، من آيات عامّة ومطلقة، بنفس مضمون وظاهر الحديث الذي يطعنون فيه، ويدلّ على ذلك جملة من الآيات، منها:

❁ قوله تعالى: _____

﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ۗ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ البقرة [193] [193].

﴿ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ النساء [76]

﴿ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ۗ وَأَعْلَمُوا أَنَّهُ اللَّهُ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ التوبة [123]

فهذه آيات عامّة في القرآن بنفس عموم وظاهر الحديث الذي يطعنون فيه. فأين التعارض إذاً، بين الحديث والقرآن؟ وما هو وجه تفسير هذه الآيات عند الحدائين إن كانوا بها مؤمنين؟

- عبّر النبي ﷺ في هذا الحديث بلفظة "أقاتل" ولم يقل "أقتل" لأنّ القتل غير المقاتلة. فالمقاتلة لغويًا من المفاعلة، وهي تدلّ على المقاتلة بين طرفين. بل هي لا تصدق إلاّ تعبيرا عن مقاومة، والمبدوء بالقتال يسمّى مقاتلا - إن دافع - أمّا البادئ فهو أبعد ما يكون عن أن يسمّى مقاتلا، وإمّا يسمّى قاتلا. هذا وقد يقاتل الشخص لكونه يقاتل، لكنّه إذا ترك القتال فإنّه لا يقاتل ولا يُقتل، مثال ذلك: الكافر الحربي الذي يقاتل المسلمين فإننا نقاتله، قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ البقرة [190]، فإن توقّف الكافر الحربي عن قتالنا، وقبل الدخول في الإسلام أو قبل أن يدفع الجزية، فإننا نقبل منه ذلك، ونكفّ عن قتاله¹.

- لا يصحّ فهم عموم ولا مطلق تلك الآيات وهذا الحديث دون الرجوع إلى الآيات والأحاديث الأخرى التي جاء فيها التّصريح بأنّ هذا العموم والإطلاق في القتال مخصوص ومقيّد بأسبابه، ولا أحد من علماء الإسلام فهم من الحديث وجوب قتال كلّ النّاس من غير المسلمين حتى يكونوا مؤمنين. بل إنّ العلماء لم يفتنهم استشكال بعض العقول لمعنى هذا الحديث، حيث قال ابن حجر في الفتح: «فإن قيل مقتضى الحديث قتال كلّ من امتنع من التّوحيد فكيف ترك قتال مؤدّي الجزية والمعاهد؟» فالجواب من أوجه "ثمّ عدّد تلك الأوجه، وذكر منها: "... ثانيها: أن يكون من العام الذي خصّ منه البعض لأنّ المقصود من الأمر حصول المطلوب فإذا تخلّف البعض للدليل لم

¹ انظر: عماد الشريبي، السنة النبويّة في كتابات أعداء الإسلام، ص312؛ سليمان بن صفيّة، العرف الحديث، ص134-

يقدم في العموم، **ثالثها**: أن يكون من العام الذي أريد به الخاص فيكون المراد بالناس في قوله " أقاتل الناس " أي المشركين من غير أهل الكتاب ويدلّ عليه رواية النسائي¹ بلفظ: " أمرت أن أقاتل المشركين"²

- أمّا الأسباب التي شرع من أجلها القتال، وهي أسباب مخصّصة للعموم الوارد في القرآن الكريم والسنّة النبويّة بالقتال، فهي إجمالاً ما يلي:

✓ " قتال المعتدين (على الدّين، وعلى الدّماء، وعلى الأموال، وعلى الأعراض، وعلى المقدّسات).

✓ قتال النّاقضين للعهود والمواثيق.

✓ قتال الطّاعنين في نبيّ الإسلام وغيره من الأنبياء عليهم السّلام.

✓ قتال عصاة المسلمين من قطع الطرق والبعغة..

هذه الأسباب لا يختلف عليها اثنان من البشر، لأنّها حقوق مشروعة لكلّ النّاس، في كلّ مكان، وكلّ زمان³.

- إنّ الاعتراض على الحديث بدعوى مخالفته لأخلاق الرّسول وسماحته، فهو ظاهر البطلان، ذلك بأنّ الذي رزى رسول الله ﷺ وأدّبه، هو الذي قال له: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال 65]، وهو الذي قال له: ﴿فَقَتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء 84]. فادّعاء التناقض بين القتال مطلقاً وأخلاق الإسلام وسماحته ادّعاء باطل لا حجّة عليه من عقل أو شرع. بل إنّ القتال في كثير من المواطن يكون من أوكد الواجبات التي تقتضيها الشريعة والفطرة معا.

¹ ابن حجر، فتح الباري، ج 1، ص 77.

² أخرجه النسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب تحريم الدم، رقم: 3966. (الألباني: صحيح النسائي، 3976)

³ عماد السيّد الشريبي، أضواء على حديث (أمرت أن أقاتل الناس)، مجلّة كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة بنات - دمنهور،

العدد الأوّل، المجلّد الرابع، 2016م،

- إنّ الناظر بعين الإنصاف في السيرة النبويّة يقف على صور راقية ومشرفة لتعامل رسول الله ﷺ مع المخالفين له في الملة، ولن يقف على حالة واحدة تكون دليلاً على إكراه الناس على الدخول في الإسلام. يقول ابن القيم رحمه الله: "ومن تأمل سيرة النبي ﷺ تبين له أنه لم يكره أحداً على دينه قط، وأنه إنّما قاتل من قاتله، وأمّا من هادنه فلم يقاتله ما دام مقيماً على هدنته لم ينقض عهده، بل أمره الله تعالى أن يفي لهم بعهدهم ما استقاموا له، قال تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ التوبة [7] "1 .

- إنّ الاعتراض على الحديث بدعوى أنّه يشوّه صورة الإسلام وأّنه مظنة لاثّامه بالعنف والإرهاب يجعل المعارض أمام إشكال كبير وهو الإجابة على السؤال التالي: مع التسليم بصحّة الاعتراض على الحديث، كيف يفسّر قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ﴾ مع أنّ معنى كلمة (الإرهاب) وردت صريحة في هذه الآية ﴿تُرْهَبُونَ﴾؟ هل يتّهم القرآن بأنّه مصدر الفكر الإرهابي؟ أم هل يسلم لأهل العلم في تفسيرهم لهذه الآية؟ فإن كانت الأولى، فهو على خطر عظيم، وإن كانت الثانية، لم يبق له حجة لردّ متن الحديث.

من خلال مناقشة مسالك الحدائين للطعن في المرويات ومتونها، تبين بكلّ وضوح أنّه مسلك باطل، لا يستند إلى نقل صحيح، ولا يعتمد على عقل صريح، ولا يرتكز على منطق سليم، وهذا كلّه بسبب جهل الحدائين بمنهج أهل الحديث في نقد متون الأحاديث، وبالضوابط التي اشتراطها لإعمال معيار مخالفة المتن للقرآن أو العلم أو العقل، ممّا أفضى بهم إلى ردّ أحاديث ثابتة عن رسول الله ﷺ.

¹ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: 751 هـ)، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ت. عثمان جمعة ضميرية، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، ط4، 2019م، ج1، ص30.

المبحث الرابع: مسالك الحدائين في الطّعن
في دواوين السنّة الصّحيحة ورواتها :

المطلب الأوّل: الطّعن في دواوين السنّة الصّحيحة

المطلب الثّاني: الطّعن في رواة الحديث

المطلب الأوّل: الطّعن في دواوين السنّة الصّحيحة

لما عَظُم شأنُ السنّة النبويّة في قلوب الصّحابة رضوان الله عليهم، واستقرّ في اعتقادهم ووجدانهم أنّها وحيٌّ من الله تعالى، واجبُ الإِتباع، اشتدَّ حرصُهم على نقل كلِّ ما ثبت عنه صلّى الله عليه وسلّم، من قول أو فعل أو تقرير. وقد ورث عنهم هذا الحرص التّابعون ومن بعدهم من أتباع التّابعين، والأئمّة الأعلام، من أهل الأمانة والصدّق، حيث استفرغوا كنانة الجُهد وأفنوا زهرة الأعمار في الرّحلة في طلب الحديث وجمع السنّة المطهّرة، وتمييز صحيحها من سقيمها، ثمّ تصنيفها في دواوين مستقلّة وفق منهج خاصّ بكلِّ مصنّف، من حيث طريقة الجمع، وشروط العدالة، وطريقة ترتيب الأحاديث، ومنهجهم في التّصحيح والتّضعيف...

وكان من ثمرة تلك الجهود المباركة، ظهور الموطّآت، والمسانيد والجوامع وكتب السنن والمعاجم... التي حفظت للأمة أقوال نبيّها، وأفعاله، وتقاريراته، وسيرته، وصفاته الخلقية والخلقية، فكانت بذلك ركنا ركينا في مصادر التشريع الإسلامي.

ونظرا للمكانة الأساسيّة التي تحتلّها دواوين الحديث، سلك أعداء السنّة والحدائين كلّ المسالك المتاحة للطّعن في هذه الدواوين، والانتقاص من شأنها، وتشكيك المسلمين في صدقيّتها، ومن ثمّ في قيمتها التشريعيّة.

الفرع الأوّل: أسباب التّركيز على صحيح البخاري

يحتل "الصّحيحان" مكانة خاصّة من بين دواوين السنّة، فهما بمثابة الرّأس من الجسد، لهذا كان النّصيب الأوفر من طعون الحدائين وأعداء السنّة موجّها إليهما، لأنّ في إسقاطهما إسقاط لسائر كتب الحديث من باب أولى.

يقول عبد الجواد ياسين: "ولأنّ البخاري ومسلما يُجَبَّان ما دونهما من الكتب في مفهوم أهل السنّة، فسوف نحاول التّركيز على مروياتهما في هذا الصّدّد"¹. هذه الطّعون تنطلق من منطلقات فكرية وعقدية معلومة مشهورة، صرّح بها أصحابها بأصوات مرتفعة في غير ما مناسبة.

وإنّ ممّا لا تحطّئه عين المتابع للسّاحة الفكرية والإعلامية، هذه الهجمة الشرسة من دعاة التّغريب والحدائنة، للتّشكيك في السنّة النبوية، عبر وسائل كثيرة ومتنوعة، من برامج متلفزة، وقنوات على اليوتيوب، وصفحات على الفايسبوك، وصحف ومجلاّت، وكتب منشورة.

هذه الهجمة الشرسة اتّخذت من "صحيح البخاري" - وصحيح مسلم بدرجة أقل - نقطة ارتكاز، تنطلق منها كلّ مسالك الطّعن تقرّيباً في السنّة النبوية. ومن الواضح أنّ هؤلاء الطّاعنين ليسوا أغبياء في اختيار هدفهم ويعرفون جيّداً المقصد الذي يريدون. فلماذا إذًا يركّزون هجومهم على صحيح البخاري، دون كتب شيوخه أو تلامذته؟

أولاً: لأنّ "صحيح البخاري" هو أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى، فقد اقتصر الإمام البخاريّ على جمع الصّحيح من الحديث، وفق أشدّ الشروط، فقد كان إماماً محدّثاً أذعن له أهل عصره بالريادة، وأقرّوا بأنّه طبيب الحديث وعلله، فمتى نجح المهاجمون في التّشكيك في كتابه، فقد نجحوا في هدم بقيّة كتب السنّة التي هي أدنى منه من جهة الأصحية، ليخلو لهم المجال بعد ذلك للتّفرّع للقرآن الكريم والتّمهيد للتّشكيك فيه أيضاً.

ثانياً: "يهاجم صحيح البخاري، لأنّه نصّ محوري في التراث الإسلامي، وبسقوطه يسقط جلّ التراث، فمنذ أن أجمعت الأمة على صحّة كتاب البخاري، لم تطو يوماً دفتاه عن العلماء، واعتنوا به عناية فائقة، حتّى إنّ أثره يكاد يمتدّ لمعظم كتب أهل السنّة المدوّنة بعده، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر:

✽ الأثر المباشر لصحيح البخاري على المكتبة الإسلامية: فقد احتلت شروح الصّحيح حيزاً مكانياً وزمناً كبيراً في المكتبة الإسلامية، حيث أوصل بعض العلماء شروح

¹ عماد الشريبي، السنّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، ص154، نقلا عن عبد الجواد ياسين، السلطة في الإسلام ص292، ودين السلطان ص103-113.

البخاري إلى تيف وثلاثين ومائة، وكذا كتب "المستخرجات" و"الاستدراكات" و"تراجم رجال البخاري" منفردة أو مع رجال مسلم، و"المختصرات"، والكتب التي صنفت في الجمع بين أحاديث البخاري ومسلم، وفي تراجم أبواب البخاري، والتي اهتمت بوصل معلقاته، وبيان غريب ألفاظه... وإلى يوم الناس هذا، ما زال الصحيح بحرًا لا ينضب ماؤه، نهل منه الباحثون في رسائل الماجستير والدكتوراة، والأبحاث الأكاديمية؛ مما يعطي صورة واضحة لمكانة الصحيح.

✽ الأثر غير المباشر لـ«صحيح البخاري» في المكتبة الإسلامية: أثار «صحيح البخاري» في التصنيفات الحديثية المتأخرة، فأصبح المصنّفون في الحديث -كالبيهقي وغيره- يعتنون بالتعليق على الأحاديث التي يسوقونها بأسانيدهم بقوله: «أخرجه البخاري»، ويعتني آخرون ببيان الموافقة والبدل والمساواة لأسانيد وطرق البخاري، وكتب الفقه والعقائد والسيرة وغيرها؛ كلّها جعلت من «صحيح البخاري» مصدرًا من المصادر التي تستمد مادّتها منها¹.

يتبيّن ممّا سبق، أنّ من أسباب الطّعن في "الجامع الصّحيح" هو إسقاط العمود الفقري للمكتبة الإسلامية، وإفراغ التراث الإسلامي من جوهره.

ثالثًا: يدرك الحدائون أنّ البخاري لم ينفرد بالأحاديث التي جمعها، وأنّ متونه متفرقة في أغلب دواوين السنّة، فليس له في ذلك إلاّ الترتيب والتبويب وانتقاء أصحّ الأسانيد. فإسقاط "صحيح البخاري" هو إسقاط لمتون السنّة كلّها، وهدم للدين كلّه باعتبار السنّة المصدر الثاني للتشريع، وهذا ما يريد أديعاء الحداثة الوصول إليه من خلال الطّعن في "الجامع الصّحيح"، فإن لم يتسنّ لهم ذلك، فلا أقلّ من التّشكيك في صحّته لدى العامّة، وهذا في حدّ ذاته تحقيق لبعض المبتغى.

¹ شحات بقوش، مهاجمو السنّة، ولماذا البخاري بالذات، مركز سراج للدراسات والبحوث: w.w.w.ragcenter.net،

الفرع الثاني: منهجية الطّعن في دواوين السنّة الصّحيحة

في حدود علم الطّالب، لا يوجد كتاب مستقلّ ورد فيه ذكرٌ لمنهجية الحدائين للطّعن في دواوين السنّة الصّحيحة، وإن كان قد ورد حديث كثير حول أعيان الشّبّهات المتعلّقة بالطّعن في كتب السنّة والرّدّ عليها، لكن دون الإشارة إلى السياق المنهجي الذي وردت فيه.

ومن خلال الرجوع إلى بعض الكتب التي تناولت "صحيح البخاري" بالطّعن - مثل "جناية البخاري" لتركيا أوزون، و"صحيح البخاري.. نهاية أسطورة" لرشيد أيلال - واستقراء الأساليب المعتمدة في ذلك، يمكن أن نستشفّ بعض المعالم الأساسيّة لتلك المنهجية، مشفوعة بأمثلة حول الشّبّهات التي أوردها أصحابها لإسقاط "صحيح البخاري"، ومن ثمّ باقي كتب السنّة، كما سبق ذكره.

بناءً على هذا الاستقراء المحدود، يمكن أن نحدّد بعض العناصر المنهجية للطّعن في "الجامع الصّحيح" ومن ورائه، دواوين السنّة الصّحيحة:

أولاً: الطّعن في شخصية المصنّف: وهذا بالقدح في أيّ جانب من جوانب شخصيته، سواء ما تعلّق بأخلاقه، أو علمه، أو فهمه، أو سيرته الذاتية أو غيرها. وهو إجراء استباقي يقوم به الحدائون بهدف إسقاط مصداقية المؤلّف عند أول هجمة، فإذا تحقّق لهم ذلك اهتزّت ثقة الناس بالمصنّف، وسقطت قيمة الكتاب في أعينهم. ومن الشّبّهات التي أثارها الحدائون للطّعن في شخصية الإمام البخاري، ما يلي:

- **الشّبّهة الأولى:** البخاريّ بشر يصيب ويخطئ وليس بمعصوم: الإمام البخاريّ غير معصوم، وغير المعصوم يجوز منه وقوع الخطأ، فلا يمكن إذاً الجزم بصحّة كتابه.

- **الشّبّهة الثانية:** عجمة الإمام البخاري وأثرها على تمام فهمه وكمال نقده: الإمام البخاريّ من (بخارى) التي وُلد فيها، وهي من بلاد العجم (جمهورية أوزبكستان حالياً)، هذه العجمة تمنعه من التمكن في العلم، والإمامة في الدّين، لأنّ كلام النبي ﷺ عربيّ، ومن المحال أن يفهم رجل أعجميّ مراد النبي ﷺ كما يفهمه العربيّ.

- **الشبهة الثالثة:** الحفظ الأسطوري للإمام البخاري: اعتبر الحدائون أنّ الإمام البخاريّ "شخصية أسطورية" أحيّطت بهالة من التّقدّيس والحرافات، من ذلك "قوّة الحفظ الخرافي" الذي وصف به، في قصّة دخوله العراق وما حصل له فيها مع أهلها، من اختبار حفظه بقلب أسانيد مائة حديث...

- **الشبهة الرابعة:** الإمام البخاريّ مجروح ومتروك الحديث، تكلمّ فيه جماعة من النّقاد: يريد الحدائون إثبات أنّ الإمام البخاريّ قد تكلمّ فيه كبار الحفّاظ، مثل: الدّهلي، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، فمن تكلمّ فيه هؤلاء الكبار لا يلتفت إلى كلامه.

- **الشبهة الخامسة:** تأثّر البخاريّ بالضغوط السياسيّة: خضوع الإمام البخاريّ لرغبات العباسيين أثر على كتابه.

ثانيا: الطعن في الكتاب من جهة تصنيفه والتشكيك في صحّة تناقله

- **الشبهة الأولى:** تأخّر تصنيف الإمام البخاري لصحيحه: لقد نهى النبيّ ﷺ عن كتابة الحديث، وكذلك منع الخلفاء الراشدون من ذلك، بل وشدّدوا فيه، وهذا يعني أنّ الأحاديث لم تدوّن في عهد النبيّ ﷺ ولا في عصر الصحابة، فتأخّر التدوين إلى بداية القرن الثاني - كما زعموا- دليل على أنّها من وضع الناس وليست وحيا ولا حتى من قول رسول الله ﷺ، إذ لو كانت وحيا لدوّنت في عصر الصحابة كما دوّن القرآن.

- **الشبهة الثانية:** عدم تبييض البخاري لصحيحه وتصرف غيره فيه: أنّ البخاريّ مات ولم يكمل "الجامع الصحيح"، وتركه مسوّد، فقام تلامذته بإتمامه عن طريق التصرف فيه.

- **الشبهة الثالثة:** رواية البخاري للحديث بالمعنى، واختصاره للحديث: عدم التزام البخاري بحرفية النصّ وروايته للأحاديث بالمعنى، أدّى إلى تحريف المعاني المرادة.

ثالثا: الطّعن في الكتاب من جهة التّشكيك في نسبه مؤلّفه

- الشّبهة الأولى: عدم وجود نسخة الصّحيح التي كتبها الإمام البخاري بيده: إنّ نسبة " الجامع الصحيح " للإمام البخاري لا تصحّ، بل هو مكذوب عليه، وهو لرجل مجهول، ودليل ذلك، عدم وجود النّسخة الأصليّة التي خطّها البخاري بيده.

- الشّبهة الثّانية: تعدّد روايات الصّحيح ووجود اختلافات وزيادات فيما بينها: تعدّد روايات البخاري ووجود الاختلافات فيما بينها دليل على عدم وجود نسخة أصليّة للصّحيح وهذا يكفي في إثبات عدم صحّة نسبة الكتاب للبخاري. فما دام البخاريّ قد بيّض "جامعه الصحيح"، ولم يتصرّف رواته في مادّته الأصليّة من أنفسهم، فما سبب الاختلافات التي نراها بين نسخه ورواياته في بعض الألفاظ ؟

رابعا: الطّعن في الكتاب بحجّة وجود الاستدراكات عليه وعدم الإجماع على صحّته

- الشّبهة الأولى: وجود استدراكات على "الجامع الصّحيح" دليل على عدم صحّته: لقد استدرك على "صحيح البخاري" بعض الحفاظ، كالحاكم وانتقده بعضهم كالدارقطني، وهذا دليل على عدم انعقاد الإجماع على صحّته، ممّا ينزع عنه وصف "الصّحيح" ويجرّده من صفة "الحجّيّة".

خامسا: الطّعن في الكتاب بحجّة احتوائه على أحاديث موضوعة

الشّبهة الأولى: احتواء "الجامع الصّحيح" على أحاديث موضوعة دليل على عدم صحّته: تضمّن "صحيح البخاري" كثيرا من الأحاديث الموضوعة، بسبب تعارضها مع القرآن، أو العقل، أو العلم، ممّا ينزع عنه وصف "الصّحيح" ويجرّده من صفة "الحجّيّة".

سادسا: الطّعن بحجّة وجود رواة ضعفاء ومجروحين في الصّحيح

الشّبهة الأولى: احتواء "الجامع الصحيح" على أحاديث من رواية الضعفاء والمجروحين، في حين أنّ الإمام البخاري محض كتابه للأحاديث الصحيحة فقط، ولن يتأتّى له ذلك إلّا إذا اقتصر على رواية الثّقات من الرواة، خلافا لما أورده في كتابه.

الفرع الثالث: مناقشة وتفنييد بعض هذه الشبهات

إنّ المتأمل في حقيقة هذه الشبهات - التي اتّكأ عليها الحدائون للطعن في صحيح البخاري ومن ثمّ في سائر كتب السنّة - يجد أنّها تفتقر إلى الإنصاف والموضوعيّة، ولا تستند إلى أيّ أساس علمي معتبر، والمناقشة العلميّة لبعض هذه الشبهات كفيّلة بإبطال الأساس الذي قامت عليه.

أولاً: مناقشة شبهة "البخاري بشر يصيب ويخطئ وليس بمعصوم"

- لم يقل أحد من أهل العلم أنّ البخاريّ معصوم، فالعصمة عند أهل السنّة من خصائص الأنبياء وأبرز صفات الرسل، فلم يحكموا على صحّة أحاديث البخاري من منطلق العصمة، وإنّما لتوفّر جملة من الأسباب واشتماله على عدد من المميّزات، مشهورة معلومة عند أصحاب هذا الشأن.

- من الناحية النظريّة، نفى العصمة عن الانسان لا يقتضي وقوع الخطأ منه في كلّ عمل، بل يعني احتمال تلبّس عمله بالخطأ، فلا العقل ولا الشّرع ولا العادة تمنع الإنسان من إخراج عمله غايةً في الإتقان، سالماً من الأخطاء والعيوب، كالطالب أو المتسابق الذي يحصل على العلامة الكاملة، فلا تلازم البتّة ما بين الحكم عليه بالإتقان وادّعاء العصمة له. ولهذا " فإنّ من يدّعي وجود خطأ في عمل ما، عليه أن يأتي بحجّة تثبت وجود ذلك الخطأ، أمّا زعم وجود الخطأ بمجرد احتمال وقوعه فهو حجّة فاسدة، وبهذا نعلم أنّ عدم عصمة البخاري لا يعني عدم صحّة جامعهم.."¹

- على فرض وجود أخطاء في عمل من الأعمال، فإنّ الإنصاف يقتضي - قبل الحكم عليه - الموازنة بين حجم الخطأ وحجم الصواب، فإن كان الخطأ غالباً وُصِف به، مع الإشارة إلى مواطن الصواب فيه، وإن كان الصواب غالباً وُصِف به، مع الإشارة إلى مواطن الخطأ فيه، أمّا إذا كان العمل متقناً إلى درجة عالية، ينتفي معها وجود ما يقدر في صحّة أصله، فإنّ الطعن فيه لا يخرج عن كونه تحاملاً وتعدّياً على الحقيقة وإنكاراً للواقع. وهذا حال "الجامع الصحيح".

¹ عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، أبرز الطعون المعاصرة في الجامع الصحيح للبخاري، إصدارات مركز النخب العلميّة، رقم

20، القصيم، المملكة العربيّة السعوديّة، د.ط، د.ت.ص18.

ثانيا: مناقشة شبهة "عُجمة الإمام البخاري وأثرها على تمام فهمه وكمال نقده"

- إنّ البيئة التي نشأ فيها البخاري لم تكن اللغة العربية غريبة عنها، فبعد أن بسطت الدولة الإسلامية سلطانها على تلك الديار، أصبح اللسان العربيّ هو السائد، فتعلّمها البخاري وأتقنها، وقد ساعده على ذلك حفظه للقرآن الكريم وكثير من الأحاديث وأشعار العرب وأحوالها، وهو صغير، وكذا حفظه لكتب أهل الحديث وأهل الرأي، قال البخاري: "فلما طعنت في ست عشرة سنة، حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء - يعني أصحاب الرأي"¹، وقد رحل إلى كثير من الأمصار العربية والتقى بكبار الشيوخ العرب... وهذا كلّ أهله لأن يكون فهماً فطناً، عالماً بأسرار اللغة العربية.

- البخاري ليس بدعا في ذلك، فقد برع في لسان العرب كثير من العلماء الذين لم يكونوا من أصل عربي، كشيخ العربية (سيبويه)، و(أبي علي الفارسي)، وتلميذه (ابن جني) وغيرهم.

- اتفقت أقوال كبار أئمة العلم في عصره على الثناء عليه والإشادة بفقعه وفهمه وحفظه، ولم يُؤثر عنهم فيه ذم ولا طعن، من هذه الجهة. قال ابن حجر: " كتابه الجامع يشهد له بالتقدم في استنباط المسائل الدقيقة، وبالاطّلاع على اللّغة والتوسّع في ذلك، وبإتقان العربية والصّرف، وبما يعجز عنه الواصف، ومن تأمل اختياراته الفقهية في جامعه علم أنّه كان مجتهداً"²

المطلب الثاني: الطعن في رواية الحديث

لم يترك الحدائون للطعن في السنّة النبويّة مسلكاً إلاّ سلكوه، فبعد الطعن في السنّة من جهة حجّيتها، ومروياتها، ودواوينها، لم يغفلوا الطعن في رواتها الذين نقلوا إلينا - بكلّ صدق وأمانة - ميراث النبيّ ﷺ، فاتهمهم بالوضع والكذب والاختلاق، ولم يسلم من سهام الغمز واللمز، بل والاتّهام، حتّى صحابة رسول الله ﷺ.

¹ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج1، ص478.

² ابن حجر العسقلاني، هداية الساري لسيرة البخاري، ت. حسين سلمان مهدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص116.

وإذا كان السند هو سلسلة الرواة الموصلة للمتن، وعليه التعويل في قبول الرواية وردّها، فإنّ أعداء السنّة استوعبوا بطعنهم حلقات السند كلّها، ابتداءً بالمصنّفين وقد اختاروا أعلاهم منزلة وهو الإمام البخاري، ثمّ سلسلة الرواة بعدهم وقد اختاروا أحد المدارات الأساسيّة للرواية وهو الإمام الرّهري رحمه الله، ثمّ انتهوا بالصّحابة الكرام وقد اختاروا أكثرهم رواية وهو راوية الإسلام الصّحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه.

الفرع الأوّل: الطعن في عدالة الصّحابة رضي الله عنهم

لم يتورّع الحدائون وأعداء السنّة عموماً عن التعرّض للصّحابة بالطعن، ولم يلتفتوا لأدلة الكتاب والسنّة والإجماع التي تثبت عدالتهم، وحجّتهم في ذلك أنّهم غير معصومين، فلا فرق بينهم وبين غيرهم من النّاس، فلا بدّ أن نخضعهم لمنهج الجرح والتّعديل، استجابة لمقتضيات المنهج العلمي والنّقد الصّارم.

يقول محمّد حمزة: " لا معنى للبحث عن مختلقي الحديث في صفوف التّابعين، وتنزيه الصّحابة عن الانتحال، لأنّ مثل هذه التّفارقة تتعارض مع المنهج العلمي، ولا تتفق مع مقتضيات النّقد الصّارم، ومع وقائع التّاريخ، وما دام منهج الجرح والتّعديل وضع كلّ الرواة موضع النّقد، فلا بدّ من إخضاع الصّحابة أيضاً لمشرحة هذا المنهج"¹.

والغريب أنّ " هذا المنهج الذي يطالبون بتطبيقه على الصّحابة رضي الله عنهم، انتقده ووصفوه بالقصور عن تمحيص الروايات عندما طبّق على غير الصّحابة. وما يقضّ مضاجع العلمائين ويؤزّقهم هو تسليم المسلمين بعدالة الصّحابة رضي الله عنهم، لأنّ العدالة صمّام الأمان لنقلة هذا الدّين"².

أولاً: أدلة عدالة الصّحابة رضي الله عنهم: إنّ عدالة الصّحابة رضي الله عنهم، ثابتة بالكتاب والسنّة والإجماع³.

¹ غازي محمود الشمري، الإتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنّة النبويّة، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط1، 2012م، ص497، نقلاً عن محمّد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المركز الثقافي المغربي، 2005م، الدار البيضاء، 231-232.

² المرجع نفسه، ص498.

³ انظر: عماد الشريبي، السنّة النبويّة في كتابات أعداء الإسلام، ص77-83.

* أدلة القرآن الكريم: لقد وردت الإشارة إلى عدالة الصحابة في غير ما آية، تقتصر على

موضعين اثنين:

- قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾

البقرة [143]

ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة أنّ وسطا بمعنى "عدولا خيارا" كما ورد في كثير من التفاسير، ولأنهم المخاطبون بهذه الآية مباشرة.

- وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ

بِاللَّهِ﴾ آل عمران [110]

ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة أنّها أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها، وأول من يدخل في هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول، وهم الصحابة الكرام وذلك بمقتضى استقامتهم في كلّ حال، ومن البعيد أن يصفهم الله تعالى بأهم خير أمة ولا يكونوا أهل عدل واستقامة.

* أدلة السنة المطهرة: لقد ورد وصف النبي ﷺ لأصحابه بالعدالة والثناء عليهم في أحاديث

كثيرة، منها:

- قوله ﷺ: (ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب)¹.

هذا الحديث دليل على أنّ الصحابة كلّهم عدول، إذ لو لم يكونوا جميعا كذلك لما أجملهم

النبي ﷺ في الذكر بالأمر بالتبليغ لمن بعدهم.

¹ سبق تحريجه.

- وقوله ﷺ: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته)¹ وهذه الشهادة بالخيرية مؤكّدة لشهادة القرآن: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ آل عمران [110].

* أدلّة عدالة الصحابة من الإجماع: أجمعت الأمة على عدالة الصحابة جميعا.

يقول ابن الصلاح: " للصحابة بأسرهم خصيصة، وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدّلين بنصوص الكتاب والسنّة، وإجماع من يعتدّ به في الإجماع من الأئمّة"².

هذا وإنّ عدالة الصحابة لا تعني العصمة وعدم الوقوع في المعصية أو السهو أو الغلط، فإنّ هذا لم يقل به ولن يقول به أحد من أهل العلم، وإنّما المقصود بها " أنّهم لا يتعمّدون الكذب على رسول الله ﷺ، لما اتّصفوا به من قوّة الإيمان، والتزام التقوى، والمروءة، وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور... ولم يخالف في عدالتهم إلاّ شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء، لا يعتدّ بأقوالهم وآرائهم لعدم استنادها إلى برهان"³.

ثانيا: الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه أمودجا

من أكثر الصحابة تعرّضا لسهام الطعن والتجريح الظالم، الصحابيّ الجليل أبو هريرة رضي الله عنه، فقد نقل ابن قتيبة في كتابه "تأويل مختلف الحديث" الكثير ممّا رمي به أبو هريرة في القديم من النظم وأمثاله من أهل البدع والأهواء، ثمّ ورث عنهم هذا الطعن بعض المستشرقين الذين بنوا على ذلك، وزادوا عليه بالباطل والافتراء والبهتان.

ومن أبرز من طعن في أبي هريرة رضي الله عنه من المعاصرين، أبو ريّة في كتابه "أضواء على السنّة"، حيث

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه، رقم 3651، ومسلم في صحيحه، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، رقم 2533، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

² مقدمة ابن الصلاح، ص 294.

³ محمد بن محمد أبو شهبة، دفاع عن السنّة وردّ شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ص 90.

خصّص له حيّزا واسعا، فلم يترك طعنا ولا مذمة ولا منقصة - ممّا سبقه إليها أساتذته المستشرقون وغيرهم - إلاّ جمعها ونفث فيها سمومه وألصقها به، باسم البحث والمعرفة وحرية النقد. وممّا ورد في هذا الكتاب من طعون¹:

- أخذ أبو رية على أبي هريرة أنّه كان أكثر الصحابة حديثا عن رسول الله ﷺ، في حين أنّه لم يصاحب النبيّ إلاّ نحو ثلاث سنين.

- اتّهامه لأبي هريرة باختلاق الأحاديث، حيث يقول: "إنّه كان يسوّغ كثرة الرواية عن النبيّ ﷺ ما دام - الحديث - لا يخلّ حراما ولا يجرّم حلالا، وأنّه أيدّ صنيعه هذا بأحاديث رفعها إلى النبيّ ﷺ " ثم ساق أبو رية جملة من الأحاديث.

- تجنيّه على أبي هريرة في أنّه كان مزاحا مهذارا حيث يقول: "أجمع مؤرّخو أبي هريرة أنّه كان رجلا مزاحا مهذارا يتودّد إلى الناس ويسلّيهم بكثرة الحديث والإغراب في القول ليشتدّ ميلهم إليه.

- زعمه أنّ أبا هريرة مدلس، ثمّ شرح معنى التدليس....

- زعمه أنّ أبا هريرة أوّل راوية أئمّ في الإسلام، وأنّ الصحابة اتّهموه وأنكروا عليه.

- زعمه أنّ الإنكار على أبي هريرة واتّهامه في رواياته امتدّد إلى ما بعد الصحابة.

- زعمه أنّ كعب الأخبار لقن أبا هريرة الأخبار الملققة المكذوبة.

- رميه أبا هريرة بضعف الذاكرة واختلاق الأحاديث.

- زعمه أنّ أبا هريرة لم يحفظ القرآن.

- زعمه أنّ أبا هريرة لم يُذكر في طبقات الصحابة وليست له فضيلة ولا منقبة.

- زعمه تشييع أبي هريرة لبني أمية واختلاق أحاديث في فضائلهم.

¹ انظر: محمود أبو رية، أضواء على السنّة المحمّديّة، دار المعارف، القاهرة، 1994م، ط6، ص162-190.

- زعمه أنّ أبا هريرة وضع أحاديث في ذمّ عليّ عليه السلام .

إنّ مستند هذه المطاعن وغيرها، إمّا روايات مكذوبة أو ضعيفة، وإمّا روايات صحيحة لم يرق علمهم إلى فهمها على الوجه المراد، بل ساروا بمضمونها إلى الوجهة التي تتماشى مع أهوائهم وباطلهم. هذا وقد انبرى للردّ على هذه الافتراءات والأباطيل، في القديم والحديث، جمع من أهل العلم، منهم " الحاكم في المستدرک، وابن عساکر في تاريخه، وابن كثير في البداية والنهاية، وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، وعبد المنعم صالح العلي في كتابه دفاع عن أبي هريرة، ومحمد السماحي في كتابيه (أبو هريرة في الميزان) و(المنهج الحديث في علوم الحديث)، والسباعي في كتابه (السنّة ومكانتها في التشريع) وعجاج الخطيب في كتابيه (السنّة قبل التدوين) و(أبو هريرة راوية الإسلام)، وعبد الرحمن المعلّم في كتابه (الأنوار الكاشفة)، وأبو زهو في (الحديث والمحدثون)، وأبو شهبه في كتابه (دفاع عن السنّة)، وعبد الوهّاب عبد اللّطيف في كتابه (المختصر في علم رجال الأثر) وفي مقدّمة كتاب (الصواعق المحرقة) لابن حجر الهيتمي..¹ ومحمد عبد الرازق حمزة في كتابه (ظلمات أبي ريّة) .

الفرع الثاني: الطعن في سائر الرواة، "الإمام الزهري أمّودجا"

يطعن بعض المغرضين في أئمة الحديث ورواياته بحجّة أنّهم بشر يخطئون ويصيبون وأنهم غير معصومين كغيرهم من البشر، فكيف نسلمّ لهم بصحّة كلّ ما رووه.... رامين من وراء ذلك إلى التشكيك في أئمة الحديث ورواياته، بهدف التشكيك في السنّة النبوية المطهّرة وإسقاط القول بحجّيتها.

إنّ بشرية الرواة لا تطعن فيهم، إذ قد وُضع علم (الجرح والتعديل) لبيان معايير النقص والكمال عند رواة الحديث وأئمّته، لذلك وجدناهم قد وضعوا شروطا غاية في الدقّة لاختيار من ينقلون عنهم

أولا: أهمّ المطاعن الموجهة للإمام الزهري رحمه الله:

يتّهم بعض المغرضين الإمام الزهري بعدم الأمانة، والكذب في الحديث، ويزعمون أنّ علاقته بالأمويين كانت سببا في ذلك، ومن مظاهر هذه العلاقة: تحرّكه في حاشية السلطان، وحجّجه مع الحجّاج المعروف بالظلم والطغيان، وتربيته لأولاد هشام بن عبد الملك، مستدلّين بذلك على مدهانتهم

¹ انظر: عماد الشريبي، السنّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، ص103-104.

للخلفاء والأمراء....

يقول المستشرق اليهودي جولد تسيهر: " ولم يكن الأمويون وأتباعهم ليهتمهم الكذب في الحديث الموافق لوجهات نظرهم، فالمسألة كانت في إيجاد هؤلاء الذين تنسب إليهم، وقد استغل هؤلاء الأمويون أمثال الإمام الزهري بدهائهم في سبيل وضع الأحاديث...¹"

وقد زعم أيضا أنه ممّا يطعن في الزهري أنّ هشاما جعله مريبا لوليّ عهده وهو ابن أخيه الوليد بن يزيد، وقد كان الوليد هذا ماجنا مستهترا... كما يعيب "جولد" على الزهري أنّه تولى القضاء ليزيد الثاني، وقد كان عليه - لو كان تقيا - أن يهرب كما هرب الشّعي والصّالحون².

كما زعم "جولد تسيهر" أنّ الزهري اعترف اعترافا خطيرا في قوله الذي رواه عنه معمر: " إنّ هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث" وأنّ ذلك يفهم استعداد الزهري لأن يكسو رغبات الحكومة باسمه المعترف به عند الأمة الإسلاميّة.³

ومن أشهر الاتهامات الموجهة للإمام الزهري، ما يسمّى بـ "قصّة الصخرة وحديث لا تشدّ الرّحال"، إذ زعم جولد تسيهر أنّ عبد الملك بن مروان بنى قبة الصخرة ليحول بين أهل الشّام والعراق وبين الحج إلى الكعبة - حيث امتنع عن الحجّ لبيت الله الحرام، طالما كان عبد الله بن الزبير أمير المؤمنين وقتها حاكما لغالبية البلاد الإسلاميّة ومنها جزيرة العرب، مخافة أن يمنعه من الحج - وأنّه أراد أن يلبس عمله هذا ثوبا دينيا، فوضع له صديقه الزهري حديث: " لا تشدّ الرّحال...⁴"

ثانيا: مناقشة المطاعن الموجهة للإمام الزهري رحمه الله والرد عليها:

إنّ المتأمل في طبيعة هذه الشّبهات والافتراءات يجد أنّ الهدف من ورائها هو إبراز استعداد الإمام الزهري لوضع الأحاديث، ومن ثمّ يسهل على أعداء السنّة إسقاط الصّرح الذي بناه الزهري - من خلال مروياته الكثيرة وما تميّزت به عن غيرها - عن طريق ادّعاء الوضع لأيّ حديث لا يخدم

¹ مصطفى السباعي، السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 231.

² المرجع نفسه، 250-251.

³ المرجع نفسه، 248.

⁴ المرجع نفسه، 243.

أهواءهم وضلالهم.

ولبيان تهافت وبطلان هذه المطاعن، نقتصر على مناقشة الشبهة المتعلقة بوضع الإمام الزهري للحديث، من خلال قصّة الصخرة وحديث لا تشدّ الرّحال، حيث زعم جولد تسيهر أن عبد الملك بن مروان بنى قبة الصخرة ليحول بين أهل الشّام والعراق وبين الحج إلى الكعبة، وأنّه أراد أن يلبس عمله هذا ثوبا دينيا، فوضع له صديقه الزّهري حديث: "لا تشدّ الرّحال...".

نصّ الحديث: قال الإمام البخاريّ: حدّثنا علي، حدّثنا سفيان، عن الزّهري، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلّى الله عليه وآله، قال: " لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ صلّى الله عليه وآله، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى " ¹.

1- لم ينفرد الإمام الزّهري برواية هذا الحديث، بل زوي من غير طريقه عن أبي هريرة، فقد تابع سعيد بن المسيّب في روايته عن أبي هريرة كل من أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وسليمان الأغر، وعمر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي، وسعيد المقبري، وخيثم بن مروان.

كما أنّ الحديث لم ينفرد به أبو هريرة رضي الله عنه، فقد رواه عن النبي صلّى الله عليه وآله أبو سعيد الخدري رضي الله عنه في حديث متفق عليه، كما رواه ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وله طرق كثيرة في كتب السنّة، مع اختلاف في بعض ألفاظه. فالحديث صحيح لا مطعن فيه.

2- لا شك أنّ الأمر ببناء القبّة - ليحجّ النّاس إليها بدلا من الكعبة - كفر صريح، فكيف يقدم عليه عبد الملك، وهو المعروف بالعلم والفضل والتديّن. روي عن نافع أنّه قال: "لقد رأيت المدينة وما بها شابّ أشدّ تشميرا ولا أفقه ولا أنسك ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك بن مروان" ². ولو كان هذا الأمر ثابتا لشهر به خصومه وقد طعنوا فيه بما هو أدنى من ذلك.

¹ أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، رقم 1189. ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب لا تشدّ الرّجال إلّا إلى ثلاثة مساجد، رقم: 1397.

² عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تاريخ الخلفاء، ت. حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربيّة السعوديّة، ط1، 2004م، ص163.

3- ولد الإمام الزّهري سنة إحدى وخمسين (51هـ)، ولم يتمكّن عبد الملك بن مروان من الحكم إلّا بعد استشهاد الخليفة عبد الله بن الزّبير سنة ثلاث وسبعين (73هـ)، على يد الحجاج بن يوسف الثقفي، فيكون عمر الزهري حينذاك ثنتين وعشرين عاما فقط، فأنتى له أي يقترّب من باب عبد الملك بن مروان، وعلمي عليه حديثا، فيقنعه، فيسخرّ المال والرجال ويقوم بإعمار المسجد الأقصى، وتلقّى الأمة الإسلاميّة منه هذا الحديث الموضوع بالقبول، وتحجّ إلى القبّة بدلا عن الكعبة؟ هذا الكلام بعيد جدّا وواضح البطلان.

4- إنّ النّصوص التاريخيّة تقطع بأنّ الزّهري لم يكن يعرف عبد الملك بن مروان بعد، وأنّ أوّل مرّة وفد فيها الزهريّ عليه كانت في حدود سنة ثمانين (80هـ)، أي بعد استشهاد الخليفة عبد الله بن الزبير بسبع سنوات تقريبا، وقد كان الزهري شابا بحيث امتحنه عبد الملك، ثمّ نصحه أن يطلب العلم من دور الأنصار، فكيف يصحّ الزعم بأنّ الزّهري أجاب رغبة صديقه عبد الملك فوضع له حديث بيت المقدس ليحجّ الناس إلى القبّة في عهد ابن الزبير؟¹

5- كما سبق بيانه، هذا الحديث رواه الزهري عن شيخه سعيد بن المسيّب، وقد توفي سعيد سنة (93هـ) أي بعد مقتل ابن الزبير بعشرين سنة، فكيف سكت ابن المسيّب - المعروف بالقوة في الحق - عن هذه الفرية العظيمة التي نسبها له الزهري عن أبي هريرة، إرضاء لأهواء الأمويين الذين آذوه وضربوه؟

6- لو كان الإمام الزهري قد وضع هذا الحديث، لما خفي أمره على النقاد، ولما اجتمعت كلمتهم على تعديله وتوثيقه والثناء عليه، وهم الذين لم يجاملوا في السنّة أحدا، ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم.

من خلال هذه الردود، تبين أنّ الطعن في الإمام الزّهري ليس له صلة بالعلم ولا بالحرص على تمحيص السنّة وبيان الحق.

¹ انظر: مصطفى السباعي، السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص 245.



الفصل الثالث:

دراسة نقدية لكتاب "صحيح البخاري: نهاية أسطورة"

لرشيد أيلال





المبحث الأول: مدخل تمهيدي للدراسة النقدية
المبحث الثاني: النقد الخارجي للكتاب (الملاحظات العامة)
المبحث الثاني: النقد الداخلي للكتاب (الملاحظات الخاصة)



المبحث الأول: مدخل تمهيدي للدراسة النقدية

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف والكتاب

المطلب الثاني: ترجمة موجزة للإمام البخاري وجامعه الصحيح

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف والكتاب

الفرع الأول: التعريف بالمؤلف:

اسمه ولقبه : رشيد أيلال

مولده : من مواليد 1974م، بمدينة مراكش، بالمغرب

نشأته : نشأ في أسرة محافظة، وفي حيّ شعبي فقير جداً، وكان والده حافظاً لكتاب الله.

مستواه الدراسي: لم ينل أيّ شهادة تذكر، حيث ترك كرسّي الدراسة في سنّ الثالث عشرة، وهو في السنّة الثّانية إعدادي، بسبب الظروف الاجتماعيّة التي اضطرّته للعمل من أجل مساعدة أسرته.

للإنصاف، تذكر بعض المصادر¹ أنّه " ظلّ وقياً للقراءة والمطالعة، حيث سرعان ما اكتشف موهبة قرض الشعر لديه، وقد عمل على تنمية هذه المواهب بالمنظمة المغربية للكشافة والمرشدات، التي التحق بها منذ أن كان في سنّ الثانية عشرة، وبدأ في تكوين نفسه، فقد كان عصاميّ التكوين".

أساتذته وشيوخه: في حدود علمي، لا يُعلم له شيوخ وأساتذة، إلّا ما يذكر عنه أنّه تلقّى المبادئ الأولى لتعلّم اللّغة العربيّة على يد والده.

وظائفه: تقلّد المناصب التالية على فترات مختلفة:

- يعمل صحافيّاً في جريدة رسالة الأُمّة ذات التوجّه الليبرالي.
- اشتغل سابقاً رئيس تحرير "مجلة الانتفاضة" الأسبوعيّة، وصحافياً في جريدة المساء، و"مجلة الألباب المغربيّة"، ويوميّة "رسالة الأُمّة"، و"راديو شدى"، ومدير نشر "مجلة الشعب".
- اشتغل رئيساً للفدرالية الوطنية المغربية للفنون والآداب.

¹نعيمّة مجّد السنيد، منهجيّة الصحفي رشيد أيلال في نقد صحيح البخاري، من خلال كتابه "صحيح البخاري.. نهاية أسطورة: مقاصد وآثار، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، المجلد 32، العدد 1، 2020م، ص 223.

- الكاتب الجهوي لنقابة الصحفيين المغاربة بجهة مراكش.
- المدير العام للصالون الأدبي المغربي رباعية الأنس.
- للمؤلف اشتغال بالشعر إذ حصل على الجائزة الثانية للمهرجان الدولي للشعر، بالدار البيضاء، سنة 2008م.

وأخيرا، يقدم المؤلف نفسه أنه باحث في علم مقارنة الأديان، وناقد للتراث الديني !!

مؤلفاته¹:

- صحيح البخاري: نهاية أسطورة (هذا الكتاب).
- الإسراء والمعراج أسطورة من؟
- الدين والعبادة: تصحيح التصور وضبط المفهوم.
- مفاهيم إسلامية يجب أن تصحح.
- الحريات الجنسية في القرآن.

الفرع الثاني: التعريف بالكتاب:

عنوان الكتاب: "صحيح البخاري: نهاية أسطورة".

الطبعة²: الأولى 2017م

دار النشر: دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

حجم الكتاب ومقاسه: من الحجم المتوسط، 17/24.

عدد صفحاته: 283 صفحة.

¹ لا يعلم الطالب هل طبعت كلها أم لا، لأنها أرفقت في الكتاب بعبارة: "يصدر له قريبا".

² أعيد طبع الكتاب ونشره في تونس، مرتين: أكتوبر ومارس 2018م، دون زيادة.

موضوع الكتاب: يتناول بالتّقد شخصيّة الإمام البخاري وجامعه الصّحيح، في محاولة لإثبات أنّ "صحيح البخاري" كتاب مجهول المؤلّف، لا أصول له، ولا حقيقة لوجوده.

محتوى الكتاب: يتألّف من تصدير (للمؤلّف)، مقدّمة (لناشر)، وخمسة فصول، وهي:

- **الفصل الأوّل:** آفة تدوين الحديث: تناول فيه، تحت عناوين مختلفة، إشكالية تدوين السنّة، وأحاديث النّهي عن كتابة الحديث، وامتناع الصحابة رضي الله عنهم عن التدوين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ...

- **الفصل الثّاني:** آفة علم الحديث: تطرّق فيه لمصطلح "الحديث"، وأنّه لا يصحّ إطلاقه على المرويات، إنّما هو خاصّ بوصف كلام الله، ثمّ انتقل إلى علمي "الحديث" و"الرجال" نازعا عنهما صفة العلمية...

- **الفصل الثّالث:** تناول فيه "أسطورة البخاري"، فهذا الفصل مع الذي يليه يشكّلان الفكرة الجوهرية للكتاب، لإبراز "هالة التقديس" التي أحيطت بها شخصيّة البخاري، والأساطير التي نسجت حول حياته وقدراته وكراماته، والإجماع المزعوم حول صحّحه...

- **الفصل الرّابع:** تناول فيه "سقوط الأسطورة"، حيث طعن في شخص الإمام البخاري، وفي حفظه، ودكّر تجريح العلماء له، وعدم إجماعهم على صحّة كتابه، وختّمه بمجموعة من الأحاديث تحت عنوان (بخاريات)، ليقف القارئ - حسب تعبير المؤلّف - "على حجم الإساءة لديننا ولنبينا الواردة في هذا الكتاب، وحتى يعرف من أين جاءنا الإرهاب، ولماذا وصلت أمتنا إلى ما وصلت إليه..."¹

- **الفصل الخامس والأخير:** وصل فيه إلى بيت القصيد ومفاجأة العصر " من ألف صحيح البخاري؟"، حيث أنكر نسبة "الجامع الصحيح" للإمام البخاري، وأنّه ليس من تأليفه، بل هو مجهول المصدر، لا أصل له ولا حقيقة لوجوده، مستدلاً بعدم وجود النسخة الأمّ للصحيح، التي خطّها البخاريّ بيده، وأنّ الاختلافات الواقعة في نسخ صحيح البخاري يدلّ على تصرّف الرواة فيه...

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 149.

المطلب الثاني : ترجمة موجزة للإمام البخاري وجامعه الصحيح¹

الفرع الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري:

اسمه ونسبه: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدَزْبَه بن الأحنف الجعفي البخاري.

كان بَرْدَزْبَه فارسياً على دين قومه ومات على ذلك. أمّا ولده المغيرة، فقد أسلم على يد اليمان الجعفي، والي بخارى، فنُسب إليه نسبة ولاء.

وإسماعيل بن إبراهيم والده، كان عالماً جليلاً، ورعاً تقيّاً، سمع من حمّاد بن زيد والإمام مالك، وروى عنه العراقيون، وذكر له ابن حَبّان ترجمة في كتاب "الثقات"، وترجم له ابنه الإمام البخاري في "التاريخ الكبير".

مولده ونشأته : ولد الإمام البخاريّ يوم الجمعة بعد الصلاة، لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة (194هـ). مات أبوه وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، فكفلته وأحسن تربيته.

فقد الإمام البخاريّ بصره في صباه، فحزنت أمّه حزناً شديداً، ولجأت إلى الله بالدعاء، فرأت في المنام إبراهيم الخليل ٧ يقول لها: يا هذه، قد ردّ الله على ولدك بصره بكثرة دعائك أو لكثرة بكائك، فأصبح وقد ردّ الله عليه بصره².

نبوغه المبكر: ظهر نبوغ الإمام البخاري من صغره وهو في الكُتّاب، فرزقه الله سبحانه قلباً واعياً وحافظة قويّة وذهناً حاداً، وألهم حفظ الحديث، وأخذ منه بحظّ كبير، حيث قال: "ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب... ثمّ خرجت من الكُتّاب بعد العَشر، فجعلت أختلف إلى الدّاخل

¹ خلاصة موجزة أعدّها الطالب، بتصريف، أساساً من مقدمة "فتح الباري" لابن حجر، ومقدمة كتاب "صحيح البخاري" مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث.

² شمس الدين مُجَدِّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ)، سير أعلام النبلاء، ت. مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م، ج12، ص393.

وغيره¹

وقال الإمام البخاري: " فلما طعنت في ستّ عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء (يعني أصحاب الرأي)، ثمّ خرجت مع أمّي وأخي أحمد إلى مكّة، فلما حججت، رجع أخي وتخلّفت بها في طلب الحديث، فلما طعنت في ثماني عشرة جعلت أصنّف قضايا الصّحابة والتّابعين وأقاولهم، وذلك أيّام عبيد الله بن موسى، وصنّفت كتاب "التّاريخ" إذ ذاك عند قبر الرّسول ﷺ في الليالي المقمّرة. وقلّ اسم في "التّاريخ" إلّا وله عندي قصّة، إلّا أنّي كرهت تطويل الكتاب"².

رحلته في طلب الحديث: لقد كان لشغف الإمام البخاري بالحديث الدافع الكبير للرحلة في طلبه، وقلّ قطر من أقطار الإسلام إلّا وله إليه رحلة، فقد رحل إلى الشام، ومصر، والحجاز، والعراق، وغيرها.

سعة حفظه: اشتهر الإمام البخاريّ بسعة حفظه وقوّة ذاكرته، والقصص في ذلك مشهورة معلومة. وقد روي عنه أنّه قال: " أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح"³.

صفاته الخلقية والخلقية: كان الإمام البخاري رجلاً نحيف الجسم، بين الطويل والقصير، يميل إلى السمرة، متقللاً من المآكل جدّاً، كما أخذ بحظّ وافر في العبادة والزهد والورع والأخلاق الحميدة، وقد كان في غاية الحياء، والكرم والسّخاء، وكان ينفق من ماله سرّاً وجهراً، ولا سيما في طلب العلم وعلى طلبته. وكان في غاية العفّة في القول، وتحريّ الحقّ في نقد الرّجال، وقد يقول في الرّجل الذي يعرف كذبه: "فيه نظر"، "سكتوا عنه"، وأصرّح ما قاله في رجل: "منكر الحديث" وقلّ أن يقول: فلان كذّاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه⁴.

شيوخه: لقد لقي الإمام البخاريّ خلال ترحاله في طلب الحديث، عدداً كبيراً من الشيوخ، وقد

¹ مقدمة الفتح (هدي الساري)، ص 478.

² المرجع نفسه، ص 478.

³ الذمّي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 415.

⁴ المرجع نفسه، ج 12، ص 439.

رُوي عنه أنه قال: " كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص"¹.

ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح، مراتب شيوخ البخاري الذين حدّث عنهم وكتب عنهم، حيث قسّمهم إلى خمس طبقات: من حدّثه عن التابعين، ومن كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين، ومن لم يلق التابعين بل أخذ عن كبار تبع الأتباع (وهي الطبقة الوسطى من مشايخه)، ورفقاؤه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً، وقوم في عداد طلبته في السنّ والإسناد، سمع منهم للفائدة. قال البخاري: " لا يكون المحدّث كاملاً حتى يكتب عمّن هو فوقه وعمّن هو مثله وعمّن هو دونه"².

تلاميذه: لقد بلغت شهرة الإمام البخاري الآفاق، فعلاً ذكره، وسما قدره، فأصبح محطّ رحال المحدّثين وحملة الآثار، فحملوا عنه الحديث والآثار، وعلوم الإسناد والعلل والرجال، وغير ذلك. ومن أعيان من روى عن الإمام البخاري: الإمام مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ) روى عنه خارج "الصحيح"، والإمام محمّد بن عيسى الترمذي (ت: 279هـ)، والإمام أبو زرعة الرّازي (ت: 246هـ)، والإمام أبو حاتم الرّازي (ت: 277هـ)، ومحمّد بن نصر المروزي (ت: 294هـ)، وغيرهم كثير.

ومن روى عنه "الجامع الصحيح":

- محمّد بن يوسف الفريّري (ت: 320هـ) وهو أشهر رواة الصّحيح.
- وإبراهيم بن معقل النّسفي (ت: 295هـ).
- حمّاد بن شاکر التّسوي (ت: 310هـ).
- ومنصور بن محمّد البزدوي (ت: 329هـ).

ثناء العلماء عليه: إنّ المنزلة العلميّة الرفيعة التي تبوّأها الإمام البخاري، جعلته محلّ ثناء عظيم كبير، من شيوخه، وأقرانه، ومن جاء بعده، تقتصر على بعضها:

¹المرجع السابق، ج12، ص395

²مقدمة الفتح (هدي الساري)، ص479.

- قال قتيبة بن سعيد: " نظرت في الحديث، ونظرت في الرأي، وجالست الفقهاء والعبّاد والزّهّاد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمّد بن إسماعيل"¹.
- قال أحمد بن حنبل: " ما أخرجت خراسان مثل محمّد بن إسماعيل البخاري"².
- قال أبو بكر بن خزيمة: " ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمّد بن إسماعيل"³.
- وروى الحاكم بسنده أنّ مسلماً صاحب "الصحيح" جاء إلى بخارى فقبّله بين عينيه وقال: "دعني أقبّل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدثين، وطبيب الحديث في علله"⁴.
- وقال الذهبي (البخاري شيخ الإسلام وإمام الحفاظ)⁵.

مصنّفاته: تفنّن الإمام البخاري في تأليفه، وهي في جملتها لا تخرج عن علوم الحديث والسنة، وقد تعلّق بعضها بالحديث رواية، وبعضها بالرجال، وآخر بالعلل، فأبانت مصنّفاته على إمامته، وغزارة علمه، ورسوخ قدمه في هذا العلم الشّريف، ومن هذه المصنّفات: "الجامع الصحيح"، "الأدب المفرد"، "التاريخ الكبير"، "التاريخ الأوسط"، "التاريخ الصّغير"، "القراءة خلف الإمام"، "الضعفاء الصّغير"، "الضعفاء الكبير"، "خلق أفعال العباد والرّدّ على الجهميّة وأصحاب التّعطيل"، وغيرها.

وفاته: توفّي ليلة السّبت عند صلاة العشاء ليلة عيد الفطر، سنة ستّ وخمسين ومئتين (256هـ). ودفن في قرية "خرّنك" بسمرقند. عاش الإمام البخاريّ اثنتين وستين سنة إلاّ ثلاثة عشر يوماً. رحمه الله رحمة واسعة.

الفرع الثّاني: التعريف بالجامع الصحيح:

اسم الكتاب: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه".

¹ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص431.

² أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، ت. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 2002م، ج2، ص340.

³ ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص485.

⁴ مقدمة ابن الصّلاح، ص113-114.

⁵ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج2، ص104.

ذكره ابن الصلاح في "مقدمته" في علوم الحديث¹، وغيره من العلماء.

موضوع الكتاب: قصد الإمام البخاري إلى تأليف كتاب جامع مختصر، يقتصر فيه على الصحيح من حديث رسول الله ﷺ، ثم رأى بعد ذلك ألاّ يخليه من الفوائد والاستنباطات الفقهية والعقدية التي ضمّنها تراجمه في "الصحيح".

إسناد الكتاب: ذكر ابن حجر أنّ من الرواة الذين رووا "الجامع الصحيح" عن الإمام البخاري وسمّوه منه: أربعة كما سبق الإشارة إليه، وهم: الفرّيري، النسفي، النسوي، والبردوي. وأشهرهم بالرواية عنه محمد بن يوسف القّريري (ت: 320هـ)، وروايته اتصلت له من طريق أشهر تلاميذه الذين رووا عنه "الجامع الصحيح"، كابن السّكن، والمستملي، والمروزي، والكشميهني، وغيرهم².

العناية ب "الجامع الصحيح": اعتنى به العلماء قديما وحديثا عناية بالغة، وصنّفوا في جوانب شتى منه، فكانت: المستخرجات، والمستدركات، والشروح (وهي كثيرة جدّا ومن أشهرها فتح الباري لابن حجر)، والمختصرات، والكتب التي جمعت بين الصحيحين، وما اتّفق عليه الشيخان، والكتب المؤلفة في غريبه وفي مشكلاته، ومبهمات، ومعلقاته، وتراجمه، ومكتراته، وعواليه، وثلاثياته، ورباعياته، وأطرافه، والكتب المؤلفة في الإنتقادات عليه، ككتاب "التّبع" للدارقطني (ت 385هـ)، و"تقييد المهمل وتمييز المشكل" للجبّاني الأندلسي (ت 498هـ) وغيرهما، والكتب المؤلفة في فهارس الجامع، وفي شيوخ البخاري، ورجاله، وأسانيده...

عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه:

عدد كتبه: اختلفت الأقوال في عدد كتب "الصحيح"، وسبب ذلك أنّ تسمية بعض كتبه ليس محلّ اتّفاق بين رواته، فبعضهم يجعله كتابا، وبعضهم يجعله بابا، لذلك عدّ بعضهم كتبه (68 كتابا)، وعدّها آخرون (92 كتابا)، وقيل (91 كتابا)، وعدّها بعضهم (100 كتاب)، وقيل (126 كتابا). ويعتبر عدّ الأستاذ فؤاد عبد الباقي، وهو (97 كتابا)، أشهرها وأكثرها إحالات

¹ مقدمة ابن الصلاح، ص 26.

² مقدمة الفتح (هدي الساري)، ص 491.

عليه¹.

عدد أبوابه: اختلف في عدد أبواب "الجامع الصحيح" أيضا، للأسباب سالفة الذكر، وقد بلغ عددها حسب الأستاذ فؤاد عبد الباقي (3918 بابا)².

عدد أحاديثه: قال ابن حجر: " فجميع أحاديثه بالمكثّر سوى المعلقات والمتابعات على ما حرّرتّه وأتقنته: سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثا (7397) "³، وقد عدّها الأستاذ فؤاد عبد الباقي بالمكثّر (7563 حديثا)، لأنّه أدخل فيها بعض المعلقات المرفوعة، وبعض الأحاديث الموقوفة على الصحابة والتابعين، مسندة ومعلقة.

أمّا بغير المكرر، فقد قال ابن حجر: " فجميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير على التحرير ألفا حديث وستمئة حديث وحديثان (2602) ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور مائة وتسعة وخمسون حديثا (159)، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وأحد وستون حديثا (2761)"⁴، وقيل غير ذلك.

معلقات البخاري: أصل موضوع كتاب البخاري هو الحديث الصحيح المسند، إلاّ أنّه قد يذكر بالعرض والتّبع الآثار الموقوفة، والأحاديث المعلقة، والآيات الكريمة، فجميع ذلك مترجم به. والحديث المعلق ما حذف أوّل سنده، سواء أكان المحذوف واحدا أو أكثر على التوالي ولو إلى آخر السّنّد⁵. الأصل فيه أنّه من قسم المردود، للجهل بحال المحذوف، وقد يحكم بصحّته إن عرف بأن يجيء مسمّى من وجه آخر⁶.

¹ أبو عبد الله، مُجَدِّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، صحيح البخاري، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط3، 2018م، مقدّمة الكتاب، ص107

² المرجع نفسه، ص107.

³ مقدّمة الفتح (هدي الساري)، ص468.

⁴ المرجع نفسه، ص477.

⁵ أنظر: طاهر بن صالح (أو مُجَدِّد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثمّ الدمشقيّ (ت ١٣٣٨هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ت. عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط1، 1995م، ج2، ص554.

⁶ أنظر: ابن حجر، نزّهة النظر، ص81.

والمعلّق في "صحيح البخاري" كثير جدًّا، ففيه من التعاليق ألف وثلاث مائة واحد وأربعون حديثًا (1341)، وأكثرها مكرّرٌ مخرّجٌ في الكتاب أصولٌ متونه، وليس فيه من المتون التي لم تخرّج في الكتاب ولو في طريق أخرى إلاّ مائة وستون حديثًا (160)، قد وصلها الحافظ ابن حجر في تأليف مستقلّ سمّاه "التوفيق"، وله في جميع التعاليق والمتابعات والموقوفات كتاب جليل بالأسانيد سمّاه "تغليق التعلّيق"¹.

والمعلّق من المرفوعات في الصّحيح على قسمين: ما يوجد في موضع آخر من كتابه موصولًا، وما لا يوجد فيه إلاّ معلّقًا. فالأول يورده معلّقًا حيث يضيق مخرج الحديث، إذ من قاعدته أنّه لا يكرّر إلاّ لفائدة، فمتى ضاق المخرج، واشتمل المتن على أحكام فاحتاج إلى تكريره، فإنّه يتصرّف في الإسناد بالاختصار، خشية التّطويل. أمّا الثاني، وهو ما لا يوجد فيه إلاّ معلّقًا، فإنّه على صورتين:

- ما أورده بصيغة الجزم: فيستفاد منه الصّحة إلى من علّقه عنه، لأنّه لا يستجيز أن يجزم عنه بذلك، إلاّ وقد صحّ عنده عنه². فإذا جزم به عن النّبّي ﷺ، أو عن الصّحابي عنه فهو صحيح، أمّا إذا كان الذي علّق عنه دون الصّحابة فلا يحكم بصّحة الحديث مطلقًا، بل يتوقّف على النّظر فيمن أبرز من رجاله، فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق به.

- ما أورده بصيغة التمريض: فمنها ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما أورده في موضع آخر من "جامعه"، ومنها ما لم يورده. فما أورده في صحيحه فهو صحيح على شرطه، لكنّه قليل، وإمّا علّقه بصيغة التّمرريض لكونه رواه بالمعنى أو اختصره. وأمّا ما لم يورده في موضع آخر ممّا أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلاّ أنّه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرّد، إلاّ أنّ العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرّد لا جابر له³.

تكرار الأحاديث وتقطيعها واختصارها: ظاهرة تكرار الحديث على الأبواب في "الجامع الصحيح" هي مزيّة للكتاب لم يشاركه فيها غيره على نحو صنيعه، والسبب في هذا التّكرار أنّ كثيرا من الأحاديث تشتمل على عدد من الأحكام الفقهيّة والفوائد الاستنباطيّة، فاحتاج الإمام البخاري

¹ مقدمة "صحيح البخاري"، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة ناشرون، ص 111-112.

² انظر: جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، ج 1، ص 125.

³ مقدمة الفتح (هدى الساري)، ص 18.

لتكرار الحديث في الأبواب بحسب مناسبة الحديث وما تضمّنه من الفوائد¹، ولهذا التّكرار فوائد وأسرار ذكرها ابن حجر في الفتح².

وأما تقطيعه للحديث، فقد نقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ أبي الفضل بن طاهر المقدسي قوله: "فذلك لأنّه إن كان المتن قصيرا، أو مرتبّا بعضه ببعض، وقد اشتمل على حكيمين فصاعدا، فإنّه يعيده بحسب ذلك، مراعيًا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثيّة، وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك، كما تقدّم تفصيله، فيتفدّ بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث. وربما ضاق عليه مخرّج الحديث، حيث لا يكون له إلاّ طريق واحدة، فيتصرّف حينئذ فيه..."³.

تراجم البخاري: " إنّ العناوين والتّراجم ليست دليلا على ذوق المؤلّف فحسب، بل على فقهه وفهمه، وعلى اختياره في المسألة التي تضمّنها الحديث، لذلك قالوا: فقه البخاري في تراجمه"⁴، وعلى كلّ فقد حوت هذه التراجم من دقائق المعاني ولطيف الإشارات "ما حيّرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار"⁵، وهي على أقسام ثلاثة:

- **التراجم الظاهرة:** وهي التي تطابق ما ورد في مضمونها مطابقة واضحة، دون حاجة للفكر والنّظر.

- **التراجم الاستنباطيّة:** وهي التي تحتاج إلى إعمال الفكر حتى نعرف مطابقتها لما وضعت له، لأنّ المؤلّف قد لا يقتصر على الفائدة الظاهرة الواضحة، بل يلاحظ أموراً أخرى أبعد منها، فيسلك طريق الاستنباط.

¹ انظر: نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، سوريا، ط1، 1970م، ص92.

² انظر: مقدمة الفتح (هدي الساري)، ص15.

³ انظر: المرجع نفسه، ص15.

⁴ نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص304.

⁵ مقدمة الفتح (هدي الساري)، ص13.

- التراجم المرسلّة: وهي التراجم التي اكتفى فيها بكلمة: "باب" ولم يذكر لها عنوانا. وهذا النوع يستعمل على وجهين من التناسب: الأوّل أن يكون مضمون الباب متّصلا بالباب السّابق، مكّملا له، فيفصل لفائدة زائدة في مضمونه، فيكون بمنزلة الفصل من السّابق. أمّا الثاني، أن يتضمّن الباب فائدة تتّصل بأصل الموضوع الذي عنون له ب (كتاب) أو (باب)، ويكون قد ذكره عقبه لهذه الملابس، وهذا الكثير الغالب.

الانتقادات على "الجامع الصّحيح":

قال الإمام النوويّ في شرح مسلم: " قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاّ بشرطيهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزمها، وقد سبقت الإشارة إلى هذا، وقد ألّف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدّارقطني في بيان ذلك كتابه المسمّى بـ "الاستدراكات والتّبع"، وذلك في معتي حديث مما في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقي أيضا عليهما استدراك، ولأبي علي الغسّاني الجيّاني في كتابه "تقييد المهمل" في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرّواة، وفيه ما يلزمهما، وقد أجب عن كلّ ذلك أو أكثره"¹.

وقال الحافظ ابن حجر: " ينبغي لكلّ منصف أن يعلم أنّ هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب، فإنّ جميعها وارد من جهة أخرى، وهي ما ادّعاه الإمام أبو عمرو بن الصّلاح وغيره من الإجماع على تلقّي هذا الكتاب بالقبول والتّسليم لصحّة جميع ما فيه، فإنّ هذه المواضع متنازع في صحّتها، فلم يحصل لها من التلقّي ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرّض لذلك ابن الصّلاح في قوله: إلّا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدّارقطني وغيره"².

شرط الإمام البخاري في "الجامع الصّحيح": ممّا ينبغي أن يعلم أنّ الإمام البخاريّ لم ينقل عنه التّصريح بشرط معيّن في صحّحه، وإمّا عرف ذلك بالاستقراء من تصرّفه، قال الإمام السيوطيّ رحمه الله: " اعلم أن البخاري لم يوجد عنه تصريح بشرط معيّن، وإمّا أخذ ذلك من تسميته للكتاب

¹ أبو أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث

العربي - بيروت، ط2، 1392 هـ، ص27.

² مقدمة الفتح (هدي الساري)، ج1، ص346.

والاستقراء من تصرّفه"¹. وشروط البخاري في "صحيحه" هي:

1- الشّروط التي اتّفقت عليها العلماء أو على أكثرها: وهي شروط الحديث الصّحيح من العدالة، والضبط، والاتّصال، والسلامة من الشذوذ والعلّة.

2- اشتراط البخاري لُقَيِّ الراوي لمن روى عنه بصيغة "عن"، وعدم قبول رواية المعنعن بمجرد المعاصرة: اختلف العلماء في الحديث المعنعن، هل هو من المتّصل، أو المنقطع، على قولين:

- قيل: إنّّه منقطع حتى يتبيّن اتّصاله.

- والصّحيح الذي عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول أنّه متّصل بشروط، اتّفقوا على شرطين منها، واختلفوا في اشتراط ما عداهما.

أما الشرطان اللذان اتّفقوا على أنّه لا بدّ منهما - ومذهب مسلم الإكتفاء بهما - فهما:
1- ألاّ يكون المعنعن مدّلساً. 2- أن يمكن لقاء المعنعن بمن عنعن عنه.

وأما الشّروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين، فهي²:

* ثبوت اللّقاء، وهو قول البخاري وابن المديني والمحقّقين.

* طول الصّحبة، وهو قول أبي المظفر السمعاني.

* معرفته بالرواية عنه، وهو قول أبي عمرو الدّاني.

قال الحافظ ابن حجر: "من حكم بالانقطاع مطلقاً فقد شدّد، ويليه من شرط طول الصّحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهّل، والوسط الذي ليس بعده إلاّ التعتت مذهب البخاري ومن وافقه"³.

¹ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، التوشيح شرح الجامع الصحيح، ت. رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد - الرياض، ط1، 1998م، ج1، 43-46.

² مقدمة "صحيح البخاري"، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة ناشرون، ص157-158.

³ جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي، ص247.

المبحث الثاني: الدراسة النقدية الخارجية (الملاحظات العامة)

المطلب الأول: الأمانة العلمية وطريقة الإقتباس.

المطلب الثاني: لغة الكاتب وأسلوبه.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الإستدلال.

المطلب الرابع: منهجية المؤلف.

المطلب الخامس: المؤهلات العلمية للمؤلف.

المطلب السادس: موقف الكاتب من السنة النبوية وعلومها ورواها

المطلب الأول: الأمانة العلميّة وطريقة الاقتباس

الفرع الأول: الأمانة العلميّة

أولاً: كثرة السرقات العلميّة: إنّ من أبرز ما يميّز كتاب رشيد أيلال كثرة السرقات العلميّة، وقد أشار إلى هذا عدد من الباحثين والنّاقدين لهذا الكتاب، نكتفي بالإشارة في هذا الموضوع¹، إلى بعضها²:

• الصّفحة 132 وما يليها، سرقة موصوفة وطبّق الأصل لمقالة للشيخ مُحمّد العمراوي المالكي، عن موطأ الإمام مالك. أخذها المؤلّف نصّاً ووضعها في كتابه.

• من الصّفحة 134 إلى الصّفحة 144 (10 صفحات) كلّها صفحات مسروقة من هذا الموقع:

http://ahkam667.blogspot.com/2014/01/blog-post_7748.html

• الفصل المعنون: البخاري مجروح ومتروك الحديث. كلّه مسروق من موقع مركز الأبحاث العقائدية الشيعي. وهذا رابطته، ويمكن مقارنة ذلك بما ورد في كتاب المؤلّف حرفياً <http://www.aqaed.com/faq/3444/>

ثانياً: التعصّب وعدم الموضوعية: فالكتاب يسير في اتجاه واحد، معرضاً عن ذكر الآراء الوجيهة للمخالفين، فضلاً عن المقارنة بينها للوصول إلى الحق، وإذا أورد بعضاً منها ردها بطريقة لا تمتّ إلى العلم بصلة. وقد ظهر هذا التحيّز من خلال " إصداره للأحكام المسبقة وتعصّبه لرأيه ومذهبه الفكري، ويظهر ذلك من عنوان الكتاب، إذ له دلالات مسبقة تعكس الخلفيّة الفكرية والتصورات الخاطئة التي تحكم البنية النفسية والفكرية للكاتب في علاقته مع صحيح البخاري"³.

ثالثاً: الانتقائية والمزاجية في اختيار الأدلّة: حيث يعمد المؤلّف ببعض مسائل علم الحديث - كالتصحيح والتّضعيف - ويستدلّ بما حين تخدّمه، ويقدم فيها حين لا تسعفه، وهذا في كتابه كثير.

¹ سيّر في المباحث اللاحقة أمثلة أخرى على هذه السرقات العلمية.

² انظر: عبد الحميد بن محمد المير، بؤس التنوير، ص 25-26.

³ نعيمة مُحمّد السنيد، منهجية الصحفي رشيد أيلال في نقد صحيح البخاري، ص 243.

ومثال ذلك، قوله: " لا يمكننا بأيّ حال من الأحوال اعتبار خرافة الحديث علما، لأنّها لا تملك من العلم شيئا، ومنهجها منهج أهواء، وأسلوبها انتقائي مزاجي، يخضع لأقوال الرجال، والتي بمقتضاها يتمّ الحكم على رجال آخرين بالصّلاح أو بالطلاح"¹، وفي الوقت ذاته، لما أراد الاستدلال لنهي النبي ﷺ عن كتابة الحديث، إنكأ على تصحيح المحدثين للحديث، كما في قوله " سنورد بعض الأحاديث التي يعتبرها المحدثون صحيحة، والتي تمنع تدوين الحديث"².

رابعا: التّديس والتّمويه: في غياب قوّة الحجّة والإقناع، عمّد المؤلّف إلى عمليات تديس كثيرة، ومحاولات تمويه واسعة، تارة بإخراج الكلام عن سياقه، وتارة ببت الدليل والاقتصار على بعضه، تشويها للحقيقة العلميّة وتغليطا للقراء.

ومن أمثلة التّديس عن طريق إخراج الكلام عن سياقه، استدلاله ببحثٍ أعدّه صاحبتّه، نصرّة لصحيح البخاري، فإذا بالمؤلّف يفرغه من محتواه ويقتصر على القدر الذي يدخله في سياق الطّعن³.

ومثال بتر الدليل، ما استدلّ به من كلام ابن القيم رحمه الله حول أنواع هجر القرآن، حيث اقتصر المؤلّف على ذكر أربعة منها، وأغفل الخامس لأنّه يعارض ما يريد تقريره⁴.

خامسا: الكذب والافتراء: وقد تجلّى ذلك في نسبة أمور للعلماء هم منها بُراء

- كما في قوله: "...فكلّ الشيوخ والفقهاء ومنذ أن بدأ عصر التدوين، إلى يوم الناس هذا، انكبوا على الحديث وهجروا كتاب الله..⁵".

- وقوله: " والأخطر من ذلك أنّ هؤلاء الشيوخ لم يطرحوا على أنفسهم، ولو لحظة في خلوة مع الدّات، لماذا تأخّر تدوين السنّة..."¹.

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 48.

² المرجع نفسه، ص 17.

³ انظر ص 236 من هذا البحث.

⁴ انظر ص 187 من هذا البحث.

⁵ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 18.

¹ المرجع نفسه، ص 21.

الفرع الثاني: طريقة المؤلف في الاقتباس

أولاً: الطول الفاحش لبعض الاقتباسات: للاقتباس (الحرفي أو بالمعنى) ضوابط يعرفها الباحثون، إلا أنّ طريقة المؤلف في الاقتباس لا صلة لها بعالم البحث، فقد قام ببعض الاقتباسات تزيد على عشر (10) صفحات، مع أنّ محلّ الشاهد منها كان يقتصر على بعضها.

ثانياً: تضخيم الكتاب من غير طائل: وأبرز مثاله، ما أدرجه المؤلف في كتابه من صورٍ لمجموعةٍ من المخطوطات وبياناتها، من ص 169 إلى ص 239، أي ما يقارب 70 صفحة !!!.

ثالثاً: النقل بنزول من مصادر معاصرة : من ذلك ما نقله عن كتاب زكريّا أوزون، حيث قال: " وهنا أنقل لكم ما أورده الكاتب زكريّا أوزون في كتابه (جناية البخاري)، صفحة 20، نقلاً من تاريخ الذهبي، وكتاب العقد الفريد لابن عبد ربّه، حول رأي الخليفة عمر بن الخطّاب في الصحابي أبي هريرة¹. فلماذا لم يطالع أيلال بنفسه هذه الكتب وهي منشورة بين يدي الباحثين في المكتبات؟ لعلّه يجد فيها نقولاً أخرى تخالف ما تعمدّ أوزون إبرازه، أو يقف على كلام أحد النقاد في الرواية²...

وهذا النّقل بنزول، مع سهولة الوصول للمصدر، يؤكّد غربة المؤلف عن تراث الأمة، وجهله بما احتوى عليه من كنوز العلم والمعارف، ويتجلّى ذلك في العبارات التي يستعملها في كتابه، ومن ذلك قوله في كلّ الكتاب: "الشيخ البخاري" بدلا من "الإمام البخاري" كما اشتهر ذلك عبر القرون وعند جميع الأمة، علمائها وعامّتها.

رابعاً: اعتماد المؤلف على مصادر أعداء السنّة: كلّ المصادر التي اعتمد عليها المؤلف هي لأعداء السنّة النبويّة، من المستشرقين والروافض والحدائثيين: منجانا، أبو ريّة، أحمد صبحي منصور، عماد حسن، شحرور، زكريّا أوزون...

وحتى المواقع التي استقى منها مادّته معروفة بعداؤها لسنّة رسول الله ﷺ، كموقع مركز الأبحاث

¹ المرجع السابق، ص 52.

² عبد الحميد بن محمد المير، بؤس التنوير: نقد شبهات وأكذوبات أيلال رشيد، حول البخاري وصحيحه، مركز قرطبة لدراسات الحضارة الإسلاميّة، ط1، 2018م، ص 218.

العقائدية الشيعي. وأما ما استدللّ به من كلام أهل العلم، إنّما فعل ذلك ليضرب بعضه ببعض، كما سنبينه لاحقا إن شاء الله.

خامسا: كثرة الاقتباس من المدونات، والمقالات، والتعليقات !!: من الأمور التي تقدر في جدية البحث ومصداقته أيضا، كثرة الاعتماد على مدونات الشبكة العنكبوتية - بغض النظر عن توجهاتها المعادية للسنة في أغلبها - وكذلك طريقة التوثيق، حيث استدللّ بتعليق أحد القراء على مقال من المقالات، كما هو واضح في إحالات المؤلف التالية¹:

- "ورد في موقع الألوكة تعليق على القصّة من طرف أحد المعلقين"².

- "سأنقل لكم مقالا للكاتب المصري عبد الفتّاح عساكر بمنتدى الواحات المصرية"³.

- "... إسلام البحيري في مقالة له على موقع اليوم السابع"⁴.

- "جاء في منتدى الأزهرى نقلا عن الشيخ محمد العمراوي"⁵.

- "وجدت مقالة جامعة منشورة على منتدى السودان"⁶، وقد استغرق نقله للمقالة أكثر من

10 صفحات من الكتاب⁷.

¹ يوسف سميرين، بيع الوهم: ثقافت طرح رشيد أيلال عن صحيح البخاري، بدون بيانات إضافية، ص9.

² رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص104.

³ المرجع نفسه، ص123.

⁴ المرجع نفسه، ص159.

⁵ المرجع نفسه، ص131.

⁶ المرجع نفسه، ص133.

⁷ انظر المرجع نفسه، ص134-144.

المطلب الثاني: لغة الكاتب وأسلوبه

الفرع الأول: لغة الكاتب:

أولاً: الأخطاء النحوية: تضمّن كتاب المؤلف أخطاءً نحويّة واضحة جليّة، في غير ما موضع،

منها:

- قوله: " ...رغم أنّ هناك منع (هكذا بالرفع) من طرف الرسول واضح من تدوين هاته المرويّات "1.

- وقوله: " فلنفرض جدلاً أنّ مسلم (هكذا بالرفع) روى في صحيحه حديثاً عن سلسلة من الرواة تبلغ ستّة أجيال مثلاً"2.

- وقوله: " وهنا يحق لنا أن نسأل كلّ ذي عقل حصيف، هل كان الصحابة كلّهم عدول (هكذا بالرفع) ... "3

- وقوله: " ولمن يقُدّس الصّحابة ما عليه إلّا قراءة القرآن، سيما سورة التّوبة التي يسمّيها البعض بالفاضحة، فقد ورد فيها كثيراً (هكذا بالنصب) من الانتقاد لهم"4.

ثانياً: جهل المؤلف بكلام العرب : لما بلغ عليّ بن المديني قول الإمام البخاري عنه: " ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلّا عند عليّ بن المديني " وهو شيخه، قال عليّ بن المديني: " دعوا قوله فإنّه ما رأى مثل نفسه" وهذه عبارة مدحٍ معهودة في كلام العرب. عقّب عليها المؤلف بقوله: " وهذا القول وإن كان ورد من ابن حجر في سياق المدح إلّا أنّ المتمعّن فيه يجده ذمّاً صريحاً للبخاري،

¹ المرجع السابق، ص20.

² المرجع نفسه، ص50.

³ المرجع نفسه، ص51.

⁴ المرجع نفسه، ص52.

وأثاماً من شيخه بأنه كان لا يرى إلا نفسه، لكن العقول تطمس في مثل هذه المناسبات لترى الذمّ مدحاً، على رغم أنف اللّغة، وعلى رغم أنف العقل"¹

وليس يعيبُ الطالبُ على المؤلفِ هذه الهفوةَ منه، فقد نقلت كتب اللّغة أخطاءً بعض العلماء قبله، ولكن الإنكار عليه في ذلك من جهة أخرى:

1- وجود قرينة سياقية قوية جداً، تأبي المعنى الذي ذهب إليه المؤلف، وهي ورود هذه العبارة (لا يرى إلا نفسه) من عليّ بن المديني في سياق مدح الإمام البخاري له حين بلغه.

كيف يستقيم في عقل سويّ، أن يُردَّ شيخٌ في منزلة ابن المديني، بالذمّ على ثناء أنجب تلامذته عليه ؟

2- لم ينقل أحد من العلماء إعتداد البخاري بنفسه واستعلاءه على أقرانه وتكبره على الناس، مما يجعل كلام المؤلف محض شذوذ.

3- لو لم تكن نيّة المؤلف مبيّنة للطّعن في أخلاق الإمام البخاري، لأمكنه الوصول للمعنى الصّحيح لهذه العبارة بضغطة زرّ على محرّك البحث الذي استعان به كثيراً لإعداد هذا الكتاب، ولوجد أنّ جميع المواضيع التي ذُكرت فيها هذه العبارة، إنّما جاءت في سياق المدح والثناء، بل وتحت عنوان بارز.

مثال ذلك: قال الخطيب البغدادي في تاريخه: "ذكر لعلي ابن المديني قولُ مُجَدِّ بن إسماعيل: ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند عليّ ابن المديني، فقال: ذروا قوله هو ما رأى مثل نفسه".

هذا الكلام ورد تحت عنوان " ذكر وصف البصريين البخاري ومدحهم إياه"².

¹المرجع السابق، ص90.

²الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تاريخ بغداد، ج2، ص 338.

ثالثا: العبارات السوقية وبذاءة اللسان

- قوله في أهل الحديث: "... فيسهل على ذوي النفوس الخبيثة أن تزور وتغيّر في الدين كيفما شاءت تحت مُسمّى السنّة أو الحديث"¹

- قوله فيهم أيضا: "...وبعدها يطلعون بوجوههم الوقحة على الناس ليسردوا عليهم أحاديث وآثار..."²

الفرع الثاني: أسلوب الكاتب:

أولا: افتقار المؤلف للأسلوب العلمي: وهذا بسبب تطلّقه على ميدان البحث العلمي، وغريته عن أهله، وتشربيه لأسلوب الحداثيين، من صحافيين وغيرهم، حتى بدا كمن يتوجّه لقراءه في "دردشة أمام الشاشة" في أسلوب ركيك سخيف، متوسّلا إليهم بتصديقه، ومن أمثلة ذلك:

- قوله: "ونحن نسألهم أن يدلّونا على هاته المخطوطة، أين هي الآن؟ صدّقوني، لا أحد من هؤلاء الشيوخ يعرف"³.

يلاحظُ القارئ لكتاب أيلال، "مُوجّبا" في مستويات الأسلوب، صعودا ونزولا، وسبب ذلك، كثرة الاقتباسات دون رابط منهجي، حيث يظهر فيه أسلوب المؤلف الهابط في المساحات البينية الفاصلة بين الاقتباسات.

ثانيا: اعتماد الكاتب على أساليب غير علمية للتأثير على القارئ: في غياب قوّة الحجّة والبيان، ولعظم الفرية التي جاء بها في بحثه !!!، اجتهد المؤلف وُسعه في التأثير على من يقرأ كتابه، وهذا بعدة طرق، منها:

1- اللّعب على وتر العاطفة: وهذا بالتباكي على شرع الله، والتّظاهر بمظهر الحريص على الدّفاع عن "الإسلام الصّحيح"، وإيراد عبارات التّمجيد لكتاب الله والتّعظيم لرسوله ﷺ.

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص20.

² المرجع نفسه، ص21.

³ المرجع نفسه، ص164.

- قوله: "إننا بقبولنا لهذا الذي نتحدّث عنه لنشجّع الملحدّين على تحدّينا، وننقّر النّاس أيضا من ديننا، فهلمّوا يا أحباب الرّسول الأكرم إلى هبة إيمانية إحصانية، مبناهنا ومعناها ينطلق من القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وحكمتها العقل الطاهر النقيّ المتشبع بهاء القرآن ومنطقه الجليّ الذي قال عنه العباقرة والفلاسفة والباحثون بأنّ عقلانيته صلدة كالصّخر، هلمّوا إذن، فلا مجال للرّجوع، هلمّوا إذن فلا مجال للتراخي، هلمّوا إذن لننبذ عنّا أساطير الماضي إلى عقلانية الحاضر"⁴.

- وقوله: " ونحن بالمرصاد للدّفاع عن رسولنا الأعظم ضدّ روايات تسيء إليه وتنتقص من نبوّته وأخلاقه"⁵

- وقوله: "...فاستعاض النّاس بهاته المرويّات عن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه"⁶.

2- الاعتماد على أسلوب التهويل: وقد تجلّى ذلك في مواضع كثيرة من الكتاب، من خلال الاستعانة بصيغ المبالغة واستعمال ألفاظ وعبارات ذات "شحنة تهويلية" كبيرة، نكتفي باقتطاع بعضها:

يقول المؤلّف: " يعيش العالم الإسلاميّ اليوم، حركة غير مسبوقة في انتقاد التراث الدينيّ، تناولت جميع المرويّات المنسوبة للرسول الكريم، بالمنافشة والتمحيص، على أوسع نطاق، لما حملته هاته المرويّات من تناقضات، وخرافات، ومعارضة لمقتضيات المنطق والعقل، ومعارضتها أيضا لصريح النصوص القرآنية، في الكثير من المضامين.....ومن الكتب التراثية التي لقيت انتقادا كبيرا منذ تأليفها كتاب (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ، وسننه، وأيامه) ... حيث أنجزت العديد من الدراسات والبحوث والتحقيقات التي تناولته بالانتقاد.... وغيرها من البحوث التي صار معها (صحيح البخاري) من أكثر الكتب إثارة للجدل على مرّ التاريخ الإسلاميّ.... وأنا كغيري من الباحثين... وجدت أنّ المئات منها تجبل بكوارث خطيرة، فمنها ما

⁴ المرجع السابق، ص 64-65.

⁵ المرجع نفسه، ص 66.

⁶ المرجع نفسه، ص 151.

يسيء إلى مقام الألوهية، ومنها ما يسيء إلى مقام النبوة، ومنها ما يسيء إلى مقام الإنسان نفسه والمرأة على وجه الخصوص¹... السؤال الذي طرحناه لإسقاط أسطورة صحيح البخاري من بُرجها المبني على خرافة تقديس الرجال، ورفعهم إلى مكانة تفوق مكانة الأنبياء... لنقف على حقائق صادمة تمّ تغييبها أو إخفاؤها بشكل خطير...².

إنّ وجود هذا التركيز العالي لألفاظ التّهويل وصيغ المبالغة في الصّفحة الأولى التي استفتح بها المؤلّف كتابه لم يكن اعتباطيا، وإنّما أراد أن يعتمد طريقة الأطباء في العلاج بـ "الصدمة الكهربائية"، لتهيئة القارئ المغفّل أو الجاهل، لتقبّل "فرية العصر" التي جاء بها في أسطوره.

3- اللّجوء إلى أسلوب التّخويف والترهيب: لم يُفوّت المؤلّف فرصة ركوب الموجة العالمية التي تستهدف الإسلام عن طريق اتّهامه بتهمة الإرهاب، حيث أرجع سبب الإرهاب الذي تمارسه "داعش" إلى الأحاديث التي تضمّنها صحيح البخاري، ولم يتّهم قادة داعش بالانحراف والزّيغ، وسوء الفهم والتأويل الفاسد لنصوص الشريعة.

- قال: "و ما (داعش) التي نبتت بين ظهرانينا إلّا نتاج هاته المرويات المنسوبة لرسول الله زورا وبهتاناً"³

- وقال⁴: "ومن هنا جاءت داعش، وجاءت كل التصرّوات الإرهابيّة، من هذا الموروث الديني"، وهذا تعقيبا على حديث "لقد جئكم بالذّبّح".

وقال: " ما أسّس الفكر الإرهابي المدمّر، إلّا مروياتٌ تناقلتها كتب التراث، ومنها صحيح البخاري". هذا قول المؤلّف عن أحاديث البخاري، فماذا يكون قوله في الذين مارسوا الإرهاب، مستدلّين بقول الله تعالى:

¹ تماشيا مع المثل القائل: "القصة التي ليس فيها ذكرٌ لابنة السلطان ليست بقصة" استعطافا للشريحة الواسعة من النساء، كما يحصل أيام الانتخابات.

² المرجع السابق، ص7.

³ المرجع نفسه، ص24.

⁴ المرجع نفسه، ص151.

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال 60]

فهل يجرؤ أيلال على اتِّهام كتاب الله بأنه أحد مصادر الإرهاب؟

4- استغباء القراء والاستخفاف بعقولهم: يقول أيلال مخاطبا القراء: " سنقف على مجموعة من الخرافات المتعلقة بشخصية محمد بن إسماعيل البخاري، وسيقف القارئ من أول وهلة عليها ليكتشف بدون عناء، أنّها أساطير ألصقت بهاته الشخصية"¹. هكذا، بهذه الوقاحة الفاجرة، وهذا الاستخفاف الظاهر بعقول القراء، يريد الكاتب أن ينسف ما كتبه الأجيال المتلاحقة من علماء الأمة حول الإمام البخاري وصحيحه، بقراءة عابرة لقارئ عادي، لأول وهلة وبدون عناء !!

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الاستدلال

ومن أبرز ما يميّز هذا الكتاب أيضا، هو الاختلال "الهيكلي" الكبير في منهج الاستدلال لدى المؤلف وكذا الاضطراب الشديد في منطق التفكير لديه. وهذا من أكبر القوادح في مصداقية الكتاب وقيمتة العلميّة.

الفرع الأول: ردّ النصوص ومناقشة المسائل بالعقل فقط :

كلّ المسائل التي ناقشها المؤلف، دون استثناء، إنّما ناقشها وردّ أدلتها بحجّة مخالفتها للعقل ومصادمتها للمنطق. وهذا متوقّع من المؤلف، لفقدانه المؤهلات العلميّة التي تُمكنه من مناقشتها وفق الصنعة الحديثيّة ومنهج أهل الحديث. ومن أمثلة ذلك:

- قوله: "...وبهذا أصبح فعلا (علم الرجال) أكذوبة وخرافة، لا علاقة لها بالمنطق والعقل".²

¹المرجع السابق، ص73.

²المرجع نفسه، ص51.

- وقوله : "...ولك أن تعجب من رأي الصحابة "العدول كلهم" في بعضهم البعض، حيث نمنع نحن من قول أبسط من هذا وأقله عن بعضهم، لكن من يستعمل عقله ولو مرّة واحدة ليقف على هاته الأكذوبة المسماة "علم الرجال؟" ¹.

الفرع الثاني: بناء التحليل على فهم خاطئ للمصطلح

وهذا كثير في هذا الكتاب، حيث تسبق إلى ذهن المؤلف المعاني اللغوية للمصطلح، فيتخذها معياراً، ثم يبيّن عليها تحليله ونقده، في حين أنّ مراد أهل الصنعة بذلك المصطلح هو معانٍ خاصة اصطلاحوا عليها. فلا غرو إذاً، أن ينتهي الكاتب إلى نتائج خاطئة تماماً.

ومثاله: قول المؤلف تحت عنوان (السنة قاضية على القرآن): "...المنطق يقول: إذا كان القرآن هو أوّل أصل من أصول التشريع بالاتفاق...، فكيف ساغ لهؤلاء القول بأنّ السنة قاضية على الكتاب؟" ².

لا شك أنّ الكاتب فهم من ذلك أنّ السنة تُسقط أحكام القرآن، وتقدّم عليه عند التعارض، وهذا بعيد غريب، فمراد الأئمة أن السنة تفسر القرآن وتبينه. ³ كما قال الإمام أحمد.

الفرع الثالث: تناقض المؤلف بإثبات الأمر ونفيه في سياق واحد

ومثال ذلك قوله: "إنّ هؤلاء الشيوخ الذين يبحثون عن أيّ دليل كيفما كان، من أجل تبرير آفة تدوين الحديث، ليقتنعوا في المحذور والمحذور، فهم بذلك يتهمون كتاب الله بمساواته لكلام البشر، وهذا انتقاص واضح في حقّ كلام الله، رغم أنّنا هنا لا نطعن في نيّاتهم الحسنة، بل نعتبر تبريراتهم الواهية ضرباً من العذر الذي هو أقبح من الزلّة" ⁴.

المؤلف يسيء الظنّ بأهل الحديث باختلاق المبررات وفي الوقت ذاته ينفي الطعن في نيّاتهم الحسنة. فكيف تكون نيّة الذي يختلق أيّ دليل للقفز على الحكم الشرعي حسنة؟

¹المرجع السابق، ص52.

²المرجع نفسه، ص27.

³ انظر الفصل الأول ص16.

⁴المرجع السابق، ص26.

سبب هذا التناقض - في نظر الطالب - يرجع إلى التلفيق العشوائي للنصوص المقتبسة أو المسروقة، من غير مراعاة للسياقات الواردة فيها.

الفرع الرابع: ترتيب نتائج على مقدمات لا تلزمها

وهذا أمر في غاية الأهمية والخطورة، لأنها مظهر من المظاهر الدالة على وصول الخلل إلى منظومة القواعد المنطقية التي يشتغل عليها دماغ المؤلف. ومن أمثلة ذلك، ما عقب به على قصة الرؤيا التي رآها والده الإمام البخاري في المنام:

- قوله: " ما يلاحظ في هاته القصة هو أنّ الإمام البخاري بلغت أهميته الكبرى، أنّ أوحى الله إلى أمّه عبر نبيّ الله إبراهيم في المنام... وكأنّ أمّ البخاري كانت نبيّة يوحى إليها"¹.

الفرع الخامس: استدلال المؤلف بما لا يُعتبر دليلاً عنده

وهذا من خلال استدلال المؤلف بالأحاديث، في حين أنّه يعتبرها خرافات وأساطير، وينكر كونها دينا وحقّة، واستدلّاه بأحاديث ينسبها للإمام البخاري، في الوقت الذي ينفي فيه نسبة "الجامع الصحيح" له، ومن أمثلة ذلك:

قول المؤلف: "سنورد بعض الأحاديث التي يعتبرها المحدثون صحيحة، والتي تمنع تدوين الأحاديث، كما سنورد بعض الآثار عن صحابته الكرام والخلفاء الراشدين من بعده، تبرز كيف حافظوا على طاعة أمره ﷺ، في منع كتابة الحديث"².

الفرع السادس: استدلال المؤلف على نفسه بما هو حجة عليه

وهذا كثير جدّاً في كتابه، من ذلك اتّهامه للأمة بتقديس صحيح البخاري، في الوقت الذي يكرّر فيه بلا مناسبة، أنّ "صحيح البخاري يعاني من عدّة طعون ومشاكل، وانتقادات وإشكالات..."³. كيف يكون صحيح البخاري مقدّساً وقد وجد أنّ طائفة من أهل الصنعة في علم

¹المرجع السابق، ص 77.

²المرجع نفسه، ص 17.

³المرجع نفسه، ص 263.

الحديث والعلل قد انتقدوا بعض ما في صحيحه، فلو كان مقدّسا لما تجرّأ على انتقاده أحد من علماء الأُمَّة.

الفرع السابع: الخوض في أدقّ مسائل الحديث بمنهج " الصحافيين " لا المحدثين

لقد جازف الكاتب مجازفة غير محسوبة العواقب، إذ ناقش أدقّ مسائل الحديث كما تُناقش أخبار الصحافة ومقالاتُ الحداثة، واعتماده في ذلك على "عقله" وحده. واعتبر أنّه من حقّ كلّ باحث أن ينتقد "الجامع الصحيح"، تماما كما انتقده المتقدّمون مثل الدارقطني، وقد جهل الكاتب أنّ الدارقطني والحاكم وغيرهما ممن انتقد أو استدرك، هم من أعلام الحديث وحقّاطه، وأنهم تناولوا الصحيحين بمنهج المحدثين وحاكموا البخاريّ ومسلما إلى شرطهما.

الفرع الثامن: ضرب أقوال العلماء بعضها ببعض

إنّ إيراد الكاتب لكلام أهل العلم - عن طريق الوسائط وبنزول - ليس القصد منه تعضيد ما يتوصّل إليه من استنتاجات بناءً على قواعد أهل الحديث وضوابطهم، لأنّه غير مؤهل لذلك قطعاً، وإنّما ليعترض على أقوال أهل العلم، بعضهم على بعض، عن طريق الانتقائية والمزاجية في اختيار ما يناسبه، وقد صرّح بذلك في قوله: " فماذا سيقول سدنة الكهنوت إذا استشهدنا لهم بالأعلام من شيوخهم الذين يعتبر كلامهم فيصلا في أمور الدّين بالنسبة لهم؟"¹.

المطلب الرابع: منهجية المؤلّف

الفرع الأوّل: الفوضى المنهجية والخلط العشوائي في إيراد الشبهات

يتجلّى هذا بوضوح في غياب المناسبة المنهجية لمواضع إيراد الشبهات، حيث يكرّر الشبهة الواحدة في سياقات منهجية متباينة، وأحيانا تحت عناوين لا تناسبها.

يقول المؤلّف: " نطرح السؤال ويزداد إلحاحنا في طرح السؤال، سيما إذا علمنا أنّ الشيخ البخاري ذو أصل فارسي، فاللغة العربيّة ليست لغته الأصليّة، وكلّ المؤرّخين والحفّاظ والمحدثين

¹ المرجع السابق، ص 130.

والمترجمين وكتاب السير، لم يتحدّثوا لنا ضمن أسطورة البخاري، عن متى وكيف تعلّم اللّغة العربيّة، بل جملة ما تحدّثوا عنه، هو شروعه في حفظ الحديث وهو صبيّ صغير لم يتجاوز العشر سنين¹. لقد أورد المؤلّف هذا الكلام تحت عنوان "النسخة الأصلية لصحيح البخاري"، وسباق الكلام ولحاقه كلّه حول النسخة الأصلية لصحيح البخاري، إلّا هذا المقطع اختار المؤلّف أن يدرجه في هذا الموضوع.

المطلب الخامس: المؤهلات العلميّة للكاتب

الفرع الأوّل: الجهل المطبق بعلوم الشريعة عامّة وعلوم الحديث خاصّة

من الواضح جدّاً أنّ المؤلّف ليس له تكوين في علوم الشريعة وعلوم الحديث، ولا يُعلّم له ملازمة لشيخ - في حدود علمي - إلّا ما كان من تعلّمه، في صغره، لمبادئ اللّغة العربيّة، على يد أبيه، كما سبق الإشارة إليه من قبل. أمّا الأمثلة على ذلك في كتابه، فأكثر من أن تحصى.

الفرع الثّاني: جهل الكاتب بمبادئ تحقيق المخطوطات

يرى الكاتب أنّ الدليل الوحيد الذي يمكن أن نثبت به نسبة أيّ كتاب لصاحبه هو وجود النسخة الأصليّة بخطّ المؤلّف أو خطّ أحد تلامذته أو تلامذة تلامذته، وهذا لم يقل به عاقل، فضلاً عن علماء تحقيق التراث. وقد اعتمد الكاتب على هذه البدعة العلمية لإثبات عدم صحّة نسبة "الجامع الصّحيح" لمحمّد بن إسماعيل البخاري!!!

الفرع الثالث: المستوى الإعدادي للكاتب

لم يتجاوز الكاتب في حياته الدراسيّة مستوى الثانية إعدادي، فلهوّة بينه وبين مستويات البحث العلمي سحيقة جدّاً، فهو غير مؤهل أصلاً لخوض غمار البحث العلمي عامّة، فضلاً عن مناقشة الموضوع الذي تناوله في كتابه.

¹المرجع السابق، ص164.

المطلب السادس: موقف الكاتب من السنّة النبويّة وعلومها ورواياتها

الفرع الأوّل: موقف الكاتب من السنّة النبويّة

لقد أفصح المؤلّف عن موقفه من السنّة النبويّة بكل وضوح ومنذ الوهلة الأولى، حيث أنكرها إنكاراً كلياً، واعتبرها "أساطير" و"خرافات"، ووصف الأحاديث التي لا يستوعبها عقله بـ "الغثاء" و"الهراء"¹، وأنّ الإسلام الحقيقي هو "إسلام القرآن" وليس "إسلام الحديث" الذي اخترعه المحدّثون.

الفرع الثّاني: موقف الكاتب من علوم الحديث

لا يُنتظر من الكاتب الاعتداد بعلوم الحديث، في الوقت الذي يُنكر فيه الحديث نفسه، حيث خصّص عنواناً كاملاً سمّاه "ليس علماً" يقول فيه: " لا يمكننا بأيّ حال من الأحوال اعتبار خرافة (الحديث) علماً، لأنّها لا تملك من العلم شيئاً، ومنهجها منهج أهواء"² ويقول في موضع آخر: "إنّ علم الحديث الذي يدّعيه الشيوخ ما هو إلّا علم الكذب وسلق البّيض"³. كما خصّص عنواناً كاملاً أيضاً لعلم الجرح والتعديل سمّاه "أكذوبة علم الرجال"⁴!!!

الفرع الثّالث: موقف الكاتب من أهل الحديث

أولاً: طعن المؤلّف في أهل العلم والحديث وسوء أدبه معهم: لقد لقي علماؤنا رحمهم الله تعالى، من المؤلّف، حظاً وافراً من الطعن، والشتم، والجرح، والاستهزاء، والانتقاص، والغمز، واللمز، والتطاول وقد نعتهم بأقبح الصفات وأرذل الأوصاف وأقذر العبارات، ورماهم بما لم يَزُم به أحداً من الزنادقة وأعداء الدّين. ويكاد يكون هذا - مع الطعن في شخص البخاري أصالة- السمة الغالبة على الكتاب، ومن أمثلة ذلك:

¹ المرجع السابق، ص 63-64

² المرجع نفسه، ص 48

³ المرجع نفسه، ص 126

⁴ المرجع نفسه، ص 49

- كما في قوله: "فالمحدّث مع الفقيه المستنبط للأحكام الشرعيّة من هاته الأحاديث، يحاول أن يبرّر موقفه بعلل واهية، سنقف عليها بعد قليل عندما نناقش الأعذار والتبريرات التي يوردها هؤلاء في معرض ضحكهم على العقل الإنساني الرافض للتناقض"¹.

- وقوله: " وهذا تفسير غريب من طرف هؤلاء الشيوخ، فهم يحاولون تفسير وإيجاد حلول لكل ورطة يقعون فيها، بتجزئتها عن السّياق العام للأدلة الواردة في هذا الشّأن"².

- وقوله: " الغريب أنّ نفس رواة هذه الأحاديث هم الذين لا يقيمون وزنا لكتاب الله، ويرفعون الأحاديث فوق كلام الله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه"³.

في الوقت الذي يتظاهر فيه الكاتب بتعظيم كتاب الله تعالى، يجهل أو يتجاهل أنّ هؤلاء الرواة أنفسهم، هم الذين نقلوا إليه هذا القرآن بالتواتر، سالما من كلّ زيادة أو نقصان، مُبرّراً من كلّ تزيف أو تحريف.

ثانيا: حقد المؤلّف على الإمام البخاري وتعامله عليه وحسده له: إنّ البغض الشّديد للإمام البخاري والحقد الكبير عليه من المؤلّف، يظهر - تصرّحا أو تلميحا - في كل فقرة من فقرات الكتاب. وقد ظهر هذا الحقد أشدّ ما يكون، عقب استشهاد المؤلّف بالكمّ الهائل من أقوال العلماء في مدح الإمام البخاري والثناء عليه، كما أوردها ابن حجر في الفتح، حيث عبّ عليها المؤلّف بقوله: "... كان الهدف من ورائه أن يقف القارئ على حجم التّقديس الذي لقيّه البخاري من الشّيوخ المسلمين... وللأسف الشّديد هذا ما يدرّس الآن في الجامعات الإسلاميّة.. على أساس أنّه جزء من تاريخ أعلامنا وشيوخنا، حتى أنّي أجزم أنّه لو عاش البخاريّ إلى عصرنا وقرأ هذا الكمّ الهائل من النّقول الموغلة في الغلوّ والتّقديس لشخصه لتبرّأ منها إلى الله... وليس كتاب فتح الباري وحده من يمتلئ بمثل هذا التّقديس، بل هناك كتب كثيرة سارت على نفس المنهج والنّهج في تقديس هذا

¹ المرجع السابق، ص 21.

² المرجع نفسه، ص 25.

³ المرجع نفسه، ص 24.

الرجل، ورفع الصحيح المنسوب إليه..."¹.

ثالثاً: توكير أعداء السنّة والاطمئنان لكلامهم: في مقابل الطعن في علماء الأُمَّة والاستخفاف بكلامهم، أظهر الكاتب توكيراً لأعداء السنّة واطمئناناً لكلامهم. من أمثلة ذلك:

- قوله في عدوّ السنّة أبي رية: "... وفي مناقشة هذا الحديث والتعقيب عليه للكاتب الأريب محمود أبو رية في كتابه (أضواء على السنّة المحمّديّة) ما يريح النَّفس ويرتاح إليه العقل، أنقله عنه رحمه الله"².

¹المرجع السابق، ص 97.

²المرجع نفسه، ص 30.

المبحث الثالث: التّقد الدّاخلي للكتاب (الملاحظات الخاصة):

المطلب الأوّل: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الأوّل: "آفة تدوين الحديث"

المطلب الثّاني: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الثّاني: "آفة علم الحديث"
المطلب الثّالث: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الثّالث: "أسطورة البخاري"

المطلب الرّابع: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الرّابع: "سقوط الأسطورة"
المطلب الخامس: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الخامس: "من ألف صحيح البخاري؟"

نحاول في هذا المبحث، القيام بقراءة نقدية لمضمون الشبهات والمغالطات التي أورها المؤلف، والردّ على أهمّها¹ في كلّ فصل من الفصول الخمسة من الكتاب، دون استيعاب²، لأنّ تتبّع هذه الشبهات أولاً بأول وفي كلّ صفحات الكتاب سيُخرج هذا البحث عن حجمه المطلوب، لكثرة ما أورده منها في كتابه.

بعض هذه الشبهات سبق مناقشتها والردّ عليها في المباحث السابقة من الفصل الثاني، ممّا يغني عن إعادةّها هنا، إلاّ ما اقتضى السياق استرجاع بعض ما ورد فيها.

المطلب الأول: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الأوّل: "آفة تدوين الحديث"

جمع المؤلف في هذا الفصل، جملة من الشبهات تحت العناوين التالية: "منع الرسول للصّحابة من تدوين كلامه"، "أنصار الحديث يخالفون الحديث"، "عُذر أقبح من زلّة"، "السنة قاضية على الكتاب"، "السنة ناسخة للقرآن" و"حرب المرويات".

بعد القراءة النقدية لهذا الفصل، ظهر للطالب تقييد الملاحظات الأساسية، من خلال الوقفات التالية:

الفرع الأوّل: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الأوّل "منع الرسول للصّحابة من تدوين كلامه"

بدأ المؤلف هذا الفصل بـ"أمّ الشبهات" عند كلّ الطاعنين في السنة النبوية عبر التاريخ وهي شبهة "النهي عن كتابة الحديث"، التي قال بها أقوام من قبل، فهي إذّا شبهة قديمة، بلباس حديثي جديد.

¹ التركيز سيكون أكثر حول الشبهات المتعلقة بـ "النسخة الأصلية لصحيح البخاري"، لأنّها تقع في صلب الإشكالية التي أُلزم نفسه بها رشيد أيلال في كتابه، وما عداها من شبهات إمّا نوردها للإجابة على الإشكاليات التي ألزمتنا أنفسنا بها.

² في الأصل، شملت "الدراسة النقدية الداخلية" للكتاب، كلّ فصوله، وأغلب عناوينه المنضوية تحته، وهذا في 62 ورقة، اقتصر الطالب في هذه المذكرة على إيراد أهمّها، نظراً للقيود الأكاديمية المتعلقة بحجم البحث المسموح به.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلف: "لا يمكن أن نناقش كتاب الجامع الصحيح قبل أن نقف جميعاً من خلال هذا الفصل على ظروف تدوين الحديث بشكل عام، ونشأة ما أطلق عليه من بعد "علم" الحديث، حيث يظنّ عوام الناس أنّ الحديث وحي كان مرادفاً للقرآن من حيث النزول، وأنّ الرسول أمر بتدوينه إلى جانب القرآن، غير أنّ الحقيقة غير ذلك، فقد حكى العديد من رواة الحديث أنفسهم منع رسول الله صحابته الكرام من تدوين كلامه، ونحن بعجالة سنورد بعض الأحاديث التي يعتبرها المحدثون صحيحة، والتي تمنع تدوين الأحاديث، كما سنورد بعض الآثار عن صحابته الكرام والخلفاء الراشدين من بعده، تُبرز كيف حافظوا على طاعة أمره ﷺ في منع كتابة الحديث"¹.

- استهّل المؤلف كلامه بتقرير أمرٍ في غاية الأهمية بالنسبة للمهمّة الشاقّة التي تنتظره، مهمّةٌ عجزت عن تحقيقها، خلال أزيد من أربعة عشر قرناً، كلُّ الفرق الضالّة وأصحاب البدع والأهواء في القديم، وكلّ أعداء السنّة من المستشرقين وغيرهم، وهي مهمّة إسقاط "أسطورة صحيح البخاري من برجها المبني على خرافة تقديس الرجال"² على حدّ تعبيره.

وقد قرّر المؤلف استحالة مناقشة كتاب "الجامع الصحيح" قبل الوقوف على ظروف تدوين الحديث بشكل عام. فهذه القضية إذاً، هي حجر الزاوية في هذا المشروع، وإقناع القارئ بها في أولى خطواته ومستهلّ كتابه، يُعدُّ تحدياً كبيراً، لما يترتب عن الفشل فيه من سقوط المؤلف قبل سقوط الإمام البخاري.

فما المتوقع من المؤلف، غيرُ بذل الوسع واستنفاد كنانة الجهد في حشد الأدلّة الصحيحة المقنعة، والحجج الدامغة المفحمة، والتحليل العلمي الرصين، وإجراء المقارنات والقيام بالموازنات، ومناقشة أدلّة الخصوم وفق قواعد ومناهج أهل العلم، التي تتفق مع طبيعة الموضوع الذي اختار المؤلف أن يخوض فيه -طواعية أو بإيعاز- وهو: علوم الحديث رواية ودراية.

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 17.

² المرجع نفسه، ص 9.

فالمقام يقتضي رويةً وتثبتاً، فما بال المؤلف إذًا، يُجبر القارئ باستعجاله في إيراد الأدلة، بقوله: " ونحن بعجالة سنورد بعض الأحاديث التي يعتبرها المحدثون صحيحة"؟ ولماذا لا يُخصّص الوقت الكافي لذلك في هذا الموضع الحساس من الكتاب؟

تفسير ذلك في تقدير الطالب، لا يكاد يخرج عن الأسباب التالية:

1- استغراق المؤلف في البحث عمّا يؤيد به شبهته لا طائل تحته، لأنّ أدلة النهي عن كتابة الحديث محدودة جدًّا، بل لم يصحّ منها إلاّ حديث واحد، وهو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، كما سبق بيانه¹.

2- التوقّف عند الأدلة ومناقشتها ليس من اهتمامات المؤلف، لأنّ ذلك هو شأن من يبحث عن الاهتداء باتّباع الحق.

3- افتقار المؤلف للمؤهلات العلمية التي تمكنه من مناقشة مختلف المسائل، وفق منهج أهل الحديث وقواعدهم، كما سنبينه بوضوح عند مناقشة أفكاره وأرائه علمياً.

4- إنّ الشريحة التي يتوجّه إليها المؤلف بالخطاب، هي ذات مواصفات معينة، حدّدها صاحب الكتاب بكلّ وضوح في إهدائه بقوله " إلى كلّ من أعبته تناقضات وخرافات المرويات وحر أمره بين تمحيصها أو تقديسها، أهدي هذا الكتاب".

فهذه الفئة من المجتمع، هشة التكوين، قليلة التحصين، ومن كان هذا حاله فلا يُحتاج معه إلى التعمّق والتوسّع، فأمره سهل، والجهد معه يسير، بل يكفي معه شيء من "العبث العلمي" مع التغطية الإعلامية الكافية.

وفي سياق الوقفة الأولى دائماً، يظهر جلياً أنّ المؤلف لم يتأخّر في إعمال وسائل التّدليس وأدوات التّلبيس، بحيث:

- أوردَ شبهة "عدم وحيية السنّة" في سياق الحديث عن شبهة "النّهي عن كتابة الحديث"، ليُوهم القارئ أنّ هناك تلازماً بين الأمرين: أي أنّ الأمر بعدم كتابة الحديث يستلزم بالضرورة عدم

¹ انظر ص 87 من هذا البحث.

وحياة السنّة، وقد سبق إيراد الأدلّة التقلّية والعقلية الكثيرة لإثبات أنّ سنّة المصطفى ﷺ وحي من الله تعالى، بخصائصه التي تميّزه عن وحي القرآن.

- نسب المؤلف الاعتقاد (بأنّ السنّة وحي)، إلى "عوام الناس" بدلا من نسبه إلى "علماء الأمة"، من لدن صحابة رسول الله ﷺ إلى يوم الناس هذا. ويلاحظ استعماله للفظ (يظن) لتقزيم المسألة وإعفاء نفسه من الردّ على الأدلّة المفحمة التي ساقها العلماء لإثبات أنّ السنّة المطهّرة وحي من الله

- أراد أن يوهم القارئ بوجود عدد كبير من الأحاديث التي ورد فيها نهي الرسول ﷺ عن كتابة السنّة، بقوله: "فقد حكى العديد من رواة الحديث أنفسهم منع رسول الله صحابته الكرام من تدوين كلامه"، والصواب، كما بيّنه العلماء، لم يصحّ في ذلك سوى حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

الوقفه الثانية: مع قول المؤلف: "فقد روى أحمد ومسلم والترمذي والنسائي والدارمي" شيخ البخاري، من حديث عن أبي سعيد الخدري أنّ رسول الله ﷺ قال: "لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحّه". وروى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أنّ رسول الله ﷺ قال: "جهدنا بالنبي ﷺ أن يأذن لنا في الكتابة فأبى" (4/2298)، كتاب الزهد والرفائق، باب الثبوت في الحديث وحكم كتابة العلم، من طريق زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ به. وأخرج الدارمي - وهو شيخ البخاري - عن أبي سعيد الخدري بأنهم استأذنوا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لهم¹.

- بعد التمويه الذي مارسه المؤلف في طريقة عرضه للشبهات المذكورة، عمد إلى كتاب (أضواء على السنّة المحمّدية) لأستاذه (أبو ريّة)² فاقطع منه - دون إحالة - بعض الأدلّة على منع كتابة الحديث، وأدرج في وسطها حديثا ينسبه إلى مسلم وهو ليس في مسلم. وقبل أن يسرد الأحاديث

¹ المرجع السابق، ص 17.

² هو محمود أبو ريّة (1889م-1970م)، انتسب إلى الأزهر في مقتبل عمره، لكنه لم يتجاوز المرحلة الثانوية، بدأ بالكتابة في الصحف والمجلّات المعروفة في عصره، وبتلخيص بعض الكتب الأدبية. كان في أولى مقالاته مدافعا عن الدّين، ثم بدأ باللمز والغمز في السنّة النبوية، ثم وضع تحريفه عن السنّة بإصداره لكتابه: "أضواء على السنّة المحمّدية". (انظر مقدمة تحقيق كتاب "الأنوار الكاشفة" للمعلمي رحمه الله).

مهد لها بهذه العبارة " سنورد بعض الأحاديث التي يعتبرها المحدثون صحيحة"، ليوهم صحتها، دون الإشارة إلى ما يُعكّر عليها من كلام أهل العلم.

- بدأ بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في التّهي عن الكتابة، الذي عند مسلم مرفوعاً، وهو أصحّ ما ورد في الباب، وقد اختلف العلماء في رفعه ووقفه. وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، معارض بالأحاديث الصّحيحة التي جاءت بالإذن بكتابة الحديث، منها حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: كنت أكتب كلّ شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أكتب كلّ شيء تسمعه ورسول الله صلى الله عليه وآله بشر يتكلّم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله فأوماً بإصبعه إلى فيه، فقال: " اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلا حق".

- والغريب في أمر المؤلّف، أنّه أكّد مرّتين على أنّ "الدّارمي" هو شيخ البخاري، على سبيل الغمز في التلميذ بأنّه خالف شيخه ولم يتبعه في إيراد أحاديث التّهي عن الكتابة. وغالب الظنّ أنّ المؤلّف لا يعرف أصلاً أنّ الدّارمي هو شيخ البخاري، لولا أنّ أبا ريّة أشار إلى ذلك في هامش كتابه ص 19، فأخرجها أيلال من الهامش وأدخلها في صلب كتابه.

ولو كان المؤلّف منصفاً، لأورد رأي الدّارمي حول هذه المسألة في ردّه على بشر المريسي الجهمي ومن معه، الذين احتجّوا عليه بأنّ السنّة لم تُكتب، وهذا في قوله: "... دعواك هذه كذب، لا يشوبه شيء من الصدق، فمن أين صحّ عندك أنّ الأحاديث لم تكن تُكتب عن رسول الله صلى الله عليه وآله والخلفاء بعده إلى أن قتل عثمان؟ ومن أنبأك بهذا؟ فهلّمّ إسناده، وإلاّ فإنّك من المسرفين على نفسك، القائلين فيما لا يعلم، فقد صحّ عندنا أنّها كتبت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله والخلفاء بعده"، وقد روى أحاديث بإسناده في ذلك.

- ومن أدلّة غياب الأمانة العلميّة عند المؤلّف، أنّه لم يذكر حديث أبي سعيد رضي الله عنه بتمامه، مقتدياً بأستاذه أبي ريّة، فالحديث عند مسلم: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: " لا تكتبوا عنيّ، ومن كتب عنيّ غير القرآن فليمحّه، وحدّثوا عنيّ ولا حرج، ومن كذب عليّ - قال همّام: أحسبه قال (متعمّداً) - فليتبوأ مقعده من النار"¹، فاللفظ التامّ الذي أغفل

¹ سبق ترجمه.

ذَكَرَهُ " فيه نَسْفٌ لنظريته حول السنّة النبويّة، لذلك لم يورده بلفظه، فقد جاء في آخر الحديث (وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ)، فهذا إِذْنٌ واضح بالتّحديث وتبليغ السنّة للأُمَّة، والكاتب يريد التمسك بمنع الكتابة ليصل إلى نفس حجّية الأحاديث، وإذْنُ النَّبِيِّ ﷺ بالتّحديث دليل على أنّها حجّة" ¹.

- ثمّ ذكر المؤلّف بعده حديثاً آخر ينسبه لمسلم: عن أبي سعيد الخدري قال: "جَهَدْنَا بِالنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْذَنَ لَنَا فِي الْكِتَابَةِ فَأَبَى". والحديث بهذا اللفظ " الذي أسهب الكاتب في بيان موضعه في صحيح مسلم، ليس في الموضوع الذي نسبه إليه وتبجّح بإثباته، بل الطّريف أنّ هذا اللفظ ليس في صحيح مسلم أصلاً!...، وهو بهذا اللفظ في (المحدّث الفاصل) ² للرامهرمزي، وفي سنده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف" ³، أمّا الحديث الثالث عن أبي سعيد الخدري ﷺ: "استأذنتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكِتَابَةِ فَلَمْ يَأْذَنَ لَنَا" فقد أخرج القاضى عيَّاض بإسناده ⁴، وإسناده ضعيف لضعف (سفيان بن وكيع) شيخ الترمذي ⁵.

- وأخيراً، فإنّ الآثار عن الصّحابة والتّابعين التي استدلّ بها أصحاب هذه الشبهة، معظمها لا يصحّ من جهة الإسناد، وما صحّ منها وما لم يصحّ مع فرض صحّته، فقد تضمّن علل النّهى عن الكتابة، والتي لا صلة لها بحجّية السنّة.

الوقفه الثالثة: مع قول المؤلّف: " هذا غيض من فيض الأحاديث والآثار التي تدلّ دلالة قطعيّة على منع الرّسول لأصحابه من تدوين كلامه... تبقى هي الأقوى والأكثر حضوراً" ⁶.

- هنا، قلب المؤلّف الحقيقة رأساً على عقب، فقد أغفل ذكّر الأحاديث الأقوى والأكثر في الإذن بكتابة الحديث، واعتبر الحديث الوحيد الذي صحّ في باب النهي عن كتابة الحديث، وهو حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، بأنّه هو الأكثر والأقوى، "ولو سلّم أنّه يعارض غيره، فغيره أوثق،

¹ نبيل بلهي، التفنيد لشبهات أيلال رشيد حول صحيح البخاري، ص 17.

² أبو مُجَدِّدِ الحَسَنِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ خِلَادِ الرَّامَهْرَمَزِيِّ الفَارِسِيِّ (ت: 360 هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ت. مُجَدِّدِ عِجَاجِ الخَطِيبِ، دار الفكر - بيروت، ط3، 1404 هـ، ص 379.

³ يوسف سمّرين، بيع الوهم، ص 11.

⁴ القاضى عيَّاض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص 149.

⁵ نبيل بلهي، التفنيد لشبهات أيلال رشيد حول صحيح البخاري، ص 16.

⁶ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 19، بتصرّف.

وأصحّ، وأكثر، ولو أراد أن ينسب الوهم لمن رواه عن أبي سعيد، لكان أقرب من نسبته إلى الرواة الآخرين، ولو كان يريد أن ينسب الوهم فيه لأبي سعيد لكان أقرب من نسبة الوهم إلى غيره من الصحابة، فهو فَرْدٌ وغيره أكثر منه، فكيف إذا أمكن الجمع بين الروايات وعدم ضربها ببعضها؟¹.

الوقفه الرابعة: مع قول المؤلف: "... وكعادة كل روايات تاريخية خاضعة لأهواء البشر ومصالحهم، وأهدافهم الشخصية، تم إيجاد وصنع أحاديث أخرى تأذن بتدوين كلام الرسول... ورغم أنّ الكثير من المحدثين حاولوا جاهدين أن يبرروا هذا التناقض حيناً، وأحياناً أخرى يعمدون إلى تضييف بعض هاته الأحاديث المشدّدة على المنع، أو يحاولون اللجوء إلى التسخ مهرباً..."².

ينطوي هذا المقطع على مسائل أساسية، يجب التعليق عليها والتنبيه على خطورتها.

- في قول المؤلف: " وكعادة كل روايات تاريخية.."، تطبيق عمليّ منه، لأحد أهم مبادئ الحداثة، ألا وهو مبدأ "التاريخية أو التاريخانية"، وهو أحد المناهج الغربية المعتمدة في تحليل الخطاب وقراءة النصوص، والتي سلّطها الحداثيون العرب على نصوص الوحي، ليس لفهم خطاب الشارع ومراده، من خلال الرجوع إلى السياق التاريخي وأسباب النزول والورود، وإنما من أجل حصر معناه على مقتضيات الظروف الزمانية والمكانية التي نشأ فيها النص. وبعبارة أخرى، نزع صفة القداسة عن النصوص الشرعية، قرآناً وسنة، وإخضاعها للنقد، تمهيداً لإقصائها، وفرض سلطان العقل والواقع عليها، لتوجيه معناها الوجهة التي يريدونها الحداثي.

- لقد اجتهد العلماء في التأليف بين أحاديث الباب، ودفع التعارض الظاهري بينها، وفق المسالك "العلمية" التي قعدتها أصحاب هذا الشأن، والتي قام عليها علماً "مختلف الحديث" و"مشكل الحديث"، والقيمة العلمية لمنهج المحدثين يعرفها أرباب هذا الفن، أما القراءة التي يمارسها الصحافي في (مجلة المساء) على عمّل الأدمغة الموسوعية وجهابذة الحديث، فقد أعطت النتائج التالية:

✽ جهد العلماء لدفع التعارض.... تبرير.

¹ يوسف سميرين، بيع الوهم، ص16.

² رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص19، بتصرف.

✽ تضعيف العلماء للحديث.... حيلة.

✽ لجوء العلماء إلى النسخ.... مهرب.

حيث يقول: " أول عذر يقدمه الشيوخ في مواجهة الأحاديث المانعة لكتابة الحديث، هي أنّها منسوخة بالأحاديث المبيحة للكتابة، وهذا تفسير غريب من طرف هؤلاء الشيوخ، فهم يحاولون تفسير وإيجاد حلول لكل ورطة يقعون فيها، بتجزئتها عن السياق العام للأدلة الواردة في هذا الشأن"¹. هذا هو حكم المؤلف على منهج أهل الحديث في دفع التعارض.

الفرع الثاني: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثاني "أنصار الحديث يخالفون الحديث".

الوقفه الأولى: بيّن المؤلف أنّ سبب مكانة السنة عند العلماء: " ليس باعتبارها مبيّنة ومفصّلة لما في القرآن، بل باعتبارها قاضية وناسخة لما في كتاب الله عند التعارض، فهي في خطابهم الأصل الثاني من أصول التشريع بعد القرآن، لكن في الواقع العملي التطبيقي نجد أنّها الأولى، وكتاب الله لديهم تابع لها خانع"².

- في هذا الكلام طعنٌ صريحٌ في نيّة العلماء وإخلاصهم، فالمؤلف يريد أن يقنع القراء، أنّ علماء الإسلام لم يجعلوا السنة النبوية في المرتبة الثانية في التشريع بسبب كونها وحيا واجب الاتباع، وإنّما بسبب ما تُوفّره لهم من سلطة التأثير في توجيه معاني القرآن وأحكامه الوجهة التي يريدون، وفي دفع التعارض بالطريقة التي تحقّق مصالحهم الشخصية، بناءً على ما ابتدعوه من فكرة كون السنة "ناسخة" للقرآن و"قاضية" على آياته.

ومرّد هذا الاستنتاج الفاسد - ولا شك - إلى كون المؤلف غير مستوعب لمصطلحات هذا الفنّ ولمعاني الألفاظ التي تدور بين أهله، فتسبّب إلى ذهنه الدلالات الخاطئة والمعاني المتوهّمة، فيقتنع بها، ثمّ يحاكم غيره إليها. ومصادق ذلك، ما ذكره تحت عنوان " السنة قاضية على القرآن"³.

¹ المرجع السابق، ص 25

² المرجع نفسه، ص 21.

³ انظر المرجع نفسه، ص 27.

الوقفه السابعة: مع قوله: "الغريب أنّ نفس رواة هذه الأحاديث هم الذين لا يقيمون وزنا لكتاب الله، ويرفعون الأحاديث فوق كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.... حيث تمّ سحب القرآن من الساحة لصالح هاته المرويات، ولم يكفهم كتاب الله..."¹.

أراد المؤلف أن يُظهر رواة الحديث في مظهر من لا يقيم وزنا للقرآن الكريم، مع أنّهم هم أنفسهم من روى أحاديث في فضل القرآن، فساق مجموعة من الأحاديث في ذلك، في محاولة مفضوحة لتضخيم كتابه، حيث أوصلها إلى ثماني عشرة (18) حديثاً، استغرقت ثلاث صفحات كاملة، وقد كان يكفيه الاستشهاد بحديث صحيح واحد في فضل القرآن.

"لكن هيهات أن يثبت له هذا الادّعاء، وأهل السنّة قاطبة يفتتحون خطبهم ومقالاتهم وحديثهم بقول الرسول ﷺ: "أما بعد، فإنّ خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ بدعة ضلالة"²، وفي رواية أخرى³ "إنّ أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدى هدى محمد، وشرّ الأمور محدثاتها...." ⁴.

الفرع الثالث: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثالث "عذر أقبح من زلة".

من بين ما جاء تحت هذا العنوان، إنكار المؤلف للأسباب التي ذكرها العلماء في منع النبي ﷺ عن كتابة الحديث في بداية الأمر. نتجاوز الردّ عليه هنا، طلباً للاختصار.

¹ المرجع السابق، ص 24.

² أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم: 867.

³ أخرجه النسائي في سننه، كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة، رقم 1578 (صحيح النسائي: الألباني).

⁴ نبيل بلهي، التفنيذ لشبهات أيلال رشيد حول صحيح البخاري، ص 28-29.

الفرع الرابع: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الرابع "السنة قاضية على القرآن".

أورد المؤلف، تحت عنوان: (السنة قاضية على القرآن) انتقادا لاذعا للعلماء، مقرونا بعبارات الانتقاص والاستهزاء.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلف: "من يقرأ هذا العنوان سيصاب بالدّهشة في أول وهلة، حيث أنّ المنطق يقول: إذا كان القرآن هو أول أصل من أصول التشريع بالاتفاق، وهو كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكيف ساغ لهؤلاء القول بأنّ السنة قاضية على الكتاب؟!"¹

- قبل أن نسوق أقوال العلماء التي ورد فيها ذكر هذه العبارة، أي "السنة قاضية على القرآن" نذكر ما فهمه المؤلف منها من خلال قوله: " إذّن من خلال هذه النقول نجد أنّ هؤلاء الشيوخ اعتبروا المرويات المأثورة عن النبي، وهي في غالبها العام ظنيّة الثبوت، قاضية وحاكمة على القرآن القطعي الثبوت... بمعنى أنّه إذا وجدت نصّا في الحديث يتعارض جملة وتفصيلا مع القرآن فالحديث هنا قاض على القرآن، وهذا ما يفسّر أتباع العديد من الشيوخ ما ورد في الأحاديث، ضارين بعرض الحائط كل الآيات والأحكام الواضحة الواردة في القرآن"².

فهل هذا هو مقصود العلماء بهذه العبارة، ومنهجهم في الاستدلال بالكتاب والسنة؟ كلاّ.

- "ليس معنى قضاء السنة على القرآن، أنّها تنقض أحكامه، أو تُسقط شرائعه، فهذا فهم سقيم لكلام أهل العلم، بل المقصود أنّها تفسّره وتوضّح مجمله، كما ذكر الحازمي في كتابه الاعتبار³ عن يحيى (بن أبي كثير) قال: "السنة قاضية على القرآن، أي: تفسّره". وقد أخرج الدارمي في سننه بسنده إلى يحيى بن أبي كثير أنّه قال: "السنة قاضية على القرآن، وليس القرآن بقاض على السنة"، كما استدلل المؤلف بمقالة يحيى، وكذا بكلام الزركشي في البحر المحيط، تحت مسألة (حاجة الكتاب إلى السنة) حيث قال: " قال الأوزاعي: الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 27.

² المرجع نفسه، ص 27-28، بتصرّف.

³ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت: 584هـ)، الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، ط2، 1359 هـ، ص 25.

الكتاب. قال أبو عمر (ابن عبد البر): يريد أنّها تقضي عليه، وتبين المراد منه...¹. وكما جاء في كتاب "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد البر، أنّ الإمام أحمد بن حنبل، لما سئل عن القول بأنّ السنّة قاضية على الكتاب، قال: «ما أجسُر على هذا أن أقوله، بل أقول أنّ السنّة تفسّر القرآن وتبيّنه»².

من خلال هذه التّقول التي أوردها المؤلّف نفسه، يظهر أنّ ما فهمه من قولهم (السنّة قاضية على القرآن) بعيد جدا ومخالف تماما لما قصده هؤلاء العلماء. فكيف ينتقي المؤلّف من كلام العلماء ما يوافق رأيه - ولو كانت موافقة متوهّمة - ويُعرض عن كلامهم إذا تعارض معه، حتى ولو ورد ذكره في الجملة ذاتها كما هو الحال هنا.

ثمّ إنّ هذا التعبير "معروف مفهوم عند أهل العلم يستعملونه حتى في القرآن، فيقولون هذه الآية قاضية على الآيات الأخرى في معناها، أي تفسّرها وتوضّح معناها، وقد استعمل هذا التعبير الصحابة الكرام ﷺ فقد جاء في كتاب الدرّ المنثور للسيوطي³ ما نصّه: "أخرج عبد الرزّاق وابن الضريس وابن جرير وابن المنذر والطبراني والبيهقي في الأسماء والصفات عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله الأنصاري أو عن أبي سعيد الخدري أو رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ﴿هود [107]، قال: هذه الآية قاضية على القرآن كلّه يقول: حيث كان في القرآن خالدين فيها تأتي عليه" فمعنى القضاء هنا أنّ الآيات التي ورد فيها خلود العصاة في نار جهنّم بسبب معاصي اقترفوها دون الكفر، فخلودهم مقيدٌ بإرادة الله ومشيتته، وهذا يدلّ أنّ له حدّا محدودا، بعكس خلود الكفّار في التّار لا نهاية له"⁴.

وصفوة القول، أنّ علماء الإسلام يعلمون منزلة السنّة من القرآن، وأنّها " شقيقة القرآن في الاحتجاج والتّشريع... مع عدم إغفال النّظر أنّ القرآن أشرف وأقدس من السنّة باعتبار المتكلم،

¹ نبيل بلهي، التّفنيد لشبهات أيلال رشيد حول صحيح البخاري، ص 29.

² ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ج 2، ص 1194.

³ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، الدر المنثور، دار الفكر - بيروت، د. ط، د. ت، ج 4، ص 476.

⁴ نبيل بلهي، التّفنيد لشبهات أيلال رشيد حول صحيح البخاري، ص 30.

فكلام الخالق أعلى من كلام المخلوق ولو كان رسول الله ﷺ، لذلك يرتل المسلمون القرآن ولا يرتلون السنة، ويشترطون الطهارة للمس المصحف ولا يشترطون ذلك في لمس صحيح البخاري¹.

ولا شك أنّ ما انصرف إليه ذهن المؤلّف من المعاني في قولهم "السنة قاضية على القرآن" إنّما هو بسبب تبيّنه لشبهة "معارضة السنة للقرآن الكريم"، لهذا أورد مثالين تحت هذا العنوان لإثبات تلك المعارضة، أحدهما حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما، أنّ رسول الله ﷺ قال: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله، وأنّ محمّدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلاّ بحقّ الإسلام، وحسابهم على الله تعالى"².

الفرع الخامس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الخامس "السنة ناسخة للقرآن".

انتقل المؤلّف بعد ذلك إلى موضوع النسخ، تحت عنوان "السنة ناسخة للقرآن" وسار فيه على نفس المنوال السابق، من اعتبار النسخ حيلة من حيل أهل الحديث لإقصاء آيات القرآن، ثمّ ختم هذا الفصل بعنوان "حرب المرويات"، حيث انتقى مجموعة من الأحاديث زاعما أنّها "تعارض شكلا ومضمونا وبشكل واضح ومستفّر" مع القرآن....

نكتفي بما ورد في هذا الفصل طلبا للاختصار.

المطلب الثاني: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الثاني: "آفة علم الحديث"

جمع المؤلّف في هذا الفصل، جملة من الشبهات تحت العناوين التالية: "الحديث في القرآن"، "ليس علما"، "أكذوبة «علم» الرجال"، "رواية الحديث بالمعنى"، "جناية الحديث".

الفرع الأوّل: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الأوّل "الحديث في القرآن".

بطريقة تنضح بالخلط والتكرار، أورد المؤلّف تحت عنوان "الحديث في القرآن" شبهة مخالفة أهل الحديث للقرآن، بحجّة أنّهم أعطوا للفظ "الحديث" معان غير تلك التي وردت في القرآن، وأدخلوا مع كلام رسول الله ﷺ، كلام الصّحابة والتابعين.

¹المرجع السابق، ص31.

²أنظر تخريج الحديث والرد على الشبهة، الفصل الثاني، ص 114.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلف: " يُعرّف «علماء» الحديث مصطلح "حديث" بأنه: (ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل، أو تقرير، أو وصف خلقي أو خلقي)."

والحديث بهذا المعنى خاص بالمرفوع إلى النبي ﷺ، على ما ذهب إليه كثير من المحدثين وجروا عليه في كتبهم، غير أنّ البعض من هؤلاء المحدثين من يدخل في تعريف الحديث أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم!!! ويشهد لهذا صنيع جمهور المحدثين؛ فقد جمعوا في كتبهم بين أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم...¹

- لقد استشهد المؤلف بكلام علماء الحديث في تعريفهم "للحديث المرفوع"، ثم ساق باقي كلامه مساقا يوحي للقارئ أنّ هؤلاء العلماء أدخلوا في المرفوع أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم، وكأنّها صارت في منزلة المرفوع حكما، وفي هذا مغالطة لا تخفى على مبتدئ في علم الحديث.

- إنّ الأمانة العلميّة كانت تقتضي من المؤلف، أن يذكر كلام المحدثين في تعريفهم للحديث وتقسيماتهم له من جهة من ينسب إليه القول ويضاف إليه المتن، حيث ميّزوا بينها تميّزا واضحا وأطلقوا على كلّ واحد منها اسما خاصّا به، فقالوا: " المرفوع: ما أضيف إلى النبي ﷺ، تصريحاً أو حكما، من قول أو فعل أو تقرير أو وصف، والموقوف: ما أضيف إلى الصحابي، والمقطوع: ما أضيف إلى التابعي فمن بعده. ويدخل في ذلك المتصل وغير المتصل، والصحيح وغيره، إلّا الأخير وهو "المقطوع"، فإذا كان متصل السند فإنّهم لا يسمّونه متصلا إلّا مع التقييد، فهو واقع في كلامهم، كقولهم: "هذا متصل إلى سعيد بن المسيّب"، أو "إلى الزّهري" أو "إلى مالك" ونحو ذلك"².

الوقفه الثانية: قول المؤلف: " ولك أن تتعجب من هذا، ويحقّ لك أن تطرح السؤال المجهري الذي بدون طرحه لن تتضح الرؤى والتصوّرات: إذا كان الحديث الذي يخرج من فم الرسول وأفعاله التي يقوم بها وتقريراته أيضا، دينا باعتباره الأسوة الحسنة لنا، فما علاقة الصحابة بذلك وما علاقة التابعين؟!!! سوى أن تكون معادلة تقديس هؤلاء واعتبار أقوالهم وأفعالهم دينا يجب اتباعه، وسنة يستنّ بها، إلى جانب سنة رسول الله، فنكون إزاء أنبياء آخرين غير نبينا محمد ﷺ، صنعوا الدين

¹ طارق بن عوض الله، شرح لغة المحدث، ص76.

² رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص41.

بشكله الحالي، وهم فئة الصحابة على مختلف طبقاتهم وأنواعهم وتصنيفاتهم وعلمهم وجهلهم ونفاقهم وصدقهم وفسقهم وإيمانهم وإلخ..¹

- قبل أن يطعن المؤلف في الصحابة رضوان عليهم، بأن فيهم المنافق والفاسق، مهّد لكلامه بشيء يؤثّر به على عاطفة القارئ، باعتبار رسول الله ﷺ الأسوة الحسنة لنا - وهو الذي ردّ أحاديث متواترة، أجمعت الأمة على صحتها- ليفتري على العلماء أنّهم اعتبروا أقوال الصحابة والتابعين حجّة في الدين يجب اتباعها!!، بل "هذا القول نتيجة جهالاته الفاضحة وخوضه في قضايا علم شريف زلّت فيه أقدام أعلام اقتحموا ساحته دون زاد أو عتاد، فكيف بكاتب صحفي!!". فلو درس تاريخ تدوين وجمع السنّة لما تعجّب من صنيع هؤلاء الأعلام المحدثين، الذين جمعوا أقوال الرسول والصحابة في كتاب واحد، واعتبر فعلمهم هذا تقديسا للصحابة يجعل أفعالهم دينا يتبع!!².

- لم يعتبر العلماء "حجّة" كلّ حديث نُسب إلى رسول الله ﷺ، بل قسموا الأحاديث تقسيما دقيقا وباعتبارات كثيرة، فذكروا المرفوع، والموقوف، والمقطوع، والموصول، والمنقطع، والمعلق، والمعضل، والمدلس، والمقلوب، والمدرج، والمضطرب... ثمّ بينوا ما يترتب على كلّ واحد منها من أحكام، فكون الحديث مرفوعا إلى النبي ﷺ، لا يُدخّله ذلك في دائرة المقبول المحتجّ به، حتى تجتمع فيه شروط الصحة التي وضعها العلماء، وهي عدالة الراوي وضبطه، واتّصال السند، والسلامة من الشذوذ والعلّة. وأحسنُ مثال على ذلك ممّا يناسب هذا السياق، حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه السابق " لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمححه..." فرغم تصحيح بعض العلماء له كالإمام مسلم، واعتباره مرفوعا إلى رسول الله ﷺ، إلا أنّ الإمام البخاريّ علّله بالوقف ولم يخرججه في صحيحه، فكيف يزعم المؤلف أنّ العلماء يعتبرون ما هو أدنى من ذلك دينا؟!؟

- كما تحدّث العلماء عن الحديث الموقوف، وعن الأحوال التي يأخذ فيها حكم الرفع، " فهناك من المتون ما هي من حيث اللفظ موقوفة على الصحابي، ولكنها من حيث الحكم هي كالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، وهي تلك المتون الموقوفة لفظا التي انضمت إليها قرينة، يتبيّن

¹ المرجع السابق، ص41.

² عبد الحميد بن محمد المير، بؤس التنوير: نقد شبهات وأكذوبات أيلال رشيد، حول البخاري وصحيحه، مركز قرطبة لدراسات الحضارة الإسلاميّة، ط1، 2018م، ص177.

منها أنّ هذا المتن لا يمكن أن يكون ممّا قاله الصّحابيّ الكريم باجتهاده، بل لابدّ وأن يكون أخذه عن رسول الله ﷺ، كأن يأتي الصّحابيّ فيخبر عن أمرٍ غيبيّ من الأمور المتعلّقة بالأُمم السّابقة... فإنّ هذه الأمور لا يمكن للصّحابي أن يدركها بمحض اجتهاده... وهذا بشرط أن يكون ذلك الصّحابي ليس ممّن كان يأخذ عن أهل الكتاب...¹، إلى غير ذلك من القرائن المبسوطة في مظانّها.

وما لم يأخذ حكم الرّفْع من الأحاديث الموقوفة، فقد فصّلت كتب الأصول القول في الأحكام المتعلّقة بقول الصّحابي. أمّا الحديث المقطوع " فلا يحتجّ به في إثبات شيء من الأحكام الشرعيّة، وإذا احتفّ بقرائن تفيد رفعه، فإنّه عندئذ يكون حكمه حكم المرفوع المرسل"².

الوقفّة الثالثة: قول المؤلّف: " لكن يبقى السؤال الذي يفرض نفسه وبالإلحاح هو: ما هو تأصيل هاته الكلمة؟ سيما إذا علمنا أنّ معنى الحديث في اللغة كما في لسان العرب لابن منظور هو: " الجديد من الأشياء، نقيض القديم، ويُطلق على الكلام، قليله وكثيره لأنّه يحدث ويتجدّد شيئاً فشيئاً وجمعه أحاديث". أمّا إذا رجعنا إلى كلمة «حديث» فنجدها بالمعنى اللّغوي في القرآن، كهاته الآيات...³، ثمّ سرد عشر (10) آيات لإثبات المعنى اللّغوي الذي يقصده، ليخلص إلى النتيجة التّالية: "... إلى غير ذلك من الآيات، التي لها دلالة واضحة على أنّ الحديث هو مطلق كلام الله المنزّل على أنبيائه وأنّه كتاب الله الموحى أيضا إلى نبيّه مُحَمَّد ﷺ... فلم يتورّع هؤلاء على توقيف كلمة الحديث التي تمّ إعطاؤها معنى من لدن الله سبحانه، بالإضافة إلى معناها اللّغوي، وهو كلام الله"⁴.

- "هذا الكاتب لا يدري ما ينسخه بنفسه، فقد نقل قبل صفحتين من (لسان العرب) في معنى الحديث: (يطلق على الكلام، قليله وكثيره، لأنّه يحدث ويتجدّد شيئاً فشيئاً، وجمّعه أحاديث)، فهذا لفظ عربيّ معروف قبل نزول القرآن، ويطلق على الكلام، فما باله جعل المعنى اللّغوي هو كلام الله؟ ثمّ إنّ في القرآن إطلاقاً للحديث على كلام رسول الله ﷺ: قال تعالى:

¹ طارق بن عوض الله، شرح لغة المحدث، ص 76-77، بتصرف.

² نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 331.

³ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 41.

⁴ المرجع نفسه، ص 43.

﴿ وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ۗ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ﴿٣﴾ ﴾ التحريم [3]

"...إنه يعيد كلمات محمد شحور الذي زعم أنّ مصطلح (الحديث) هو للقرآن فقط، وقلده فيه، فهذه طريقته، وهذا هو مضمار سباقه¹..."

- بل إنّ إطلاق الحديث على أقوال الرسول قد ورد في أحاديث الرسول نفسه، وفي كلام الصحابة والتابعين، والأمثلة على ذلك كثيرة مستفيضة، منها قوله ﷺ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قلت: يا رسول الله، من أسعد الناس بشفاعتك؟ قال: لقد ظننت يا أبا هريرة لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أوّل منك، لما رأيت من حرصك على الحديث، إنّ أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله، خالصاً من نفسه"².

أجهد المؤلف نفسه - بطريقة واهية متناقضة- في حصر معنى (الحديث) في القرآن في كلام الله، ليشتنع على أهل الحديث إعطاء هذا اللفظ معان غير المعنى الذي يريد، وأنّ فقههم وفهمهم لا علاقة له بالقرآن، كما هو مبين في الوقفة التالية.

الوقفة الرابعة: مع قول المؤلف: "فيكون معنى الحديث في كتاب الله غير معناه عند المحدثين والفقهاء والشيوخ، في حين أنّ الأصل المتعارف عليه هو أنّ القرآن يعتبر الأصل الديني الأوّل عندنا، وأنّ معاني الاصطلاحات الدينية يجب أن تؤخذ عن القرآن، لكن واقع الحال ينبيء بغير ما يدّعي هؤلاء الشيوخ، فكيف جاز لهم أن يصفوا كلام رسول الله بالحديث، كاصطلاح خاصّ به لا بغيره، في حين أنّ الله في كتابه يعطي المعنى الاصطلاحي الحقيقي لكلمة «الحديث» وهو كلام الله"³.

- هذا الكلام ينطوي على عجائب قلما توجد في غيره، وأغرب هذه العجائب - والتي تؤكد غربة المؤلف عن الوسط العلمي - هي إنكاره أن يكون هنالك مصطلحات خاصّة بأهل الفنون على

¹ عبد الحميد بن محمد المير، بؤس التنوير، ص 170، بتصرف، نقلا عن: محمد شحور، القرآن والحديث، الأهالي للتوزيع، دمشق، ص 93.

² أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم: 99

³ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 43

اختلافها، يصطلحون على معانيها ويتخاطبون بها. هذا ليس خاصًا بعلوم الشريعة وحدها، بل يشمل كلّ التخصصات، كالطبّ والفلسفة والفيزياء والرياضيات وغيرها.

ألم يَطَّلِع على البحوث العلميّة المختلفة وهي تبدأ مباحثها غالباً، بذكر المعاني اللغويّة للألفاظ المدروسة في البحث، ثمّ التعريفات الاصطلاحية عند أهل الفنّ المدروس، ووجه المناسبة بينهما، قرباً وبعداً؟! وقد صدق من قال: "من تكلم في غير فنّه أتى بالعجائب".

ومنشأ هذا الانحراف العلمي - في اعتقاد الطالب - هو الخلط ما بين "الحقيقة الشرعية" و"الحقيقة اللغوية" و"الحقيقة العرفيّة" و"الحقيقة العلميّة أو المصطلح العلمي" ولهذا قال: " وأنّ معاني الاصطلاحات الدينية يجب أن تؤخذ عن القرآن"، فقد اعتبر مصطلحات أهل الحديث "مصطلحات دينية" فيجب ألا تنفك عن "الحقيقة الشرعيّة" التي وردت في القرآن. وهذا خطأ بيّن، ذلك بأنّ مصطلحات المحدثين والفقهاء والأصوليين واللغويين وغيرهم، إنّما هي مصطلحات فنيّة اتفقوا عليها، لضبط المفاهيم وتوحيد لغة التخاطب بين أهل الفنّ الواحد، فضلاً عن كون الحقيقة الشرعية ليست خاصّة بالقرآن الكريم، وإنّما تستفاد أيضاً من الأحكام التي جاءت بها السنّة المطهّرة.

الوقفه الخامسة: مع قول المؤلّف: "... حتى صدق فيهم قول الله تعالى:

﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ﴾ الفرقان [30]

قال ابن القيم في كتابه (الفوائد): "وهجر القرآن أنواع: أحدها: هجر سماعه، والإيمان به والإصغاء إليه. والثاني: هجر العمل به والوقوف عند حلاله وحرامه، وإن قرأه وآمن به والثالث: هجر تحكيمه والتحاكم إليه في أصول الدين وفروعه، واعتقاد أنّه لا يفيد اليقين، وأنّ أدلّته لفظية لا تحصل العلم. والرابع: هجر تدبّره وتفهمه، ومعرفة ما أراد المتكلّم به منه"¹.

هل توقّف كلام ابن القيم عند هذا الحدّ؟ كلا. بل زاد نوعاً خامساً أعقّل المؤلّف ذكره: "فلماذا لم يكمل أيلال نقل كلام ابن القيم في أقسام الهجر ومنه قوله: "الخامس: هجر الاستشفاء والتداوي به في جميع أمراض القلب وأدوائها، فيطلب شفاء دائه من غيره، ويهجر التداوي به..."

¹ المرجع السابق، ص 43-44.

والجواب¹ أن أيلال يعتبر الإسترقاء والاستشفاء بالقرآن خرافة، يقول: " فلم يُعد له أي دور في حياة الناس، إلا أن يُتلى لطرد الشياطين أو يُسترقى به لدفع الأمراض، أو للقضاء المبرم على العين والحسد، أي أنهم ربطوه بالخرافة، وجعلوا منه وسيلة للاستزاق".

الفرع الثاني: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثاني "ليس علما".

وتحت عنوان " ليس علما"، أراد المؤلف أن يُثبت - دون جدوى - أن علم "الجرح والتعديل" خرافة ولا يصح أن يسمّى علما. وهو - وإن كان يتحدث عن هذا العلم - يقصد "علوم الحديث" كلّها، كما هو واضح من سياق كلامه.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلف: "... ناهيك عن الاختلاف الكبير في قواعد هذا الذي يروى لشيوخه أن يطلقوا عليه «علما»، مع العلم أنه حتى كلمة قواعد هاته تبدو بعيدة كل البعد، عن شتم هذا واتهام ذاك ومدح هذا وذم ذاك، ووصف هذا بالمجهول والآخر بالمشهور والمعروف، وتكذيب هذا وتصديق ذاك، وهلم جرّاء، فنحن في النهاية نجد أنفسنا في دوامة كبيرة عنوانها «التجريح والتعديل» تختلف فيها الآراء، وتتحكم فيها الأهواء... لكل ما سبق لا يمكننا بأي حال من الأحوال اعتبار خرافة «الحديث» علما، لأنها لا تملك من العلم شيئا، ومنهجها منهج أهواء، وأسلوبها انتقائي مزاجي، يخضع لأقوال الرجال، والتي بمقتضاها يتم الحكم على رجال آخرين بالصلاح أو بالطلاق"².

- لقد اختصر المؤلف هذا الصرح الشامخ من "علوم الحديث" عامّة و"علم الجرح والتعديل" خاصّة - الذي تعاقبت على بنائه أجيال متلاحقة من العقول الموسوعيّة المتخصّصة - في كلمة واحدة: "خرافة"، دون أدنى اعتبار لعقول القراء.

ولما عديم الحجّة لإثبات دعواه، استعار عقل من يثق فيه من أعداء السنّة، لينزع عن علوم الحديث صفة "العلميّة"، حيث يقول: " وفي هذا الصدد يقول الدكتور عماد حسن رحمه الله في مقالة له نشرها على صفحته الفيسبوكية بعنوان (خرافة علم الرجال) ما يلي: "في العصر الحديث حيث تراكمت المعرفة الإنسانية بمقدار كاف لتصنيف العلوم المختلفة فإنّ اللفظ يطلق على مجال من

¹ عبد الحميد بن محمد المير، بؤس التنوير، ص 185.

² رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 45-48، بتصرف.

مجالات المعرفة الإنسانية الذي استوفى شروطا محدّدة حتّى يطلق عليه لفظ (علم)... من أهمّ هذه الشّروط:

أولاً: وحدة الموضوع في العلم المعني....

ثانياً: لا بدّ للمنهج الذي يقوم عليه العلم المعني أن يكون قابلاً للاختبار في مصداقيته...

ثالثاً: يجب أن تكون التجربة قابلة لإعادة الإنتاج...¹.

هذه هي الشّروط التي أراد صاحب المقال أن ينفي وجودها في علوم الحديث، لينزع عنها صفة "العلميّة". فها هي علوم الحديث مبثوثة في مظانّها - وما أكثرها - معلومة الموضوع، بيّنة المنهج، صالحة لكلّ زمان ومكان للحكم على أيّ رواية تُعرض عليها، بالصحة أو البطلان.

لقد حفل مقال (عماد حسن) بالمغالطات والأباطيل والاستدلالات الواهية، التي يطول تتبّعها، لهذا نقتصر على ذكر مثال واحد:

قول (عماد حسن): " في هذا السياق فإنّ ظاهرة تناقل الأقوال بين مسلسل من الأفراد بينهم عقود من الزمن تمتدّ في المسلسل الواحد (سند الحديث) إلى تسع أجيال في غالب الروايات ليس إلا خرافة وأكذوبة، لأنّ علم النفس وعلم الاجتماع الحديثين أثبتا أنّ هذه الظاهرة ليست من طبيعة البشر ولا يمكن حدوثها أبدا...²."

- إيراد كلمة " تسع أجيال في غالب الروايات" في هذا السياق، فيه إيهام بطول الإسناد، ومن ثمّ طول المدّة الفاصلة بين المصنّف والنبي ﷺ، في حين أنّ العبرة عند أهل الحديث بعدد الرواة وليس بعدد الأجيال، فاختلف الرواة لا يعني اختلاف الجيل الذي ينتمي إليه كلّ واحد منهم، ودليل ذلك أنّنا نجد في كتب السنّة: رواية الأكاير عن الأصاغر ورواية الآباء عن الأبناء (أي رواية الجيل القديم عن الجيل الجديد)، ورواية الأقران بعضهم عن بعض وهو الحديث المدبّج ورواية السّابق عن اللاحق...

¹ المرجع السابق، ص45-47، بتصرّف.

² المرجع نفسه، ص46.

من جهة أخرى، لو كانت العبرة في حساب طول المدّة بالأجيال، كيف نفسّر وجود أحاديث في صحيح البخاري، ليس بين المصنّف ورسول الله ﷺ سوى ثلاثة رواة (ثلاثيات البخاري).

الفرع الثالث: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثالث "أكذوبة علم الرجال".

أورد المؤلف تحت هذا العنوان جملة أخرى من الشبهات والمغالطات.

الوقف الأولى: مع قول المؤلف: "لا يمكن أن نتحدّث عمّا يطلق عليه اسم «علم» الحديث، دون أن نتطرّق إلى إسناد الحديث، ولا يمكن أن نناقش الإسناد دون أن نقف على ما يطلق عليه أيضا «علم الرجال» أو «علم طبقات الرجال الذي يعتبر أحد فروع «علم» الرجال"¹.

- بعد أن تحدّث المؤلف عن "علم الجرح والتعديل" تحت العنوان السابق، عاد مرّة أخرى إلى هذا الموضوع، مُعرباً عن نيّته في مناقشة قضايا تخصّصية دقيقة، هي من أخصّ مسائل علوم الحديث، لكن -كعادته- ليس بالرجوع إلى كتب أصحاب هذا الشأن والنظر فيها وبيان عيوبها ومثالبها، وإنما بالتترّس بآراء من يثق في علمهم، إذ يقول: "وقد أحببت أن أصدّر مناقشتي لهاته القضية بنقلٍ عن الدكتور أحمد صبحي منصور من مقال له نشر سنة 2005 على موقع الحوار المتمدّن.. بعنوان «الإسناد في الحديث».

الوقف الثانية: بعد أن سرد أحمد صبحي منصور قصّةً أوردتها الأصفهاني في كتاب "الأغاني"، زاد فيها صبحي منصور ما ليس منها، عقّب عليها أيلال بقوله: "إنّ نسبة حديثٍ للرسول صلى الله عليه وسلم قائمة بالأساس على الشكّ الكبير، لذلك فور أن يقول لك قائل حديثاً ينسبه للرسول فإنك ستسأله مباشرة عن إسناد الحديث «العنعنة» ومن هنا تمّ اختراع الإسناد المتشكّل من مجموعة من الرواة يسمّونهم رجال الحديث، لينشأ بعد ذلك ما تمّ الاصطلاح عليه بعلم الرجال، الذي هو في تعريفهم «علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بالألفاظ مخصوصة وعن مراتب تلك الألفاظ، ويطلق عليه أيضا "علم رجال الحديث" أيضا "علم الجرح والتعديل..."².

¹ المرجع السابق، ص 49.

² المرجع نفسه، ص 49-50، بتصرّف.

- لقد أخطأ المؤلف بقوله: " إن نسبة حديث الرسول ﷺ قائمة بالأساس على الشك الكبير"، ذلك بأن تلك النسبة قائمة على ما هو أكبر من الشك، إنها قائمة على الرّفص وعدم القبول، لأنّ الأصل في الرواية عدم الصحّة حتى يقوم الدليل على نسبة الكلام للنبي صلى الله عليه وسلم، ولن يتحقّق ذلك حتى يردّ المتن منقولاً بإسناد متّصل، اجتمعت في رواته شروط العدالة والضبط، مع السلامة من الشذوذ والعلّة. ولم يخطئ المؤلف في وصفه لموقف المسلم من سماع الرواية بقوله: " لذلك فور أن يقول لك قائل حديثاً ينسبه للرسول فإنّك ستسأله مباشرة عن إسناد الحديث"، لأنّ هذا هو الموقف الطبيعي الذي ينبغي أن يكون.

هذا الإسناد الذي ألجم المتربّصين " كان ولا يزال أهمّ الوسائل التي حفظ الله بها الحديث وصانه من الوضع والتلاعب والكذب والافتراء، كما أنّه المعيار الأوّل الذي تُقيّم به الروايات، وتوزن به الأخبار... وقد بدأ مع بداية الرواية في حياة النبي ﷺ، حين كان الصحابة يتناوبون على حضور مجلسه ﷺ فيبلغ الشاهد منهم الغائب، وينقل كلّ منهم لغيره ما سمعه وشاهده، مع نسبة القول أو الفعل إلى قائله الذي سمعه منه، سواء كان ذلك القائل النبي ﷺ أو صحابياً آخر سمعه من النبي ﷺ، وقد لا يذكر بعضهم الوساطة فيما لم يسمعه مباشرة من النبي ﷺ، لا عن جهل منه أو عدم معرفة بمن أخذ عنه، ولكن لقرب العهد بالنبي ﷺ، ولوجود الثقة بينهم، وبُعدهم عن مظانّ الكذب، فالصحابة كلّهم ثقات عدول"¹.

استمرّ الأمر في تناقل الروايات بهذه الكيفيّة، مع الحيطة والحذر في زمن أبي بكر وعمر، إلى أن ظهر وضع جديد أفرزته فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه، نتج عنه فرّق وطوائف وأصحاب البدع والأهواء، استباح بعضها "الوضع في الحديث" تأييداً للفكرة وانتصاراً للمذهب، "مما استوجب زيادة الحيطة والحذر، والتثبت في قبول الروايات، فأصبح السؤال عن السند وإلزام الرواة به أمراً ضرورياً اقتضته طبيعة المرحلة..."².

روى مسلم في صحيحه عن مجاهد قال: " جاء بشير العدوي إلى ابن عبّاس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عبّاس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عبّاس، ما

¹ عبد الرزاق الجوزي، صفة إذلال لتهات أيلال، الإصدار الأوّل، مراكش، المغرب، بدون بيانات إضافية، ص202، بتصرّف.

² المرجع نفسه، ص202.

لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إننا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب والدّلول لم نأخذ من الناس إلا بما نعرف¹.

وقال محمد بن سيرين (ت: 110 هـ): "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"².

الوقفه الخامسة: مع قوله: "إنّ «علم» الرجال انصبّ على دراسة رجال الحديث دون النظر في المتن، وهو الأهم"³.

- هذه الشبهة أيضا من الشبه القديمة التي اعترض بها المستشرقون وتلامذتهم الحداثيون، من أصحاب الشروح والحواشي على مؤلفات أساتذتهم، أمثال أبي رية وركريا أوزون وغيرهما.

"إنّ المحدثين لم يألوا جهدا في نقد المتون والكشف عنها كما فعلوا تماما في الأسانيد، فعندما عرفوا الحديث الصحيح اشتروا لصحته خلوّه من الشذوذ، وسلامته من العلة القادحة، وبيّنوا أنّ الشذوذ والعلّة يقدحان في المتن كما يقدحان في الإسناد، ومن ثمّ قرروا قاعدتهم المعروفة: لا يلزم من صحّة الإسناد صحّة المتن، فقد يصحّ إسناد حديث ما، مع أنّ في متنه علةً قادحةً تقدح في صحته، أو يكون هذا المتن شاذّا مخالفا لما روي عن الثقات الأثبات، ممّا يؤكّد على أنّهم لم يغفلوا متن الحديث وهم يبحثون شروط الأحاديث المحتجّ بها"⁴.

الوقفه السادسة: مع قوله: "...فبدأوا يجرحون على هواهم، متأثرين بالعصبية المذهبية، وبالشائعات أحيانا"⁵.

¹ مقدمة صحيح مسلم 13/1.

² المرجع نفسه 15/1.

³ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 51.

⁴ عبد الرزاق الجوزي، صفة إذلال لتهات أيلال، ص 221؛

⁵ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 51.

اعتبار "علم الجرح والتعديل" علما مبنيا على الهوى هو محض افتراء، والأمثلة التالية تكذب ذلك:

المثال الأول: قال ابن حبان: سئل علي بن المديني عن أبيه؟ فقال: "أسألو غيري" فقالوا: سألناك، فأطرق، ثم رفع رأسه وقال: "هذا هو الدين، أبي ضعيف"¹.

المثال الثاني: كان الإمام البخاري في غاية العفة في القول، وتحري الحق في نقد الرجال، وقد يقول في الرجل الذي يعرف كذبه: "فيه نظر"، "سكتوا عنه"، وأصرح ما قاله في رجل: "منكر الحديث".

الوقف السابعة: مع قوله: "وهنا يحق لنا أن نسأل كل ذي عقل حصيف، هل كان الصحابة كلهم عدول (هكذا بالرفع)، وكلهم أتقياء، وكلهم على مرتبة واحدة من العلم والإيمان، أم هم في الحقيقة أصناف وأنواع، يجب أخذ الحيطة والحذر عند الأخذ منهم وعنهم..."² وقوله: "ولمن يقدر الصحابة ما عليه إلا قراءة القرآن، سيما سورة التوبة التي يسميها البعض بالفاضحة، فقد ورد فيها كثيرا (هكذا بالنصب) من الانتقاد لهم، وأظهرت حقائق العديد منهم، بل يمكنك أيها المقدس المقلد أن ترجع إلى الأحاديث التي تُسميها صحيحة لتقف على رأي الصحابة في بعضهم البعض، لتصد من حجم السهام التي وجهها هؤلاء لبعضهم البعض"³.

- عاد المؤلف مرة أخرى - كعادته في تكرار الشبهة في مواضع شتى - إلى التشكيك في عدالة الصحابة رضوان الله عليهم، بطريقة مخادعة، حيث أوردها مع مسائل يتفاوت فيها الصحابة، وهي التقوى، والعلم، والإيمان، حتى يسبق إلى ذهن القارئ تفاوتهم أيضا في العدالة.

والغرض من ذلك، دون ريب، هو ضرب أصل الإسناد وقطع حلقة الوصل بالوحي، حتى يصبح الحديث لا خطام له ولا زمام، فلا تقوم به حجة ويثبت به حكم.

¹ أبو حاتم، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، الدارمي، البستي (ت: 354 هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت. محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط1، 1396 هـ، ج2، ص15.

² أيلال رشيد، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص51.

³ المرجع نفسه، ص52.

فالعَدالة الدينيّة "ثابتة لجميعهم بتثبيت الله ورسوله ﷺ ذلك لهم، والمقصود براءة جميعهم من وصف الفسق، وإمّا كان يوجد الفسق في المنافقين، وليسوا صحابة، لتخلّف معنى الصّحبة فيهم، وليس في هؤلاء بفضل الله من يُذكر برواية العلم... وحتى من زنى أو سرق ممّن قُصّ علينا نبؤهم، فإنّ من ثبت ذلك عليه فإنّه تاب منه وأقيم عليه الحدّ المطهّر، فعاد أمره إلى العَدالة بالتّوبة"¹.

ولا شكّ أنّ الطّعن في صحابة رسول الله ﷺ هو من عمل الزنادقة والمبتدعة وأهل الرّيغ والضلال. قال أبو زرعة الرازي رحمه الله: "إذا رأيت الرّجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاعلم أنّه زنديق، وذلك أنّ الرسول ﷺ عندنا حقّ، وما جاء به حقّ، وإمّا أدّى إلينا هذا القرآن، والسنن، أصحاب رسول الله ﷺ، وإمّا يريدون أن يجرّحوا شهودنا ليبتلوا الكتاب والسنة، والجرّح بهم أولى، وهم زنادقة"².

أمّا أدلّة عدالة الصّحابة رضوان الله عليهم، من الكتاب والسنة والإجماع، فكثيرة، سبق الإشارة إلى بعضها في الفصل الثّاني من هذا البحث.

- وقول المؤلّف عن الصّحابة: " يجب أخذ الحيطة والحذر عند الأخذ منهم وعنهم" فهو في غاية القبح والوقاحة، فقد استدلّ بكلام أعداء السنة وأعداء الإسلام، من أمثال أبي رية، وشحرور، وأوزون، وصبحي منصور، وغيرهم ولم ينصح بالحيطة والحذر عند الأخذ عنهم، إذ يتكلّمون في دين الله بغير علم، بل عبّر عن مكنون مشاعره إزاءهم، بالتّقدير والاعجاب بكلامهم.

الفرع الرّابع: التعلّيق على شبهات ومغالطات العنوان الرّابع "رواية الحديث بالمعنى"

جُلّ ما أورد المؤلّف تحت هذا العنوان هو نقل لكلام أبي رية في كتابه (أضواء على السنة المحمّديّة)، أورد فيه كلاما موجزا حول بداية اشتراط الإسناد، ورواية الصّحابي عن التّابعي عن الصّحابي، دون أن يعلّق عليه، ثم أورد بعض النصوص المتعلّقة بنقد الصّحابة بعضهم لبعض، وختمه ببعض التّقول، لِيبيّن كيف تضرّ رواية الحديث بالمعنى.

¹ عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، ج1، ص339-340، بتصرّف.

² الخطيب الغدادي، الكفاية، ص49.

وحيث أنه قد سبق مناقشة شبهة "الرواية بالمعنى"، ومذاهب العلماء فيها وضوابطها، فإننا سنقتصر هنا على التعليق على بعض ما ورد فيه.

الوقفة الأولى: مع قول المؤلف: " يظنّ معظم النَّاس أنّ الأحاديث التي ترد في كتب الحديث عن رسول الله، أنّها واردة عنه باللفظ والمعنى كما قالها الرسول، في حين أنّ معظمها وارد بالمعنى، أي كما فهمه رواة الحديث، وليس بلفظه كما قاله الرسول، وفي هذا قال ابن رجب: «اختلاف ألفاظ الرواية يدلّ على أنّهم كانوا يروون الحديث بالمعنى ولا يراعون اللفظ إذ المعنى واحد) من كلام المازري في المعلم (145/2) ."

- أولاً: يُلاحظ خللٌ واضح في الإحالة، "كيف يمكن للإمام المازري أن يستشهد بكلام ابن رجب؟.. فالمازري هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي (المتوفى: 536هـ)، وأنّ ابن رجب هو: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثمّ الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)"¹.

- ثانياً: " هذا الكلام سرقه المؤلف من كتاب (الحديث المضطرب دراسةً وتطبيقاً على السنن الأربع) لأحمد بن عمر بازمول، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة أمّ القرى، ص7، حيث يلاحظ عليه:

1- عدم ذكره لمصدر نقولاته.

2- بتره لكلام ابن رجب: بحيث لو ساقه بتمامه لانهارت دعواه من أولها، فابن رجب رحمه الله يبيّن أنّ روايتهم للحديث مع اختلاف بعض ألفاظه ومعناه واحد لا يسقط الحديث في الاضطراب والتناقض لما اتّصف به الرواة من العلم والفقّه والعدالة والورع. قال رحمه الله: (اختلاف ألفاظ الرواية يدلّ على أنّهم كانوا يروون الحديث بالمعنى ولا يراعون اللفظ إذ المعنى واحد، وإلاّ لكان الرواة قد رووا الحديث الواحد بألفاظ مختلفة متناقضة. ولا يظنّ بهم مع علمهم وفقههم وعدالتهم وورعهم)²

¹ عبد الحميد بن محمد المير، بؤس التنوير، ص201

² ابن رجب الحنبلي (ت: 795 هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت. محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط1، 1996م، ج6، ص393.

3- قوله: "من كلام المازري في المعلم (145/2) بتصرّف" هو كلام للباحث (بازمول) حينما نقل كلاما للمازري يعضد به قول ابن رجب، وكلام المازري الذي سقط من سطور أيلال هو " بل هو سوء ظنّ بالرواة، وتطرق إلى إفساد أكثر الأحاديث". والعجيب المضحك أنّ أيلال انتسخ حتى قول المصنّف (بتصرّف)"¹.

الفرع الخامس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الخامس "جناية الحديث".

ختم المؤلف هذا الفصل بعنوان استعراضي "جناية الحديث"، حيث أورد فيه عددا من الأحاديث، يرى أنّ بعضها تسبّب في هجر كتاب الله، وبعضها جعل الأمة متخلّفة تؤمن بالخرافة وتناهض العلم، وبعضها يسيئ للنبي...

الوقفه الأولى: مع قول المؤلف: " إنّ أعظم جناية جناها الحديث، هي التسبّب في هجر كتاب الله ليحلّ محلّه، على مستوى التشريع، وعلى مستوى العقيدة، وعلى مستوى العبادات، حتى أصبح لدينا دين آخر مأخوذ من الحديث لا علاقة له بالقرآن، بل إنّ الحديث اتّهم القرآن بالتقصّ والزيادة والتّحريف غير ما مرة في مرويات تعجّ بها كتب الحديث، فكانت الجناية العظمى التي أورثنا إيّاها الحديث، هو تغييب كتاب الله من المشهد الديني تغييرا يكاد يكون تاما، إلا من بعض المظاهر والطقوس الشّكلية، والمرتبطة أساسا بالخرافات"².

إنّ تحافت هذا الكلام الذي صدر به المؤلف هذا العنوان، يقفز إلى العين دون كبير عناء:

1- أين كان علماء الأُمَّة، منذ العهد الأوّل إلى يوم الناس هذا، إذ لم يكتشفوا هذه المفاصد العظيمة لسنة رسول الله ﷺ وجنابيتها على كتاب الله تعالى، حتى جاء صحافي في مجلّة عابثة ليدقّ ناقوس الخطر، ويحدّر من جناية الحديث " على القرآن وعلى أُمَّة الإسلام وعلى البشريّة جمعاء؟"

2- أين هي النصوص القرآنيّة التي عطّلها حديث رسول الله ﷺ على مستوى التشريع، وعلى مستوى العقيدة، وعلى مستوى العبادات؟

¹ عبد الحميد بن محمّد المير، بؤس التنوير، ص 201

² أيلال رشيد، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 61.

3- هل (المظاهر والطقوس الشكلية) التي بقيت، ومنها الصلاة والحج، هي (مرتبطة أساساً بالخرافات)؟

المطلب الثالث: الرد على شبهات ومغالطات الفصل الثالث: "أسطورة البخاري"

جمع المؤلف في هذا الفصل، جملة من الشبهات تحت العناوين التالية: "لماذا البخاري؟"، "سيرة أحلام"، "الأسطورة"، "أسطورة الحفظ الأسطوري" و"أسطورة صحيح البخاري".

في هذا الفصل، الذي أخذ كل مادته عن التجمي، صاحب كتاب (أضواء على الصحيحين)، يريد المؤلف أن يبرز هالة التقديس التي أحيطت بشخصية الإمام البخاري، والأساطير التي نسجت حول حياته وقدراته وكراماته والإجماع المزعوم على صحيحه، على حدّ تعبيره.

بعد القراءة النقدية لهذا الفصل، ظهر للطالب تقييد الملاحظات التالية :

الفرع الأول: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الأول "لماذا البخاري"

أفصح المؤلف، تحت هذا العنوان، عن سبب اختياره للبخاري، إلى جانب إيراد مجموعة من المغالطات، نقف معها هذه الوقفات.

الوقفة الأولى: مع قوله: "...لنشرع في هذا الفصل الذي سنتطرق فيه إلى أسطورة البخاري، حيث سنقف على مجموعة من الخرافات المتعلقة بشخصية محمد بن إسماعيل البخاري... أساطير ألصقت بهاته الشخصية، فكانت بمثابة سياج كهربائي وضع حولها، حتى لا يتجرأ أحد على انتقادها... ولعلّ أول سؤال نجابه به هو لماذا البخاري؟

لعلّ الشخصية الدينية الأكثر تأثيراً في التاريخ الإسلامي هي شخصية «محمد بن إسماعيل البخاري» لما حملته من ملامح جعلت البعض يغالي فيها ليرفعها إلى مقام الأنبياء أو أكثر، وكذا الكتاب المنسوب إليه «صحيح البخاري» الذي تمّ رفعه إلى مستوى أن يقارن بكتاب الله لذلك

ولهاته الاعتبارات أرى أنّ هاته الشخصية لم تعد ملك نفسها، بل أصبحت ملكا لكلّ الباحثين والمهتمين، لينبشوا فيها، ويقفوا حول حقيقة ما يثار حولها...¹

- لقد بيّن المؤلف بكلّ وضوح سبب تعرّضه للإمام البخاري ونبشه في شخصيته، والذي لم يكن من أجل البحث عن الصفات والمؤهلات التي بوّأته منزلته الرفيعة ومقامه العالي، وإمّا ليثبت أنّ الإمام البخاري و"جامعه الصحيح" أسطورة، ليحقّق هدفا هو أكبر من مجرد إسقاط الإمام البخاري.²

الوقفّة الثّانية: مع قوله: " إنّ من الطّوامّ الكبرى التي جعلت أمة بكاملها تقع في المحذور هو قلبها الحقائق، وتقديسها للماضي ورجاله، حتى سارت الركبان بمقولة زُددت على الألسن بدون وعي من قائلها، ولا تمحيص (الخير في اتباع من سلف والشرّ في ابتداع من خلف)، وبذلك أصبحت أمة المليار تسير إلى الوراء، بدل أن تسير إلى الأمام، فلا فهم إلا فهم السلف، ولا علم إلا علمهم، حتى غدا سؤال «هل لك سلف في هذا؟» من الأسئلة الملجمة لحرية الرأي وحرية الفكر، التي هي أساس كل تقدّم"³.

- هذا الموقف لا يُستغرب من المؤلف، فهو منسجم تمام الانسجام مع أهمّ خصائص "الحداثة" ألا وهي الثورة على المقدّسات ونبذ التراث. وكيف يكون له سلف في هذه الأمة، وهو لا يؤمن لا بحديث رسول الله، ولا بعلوم الحديث، ولا يعرف لعلماء الأمة قدرهم... فمليار مسلم يسرون إلى الوراء لأنهم يتبعون السلف، وهو ومنّ على شاكلته، يسير إلى الأمام، معتمدا على عقله القاصر، بلا ضوابط ولا مؤهلات !!

الفرع الثّاني: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثّاني "سيرة الأحلام"

أورد المؤلف تحت هذا العنوان -كعادته- أقبح صور الكذب وأبشع أنواع الطّعن، في الإمام البخاري وفي الأئمة الأعلام، وأجهد نفسه في تتبّع ما ورد من الرّوى التي حكاها أصحابها حول

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري: نهاية أسطورة، ص 73-74، بتصرّف.

² انظر أسباب التركيز على الإمام البخاري، ص 120 من هذا البحث.

³ رشيد أيلال، صحيح البخاري: نهاية أسطورة، ص 75.

الإمام البخاري، معتبرا سيرته المشرفة التي ذكرها جمهرة العلماء، "سيرة أحلام"، غير حقيقية، نسجت من وحي الأساطير والخرافات والرؤى والأحلام. وحتى يقرّر هذه المعاني في ذهن القارئ، كرّر عبارات (أحلام، أساطير، خرافات، أوهام، رؤى) أكثر من سبع وخمسين (57) مرّة، تحت هذا العنوان وحده.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلّف: " إنّ الدّارس لسيرة البخاري كما تناقلتها كتب التّاريخ وتراجم الرجال، سيجدّها تركّز على مجموعة من الأحلام لإبراز فضله واستثنائيته بشكل غريب... ولعلّ القارئ سيصاب بالدهشة لما سنقف عليه من تقديس للشيخ البخاري، المعتمد على أحلام...¹" وقوله: " والغريب أنّ سيرة الإمام البخاري كان حضور الأحلام فيها بشكل كبير ومطرّد، وكل هاته الأحلام تصبّ في إطار إبراز البخاري على أنّه شخص أسطوري وخرافي وله اتّصال بالغيب يؤيّدّه، وتُقدّم هاته الأحلام للنّاس على أساس أنّها حقائق تاريخية مع كامل الأسف"².

- إنّ تقزيم المؤلّف لهذا الموضوع و" اختصار سيرة البخاري العظيمة في بعض الرؤى والأحلام التي تدخل في باب المبشّرات، لمن الأمور التي لا يقبلها البحث العلمي الجاد الرصين. كيف أمكن الكاتب أن يمحو صفحات عظام مشرقة من سيرة البخاري ثابتة عنه بأسانيد جياذ..صفحات من طلبه للعلم منذ نعومة أظافره ونبوغه على أقرانه، ثمّ العديد من الشّهادات الموثّقة في الثناء على حفظه وضبطه وفهمه من قبل شيوخه وعلماء الأمصار...فلو درس فعلا- سيرة البخاري لعلم علم اليقين أنّ علوّ صحيح البخاري لم يتأتّ من شخصية مؤلّفه، بل بناءً على دراسة علميّة متأنّية، وانبهارهم من الصناعة الحديثيّة التي بثّها البخاري في كتابه وقوّة ومثانة شرطه، مع ما امتاز به الصّحيح من عجيب التراجم وتناسق الأبواب"³.

الوقفه الثّانية: مع قول المؤلّف: " تبدأ أوّل الخرافات والأوهام الملتصقة بسيرة الشيخ مُجّد بن اسماعيل البخاري، عندما كان طفلا صغيرا، وفقد بصره وروى المؤرّخون أنّ بصره فقد وهو صغير

¹ المرجع السابق، ص 77، بتصرّف.

² المرجع نفسه، ص 78.

³ عبد الحميد بن محمد المير، بؤس التنوير، ص 333-334، بتصرّف.

فَرَأَتْ أُمَّهُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَنَامِ فَقَالَ لَهَا: «يَا هَذِهِ قَدْ رَدَّ اللَّهُ عَلَى ابْنِكَ بَصْرَهُ لِكَثْرَةِ بَكَائِكَ أَوْ لِكَثْرَةِ دَعَائِكَ» فَأَصْبَحَ وَقَدْ رَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بَصْرَهُ¹.

- لقد ترك المؤلف مناقشة المسائل الجوهرية التي بنى عليها العلماء حُكْمَهُمْ عَلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ وَصَحِيحِهِ، وراح يناقش الرؤى التي استأنسوا بها -عرضا- من باب المبشرات، فأورد بعض النماذج من تلك الرؤى، منها هذه الرؤيا، وإنَّ "القارئ سيصاب بالدهشة" من طريقة تعليق المؤلف عليها.

الوقف الثالث: مع تعليق المؤلف على القصة: " إنَّ أَوَّلَ مَا يَلَاحِظُ فِي هَاتِهِ الْقِصَّةِ هُوَ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ بَلَّغَتْ أَهْمِيَّتَهُ الْكُبْرَى، أَنَّ أَوْحَى اللَّهُ إِلَى أُمَّهُ عِبْرَ نَبِيِّ اللَّهِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْمَنَامِ، بِأَنَّ ابْنَهَا قَدْ رُدَّ إِلَيْهِ بَصْرَهُ، فِي رَوَايَةٍ بِسَبَبِ بَكَائِهَا وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى بِسَبَبِ دَعَائِهَا، وَكَأَنَّ أُمَّ الْبُخَارِيِّ كَانَتْ نَبِيَّةً يُوْحَى إِلَيْهَا!! تَمَّ لِمَاذَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَى أُمَّ الْبُخَارِيِّ أَنَّ ابْنَهَا رَجَعَ إِلَيْهِ بَصْرَهُ عَنِ طَرِيقِ هَذَا الْحَلْمِ؟ أَلَمْ يَكُنْ بِإِمْكَانِهَا مَعْرِفَةَ أَنَّ ابْنَهَا مُجَدُّ رَجَعَ إِلَيْهِ بَصْرَهُ بِمَجْرَدِّ أَنْ يَفْتَحَ هُوَ عَيْنَيْهِ فَيَلَاحِظُ ذَلِكَ وَيُخْبِرُ أُمَّهُ؟! لِمَاذَا هَاتِهِ الْمَسْرُوحِيَّةُ بِرَمْتِهَا؟ فَالْمَعْرُوفُ أَنَّ أَيَّ شَخْصٍ رَجَعَ إِلَيْهِ بَصْرَهُ يُمْكِنُ أَنْ يَعْرِفَ الْأَمْرَ بِسَهُولَةٍ وَيُخْبِرُ مَنْ كَانُوا حَوْلَهُ، تَمَّ لِمَاذَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالضَّبْطِ هُوَ مِنْ حَمَلِ رِسَالَةِ الْإِخْبَارِ لِأُمَّ الْبُخَارِيِّ؟ أَلَا أَنَّهُ أَبُو الْأَنْبِيَاءِ؟ لِيَتَمَّ إِيْهَامُ النَّاسِ بِأَنَّ الْبُخَارِيَّ كَانَ لَهُ اتِّصَالٌ بِالنَّبَوَّةِ؟ فَقَدْ كَانَ بِإِمْكَانِ الرَّاوي أَنْ يَقُولَ إِنَّهَا رَأَتْ النَّبِيَّ، تَمَّ مِنْ أَخْبَرَهَا أَنَّ مِنْ رَأَتْهُ فِي الْمَنَامِ-إِذَا كَانَتْ فَعَلًا قَدْ رَأَتْ- هُوَ سَيِّدُنَا إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلَ؟"²

- هكذا، بهذا التسطيح الفكري والأسلوب الإعدادي، يريد المؤلف أن يثبت أن "أمير المؤمنين في الحديث" هو مجرد أسطورة نسجت الرؤى والأحلام، " إنَّ مَا سَاقَهُ أَيْلَالٌ مِنْ رَوَايَاتٍ وَحِكَايَاتٍ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَصَحِيحِهِ، لَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهَا هِيَ الْحِجَّةُ عَلَى صِدْقِ مَا فِي الصَّحِيحِ وَعَظِيمِ مَنْزِلَةِ صَاحِبِهِ. بَلْ ذَكَرُوا مِنْ بَابِ الْمُبَشَّرَاتِ وَإِظْهَارِ عُنَايَةِ اللَّهِ بِهِ، وَبَيَانِ لِكْرَامَةِ وَالدِّتَةِ الْمُؤْمِنَةِ الْعَابِدَةِ الَّتِي سَهَرَتْ عَلَى تَرْبِيَّتِهِ وَتَعْلِيمِهِ. وَإِذَا وَجَدَ مِنْ يَغْلُو فِي الْبُخَارِيِّ وَكِتَابِهِ، فَهَذَا لَيْسَ بِمَلْزَمٍ لغيره، وَكَلَامِهِ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ مَطْعَنَا فِي الصَّحِيحِ وَصَاحِبِهِ"³

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 77.

² المرجع نفسه، ص 77-78.

³ عبد الحميد بن محمد المير، بؤس التنوير، ص 335.

ومثل هذا العبث نجده أيضا، في تعليقه على قول البخاري: " رأيت رسول الله ﷺ وكأنني واقف بين يديه ويدي مروحة أدبُ عنه، فسألت بعض المعجّرين فقال لي: أنت تدبُّ عنه الكذب "

الوقف الثالث: مع تعليق المؤلف على كلام البخاري: " فكانت هاته القصة المتعلقة بحلم أيضا هي السبب في تأليف البخاري للجامع الصحيح، فلو لم يحلم البخاري بنفسه يذبّ «الذباب» - لأنه لا يذبّ عن الوجه إلا الذباب والحشرات الطائرة مثل البعوض عن وجه الرسول - هاته الرواية- لما كنا الآن «ننعم» بالإسلام، ولضاع الإسلام، لأنه في نظرهم لا إسلام بدون صحيح البخاري...والطريف في القصة، أنّ الذباب هو رمز الكذب على رسول الله، وقد نسي "علماء" الجرح والتعديل، أن يضيفوا اسم الذباب إلى مصطلح الحديث ومصطلح تجريح الرجال، فبدل أن يقال هذا رجل كذاب، كان عليهم أن يقولوا هذا رجل ذباب، تطبيقا لحلم البخاري، وتعبير معبر الرؤى بأنه يذبّ عن رسول الله الكذب «الذباب»¹.

- هذا هو الأسلوب والمنهج العلمي الذي يريد المؤلف أن يبيّن به أنّ السنة النبوية خرافة²!!

الفرع الثالث: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثالث "الأسطورة"

هذا العنوان، من خمس عشرة (15) صفحة، امتداد لسابقه، لا جديد فيه، تكرار واجترار، حشو وإطناب، وتضخيم مفضوح للكتاب من غير طائل، واستدعاء مفرط لألفاظ الخرافة والأسطورة. سرّد فيه المؤلف ما ذكره العلماء -قديما وحديثا- من ثناء كبير ومدح عظيم يليق بمنزلة الإمام البخاري وصحيحه، وعقّب على كلامهم بطريقة تنبعث منها رائحة "الشيّع" وتنبّه عن حقد كبير وبغض شديد للإمام البخاري وصحيحه، بدا معه المؤلف ككتلة ضخمة من الأحقاد منفجرة في كلّ الاتجاهات.

الوقف الأول: نقارن في هذه الوقفة ما بين كلام المؤلف عن شيوخ أهل السنة وكلامه عن

شيوخ الشيعة:

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري..نهاية أسطورة، ص79-80، بتصرّف.

² حرّص الطالب على إيراد مثل هذا الكلام، تأكيدا للنتائج التي تمّ التوصل إليها في الدراسة النقدية الخارجية، والمتعلقة بالأسلوب ومنهج الاستدلال.

قول المؤلف عن شيوخ السنّة: " لكن هؤلاء الشيوخ لا يتورعون عن أن ينسبوا لله ما لم يقله، ويقولون على الله ما لا يعلمون مادام الهدف رفع الشيخ البخاري إلى أعلى عليين"¹.

وقوله عن الرفض النجمي: "أما في كتاب (أضواء على الصحيحين) للشيخ محمد صادق النجمي فقد جاء ما يلي: "المغالاة في الصحيحين: قال علماء (العامّة) في الصحيحين وفي تصحيحهم وتوثيقهم لجميع أحاديثهما وتعديل مؤلفيهما من المدائح والإطراء كثيرا، وأطنبوا في ذلك حتى بلغ بهم مبلغ الغلو والافراط فيهما، وكان نصيب البخاري من هذه المدائح والاطراء أكثر من مسلم"².

ثم عتب على كلام النجمي بقوله: " والشيخ محق في هذا ولتأكيد كلامه أورد مجموعة من الأقوال المأخوذة من كتب التراث الديني الإسلامي والتي جعلت من البخاري أسطورة ما بعدها أسطورة"³.

هذه الموافقة للشيعة قد أظهرها المؤلف في مواطن كثيرة من كتابه، على غرار ما كان يعقب به على كلام عدو السنّة أبي ريّة.

. **الوقفة الثانية:** مع قوله: " لم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى مقارنة كتاب "صحيح البخاري" البشري المصدر بكتاب الله الإلهي المصدر، حيث ورد في كتاب "الصواعق المحرقة" قول ابن حجر المكي: «الصحيحان هما أصح الكتب بعد القرآن بإجماع من يُعتدُّ به»

...وقال القسطلاني في كتابه إرشاد الساري: قال الذهبي: وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الاسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى "

¹ المرجع السابق، ص86.

² المرجع نفسه، ص86.

³ المرجع نفسه، ص87.

– أيّ قرينة رآها المؤلف في هذه التّقول حتى عدّها "مقارنة" بين صحيح البخاري وكتاب الله؟
فهل قولنا "البحر أكبر من النّهر" يُعدُّ مقارنة بينهما؟ فإمّا أن يكون المؤلف جاهلاً لمعنى "مقارنة" أو
يريد أن يستعين بالمغالطة والتحريف ليمرّر فكرته؟ كلاهما وارد.

الوقفه الثالثة: قول المؤلف: " إذن فكتاب صحيح البخاري كامل، لا خطأ فيه ولو بالظنّ أو
الوهم أو النسيان أو السّهو، والكامل لا يصدر إلّا عن الكامل، وبالتالي فالشيخ البخاري هو إنسان
كامل، ولا يجري عليه الخطأ الذي جرى على آدم وعلى أنبياء الله ومنهم نبيّنا محمد ﷺ، فالبخاري
أكمل من الجميع وينازع الله صفة الكمال، حتى قورن الجامع الصحيح المنسوب إليه بكتاب الله
القرآن"¹.

– من هذا الذي له مسكة عقل يفهم ما فهمه المؤلف من هذا الكلام؟ كيف يكون أيّ عمل
مُتقن – أداه صاحبه على وجهه الأكمل – مقتضياً لكمال صاحبه؟²

الفرع الرابع: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الرابع "أسطورة الحفظ الأسطوري"

أورد المؤلف – بصفة خاصّة – تحت هذا العنوان شبهة " الحفظ الأسطوري للإمام البخاري"،
معتبراً ما ذكره العلماء وأصحاب السيّر من أخبار، حول قوّة حفظ الإمام البخاري، أسطورة وخرافة.

طلباً للاختصار، نتجاوز مناقشة هذه الشبهة، فالشواهد على قوّة الحفظ لدى كثير من النّاس
في هذا العصر، لا يجهلها إلّا من يعيش في كهف ضربت حوله أسوار. فلما التّركيز على الإمام
البخاري؟

الفرع الخامس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الخامس "أسطورة صحيح

البخاري"

هذا العنوان أيضاً، كسابقه، لا جديد فيه –تقريباً– تكرر واجترار، حشو وإطناب، وتضخيم
مفضوح للكتاب من غير طائل، تجاوزت فيه عباراتُ الخرافة والأسطورة والتّقدّيس والأحلام عدّد

¹ المرجع السابق، ص 88-89.

² أنظر مناقشة هذه الشبهة في الفصل الثاني، ص 126 من هذا البحث.

فواصل هذا المبحث، كما عاد المؤلف وسرّد من جديد أقوالا للمتقدّمين والمتأخّرين في الثناء على صحيح الإمام البخاري، والتعليق عليها بالاستهزاء والتحقير والكذب والبهتان على العلماء والطّعن في نيّاتهم، كما هو الشّأن في كتابه كلّ.

كلّ هذا، من أجل أن يقول: " الخرافات التي نسجت حول شخصية البخاري كانت من أجل إضفاء شرعيّة خرافيّة على هذا الكتاب"¹، ولهذا، نتجاوز التعليق على هذا "العبث الصحفي" الذي لا يمتّ للعلم بصلة، إلّا مسألة واحدة فإنّها تحتاج إلى وقفة، ليس لأنّها ذات صلة بالعلم، وإنّما لأنّها لو مُزجت بماء البحر لمزجته، وهي الوقفة التالية:

الوقفة الأولى: مع قول المؤلف: " إذن فصحيح البخاري استغرق تأليفه ستّ عشرة سنة، وكأنّ صحيح البخاري هذا بحث في علم البيولوجيا، أو غيره من العلوم الحقّة التي جاءت بنظريات قلبت مفهوم الكون، وأفادت البشريّة بطريقة أنقذتها من الضلال إلى الهداية...".

- لقد بلغ المؤلف بهذا الكلام قمة الاستهزاء والاحتقار لصحيح البخاري، ومن ورائه سنّة المصطفى ﷺ، نافيا أن تكون هي مصدر الهداية، لقوله ﷺ: " عليكم بسنّي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين... "²، وجاهلا أن يكون صلاح الدّين والدّنيا منوطا بكتاب الله وسنّة رسول الله ﷺ، مُعتبراً علوم المادّة مصدراً للهداية، وكأنّنا أمام شخص ماديّ لا يؤمنّ بالدّين !!

فهذه العلوم من فروض الكفاية، وهي مطلوبة على الوجه الذي فيه منفعة للنّاس، لكنّها حين تكون مفصولة عن الوحي، فإنّها لا تزيد عن كونها معرفة بظاهر الأشياء لا غير. قال تعالى:

﴿ يَعْمُونَ ظَهْرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَفْلُونَ ﴾ [7] الروم

المطلب الرابع: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الرابع: "سقوط الأسطورة"

جمع المؤلف في هذا الفصل، جملة من الشبهات والمغالطات تحت العناوين التالية: "الخرافة بالأرقام"، "كذبة الإجماع"، "أعلام ضعّفوا أحاديث في الصحيحين"، "البخاري مجروح ومتروك

¹ المرجع السابق، ص108.

² أخرجه أبو داود في سننه، رقم 4607، والترمذي في سننه، رقم 2676 وقال: هذا حديث حسن صحيح.

الحديث "و"بخاريات".

بعد القراءة النقدية لهذا الفصل، ظهر للطالب تقييد الملاحظات التالية :

الفرع الأول: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الأول "الخرافة بالأرقام"

بعد أن اتكأ المؤلف على الرؤى - التي نُقلت عن الإمام البخاري استثناسا واستبشارا - لإثبات أنّ "الصحيح" ومؤلفه أسطورة، انتقل إلى العمليات الحسابية والإحصائية، بالسنوات والأيام والدقائق والثواني، مستعينا بمقال للكاتب المصري عبد الفتاح عساكر بمنتدى الواحة المصرية، تحت عنوان "الأرقام لا تكذب".

إنّ القراءة المتأنيّة لمحتوى كلامه، تُبيّن أنّ النتائج التي توصل إليها المؤلف "أسطورية"، لأنّها بُنيت على روايات لا تصحّ، أو على فهم سقيم وتأويل بعيد، أو على مقدّمات خاطئة. نضرب لذلك أمثلة من خلال الوقفات التالية.

الوقفة الأولى: مع قول المؤلف: "دعونا نقوم بعملية حسابية بالأرقام أيضا ونحن نختبر القول المنسوب للشيخ محمد بن إسماعيل البخاري بخصوص جمعه لستمائة ألف حديث خلال 16 سنة، والتي يرددها الشيوخ ويفتخرون بها... وطبعاً رحلته في طلب الحديث دامت ستّ عشرة سنة..."¹ وقوله: " ثمّ نعود إلى قصة اغتسال البخاري وقيامه للصلاة ركعتين، قبل كتابة أيّ حديث، لنقوم بلغة الأرقام أيضا للتأكد من مدى صدق الرواية التاريخية فإذا جعلنا معدّل الاستجابة الإلهية لاستخارة الشيخ محمد بن إسماعيل البخاري، هي يوم واحد، فسيحتاج أيضا إلى ستمائة ألف يوم، أيّ أزيد من ألف وستمائة سنة..."²

- من الواضح أنّ الكاتب قد انطلق من مقدّمة خاطئة، فلا أحد قال أنّ رحلة الإمام البخاري في جمع الحديث دامت 16 سنة، بل هذه المدّة خاصّة بالوقت الذي استغرقه تأليف الصحيح. أمّا الاشتغال بالحديث وجمعه فقد استغرق حياة البخاري كلّها. من جهة أخرى، يُقصد بالحديث هنا طرقه، فكلّ سندٍ يُعدّه المحدّثون حديثاً، فلو كان للمتن الواحد عشرون سندا لعدّوه عشرين حديثاً.

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، بتصرف.

² المرجع نفسه، ص 128.

الوقفة الثانية: مع قول المؤلف على لسان صاحب المقال: "أريد أن أضيف أنّ من 600.000 حديثاً، أنكر البخاري نحو 593.000 حديثاً، فمن حيث الكمّ فإنّ البخاريّ نفسه من أكبر منكري الحديث، وواضح أيضاً من تفاخر البخاري أنّه إمّا كاذب أو اختار الأحاديث التي على هواه، لأنّ ستّ عشرة سنة لا تكفي..."¹.

هذا الاستنتاج ناتج عن الأسباب التالية:

- 1- التسوية بين عدم رواية الحديث وإنكاره.
- 2- الجهل بأنّ الإمام البخاري لم يقصد الاستيعاب في صحيحه.
- 3- الجهل بأنّ البخاريّ قد صحّح أحاديث خارج الصّحيح ولم يدخلها فيه، لأنّها ليست على شرطه.

الفرع الثاني: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثاني "كذبة الإجماع"

بعد أن طعن المؤلف في نوايا العلماء ونسب إليهم الكذب في حكاية الإجماع على صحّة كتاب البخاري، أراد أن يحشد الأدلّة على صحّة دعواه، نتفحصها من خلال الوقفات التالية.

الوقفة الأولى: مع قول المؤلف: "والحقيقة التي لا تقبل الجدل... هي أنّ رواية الإجماع حول صحيح البخاري ليست إلّا كذبة من الكذب الكثير، الذي تعجّب به كتب التراث، وليس إلّا خرافة من الخرافات المؤسّسة لهاته الأسطورة التي وجب أن ننفها نسفاً، بنقول من التراث نفسها.."²

- لقد نقل الأئمّة الأعلام إجماع من يُعتدّ برأيه على صحّة ما ورد في الصّحيحين من أحاديث، وعلى تلقّي الأمّة لها بالقبول. ولم يخفّ عليهم ما انتقد على الشّيوخ، بل أشاروا إليه في كلامهم واستثنوه من ذلك الإجماع، ومن لم يشر إليه، فلأنّ ذلك التّقد لا يؤثّر في أصل الصحّة، أو لأنّ التّقد الوارد لا ينتهض عنده.

¹ المرجع السابق، ص126.

² المرجع نفسه، ص130.

قال ابن الصّلاح رحمه الله: "... القول بأنّ ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحّته لتلقّي الأُمَّة كلّ واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل التّقد من الحفّاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم»¹.

وقال أيضا: " إذا عرفت هذا فما أخذ عليهما من ذلك وقُدح فيه مُعتمد من الحفّاظ فهو مُستثنى ممّا ذكرناه لعدم الاجماع على تلقّيه بالقبول وما ذلك إلا في مواضع قليلة سننّبهُ على ما وقع منها في هذا الكتاب إن شاء الله العَظيم وهو أعلم»²، وقد عبّ ابن حجر في هدي الساري على هذا الكلام بقوله: " وهو احتراز حسن"³.

وذكر ابن حجر في النزّهة قوله: " والخبر المحتفّ بالقرائن أنواع: منها ما أخرجهُ الشيخان في صحيحيهما ممّا لم يبلغ المتواتر، فإنّه احتفّت به قرائن؛ منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدّمهما في تمييز الصّحيح على غيرهما، وتلقّي العلماء كتابيهما بالقبول، وهذا التلقّي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر. إلا أنّ هذا مختصّ بما لم ينقده أحد من الحفّاظ في الكتابين، وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه ممّا في الكتابين، حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر. وما عدا ذلك؛ فالإجماع حاصل على تسليم صحّته»⁴.

الوقفه الثالثة: مع قوله (تحت عنوان فرعي: موطأ مالك أصح الكتب) : "... فالعديد من الشيوخ يرون أن الموطأ هو أصح كتاب بعد كتاب الله ويفضلونه بأشواط على صحيح البخاري ويقولون أنه لا يضاهيه شرفا ولا منزلة، وهذا عند جماعة من كبار محدثي هذه الأُمَّة وفقهائها، حيث

¹ مقدمة ابن الصّلاح، ص 29.

² أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصّلاح (ت: 643هـ)، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، ت. موفق عبدالله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 2، 1408 هـ، ص 87.

³ مقدمة الفتح (هدي الساري)، ص 346.

⁴ ابن حجر، نزّهة النظر، ص 52-53.

يرون أنّ موطاً الإمام مالك، أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى فهو عند هؤلاء العلماء مقدّم على صحيح الإمام البخاري فما دونه¹.

لقد انطوى هذا المقطع من الكلام على أخطاء منهجيّة وتناقضات علميّة عديدة:

- الذين رجّحوا صحّة الموطأ على صحيح البخاري وصفّهم بأنهم (جماعة من كبار محدّثي هذه الأمة وفقهائها). فعلى أيّ أساس وصف هؤلاء بأنهم من كبار محدّثي هذه الأمة وفقهائها ووصف الذين رجّحوا صحّة كتاب البخاري بأقبح الأوصاف وأشنعها!!؟

- الذين رجّحوا صحّة الموطأ على صحيح البخاري، هل فيهم عالم واحد قال: " إنّ صحيح البخاري كتاب مجهول المؤلّف، لا أصول له، ولا حقيقة لوجوده، فهو كتاب لقيط، جمع بين طيّاته أهواء النّاس...؟؟!! "؟

- كيف قبل أيلال من هؤلاء العلماء كلامهم في الموطأ ولم تكن بين أيديهم النسخة الأصليّة للموطأ بخط يد الإمام مالك، ولم يشترطها كما اشترطها في صحيح البخاري؟

- للموطأ روايات متعدّدة، ونسخ مختلفة، فلماذا لم يحكم على الموطأ، بسبب ذلك، كما حكم على صحيح البخاري بسبب تعدّد رواياته واختلاف نسخته؟

- إنّ استدلال المؤلّف بكلام بعض العلماء، ليس عن قناعة بعلمهم وصدقهم، وإنّما هو من باب "ضرب كلام العلماء بعضه ببعض"، وهذا جزء من منهجه، فقد قال قبل هذا المقطع بقليل: " فمأذا سيقول سدنة الكهنوت إذا استشهدنا لهم بالأعلام من شيوخهم الذين يعتبر كلامهم فيصلا في أمور الدّين بالنسبة لهم؟"²

- وأخيراً، "لا يجدر بالكاتب لو كان منصفاً، أن يدخل في التّقاش أيّهما أصحّ، لأنّ مراده نسف أطروحة الحديث، وليس مناقشة الرواة والأسانيد وتمييز الحسن والضعيف والعالي والنازل،

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص131.

² المرجع نفسه، ص130.

والراجح والأرجح والصحيح والأصح، فالذي ينكر وجود النجوم لا يناقش أكثرها بريقا وأولها تشريقا"¹

الفرع الثالث: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثالث "أعلام ضعّفوا أحاديث في الصحيحين"

بعد أن أورد المؤلّف بعض نقول العلماء في تفضيل موطأ مالك - منها قول الشافعي - وما جاء أيضا في تفضيل كتاب مسلم، انتقل إلى إبطال دعوى الإجماع على صحّة كتاب البخاري - حسب زعمه - بذكر أقوال العلماء الذين انتقدوا الصحيحين، من المتقدّمين وبعض المتأخّرين والمعاصرين، ومستعينا بمقالة مطوّلة (12 صفحة، من ص 133 إلى ص 144 مع إشارته للمصدر) منشورة على منتدى السودان، بعنوان " الردّ الملجم على من ادّعى إجماع الأمة على البخاري ومسلم".

حرص صاحب المقال على إيراد انتقادات بعض المعاصرين للصحيحين، إلى جانب انتقادات المتقدّمين، ليقنع القارئ بأنّ مسلسل نقد الصحيحين لم يتوقّف بعد، وهو دليل - حسب رأيه - على أنّ الإجماع المنقول على صحّة كلّ ما فيهما ليس بصحيح.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلّف: "... إذن لم يقف الأمر عند هاته المسألة بل تعداها إلى أن العديد من الشيوخ والأعلام الذين يشهد لهم بعلو الكعب في "علم" الحديث وخبرة لا تضاهى بنقد الرجال، قد وصل بهم الأمر إلى تضييف أحاديث وردت في الصحيحين..."².

- كلام المؤلّف يثبت مرّة أخرى، الخلل المنهجي الكبير الذي يعاني منه. فهو يريد أن يستدلّ لمقولته بانتقاد بعض العلماء لأحرف يسيرة في الصحيحين، بعيدا عن منهج النقاد الكبار في الصناعة الحديثية وأصولها، وبعيدا أيضا عن مقاصد هؤلاء النقاد من تقديمهم.

وهذا التخبّط المنهجي واضح أيضا من خلال موقف المؤلّف من علماء الحديث، وعلم الحديث والرجال. فحيث يسعفه السياق في قناعته، ينكر وجود "علم الحديث" و"علم الرجال"، ويشنّع على

¹ عبد الرزاق الجوزي، صفة إذلال لتهمة أيلال، ص 86، بتصرف يسير.

² رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 134.

علماء الحديث ويصفهم بأقبح الأوصاف، وحيث لا يسعفه يورد بعض العبارات (علو الكعب، الخبرة، علم الحديث) ليعطي لكلام هؤلاء العلماء المصدقات اللازمة لدحض فكرة الخصم.

الوقف الثانية: مع قوله: "...وسأنقل لكم غيضا من فيض الأسماء الكبيرة، التي ضعفت أحاديث في الصحيحين من مختلف العصور والأزمان التي تلت تأليف الكتابين "حسب زعمهم" لتقف أيها القارئ، على حجم الأسطورة، ومدى تماهتها وتفاهتها"¹.

ثم سرد المؤلف أسماء من تعرّض للصحيحين أو لأحدهما بالنقد، من المتقدمين والمعاصرين، ثم نقل ما جاء في المقال، الذي قمّش صاحبه فيه كلّ ما تُشتمّ منه رائحة النّقد ولو كان لفظا واحدا كما هو في قوله: " فقد فعل ذلك شيخ الإسلام وابن القيمّ وحكما على لفظ (ينشئ الله لها خلقا فيسكنوها) بالتكارة وهو في الصحيح وتبعهم الشيخ بن جبرين وابن عثيمين أيضا في دروسه"².

- شكّل هذا النّقد مُتّكاً لكثير من خصوم السنّة، إلّا أنّ أهل هذا الفن تصدّوا للردّ على تلك الانتقادات، " أشهرهم في ذلك أبو مسعود الدمشقي (ت401هـ) في كتابه (الأجوبة عمّا أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم"،... وليس يستغني أحد ينشد متين جواب عن تلك النّقدات، عمّا دجّته يراع ابن حجر العسقلاني، وذلك في مقدّمته البديعة لشرح البخاري (هدي الساري)، أورد فيه مائة حديث وعشرة (110) ممّا أعلّه الدارقطني وغيره على البخاري خاصّة، ذكر أنّ مسلما شاركه في أربع وأربعين حديثا، دافع عنها على سبيل الإجمال، ثمّ فصلّ القول في كلّ حديث منها على ترتيب أبواب (الصحيح)، وما لم يذكره في المقدّمة، استدرك الكلام عليه في مواضع شرّحه لها..."³ وقد أشار إليها ابن حجر بقوله: " ليست كلّها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسّف"⁴.

- من جهة أخرى، فإنّ " كلام المتقدمين في (الصحيحين) أغلبه في رسوم الأسانيد دون ردّ للمتون، فَبِتَّبَع الانتقادات الموجهة من أئمة العلل إلى أحاديث الصحيحين، والتي تبلغ في مجموعها

¹ المرجع السابق، ص134.

² المرجع نفسه، ص141.

³ محمّد بن فريد زربوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين، ج2، ص662.

⁴ مقدمة الفتح (هدي الساري)، ص383.

زهاء (عشرين وأربعمئة) حديث متكلم فيه (بما فيها 30 حديثاً أعلاها الدارقطني في "العلل" وليست في التتبع)، نجد أغلب هذه الاعلانات متوجه إلى الصنعة الاسنادية البحتة¹. وقد قال ابن الصلاح عن انتقادات الدارقطني للإمام البخاري ومسلم: " أكثر استدراكاته على الشيخين قدح في أسانيدهما، غير مخرج لمتون الحديث من حيز الصحة"² وقال ابن حجر: " الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك (أي نقد متن الحديث) من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد"³، فكلام النقاد في المتون قليل جداً، وأكثره متعلق بطرف من المتن لا أصله، كما أنّ أغلب الأحاديث المنتقدة على الصحيحين لها أصول صحيحة ومخارج ثابتة، إلا أحرف يسيرة فصل القول فيها العلماء.

هذا وإن إثبات عدم حصول الإجماع على كل ما ورد في الصحيحين، لا يوصل الحدائين إلى مرادهم في إسقاط العمل بأحاديث الصحيحين، إذ لا تلازم بين عدم ذلك الإجماع وبين إجماع العلماء على صحة أصل الكتابين، ولأنّ جلّ متون الصحيحين موجودة في مصنفات الحديث الأخرى.

الفرع الرابع: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الرابع "البخاري مجروح ومتروك

الحديث"

أراد المؤلف تحت هذا العنوان إثبات أنّ الإمام البخاري قد تكلم فيه كبار الحفاظ، مثل: الذّهلي، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، وقصده من وراء ذلك، أنّ البخاريّ إن كان مجروحاً سقطت قيمة ما تحطه يمينه. وهذا الفصل المعنون ب (البخاري مجروح ومتروك الحديث). كلّ ما أخذ من موقع مركز الأبحاث العقائدية الشيعي (<http://www.aqaed.com/faq/3444/>)

الوقفة الأولى: قول المؤلف: " قال محمد بن يحيى (الذهلي): كتب إلينا من بغداد أنّ محمد بن إسماعيل البخاري يقول: بأنّ لفظ القرآن ليس قديماً، وقد استتبنا في هذه ولم ينته، فلا يحقّ لأحد

¹ محمد بن فريد زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين، ج2، ص672.

² ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص177.

³ مقدمة الفتح (هدي الساري)، ص348.

أن يحضر مجلسه بعد مجلسنا...ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه"¹.

- "محنة البخاري" مع شيخه الذهلي مشهورة معلومة، قال أبو حامد الأعمشي: "رأيت محمد بن إسماعيل البخاري، في جنازة أبي عثمان سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى (الذهلي) يسأله عن الأسمي والكنى وعلل الحديث ويمر فيه محمد بن إسماعيل مثل السهم كأنه يقرأ {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} فما أتى على هذا شهر، حتى قال محمد بن يحيى: إن من يختلف إلى مجلسه لا يختلف إلينا، فإنهم كتبوا إلينا من بغداد أنه **تكلم في اللفظ** ونهيناه فلم ينته، فلا تقربوه، ومن يقربه فلا يقربنا. فأقام محمد بن إسماعيل هاهنا مدة وخرج إلى بخارى"²، فالذهلي رحمه الله، اتهم البخاري بأنه ممن يقول بخلق بالقرآن.

نقل الخطيب البغدادي في تاريخه، كلاماً لأبي عمرو الخفاف يفيد عدم صحة ما نسب للإمام البخاري: «قال أبو عمرو الخفاف: فأتيت محمد بن إسماعيل فناظرته في شيء من الأحاديث حتى طابت نفسه فقلت: يا أبا عبد الله هاهنا أحد يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة.

فقال: يا أبا عمرو احفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور، وقومس، والري، وهمدان، وحلوان، وبغداد، والكوفة، والمدينة، ومكة، والبصرة، أي قلت: **لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب** فإنني لم أقل هذه المقالة إلا أنني قلت: **أفعال العباد مخلوقة**»³.

وقال محمد بن نصر المروزي: "سمعت محمد بن إسماعيل يقول: من قال عني إنني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب"⁴.

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص146، بتصرف.

² الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص353.

³ المرجع نفسه، ج2، ص354.

⁴ أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، ج9، ص54.

قال ابن حجر في التهذيب: " إنما أوردت كلام مسلمة هذا لأبيّن فساده، فمن ذلك إطلاقه بأنّ البخاري كان يقول بخلق القرآن، وهو شيء لم يسبقه إليه أحد، وقد قدّمنا ما يدلّ على بطلان ذلك"¹.

وليس من الإنصاف في شيء التشبّث بما لا يُقطع بصحّته، نسبة أو معنى، والتعامي عن تبويبات البخاري في صحيحه على أكثر ما تنكره الفرق الضالّة كالجهميّة، من العلوّ والكلام واليدين والعينين، محتجّاً بالأحاديث والآيات، وما ذكره في مصنّفه (خلق أفعال العباد)، حيث أسهب في الاستدلال والردّ على القائلين بخلق القرآن، ويبيّن فيه معتقد الأئمّة في هذه المسألة.

فبهذا سقط الجرح، وظهر عدم إلزام البخاري بما جرح به.

- إنّ المتأمل في كلام الذهلي، يجده قد خرج في سياق ملابسات خاصّة، متعلّقة بمسألة ليس فيها أي مطعن في عدالة الإمام البخاري وضبطه، أو في إمامته في الحديث، وعلمه بالعلل ومسالك النّقد، بل لا يُعلم - في حدود علمي - أنّ الإمام الذهلي رحمه الله، قد طعن في حديث من أحاديث الصّحيح، رغم ما صار بينهما من قطيعة.

- لقد سلك الحداثيون مسلك "الانتقائية" في اختيار كلام العلماء، فلو كانوا منصفين لنظروا في جرح من جرح البخاري وفي تعديل من عدّله، ثمّ الموازنة بعد ذلك بين هذه الأقوال، ضمن الضوابط التي وضعها أهل هذا الشأن، والمتعلّقة بمسألة "تعارض الجرح والتعديل".

- ولا شكّ أنّ كلام الذهلي في الإمام البخاري هو من قبيل "كلام الأقران" بعضهم في بعض، الذي يكون بسبب الحسد والتحامل والمنافسة في المراتب وغيرها، وكلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى.

¹ المرجع السابق، ج 9، ص 55.

قال التاج السبكي: " ولا يرتاب المنصف في أنّ محمّد بن يحيى الذهلي لحقته آفة الحسد التي لم يسلم منها إلا أهل العصمة وقد سأل بعضهم البخاري عمّا بينه وبين محمّد بن يحيى فقال البخاري: كم يعترني محمّد بن يحيى الحسد في العلم، والعلم رزق الله يُعطيهِ من يشاء"¹

لهذا لم يلتفت العلماء لكلام الأقران بعضهم في بعض، فلا يترك عكرمة لكلام سعيد بن المسيّب، ولا الشافعي لكلام يحيى بن معين، ولا مالك لكلام ابن أبي ذئب، ولا ابن إسحاق وعبد الله بن زياد لكلام مالك، ولا ابن المديني لقول أبي زرعة، وغيرها من الأمثلة.

- لقد أجمعت الأمة قاطبة أنّه لا عصمة إلا للأنبياء، وكلّ يؤخذ من كلامه ويُردّ إلا رسول

الله صلى الله عليه وسلم، فإذا جرّحنا كلّ عالم أخطأ، نكون قد فتحنا الباب على شرّ مستطير، والإمام البخاريّ حافظ كبير وإمام مجتهد، فمن كانت هذه حاله فإنّه يغتفر له ما لا يغتفر لغيره، وإن حصلت منه هفوة، فإنّها لا تسقط إمامته ولا تنقص من مرتبته.

قال الذهبي: «ثمّ إنّ الكبير من أئمة العلم إذا كثرت صوابه، وعلم تحرّيه للحقّ، واتّسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه وورعه واتباعه، يُغفر له زلّته، ولا نُضلّله ونطرحه وننسى محاسنه. نعم، ولا نفتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك».²

الوقف الثانية: مع قول المؤلّف "ومن ذلك ما أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: «وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم في (الجرح والتعديل): قدّم مُحمّد بن إسماعيل الرّيّ سنة خمسين ومائتين، وسمع منه أبي وأبو زرعة، وترك حديثه عندما كتب إليهما مُحمّد بن يحيى أنّه أظهر عندهم بنيسابور أنّ لفظه بالقرآن مخلوق»³.

- إنّ أبا حاتم وأبا زرعة قلّدا الذهلي في موقفه من الإمام البخاري، " وعلى هذا فمتى سقطت صحّة كلام الذهلي، سقط التّرك رأساً، فمن رمى شخصاً بتهمة ورّب أثراً على ذلك، متى سقطت

¹ تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ت. د. محمود مُحمّد الطناحي د. عبد الفتاح مُحمّد الحلوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط2، 1413هـ، ج2، ص230.

² الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص271.

³ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص145.

التَّهْمَةُ بعين التَّحْقِيقِ لم يعد للأثر من مسوِّغ، ومن تمسَّك بأثر تهمة ساقطة فإنَّما يتمسَّك بنتيجة لا مقدِّمة لها¹

وقد عبَّ الذَّهبي على هذا بقوله: "قلت: إن تركا حديثه، أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون محتجَّ به في العالم"².

"ولا نستطيع تفسير صنيع الرازيين -رغم جلالتهما- إلا بما يكون من الأقران، وإلا كيف نفسِّر توثيق أبي حاتم للإمام مسلم وقد ترك حديثه، وقد كان على مذهب شيخه البخاري، بل إنَّه ترك مجلس الذُّهلي جهرةً انتصاراً لشيخه البخاري، وردَّ كلَّ ما كتَبَ عن الذُّهلي من الحديث ولم يرو عنه في صحيحه"³.

الوقفه الثالثة: مع قوله: "... لكن البخاري حدَّث عنه (أي الذُّهلي)، وإن كان قد دلَّس اسمه مرَّات عديدة في صحيح البخاري كما يعتقد هؤلاء الشيوخ"⁴، وقد سبق للمؤلِّف أن أورد هذه الشبهة بقوله: ".. حتى أنَّ الحافظ الذَّهبي اتَّهم الشيخ البخاري بالتدليس حيث قال في سير أعلام النبلاء «ترجمة الذُّهلي» عند تعداد الرواة عن الذُّهلي ما نصُّه: "روى عنه خلائق، منهم... ومُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، ويُدلِّسُهُ كثيراً!!!، لا يقول: مُحَمَّد بن يحيى!! بل يقول مُحَمَّد فقط!! أو مُحَمَّد بن خالد!! أو مُحَمَّد بن عبد الله، ينسبه إلى الجد، ويُعبِّي اسمه، لمكان الواقع بينهما!!! غفر الله لهما"⁵.

- من خلال علامات التعجُّب الكثيرة التي رصَّع بها المؤلِّف هذا التَّقل، يبدو وكأنَّه قد وقعت يده على صيدٍ ثمينٍ أو سلاحٍ فتَّاكٍ يُسقط به عدالة الإمام البخاري، وليس ذلك إلا لجهله بمصطلح "التدليس" عند المحدثين، وأتى له أن يعرف ذلك وهو ينكر -بكلِّ سداجة- أن يكون لأهل الفنون مصطلحات خاصَّة بهم، كما سبق بيانه، فمن الواضح أنَّه حَفَل بهذا التَّقل بما سَبَق إلى ذهنه من المعنى اللغوي لهذا اللفظ.

¹ يوسف سمرين، بيع الوهم، ص 48.

² الذَّهبي، سير أعلام النبلاء، ج 12، ص 463.

³ عبد الحميد بن محمَّد المير، بؤس التنوير، ص 303.

⁴ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 147.

⁵ المرجع نفسه، ص 51.

وليس يصعب على طالب علمٍ مبتدئٍ في (علوم الحديث)، أن يفهم أنّ مراد الإمام الذهبي بالتدليس في هذا الموضوع، إنّما هو تدليس الشيوخ، والتدليس عند علماء الحديث أنواع، منها:

1- "تدليس الإسناد" أو "تدليس السماع": "وهو أن يروي الراوي عن بعض من لقيه وأخذ عنه، أو لقيه فقط ولم يسمع منه - على اختلاف في هذه الصورة الثانية - حديثاً لم يسمعه منه، وإنّما تحمّله بواسطة عنه، موهما أنّه سمعه منه، حيث يورده بلفظ محتمل يوهم الاتصال، ولا يقتضيه، قائلاً: "قال فلان" و"عن فلان" أو "أنّ فلانا قال"، أو "حدّث فلان" ونحوه"¹.

2- "تدليس أسماء الشيوخ": "وهو أن يروي المحدث عن شيخ له، فيغيّر اسمه، أو كنيته، أو نسبه، أو حاله المشهورة من أمره لئلا يُعرّف.

فهذا لا يسقط أحداً من الإسناد، وإنّما فقط يغيّر اسم الشيخ بما لا يُعرف، ليوهم الناس أنّه شيخٌ له غيرٌ معروف، فيظنّ الناس أنّ هذا الرجل يروي عن مشايخ كثيرين لا يعرفهم غيره، فيوهم بذلك كثرة الرواية والرحلة في طلب العلم.

ومنه أن يسمّي شيخه الضّعيف باسم شخص آخر ثقة تشبيهاً، وهذا من أشدّه مفسدة وأعظمه ضرراً"².

فالتّوع الأول لا يمكن اتّهام البخاري به، لأنّ الذهلي شيخه، سمع منه، وأخذ عنه بلا واسطة.

أمّا الثّاني، وإن كان تدليس البخاري في هذا الموضوع من هذا القبيل، فإنّ الدّافع له إليه، ليس ما يتوخّاه المدلسون من هذا النوع من التدليس، فإنّ شيوخ البخاري كُثُر، والذهلي ثقة، وإنّما دلّس اسمه لما حصل بينهما.

لو كان المؤلّف يفقه ما ينقل، لعلم أنّ ما نقله هو منقّبة من أعظم مناقب البخاري، كَشَفَتْ عن معدنه الصّافي الأصيل، فزُغم ظلم الذهلي له، فقد هضم حقّ نفسه، وقَدّم مصلحة الدّين على مصلحته، فلم يترك الرواية عنه، وهو دليل على ورعه وسموّ نفسه وعظيم منزلته.

¹ طارق بن عوض الله، شرح لغة المحدث، ص 220، بتصرف يسير.

² المرجع نفسه، ص 232-233، بتصرف.

وفي هذا التّقل أيضا، ردُّ على المؤلّف الذي اتّهم فيه علماء الحديث بالتّباع الهوى في التّجريح والتّعديل. فلو كان الأمر كما زعم، لأسقط البخاريّ رواية الدّهليّ ولسلّط عليه سيف الجرح والتّضعيف، بل ولما قابل كلامه فيه بتشريفه بإدراج اسمه وتخليد ذكره في كتاب، هو أصحّ كتاب بعد كتاب الله.

الفرع الخامس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الخامس "بخاريات"

تحت هذا العنوان الساخر المستفزّ، والذي يميل القارئ إلى فكرة اختراع الإمام البخاري لصحيحه، أورد المؤلّف تسعة أحاديث، لبيان جناية صحيح البخاري على الأمة.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلّف: " أردت أن أختم هذا الفصل بمجموعة من الأحاديث الواردة «في أصحّ كتاب بعد كتاب الله» - صحيح البخاري - ليقف القارئ على حجم الإساءة لديننا ولنبيّنا، ... وحتى يعرف من أين جاءنا الإرهاب؟ ولماذا وصلت أمتنا إلى ما وصلت إليه؟ ولنقف حقًا على ما جناه الجامع الصحيح المنسوب للشيخ البخاري على الأمة، ولعلّ العديد ممّن يسمع ويتابع الهالة التي تمّ صنعها زيفا وتمويهها وكذبا حول البخاري، سيصدم من هول المفاجأة، حينما سيكتشف حقيقة مجموعة كبيرة من الأحاديث المسيئة للإسلام ولنبيّ الإسلام، بل لربّ العالمين داخل هذا الكتاب، والتي لن نعرضها كلّها، بل سنكتفي بعرض نماذج منها فقط، نظنّها كافية لكلّ محتار يبحث عن الحقيقة، ولاشيء غير الحقيقة"¹.

- ككلّ محطة من محطات الكتاب، يمهد المؤلّف لكلامه بمقدّمة عالية التّركيز من جهة التّهويل وانتقاء أقصى عبارات الطّعن، وأقصى ألفاظ التّجريح في الإمام البخاري وصحيحه، ليوهم القراء أنّ الإمام البخاري هو أصل كلّ المصائب التي حلّت بالأمة ودينها، فهو "مليء بالطوامّ الكبرى، والخرافات الجسيمة، والإساءات البالغة، للدّين وللرسول ولربّ العزّة وللإنسان وللحيوان أيضا" ²؟؟؟

وهذا الأسلوب الذي يستهدف توجيه القارئ والتأثير عليه، امتدّ إلى العناوين التي اختارها للأحاديث التسعة الواردة تحت هذا العنوان، وهي كالآتي: "الرسول يحاول الانتحار"، "الرسول

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص149، بتصرف.

² المرجع نفسه، ص163.

الذيء"، "الرسول جاء بالذبح"، "الرسول يُكره الناس ليكونوا مؤمنين"، "الرسول يُسحر فيهذي"، "الرسول يصلّي بدون وضوء"، "الرسول يختلي بامرأة متزوجة وينام عندها وهي تفلي رأسه من القمل"، "الشيطان يطعن رسول الله عند ولادته" و"الشيطان يُعلم الدين والرسول يُقرّ على التعلّم منه".

ليس في ما أورده المؤلف تحت هذه العناوين مستمسك، فقد انتقى بعض نقول العلماء ممّا يعتقد أنّه يسعفه، وقرأ الأحاديث بعقله القاصر، دون ذكر ردود العلماء عليها - فضلا عن أن يناقشها- ثمّ حكم عليها على منهج أصحاب الأهواء بأنّها أحاديث منسوبة إلى رسول الله وهي تخدم صناعة الأسطورة ولو على حساب الدين !!، هذا، وقد رددنا على مثلها في الفصل الثاني من هذا البحث.

المطلب الخامس والأخير: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الخامس: "من ألف صحيح البخاري؟"

هذا الفصل هو آخر محطّة من محطّات هذا الكتاب، وهو من الأهميّة بمكان، لتعلّقه بالإشكاليّة الأساسيّة التي ألزم المؤلفُ بها نفسه، فقد جمع فيه جملة من الشبهات والمغالطات تحت العناوين التّالية: "النسخة الأصليّة لصحيح البخاري"، "نسخة منجانا"، "صحيح البخاري والتلاميذ"، "صحيح البخاري والحافظ بن حجر العسقلاني"، "اختلاف نسخ صحيح البخاري"، و"من ألف صحيح البخاري؟".

بعد القراءة التّقديّة لهذا الفصل، ظهر للطّالِب تقييد الملاحظات التّالية :

الفرع الأول: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الأوّل "النسخة الأصليّة لصحيح البخاري"

تحت هذا العنوان، يزعم المؤلف أنّ غياب النسخة الأصليّة لصحيح البخاري هو من أقوى الأدلّة على الإطلاق، لإثبات عدم صحّة نسبة "الصحيح" للإمام البخاري، وقد تحدّى الأُمَّة جمعاء أن تأتيه بهذه النسخة.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلف: "بعد أن بيّنا خلال الفصلين السابقين حقيقة أسطورة البخاري...ورأينا كيف أنّ هذه الأسطورة لا تستطيع أن تصمد أمام كمّ الحقائق المفنّدة والنّاسفة لها، فهي أوهن من بيت العنكبوت...بعد هذا كلّه، يكون من حقّنا أن نتساءل، ونسأل هؤلاء الشيوخ حول النّسخة الأصليّة لصحيح البخاري، كما خطّها الشيخ محمّد بن إسماعيل البخاري...من حقّنا نحن أن نقف على مدى أصالة هذا الكتاب، لنعرف ما هي العلاقة التي تجمع بين محمّد بن إسماعيل البخاري وهذا الكتاب الذي يحمل اسمه?...لذلك نحن نريد المخطوطة الأصليّة لصحيح البخاري كما خطّها يمين الشيخ البخاري. وهذا التحديّ رفعناه مرّات عدّة، قبل خمس سنوات، ولا زلنا نرفعه إلى الآن"¹.

وفي محاولة مفصّحة لتضخيم الكتاب، نقل المؤلف العرّض المفصّل للائحة المخطوطات الأصليّة لصحيح البخاري، المحفوظة بمكتبة الملك عبد العزيز العامّة، والذي يضمّ قائمة ببيانات المخطوطات وصورا عنها، من الصفحة 165 إلى غاية الصفحة 239 من كتابه، أي 69 صفحة كاملة!!

- لهذه الشبهة سلف في التاريخ، حيث يُنسب أصلها إلى عليّ بن محمّد بن أبي القاسم² وهو أحد شيوخ الزيدية في القرن الثامن، فلقد أشاح بوجهه عن دواوين الحديث عند أهل السنّة وشكّك في نسبتها إلى أصحابها، محرّجا على من ينسب ما فيها إليهم، ومنها "الصّحيحان". لكن الشبهة ما فئت أن اضمحلّت...حتى أعاد الدندنة حولها المستشرق (منجانا)³ في دراسة له عن نسخة أبي زيد المروزي لـ"صحيح البخاري"، لم يُعرّضها إخوانه المستشرقون كبير بال، لعلمهم بمشاشتها"⁴.

¹ المرجع السابق، ص163، بتصرّف

² هو علي بن محمّد بن أبي القاسم، من سلالة الهادي يحيى بن حسين: مفسّر يمّني، من مجتهدَي الزيدية، صنّف "تجريد تفسير الكشّاف، وله تفسير للقرآن في ثمانية أجزاء، كما يقول الشوكاني في ترجمته في "البدر الطّالع" ج1، ص485 (انظر: محمّد بن فريد زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصّحيحين، ج1، ص488).

³ ألفونس منجانا الكلداني: قسّ عراقي، ولد بالعراق، نزح إلى إنجلترا بعد أن أنهى دروسه فيها، وعمل في مكتبة (رايلند) الشهيرة بمخطوطاتها العربية، حتى توفّي سنة (1937م)، المرجع: "موسوعة المستشرقين" عبد الرحمن بدوي، ص468 (انظر: محمّد بن فريد زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصّحيحين، ج1، ص448-449).

⁴ محمّد بن فريد زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصّحيحين، ج1، ص448-449، بتصرّف.

- اشتراط الوقوف على نسخة البخاري الأصلية بخطّ يده لإثبات صحّة نسبة الصّحيح إليه، هو ضرب من ضروب العبث العلمي، ودليل قاطع على جهل صاحبه بعلم تحقيق التراث. فَطُرُقَ إثبات نسبة أي كتاب لصاحبه، بَسَطَ القولَ فيها أهلُ الاختصاص في تحقيق التراث، وأنّ ما اشترطه أصحاب هذه الشّبهة إنّما هو إحدى وسائل إثبات نسبة الكتاب لصاحبه، وهذه الوسيلة ذاتها لا يمكن تحقّقها إلا في المخطوطات التي لم يمر عليها وقت طويل، بحيث تبقى سالمة من التلف بسبب الرطوبة، أو الأَرْضَة، وغير ذلك، أما التّراث الإنساني القديم، فلا أمل في العثور على النّسخ الأصليّة لمؤلّفها.

ومن أعجب العجائب أن يَعْقِل أصحابُ هذا الشّروط السّخيف - في نظر أهل الاختصاص من المسلمين وغير المسلمين - عمّا يترتّب عليه من إهدار وإنكار لتراث الإنسانية جمعاء، بل للكتب السماوية أيضا. فكيف آمن أصحاب هذه الشّبهة بالقرآن الكريم ولم يتسنّ لهم الاطلاع على النّسخة التي خطّها زيد بن ثابت رضي الله عنه بيده أو بيد من كتبه في زمن عثمان بن عفّان رضي الله عنه؟ وكيف صدّقوا أنّ أفلاطون المتوفّي سنة 347 ق.م هو صاحب كتاب "الجمهورية"؟ هل وقفوا على نسخته الأصليّة؟ فلماذا إذاً اشتراط ذلك في صحيح البخاري، ولا أحد من المختصّين في علم "الكوديكولوجيا" - في حدود علم الطّالب - زعم أنّ ذلك شرط؟.

- على فرض أنّ النّسخة الأصليّة للصّحيح وُضِعَت بين يدي رشيد أيلال، فكيف يمكنه إثبات خطّ الإمام البخاري؟ أليس ذلك مرهونا بوجود نموذج آخر عليه خطّ البخاري ليقاس عليه؟ ومَنْ ذا الذي يُثبِت له أنّ الخطّ المكتوب على النموذج هو خطّ البخاري، وهكذا تقع في الدّور. هذا الدور ليس خاصّا بنسخة البخاري فقط، بل هو متحقّق في كلّ مخطوط قديم، لم يقم الدّليل على صحّة خطّ صاحبه عليه.

- وعلى فرض إثبات خطّ الإمام البخاري، فلن يعدو الأمر أن يكون تحمّل "الصحيح" حينئذ "وجادة" وهذه الصّيغة من صيغ التحمّل، أقلّ رتبة من صيغة "السّماع" التي هي أعلى مراتب التحمّل، والتي اختار البخاري أن ينقل بها كتابه.

- لقد ثبت قطعاً، بالأسانيد الصحيحة وبما نُقل في الكتب المعتمدة، أنّ الإمام البخاري صنّف كتابه "الجامع الصحيح"، وبيّضه بيده، وأنّ الفربري قد وقف على أصل "الجامع الصحيح" وسمعه من مؤلفه الإمام البخاري، ثلاث مرّات¹:

المرة الأولى: في (فبر) سنة 248هـ، وكان عمره حينئذ (17) سنة.

المرة الثانية: في (بخارى) سنة 252هـ، وكان عمره حينئذ (21) سنة.

المرة الثالثة: في (فبر) خلال سنوات (253هـ، و254هـ، و255هـ) في مجالس متفرقة.

"وبناءً على اختصاص الفربري بالإمام البخاري، وكثرة سماعه لكتابه الصحيح منه، ووقوفه على نسخة الإمام البخاري الأصل، تكون روايته نسخةً طبق الأصل لما استقرّ عليها صحيح البخاري"² فضلاً عن بقاء أصل "الصحيح" عند الفربري بعد وفاة مصنّفه. كما قال ابن حجر: "أصل البخاري كان عند الفربري وكانت فيه إلحاقات في الهوامش وغيرها..³"

ثمّ اشتهرت رواية الكتاب من طريق الفربري، وعنه تلقّاه الوفرة من الرواة قراءة وسماعاً، أشهرهم تسعة، منهم من انتسخ الكتاب من أصل البخاري نفسه، ثمّ أخذ عن هؤلاء التسعة الجم الغفير قراءة وسماعاً، اشتهر منهم اثنا عشر راوياً، منهم أيضاً من تشرف بانتساح نسخته من أصل البخاري، والذي بقي عند أبي احمد الجرجاني تلميذ الفربري. وهكذا تلاحقت طبقات الرواة على رواية الكتاب على نفس النمط المتواتر في التحمل.

فهل بعد هذا، تستطيع تلك الشبهة السخيفة أن تمحو ما خلّده التاريخ على مرّ العصور عن عبقرية البخاري وجامعه "الصحيح"، واشتهار ذلك على جميع المستويات والطوائف.

إنّ هذه الصناعة التوثيقية البديعة، وهذا المنهج الفريد في تناقل الروايات والأخبار، هو أكبر ضمان - بعد حفظ الله - لتحقّق صحّة النّقل، وقطع الطّريق على الوضّاعين والكذّابين وأهل التزييف

¹ عبد القادر بن محمّد جلال، إعلاء البخاري، ص64، نقلاً عن: خلدون الأحذب، الإمام البخاري وجامعه الصحيح، ص226-227).

² المرجع نفسه، ص64، نقلاً عن: روايات الجامع الصحيح ونسخه - دراسة نظرية تطبيقية-، لجمعة فتحي عبد الحليم، 455/2، والإمام البخاري وجامعه الصحيح، لخلدون الأحذب، ص228.

³ ابن حجر، فتح الباري، ج4، ص300.

والتحريف.

- من أغرب ما ادّعه الحداثيون أنّ "الجامع الصحيح" مكذوب على البخاري، وهو لرجل مجهول. فكيف استساغ هؤلاء هذه الفرية التي من لوازمها، تكذيب شراح "صحيح البخاري" جميعهم - وما أكثرهم- وأصحاب المستخرجات والمستدركات، وكتب الأطراف وأصحاب تراجم الرواة وغيرهم، ومن كتّب في علله كالدارقطني، وقد صدّروا كتبهم بالسند المتّصل إلى محمد بن اسماعيل البخاري، والتي من لوازمها أيضا اتهام هؤلاء جميعا بالسذاجة، وعدم التفطن للاشتغال بالشرح أو الاستخراج أو الاستدراك على كتاب مكذوب ومنسوب لرجل مجهول؟

- على فرض عدم وجود نسخة من صحيح البخاري اليوم، أوليس بالامكان تجميع الصحيح مرّة أخرى من خلال نقولات العلماء على مرّ التاريخ، في كتب الفقه والتفسير والحديث والعقيدة والأخلاق والسير وغيرها ممّا ألفه علماء الإسلام؟ بلى. فلا يكاد يخلو كتاب منها من أحاديث البخاري ومسلم، فلو جمعنا تلك الأحاديث الماثورة في تلك الكتب، لأمكننا استرجاع كتاب البخاري ومسلم، بل وكثير من كتب السنّة المشهورة كسنة أبي داود والترمذي وغيرهما، دون الحاجة إلى نسخة كاملة للاعتماد عليها في إعادة تركيب الكتاب.

الفرع الثاني: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثاني " نسخة منجانا"

زعم المؤلف تحت هذا العنوان، أنّ "الشيخوخ" قد عوّلوا على نسخة المستشرق "منجانا" لإثبات وجود النسخة الأصلية بخطّ أحد تلامذة الفريري، وهو المروزي، في حين أنّ المستشرق "منجانا" ما جاء بهذه النسخة بالأساس إلّا ليطعن بها في صحيح البخاري.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلف: "...لكن العديد من هؤلاء الشيخوخ حاول التغني بوجود مخطوطة عجائبية لصحيح البخاري اكتشفها المستشرق الإنجليزي "منجانا" وهي برواية المروزي، حسب ما يدّعي مؤيدوه هاته النسخة، وأنها تعدّ أقدم نسخة مخطوطة لصحيح البخاري، حيث يؤكّدون أنّها كتبت سنة 370هـ، أي سنة قبل وفاة المروزي سنة 371هـ..."¹.

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص244.

- الحديث عن نسخة "منجانا" لا يضيف شيئاً للاشكالية الأساسية التي طرحها المؤلف، والمتمثلة في عدم وجود النسخة الأصلية لصحيح البخاري بخطّ يده، فهي فرع عنها، وما قيل في الردّ على شبهة العنوان الأوّل يقال هنا أيضاً.

- اتّهام "الشيخوخ" بالتّعويل على نسخة "منجانا" في إثبات نسبة الصّحيح لمؤلفه، دليل قاطع على جهل المؤلف بمنهج علماء الحديث في تحمّل الرواية وطرق أدائها. "فهل يظنّ المؤلف أنّ العلماء الذين حفظوا لنا السنّة - ومن بينها صحيح البخاري - اعتمد كلّ واحد منهم على النسخة الأصلية التي خطّها البخاريّ بيده؟ إن كان هذا ظنّه فهو مخطئ، لأنّ "صحيح البخاري" تلقّاه تلامذة البخاري سماعاً، ومشافهة، وأمّا الذين نقلوه من كتابه بخطّ يده - مثل الفربري - لم يكتفوا بالتّقل، بل كانوا يحفظونه، ثمّ يُلقّنونه للطلّبة مشافهة، وهكذا دواليك، حتى وصلنا غضّاً طريّاً"¹.

- المستشرق "منجانا" ليس من أهل الاختصاص، وسقوط عدالته وجهله بمنهج المحدثين لا يؤهّله للحديث عن كتاب أطبقت الأمة على كونه أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى، فضلاً عن الشّبه التي أوردها في دراسته لهذه النسخة، والتي ردّ عليها بعض الباحثين ردّاً نابعا من أهل الاختصاص.²

الوقفة الثانية: مع قول المؤلف: "يؤكد منجانا على أنّ شرّاح صحيح البخاري كلّهم لم تتوفّر لديهم نسخة أصلية وأصيلة لصحيح البخاري، بل لم تتوفّر لديهم حتى نسخة من نسخ التلاميذ"³.

- هذه دعوى باطلة يكذبها ما ذكره ابن حجر في الفتح من وقوف الصاغاني (ت 650هـ) على نسخة الفربري تلميذ البخاري: "وكذا ثبت في نسخة الصاغاني التي ذكر أنّها قابلها على نسخة الفربري التي بخطّه زيادةٌ توضّح المراد وتُفصّح..."⁴، كما يكذبها أيضاً ما ذكره ابن حجر عن الكرمانى

¹ محمّد بن أحمد رفيق، الجهالات المسطورة في كتاب صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 2018م، ص334.

² أنظر: أحمد بن فارس السلوم، رسالة في الرد على شبه منجانا حول صحيح البخاري، تاريخ النسخ: 2023/05/11، سا

www.alukah.net/library/0/87340/ 18:55

³ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص249.

⁴ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج1، ص542.

(ت 786هـ) شارح البخاري، في قوله: "...وأفاد الكرمانى أنّ في نسخة الفربري التي بخطّه تقديم حديث ميمونة هذا إلى الباب الذي قبله..."¹.

الفرع الثالث: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثالث " صحيح البخاري والتلاميذ"

حشر المؤلّف تحت هذا العنوان، بطريقة لا تخلو من التّديس والتّناقض والحشو والتّكرار المملّ، مجموعة من الشّبّهات والمغالطات نورد أهمّها في الوقفات التالية:

الوقفة الأولى: مع قول المؤلّف: " لا يمكن أن نتحدّث عن صحيح البخاري ونسبته للشيخ محمّد بن إسماعيل البخاري، بدون أن نتحدّث عن همزة الوصل، التي تؤكّد نسبة هذا الكتاب لهذا الرجل، وهم التلاميذ وتلاميذ التلاميذ، فالمشهور المعروف أنّ الشيخ البخاري كان له آلاف التلاميذ الذين أخذوا عنه صحيح البخاري... لو افترضنا جدلاً أنّ البخاري كان يدرّس كتابه الضّخم لمائة تلميذ في الشهر، فسيحتاج البخاري إلى 75 سنة ليتعلّم هذا العدد الكبير كتاب صحيح البخاري، أي سيحتاج البخاري إلى سنوات أكثر من السنوات التي عاشها، كي يتمكّن من تعليم كتابه وتلقينه لتسعين ألفاً من التلاميذ"² وقوله أيضاً: " فلو أنّ كلّ واحد منهم علّم عشرة تلاميذ فقط صحيح البخاري، لأصبح لدينا تسعمائة ألف تلميذ، وبالتالي فسيكون لدينا تسعمائة ألف مخطوطة لصحيح البخاري في الجيل الثاني بعد جيل تلامذة البخاري"³.

- لقد أظهر المؤلّف هنا جهله المطبق بمجالس التّحديث وما يدور فيها، من خلال الألفاظ المستعملة (تدريس، تعليم، تلقين)، "ولو قُدّر للكاتب أن يعيش في ذلك الزمان لرأى كيف تُعقد المجالس.. وكيف يكون الإملاء، وكم كان يحضر كلّ ذلك من العشرات والآلاف من الآخذين ممّن يكون في سنّ الأخذ والطلب، أو دون ذلك ممّن تُكتب أسماءهم في الطّباق والأسمعة أو السّماعات، حتى إنّهُ لُتكتب أسماء الصّبيّة الصّغار ممّن لم يبلغ الحُلُم، تبرّكا بالتّشرف بحضور السّماع، وشهود

¹ المرجع السابق، ج 1، ص 312.

² رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 255، بتصرّف.

³ المرجع نفسه، ص 256.

الإملاء، والمشاركة في ذاك المحفل المشهود.. وكل ذلك قد أُلفت فيه كتب آداب الطالب والمطلوب، والشيخ والراوي، أو السامع والمسموع منه...¹.

فالمؤلف يعتبر - جهلا - أن كل من حضر مجلس السماع فهو من الكتبة والنساخ، فلا بد أن تكون له نسخة خاصة به، خطها بخط يده، بل وافترض أن يتحوّل كل واحد منهم إلى شيخ يعقد مجالس التحديث ويعلم غيره من التلاميذ!!

- لقد كان عصر الإمام البخاري عصر رواية وحفظ، لا عصر إملاء وطباعة ونشر، فلم تكن أدوات الكتابة من ورق وأقلام متاحة - كمّا وكيفًا - كما هي اليوم وقد شهد المؤلف أن كتاب البخاري كتاب ضخّم (أكثر من سبعة آلاف ومائتي حديث بالمكرّر)، قد يحتاج نسخته كاملا أكثر من خمسة آلاف ورقة. فكيف يشترط المؤلف من التلاميذ أن تكون لهم نسختهم الخاصة بهم، وهو أمر لا يكاد يتأتى لأحاديهم، ممّا يجعل عدد الكاتبين بالنسبة للسامعين قليلا. أمّا المتوقّع من أغلب السامعين، أن يكتبوا عددا من الأحاديث على الألواح، يصحّحونها ثمّ يحفظونها، ثمّ يمحوها ما فيها ويعيدون الكرة مرّة أخرى، وهكذا دواليك، وهذه الطريقة ما زال الناس يستعملونها في حفظ القرآن الكريم إلى يومنا هذا.

ولا شكّ أنّ العدد الهائل من النسخ الجزئية لصحيح البخاري، التي تملأ المكتبات العامة والخاصة عبر العالم، دليل على تواتر انتقال الصحيح من جيل لآخر باعتبار تواتر أجزاءه، فضلا عن تداول أحاديث الصحيح في كتب الفقه والتفسير والسّير والأصول، بحيث لو أعيد تركيب الصحيح بجمع ما تفرّق منها في هذه الدواوين لما كان الأمر مستحيلا على أهل العلم والاختصاص.

- كيف ينفي المؤلف نفيا جازما وجود مخطوطات قديمة لصحيح البخاري بخطّ تلاميذه أو تلاميذ تلاميذه، معتمدا فقط على مخطوطات مكتبة الملك فهد، فكيف يدّعي ذلك، " وهل أحصى الكاتب في العالم كل نسخة من البخاري؟ وهل راجع كل مكتبة فيها مخطوطات أصولها وفروعها، كاملها وناقصها، فيما تمّ منها وخرومها، فيما فُهرس منها وما لم يفهرس، إنّ ذلك ممّا لا يقول به

¹ محمد بن زين العابدين رستم، المعركة تحت راية البخاري، تعقيبات وانتقادات لكتاب: صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، مطبعة الخليج العربي، تطوان، المغرب، د.ط، 2020م، ص 197، بتصرّف.

عاقِل ولا يدّعيه عالم، ولا ينسبه إلى نفسه باحث منصف له مسكّة من ضمير حيّ، وقلب سليم؟؟¹.

الوقفه الثانية: مع قول المؤلّف: " ورد في مقدّمة كتاب الفتح ما يلي: وقال الحافظ أبو إسحاق: (انتسختُ كتاب البخاري من أصله الذي عند صاحبه محمّد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتمّ، وأشياء مبيّضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيء وأحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض). إذن فالبخاري لم يتمّ كتابه، ولم يبيّضه حيث كان مسوّد فقط، وأنّ التلاميذ وتلاميذ التلاميذ تدخّلوا في الكتاب حينما وجدوا تراجم لم يثبت بعدها شيء، وأحاديث لم يترجم لها، فأضافوا بعض ذلك إلى بعض، فهاته الشهادة للمستملي والتي نقلها عنه الباجي، ونقلها عن الباجي ابن حجر العسقلاني، تؤكّد بما لا يدع مجالاً للشكّ على أنّ التلاميذ تدخّلوا في الكتاب وبدّلوا فيه وغيروا، بعدما قدّروا أنّه لم يتم بعد"².

ومع قوله: "من خلال هذا الكلام نتأكّد أنّ صحيح البخاري الذي بين أيدينا الآن ليس هو صحيح البخاري الذي ألفه محمّد بن إسماعيل البخاري - على الأقل - فقد تدخّل التلاميذ وتلاميذ التلاميذ في الكتاب بالزيادة والنقصان والإضافة"³.

- لقد توهم المؤلّف - أو أراد أن يوهم غيره - أنّ ما ذكره المستملي يشمل جوهر الجامع ولُبّه وهو أحاديث الكتاب، بالإضافة إلى التراجم. وهذا الكلام غير صحيح، فدلالة نصّ المستملي منحصرة في موضوع التراجم التي بيّضها البخاري في "صحيحه" ولم يذكر تحتها حديثاً، أو في الأحاديث التي ذكرها ولم يترجم لها باباً، وذلك، كما قال ابن حجر: "أنّ أصل البخاري كان عند الفربري وكانت فيه إحاطات في الهوامش وغيرها وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنّه لائقاً به فيمن ثمّ وقع الاختلاف في التقديم والتأخير ويزاد هنا أن بعضهم احتاط فكتب الملحق في الموضعين فنشأ عنه التكرار"⁴.

¹ المرجع السابق، ص 198.

² رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 257-258.

³ المرجع نفسه، ص 258.

⁴ ابن حجر، فتح الباري، ج 4، ص 300.

ومعنى هذا أنّ بعض رواة الكتاب اجتهدوا في ترتيب بعض مواضع الأحاديث والأبواب، تقديمًا وتأخيرًا، وليس أنّهم أضافوا شيئًا من عندهم فيه أو أنقصوا منه¹. وما كان ذلك منهم إلا لغفلتهم عن قصد الإمام البخاري من صنيعه فيها، فإنّه "من المعلوم أنّ صنيع الإمام البخاري في ترجمة أبواب صحيحه يُعدُّ من الأمور الباهرة التي أدهشت العلماء، وعجز أكثرهم عن حلّ رموزها ومعرفة أسرارها"².

قال القسطلاني في إرشاد الساري: ".. وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة، اعتدّ من لم يُعْنِ النَّظْرَ أنّه ترك الكتاب بلا تبييض. وبالجملة، فتراجمه حيّرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار"³.

هذا وقد شرح ابن حجر منهج الإمام البخاري في إيراد تراجمه، فقال: "وربّما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصحّ على شرطه وأورد معها أثرًا أو آية فكأنّه يقول لم يصحّ في الباب شيء على شرطي وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يعن النَّظْرَ أنّه ترك الكتاب بلا تبييض ومن تأمل ظفر ومن جدّ وجد"⁴.

- مكث الإمام البخاريّ في تصنيف الصّحيح ستّ عشرة سنة، وهو القائل: "صنّفت جميع كتي ثلاث مرّات"⁵. وفي هذا دليل على عنايته واحتياطه ومبالغته في ضبطه وإتقانه.

هذا، والمستملي الذي ينسب إليه ترك البخاري لصحيحه مسوّدة، مع أنّه كان يتحدّث عن تراجمه، هو نفسه من روى عن الفربري قوله: "سمع كتاب الصّحيح لمحمّد بن إسماعيل تسعون ألف رجل"⁶.

¹ انظر: محمد بن فريد زربوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصّحيحين، ج2، ص454.

² عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، أبرز الطعون المعاصرة في الجامع الصحيح للبخاري، ص22.

³ أبو العباس، أحمد بن مُحمّد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، شهاب الدين (ت: 923هـ)، إرشاد الساري

لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323 هـ، ج1، ص24.

⁴ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج1، ص14.

⁵ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج12، ص403.

⁶ الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج2، ص328.

فلا يُعقل أن يعرضه البخاري على العلماء، ويسمعه الآلاف من تلاميذه، وفي بلدان مختلفة، وهو لا يزال مسوّد لم ينقح ولم يبيّض.

- كلام المستملي يتعلّق بتراجم الجامع الصحيح فقط، وعليه فإنّ ادّعاء وجود تراجم لم تتمّ، لا يقدح في صحّة الجامع الصحيح، لأنّ الحجّة ليست في تراجمه، وإنّما في أحاديثه، " وأنّ هذه المواضيع المشكلة ليس فيها ما يختصّ بالحديث وعلله، أو بضعف الرواة والكلام فيهم، بل هي تتعلّق بتراجم الأبواب، وبتقديم وتأخير بعض الأحاديث، فمثل هذه المواضيع لا تنقص شيئاً من قيمة الصحيح العلمية، ولا تحطّ من قدره"¹.

- ومن عجائب هذا المؤلّف، أنّه يستدلّ بما ليس بحجّة له، بل بما هو حجّة عليه. فلقد استدلّ بكلام الإمام الباجي بقوله: " لكن الباجي يفسر الأمر بقوله: (وإنّما ذلك بحسب ما قدر كلّ واحد منهم فيما كان في طرّة أو رقعة مضافة أنّه من موضع ما، فأضافه إليه، وبيّن ذلك أنّك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث) إذن فحتى هذا العلم من أعلام (علم) الحديث، يؤكّد تأكيداً جازماً على أنّ التلاميذ أضافوا وتدخّلوا في كتاب الجامع الصحيح، حتى سار (هكذا بالسين) إلى شكله النهائي الذي بين أيدينا الآن، لكن من يعقل هذا الكلام..²"

كلام أبي الوليد الباجي، هو غاية في البيان والوضوح، حيث لم يُشر إطلاقاً لأيّ تصرّف في أصل الكتاب من قبل التلاميذ، وإنّما أشار إلى اجتهادهم في موضع إدخال الإلحاقات في النصّ فحصل من ذلك بعض الاختلاف. فأين الزيادة والتقصان والإضافة التي مارسها التلاميذ؟ وهل هناك حديث واحد لم يأت به البخاري في الأصل وأضافه أحد تلامذته لكتابه؟

الفرع الرابع: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الرابع " صحيح البخاري والحافظ بن حجر العسقلاني"

الوقفّة الأولى: مع قول المؤلّف: " يُعتبر الحافظ ابن حجر العسقلاني، من أشدّ المنافحين والمدافعين عن كتاب الجامع الصحيح عبر التاريخ، وشرّحه (فتح الباري) من أشهر الشّروح...وابن

¹ عبد القادر بن محمّد جلال، إعلاء البخاري، ص 57.

² رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 259.

حجر تحمّل عبء تبرير مجموعة من المتناقضات التي تعتمل في هذا الكتاب، كما حاول جاهداً أن يتصدّى لحجم الانتقادات التي تمّ توجيهها لكتاب صحيح البخاري، لكن رغم ذلك كلّه، وجد نفسه في مرّات عدّة في ورطة، التي جعلته يحار في الدّفاع عن هذا الكتاب، واعترف مرّات عدّة أنّه كان يتكلّف أحيانا في الردّ على المنتقدين، وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح مجموعة من الأمور التي وجد ابن حجر نفسه غارقا فيها وهو يدافع عن الجامع الصّحيح، المنسوب لمحمّد بن إسماعيل البخاري¹.

- لما استقرّ في ذهن المؤلّف أنّ كلّ الوسائل والطرق مباحة لإسقاط الإمام البخاري وصحيحه، أراد أن ينال هذه المرّة من أكبر المنافحين على الإمام البخاري وصحيحه، المحقّق الفذ والعقل الموسوعي الفريد، الذي سدّد دَيْنَ البخاري على أمة الإسلام، الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله.

أراد الصحافيّ الحداثيّ أن يصرّو ابن حجر في صورة الرجل المتواطئ مع البخاري، والذي يسعى لإخفاء ما انطوى عليه كتابه من متناقضات، ومشاكل وإشكالات، وطعون وانتقادات، وطوام - كما عبّر عنها سابقا - طعنا وانتقاصا، لإسقاط المرّكي والمرّكي معاً.

الوقفه الثانية: مع قول المؤلّف: " وقد أوضح (ابن حجر) الإشكالات التي عاناها مع الكتاب معترفاً بالانتقادات الكثيرة الموجهة إليه وذلك بقوله في خطبة مقدّمة الفتح (وقد استخرت الله تعالى في أن أضمّ إليه نبذا شارحة لفوائده موضحة لمقاصده... وينحصر القول فيها إن شاء الله تعالى في عشرة فصول: الأول...)"²، ثمّ ساق المؤلّف الفصول العشرة بتمامها وعلّق عليها بقوله: " هاته أهمّ الإشكالات التي حاول ابن حجر الإجابة عنها في عصره، وكلّها إشكالات تتعلّق بصحيح البخاري، وفيها اعترافات ضمنية وبعضها تصريحية، على أنّ صحيح البخاري يعاني من عدّة طعون ومشاكل، وانتقادات وإشكالات، وفيه الغريب والتدليس والشاذ أيضا، بل هناك مشكل في رجال البخاري والذين تمّ الطعن فيهم حسب قول ابن حجر العسقلاني، كلّ هذا الكلام يضعنا أمام حقيقة يحاول الشيوخ إخفاءها، وهي أنّ هذا الكتاب الذي يقدّسونه أيّما تقديس قد لقي معارضة شديدة على مرّ

¹ المرجع السابق، ص 261، بتصرف.

² المرجع نفسه، ص 261-262، بتصرف يسير.

التاريخ، منذ تأليفه، وهذا يتّضح من خلال كلّ النّقول التي أوردناها، ومنها الانتقادات الكبيرة التي وجّهها حافظ عصره - حسب تعبير ابن حجر - الإمام الدّارقطني لصحيح البخاري¹.

- بالرجوع إلى أصل كلام ابن حجر في مقدّمة الفتح، تبين أن المؤلّف ارتكب "جرمة أخلاقية" في أعراف البحث العلمي، حيث استهلّ كلام ابن حجر الذي ابتدأه بقوله: "وقد استخرت الله تعالى في أن أضّم إليه نبذا شارحة لفوائده موضحة لمقاصده.."، مُخفياً ما صدر به ابن حجر كلامه من ثناء حسنٍ واعترافٍ جميلٍ بمكانة الصّحيح ومؤلّفه، حيث جاء في كلامه: "...وقد رأيت الإمام أبا عبد الله البخاري في جامع الصّحيح قد تصدّى للاقتباس من أنوارهما البهيّة تقريرا واستنباطا وكرعاً من مناهلها الرويّة انتزاعا وانتشاطا ورزق بحسن نيّته السّعادة فيما جمع حتى أذعن له المخالف والموافق وتلقّى كلامه في التّصحيح بالتّسليم المطاوع والمفارق، وقد استخرت الله تعالى في أن أضّم إليه نبذا شارحة لفوائده..."²

لقد كان الأولى بالمؤلّف، أن يلتزم الموضوعية في الاقتباس، والأمانة في عرض الأقوال، بدلا من اللّجوء إلى التّلبس والمغالطات، وقلب الحقائق والانتصار للباطل.

- بيّن ابن حجر منهجيته في مقدّمة الفتح (المسمّاة بهدي الساري)، وقال: "...وينحصر القول فيها إن شاء الله تعالى في عشرة فصول..." لكن كلمة "فصول" عند رشيد أيلال، لها معنى خاص يتّفق مع ما يصبو إليه، حيث بعد أن ساق الفصول العشرة بتمامها، علّق عليها بقوله: "هاته أهمّ الإشكالات التي حاول ابن حجر الإجابة عنها في عصره، وكلّها إشكالات تتعلّق بصحيح البخاري، وفيها اعترافات ضمنية وبعضها تصرّحية، على أنّ صحيح البخاري يعاني من عدّة طعون ومشاكل، وانتقادات وإشكالات"³.

إنّ المؤلّف إمّا أنّه يجهل ما يكتب، أو أنّه يستخفّ بعقول القراء، إذ تحوّلت الفصول إلى إشكالات، فهل الأمر كذلك؟ عدّد ابن حجر فصول المقدّمة العشرة، منها:

¹ المرجع السابق، ص 263.

² ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج 1، ص 3.

³ رشيد أيلال، ص 263.

الفصل الأول: في بيان السبب الباعث له على تصنيف هذا الكتاب.

الفصل الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه والكلام على تحقيق شروطه وتقرير كونه من أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي ويلتحق به الكلام على تراجمه البديعة المنال، المنبوعة المثال، التي انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائته

فأين الاشكالات التي يراها المؤلف في هذه الفصول وغيرها؟ بل، على العكس من ذلك، حتى الفصول التي لها نوع ارتباط بالاستشكالات، جاءت حجة على المؤلف، وردًا على الشبهات التي أثارها هو وأمثاله، ومن أمثلة ذلك:

الفصل الثالث: "في بيان الحكمة في تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته للحديث وتكراره". فمضمون هذا الفصل ردُّ على المؤلف في قوله: "من الاشكالات التي وجدها ابن حجر أيضا، مشكل تفضيل بعض الأعلام لصحيح مسلم على صحيح البخاري، وانتقادهم كون الحديث الواحد تجده في كتاب الجامع الصحيح مقطعا على أبواب الكتاب، فلا تتم كتابة الحديث بنصه الكامل..."¹

إنّ تقطيع الإمام البخاري للحديث واقتصاره على محلّ الشاهد الموافق عادة لترجمة الباب، مع تنويع الأسانيد عند التكرار، هو أحد أوجه عبقرية الإمام البخاري في طريقة تصنيفه للصحيح. لكن لهذا الصحافي ذوق خاص في فهم اللغة، يخالف ذوق فطاحل علماء الأمة قديما وحديثا، الذين لم يرد عنهم فسادٌ معنى الحديث بتقطيعه تقطيعا صحيحا كما فعل البخاري، حيث عقّب المؤلف على ذلك بقوله: "... بل يتم تقطيعه تقطيعا يفقد فيه قيمته ومعناه، ويبتر من سياقه بشكل غريب..."²

الفصل الثامن: "في سياق الأحاديث التي انتقدتها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد والجواب عنها حديثا حديثا وإيضاح أنه ليس فيها ما يخلّ بشرطه الذي حقّقناه".

ففي هذا الفصل ردود علمية شافية كافية على الشبهة التي أثارها المؤلف بقوله: "... قد لقي

¹ المرجع السابق، ص265.

² المرجع نفسه، ص265.

معارضة شديدة على مرّ التاريخ، منذ تأليفه، وهذا يتّضح من خلال كلّ التّقول التي أوردناها، ومنها الانتقادات الكبيرة التي وجهها حافظ عصره - حسب تعبير ابن حجر - الإمام الدّارقطني لصحيح البخاري¹

الفصل التاسع: " في سياق أسماء جميع من طُعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف والجواب عن ذلك الطّعن بطريق الإنصاف والعدل والاعتذار... " وفي هذا أيضا ردّ على الشّبهة التي أثارها المؤلّف بقوله: "...بل هناك مشكل في رجال البخاري والذين تمّ الطّعن فيهم حسب قول ابن حجر العسقلاني".

- احتفى المؤلّف بوجود " الغريب والتّدليس والشاذّ " في صحيح البخاري، معتقدا أنّها ممّا يقدح في الكتاب، ذلك بما سبق إلى ذهنه من المعاني اللغوية التي تُحيل عليها هذه الألفاظ، وما علّم أنّ هذه الألفاظ عبارة عن مصطلحات لأهل الصّناعة، يدرسها صغار طلبة الحديث في مُبتدئ الطلب، في مقياس "مصطلح الحديث". فلو كان المؤلّف يبحث عن الحقّ، لفتح أيّ كتاب في "مصطلح الحديث" ولوجد أنّ:

✽ غريب الحديث: "هو ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم"².
 ✽ التّدليس: "وهو - في أحد أقسامه - أن يروي الحدّث عن لقيه وسمع منه ما لم يسمعه منه، موهما أنّه سمعه منه"³.

✽ الشاذ: "ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه لكثرة عددٍ أو زيادة حفظ"⁴.

فلو وقف المؤلّف على معاني هذه المصطلحات لعلم أنّه إنّما يصيح في واد وينفخ في رماد.

الوقفة الثالثة: مع قول المؤلّف: " بل إنّ ابن حجر اتّهم البخاري بأنّه يورد حديثا في الباب من أبواب الجامع الصحيح رغم أنّ الحديث لا علاقة له بذلك الباب، (...وأكثر منه حتّى أنّه ربّما خرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملةً، إلّا ليبيّن سماع راوٍ من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل

¹ المرجع السابق، ص 263.

² نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 232.

³ المرجع نفسه، ص 381.

⁴ المرجع نفسه، ص 428.

ذلك معنعنا"¹.

- كلام المؤلف غاية في الجهالة والتدليس، فكيف طوّعت له نفسه أن ينسب لابن حجر أنّهم البخاري بأمر لم يطّلع على قبحه إلاّ هو؟

إنّ من سوء نيّة المؤلف، أنّه عمد إلى كلام ابن حجر في مقدّمة الفتح، الذي قارن فيه ابن حجر بين شرط البخاري وشرط مسلم في ما يتعلّق برواية المعنعن إن لم يكن معروفًا بالتدليس، فاقتطع العبارة التي تَحُدُّه، وفصلها عن سباقها ولحاقها، وحرف الكلام عن موضعه، وصدّره - بكلّ وقاحة - بقوله " بل إنّ ابن حجر اتّهم البخاري بأنّه يورد حديثًا في الباب من أبواب الجامع الصحيح رغم أنّ الحديث لا علاقة له بذلك الباب "؟؟!!

وعبارة ابن حجر بتمامها هي: «وبقي ما يتعلّق بالاتّصال وهو الوجه الخامس وذلك أنّ مسلماً كان مذهبه على ما صرّح به في مقدمة صحيحه وبالغ في الردّ على من خالفه، أنّ الاسناد المعنعن له حكم الاتّصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما إلاّ إن كان المعنعن مدلسًا، والبخاري لا يُحمِل ذلك على الاتّصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرّة وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه حتى أنّه ربّما خرّج الحديث الذي لا تعلّق له بالباب جملةً، إلاّ لبيّن سماع راوٍ من شيوخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئًا معنعنا وسترى ذلك واضحًا في أماكنه إن شاء الله تعالى"².

والأدهى والأمرّ، أنّ المؤلف قلب الحقيقة رأسًا على عقب، إذ أن ابن حجر، بعد أن عقد المقارنة، أثنى على شرط البخاري في ذلك، بدليل قوله: " وهذا مما ترجّح به كتابه لأنّنا وإن سلّمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتّصال فلا يخفى أنّ شرط البخاري أوضح في الاتّصال والله أعلم"³.

" فالخافض ناقش مسألة أفضليّة صحيح البخاري على مسلم من ناحية اتّصال السند وبين شرط البخاري أنّه يخرّج حديثًا راوٍ سبق أن خرّجه له معنعنا لبيّن سماع الراوي من شيوخه، واعتبر

¹ المرجع السابق، ص 265.

² ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج 1، ص 12.

³ المرجع نفسه، ج 1، ص 12.

صنيعه سليماً وجيِّداً من ناحية الصناعة الحديثية التي لا يفقه المتعالم الكذوب شيئاً فيها!¹

الوقف الرابع: مع قول المؤلف: " لكن الإشكال الأكبر الذي عانى منه ابن حجر العسقلاني، ويَبِّنه في مقدِّمة كتاب الفتح، هو أنه حتَّى القرن التاسع الهجري... لم تكن هناك نسخة واحدة موحَّدة لصحيح البخاري، بل وجد ابن حجر ثلاث عشرة نسخة، وكل واحدة منها تختلف عن الأخرى، وبعد أن أورد هاته النسخ وذكر رواها وأسانيدها قال: (فليقع الشُّروع في الشُّرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة، لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبية إلى ما يحتاج إليه ممَّا يخالفها)²."

- استغرب المؤلف وجود اختلافات بين نسخ صحيح البخاري التي كانت بين يديّ الحافظ وعدم وجود نسخة موحَّدة. والأولى بالاستغراب هو حالة عدم وجود تلك الاختلافات بين نسخٍ احتوت أكثر من سبعة آلاف ومائتي حديث بالمكرَّر، ربَّما استغرق نسخها أزيد من ثلاثة آلاف ورقة على أقلِّ تقدير، وفي وقتٍ لم تكن الطِّباعة على ما هي عليه اليوم³.

- أشار المؤلف أنّ ابن حجر أورد هاته النسخ وذكر رواها وأسانيدها، ومَرَّ على هذه المسألة مرور الكرام، لأنَّها الدليل العملي لوصول هذه النسخ للحافظ بالسند المتَّصل إلى الإمام البخاري، رغم أنّ ابن حجر لا يملك نسخة البخاري أو نسخة أحد تلامذته، وفي هذا نسفٌ للبدعة العلميّة التي ابتدَعها، والمتعلِّقة باشتراط نسخة المصنّف أو نسخة تلميذه لإثبات نسبة الكتاب لصاحبه.

الوقف الرابع: مع تعقيب المؤلف على كلام ابن حجر السالف الذكر: " وهذا معناه أنّ النُّسخ الأخرى كانت بالنسبة⁴ [لابن حجر] غير موثوق بها، مثل نسخة أبي ذر، وأنّ شرحه لصحيح البخاري سيعتمد بالأساس على نسخة أبي ذر الهروي، مع الاعتماد على النسخ الأخرى فيما يخالف

¹ عبد الحميد بن محمّد المير، بؤس التنوير، ص 370-371.

² رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 267.

³ انظر شبهة اختلاف النسخ ص 236 من هذا البحث.

⁴ في الأصل (للبخاري) وهو سهو من المؤلف أو خطأ في الطباعة.

نسخته، وهذا يعني أنّ ابن حجر صنع نسخة أخرى جديدة، تعتمد في جوهرها على نسخة أبي ذر، مع نفحة مختلطة من باقي النسخ التي لم تصل لدرجة الأوثق عنده¹.

- هذا الكلام من المؤلف يؤكّد ثلاث حقائق على الأقل:

الأولى: وهي ما سبق الإشارة إليه مرارا، من الاختلال البين والفظيع في منهج الاستدلال ومنطق الفهم لدى المؤلف، حيث يُرتّب نتائج خاطئة وبعيدة كلّ البعد على مقدّمات لا تلزمها. كيف يكون قول ابن حجر "...والاقتصار على أئقن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر" دليلا على عدم ثقته في النسخ الأخرى؟

الثانية: وهي ما سبق الإشارة إليه من قبل أيضا، من استدلال المؤلف بما هو حجة عليه، كما في قوله: "وأّن شرحه لصحيح البخاري سيعتمد بالأساس على نسخة أبي ذر الهروي، مع الاعتماد على النسخ الأخرى فيما يخالف نسخه". فكيف يعتمد ابن حجر على نسخ لا يثق بها أصلا، كما ادّعى الكاتب؟

الثالثة: وهي الجهل المطلق من المؤلف بأبجديات تحقيق المخطوطات.

كان يكفي المؤلف، الذي خاض في ما لا يحسنه، أن يلقي نظرة سريعة على أيّ كتاب في تحقيق التراث، ليدرك أنّ هذا العلم فنّ قائم بذاته، له قواعده وضوابطه، يرشد إلى صفات المحقّق، والمراحل المنهجية في تحقيق المخطوط، من جمع للنسخ ودراستها، وترتيبها، وتحقيق عناونها وتوثيق نسبتها لمؤلفها، وكيفية اختيار "النسخة الأم" وطريقة تحقيق متنها، عن طريق المقابلة والمعارضة بين النسخ، لإثبات الفروق بينها، وإكمال السقط، وتصحيح التصحيف والتّحريف، وتصويب الأخطاء، وإثبات الزيادة وحذف المكرّر، والتغيّر والتبديل، والتقديم والتأخير، وغير ذلك ممّا يعرفه أصحاب هذا الشأن، دون غيرهم من المتطفّلين، " فالحافظ لم يخرج نسخة أخرى مختلطة، بل طبّق قواعد تحقيق النصوص، فاعتمد على نسخة أئقن وجعلها هي الأصل، ثمّ أورد عليها في الحواشي اختلاف النسخ الأخرى للمقارنة والموازنة، وهذا ما يجهله أو يتجاهله أيلال !"².

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 267.

² عبد الحميد بن محمّد المير، بؤس التنوير، ص 386.

الفرع الخامس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الخامس " اختلاف نسخ صحيح البخاري "

عاد المؤلف مرّة أخرى - كعادته في تكرار الشبهة في مواضع كثيرة - إلى إثارة مسألة اختلاف نسخ الصحيح، وخصّص لها عنواناً كاملاً، أورد تحته جملة من النقول، اقتبسها من فتح الباري لابن حجر، ومن بحثٍ صادرٍ عن كليّة الشريعة بالجامعة الأردنية، حيث مارس في اقتباسه من هذا الأخير، أحقر أنواع التّضليل وأخسّ أدوات التّلبيس.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلف: " من الضربات القاصمة الموجهة لكتاب صحيح البخاري مسألة اختلاف النسخ، يقول ابن حجر في مقدّمة كتاب الفتح: (قال أبو الوليد الباجي: ومّا يدلّ على صحّة هذا القول أنّ رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمّد السرخسي ورواية أبي هيثم الكشميهني ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنّهم انتسخوا من أصل واحد، وإمّا ذلك بحسب ما قدر كلّ واحد منهم فيما كان في طرّة أو رقعة مضافة، أنّه من موضع ما، فأضافه إليه..."¹

- بعد أن صدر المؤلف كلامه بعبارة ذات "شحنة تهويلية" كبيرة (الضربات القاصمة) في محاولة للتأثير المعنوي على القراء، أعاد الاستدلال بكلام الإمام الباجي، تضخيماً للكتاب، إلاّ أنّه لا يستوعب معناه، فالإمام الباجي حصر الاختلافات في التقديم والتأخير، بسبب اجتهاد كلّ واحد في الموضوع الذي ينقل إليه الإلحاقات الموجودة في الهامش أو ما كان في الرقاع المرفقة.

الوقفه الثانية: مع قول المؤلف: "...اختلاف النسخ له دلالة قويّة على أنّ صحيح البخاري الذي بين أيدينا لا يمكن الجزم بنسبته للشيخ محمّد بن إسماعيل البخاري، بل الاختلاف في هاته النسخ لمن الشواهد القويّة، التي تبرهن لنا عن براءة البخاري من هذا الكتاب"².

- إنّ المكانة العلميّة المرموقة التي بلغها الإمام البخاري والشّهرة الكبيرة التي امتاز بها، جعلت الأعناق تشرّبت إليه، والطلّبة يرحلون إليه من كلّ البقاع، لسماع "صحيحه" والمقابلة عليه، حتى بلغ

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص269، بتصرّف.

² المرجع نفسه، ص269.

مَنْ سَمِعَهُ تسعين ألفاً، كما قال الفربري، ثم تواتر الكتاب من رواية الفربري، وكثر الناقلون والرواة عنه، وقد مكّنه سماعه المبكر من الإمام البخاري وهو شاب، مع طول عمره، أن رواه عنه العدد الغفير من الطلبة من كافة الأمصار.

ولا شك أنّ هذا العدد الكثير من الرواة والناقلين مظنة وقوع الاختلاف في رواياتهم ونسخهم، رغم التدقيق والاحتياط، وهذا لا يختص بصحيح البخاري، وإنما يقع في كل الكتب المشهورة، والتصانيف السائرة¹، فرواة "الجامع الصحيح" - كغيرهم من نقلة الكتب الأخرى - "بشر لا يسلمون من بعض تصحيف في خطٍ وكتابة، أو تصحيف سماع وأذن، وذلك واقع في كلمات يسيرة، تقع منهم في بعض ما في الكتاب، ممّا لا يقدر في سلامة أصله"². هذا "ومن مارس هذه العلوم في توثيق المصنّفات ولو شيئاً يسيراً، أيقن أنّ تفاوت الروايات لكتب التراث القديمة أمر طبيعيّ مستساغ، في ظلّ اعتماد الناس قديماً على السماع والنسخ اليدوي، وضعف وسائل النشر والإعلام"³.

- لم ينتظر أهل الحديث ظهور الحداثيين ليُوقفوهم على الاختلافات الواقعة بين روايات "الصحيح"، فقد جمعوا تلك الروايات باعتبارها طرقاً موصلة للصحيح، وتعاملوا معها كما تعاملوا مع طرق الحديث بعد جمعها، ليتبين لهم خطؤها من صوابها، وهذه الاختلافات تنحصر في الصور التالية⁴:

✽ **السياق العام للكتاب:** يشمل ترتيب الكتب وأسمائها، أو زيادة بعض الأحاديث، وتقديمها أو تأخيرها.

✽ **الاختلاف في الأسانيد:** كوجود إسناد كامل في بعض الروايات دون غيرها، واختلافهم في صيغ التحمّل والأداء..

¹ انظر: عبد القادر بن محمد جلال، إعلاء البخاري، ص 65.

² محمد بن فريد زريوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين، ج 1، ص 459.

³ المرجع نفسه، ج 1، ص 463.

⁴ انظر: جمعة فتحي عبد الحليم، روايات الجامع الصحيح ونسخه - دراسة نظرية تطبيقية -، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، قطر، ط 1، 2019م، ج 1، ص 424-429.

✽ **اختلافهم في المتنون:** كالاختلاف بين الرواة في ذكر متن كامل للحديث، أو عدّة جمل تؤدّي إلى اختصار الحديث، أو روايته بتمامه، أو إضافة كلمة أو حرف، وضبط الألفاظ اللغوية، أو الاختلاف في جمل التعظيم لله تعالى أو الصّلاة والسّلام على النبيّ محمد ﷺ أو الأنبياء السابقين، أو الترضّي والترحم على الصّحابة والتّابعين، ويشمل ذلك أيضا اختصار الآيات القرآنية الواردة في الأحاديث أو سياقها تامّة.

✽ **اختلافهم في أبواب الكتب والتراجم والمعلّقات.**

ومن أهمّ الأسباب التي يترتب عليها تفرّد بعض نسخ "الجامع الصحيح" بروايات نادرة عن البخاري، عدم وقوف أصحابها على التّعديلات التي أجراها المؤلّف نفسه على "صحيحه"، فقد عُرف عن البخاريّ إدامة النّظر في كتابه استدراكا وتهديبا¹.

- لقد استطاع العلماء رصد هذه الاختلافات، وتحريرها ببيان وجه الصّواب فيها، وذلك بتتبّع بقيّة نسخ "الصّحيح"، وسبر طرق الروايات، ومعرفة تراجم الرواة، حيث يظهر ذلك في العمل التّقدي الدّقيق الذي قام به الغسّاني (ت: 498هـ) في كتابه "تقييد المهمل وتمييز المشكل"، وللقاضي عيّاض (ت: 544هـ) في هذا جهدٌ مشكور في "مشارك الأنوار على صحاح الآثار"، وإلى ابن حجر المنتهي في ذلك في تّفدّمته وشرحه للبخاري².

- **الوقفه الثالثة:** مع قول المؤلّف: " وقد جاء في بحثٍ صادر عن جامعة الأردن بعنوان (الروايات المتقدمة بسبب اختلاف نسخ صحيح البخاري) ما نصّه: "إنّ اختلاف نسخ الصحيح تعبير يقصد به تلك الاختلافات التي وقعت بين رواة الصّحيح عن الإمام البخاري، سواء أكان سببها الرواة عن البخاري مباشرة، أو رواية الحلقة الثانية أو الثالثة لصحيح البخاري، ذلك أنّ العلماء...". استغرق الاقتباس من هذا البحث ما يقارب صفحتين ونصف، ثمّ أتبعه المؤلّف بمجدولين: الجدول (أ) يوضّح صور الاختلافات التي تبّه عليها أبو علي الجيّاني في كتابه (تقييد

¹ انظر: محمّد بن عبد الكريم بن عبيد، روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام محمّد بن إسماعيل البخاري، دار إمام الدعوة، الرياض، ط1، 1426هـ، ص50-83.

² انظر: محمّد بن فريد زربوح، المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصّحيحين، ج1، ص461.

المهمل)، والجدول (ب) يبيّن أهم نسخ صحيح البخاري وعدد الروايات التي انتقدتها الإمام الجيّاني لكلّ منها.

لِنَنْظُرْ كيف كان اقتباس الصّحاحي المختص في نقد التّراث ومقارنة الأديان، للحقائق العلميّة الواردة في هذا البحث، وكيف كانت مراعاته للأمانة العلميّة في ذلك ؟

- أورد المؤلّف هذا الاقتباس في سياق الطّعن في صحيح البخاري، بذكر الاختلافات "الكثيرة والخطيرة !!!" التي تقدح في صحّته ونسبته، في حين أنّ صاحبة المقال الباحثة (شفاء علي الفقيه) التي أغفل المؤلّف ذكر اسمها، إنّما أعدّت بحثها نصرةً لصحيح البخاري، بمناسبة "مؤتمر الانتصار للصّحّاحين" الذي عقدته كليّة الشريعة بالجامعة الأردنيّة، يومي 14-15 / 07 / 2010م.

- استهلّ المؤلّف اقتباسه ابتداءً من الصفحة الثالثة، دون التعرّيج على ما ورد في مقدّمة البحث، لما ورد فيه من كلام لا يخدم ما يريد الوصول إليه بطريقة الخداع والتلبّيس.

ومّا ذكرته الباحثة قبل الصّفحة الثّالثة، قولها: "...فقد اهتمّ العلماء اهتماماً كبيراً بالجامع الصّحيح للإمام البخاري، من مختلف الجوانب الحديثيّة...ومن المسائل التي لاقت عناية هؤلاء العلماء مسألة الاختلاف بين نسخ الجامع الصحيح والأوهام التي وقعت من بعض رواة الصحيح، فقد روى الجامع الصحيح عن الإمام البخاري عدد كبير من الرواة...ولكن وقعت بعض الاختلافات بين أصحاب هذه الروايات...فكان هذا سبباً من أسباب نقد العلماء لبعض الأحاديث في صحيح البخاري. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام بعض العلماء...بالإضافة إلى ما وقع من استدراقات للإمام الدّارقطني في (استدراكاته على البخاري ومسلم) تعلّقت باختلاف نسخ صحيح البخاري وهي مواضع محدودة"¹.

لا شكّ أنّ مسألة اهتمام العلماء بالصّحيح وإبرازهم للاختلافات الموجودة بين نسخه، وعدم إخفائها كما يدّعي الكاتب، وكذا الإشارة إلى كثرة عدد رواة البخاري، وقلة الاختلافات بين نسخه، أمرٌ لا يخدم صاحب "الأسطورة".

¹ شفاء علي الفقيه، الروايات المنتقدة بسبب اختلاف نسخ صحيح البخاري، بحث مقدّم لمؤتمر الانتصار للصّحّاحين، 14-15 / 07 / 2010م، كليّة الشريعة، الجامعة الأردنيّة، ط1، 2010م، ص2، بتصرّف..

- بعد الاقتباس الأول الذي امتدّ من الصفحة الثالثة إلى منتصف الصفحة الرابعة، قفز المؤلف مباشرة إلى الصفحة السابعة، متلبّساً بتهمة إخفاء الحقائق العلميّة التي اتّهم بها علماء الأُمَّة، والتي تقتصر على ذكر بعضها طلباً للاختصار:

✽ قول الباحثة: " وكما هو معروف، فقد حدّث الإمام البخاريّ بكتابه الصحيح عددا كبيرا من الرواة، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في انتشار الجامع الصحيح واشتهاره بين الناس وكثرة رواته.... وكان من عادة الإمام البخاري مراجعة ما يكتب ويصنّف، وهذا الأمر قد يحدث بعض التّغيير أو التّبديل في كتبه من قبله بسبب المراجعة، وهذه ظاهرة طبيعيّة عند العلماء الذين كانوا يحرصون على مراجعة مؤلّفاتهم... كلّ هذه الأمور كانت سببا في ظهور بعض الاختلافات بين الروايات وبخاصّة الطبقة الأولى عن الإمام البخاري في بعض الأحاديث والتراجم، وهذه المسألة لا تنقص أو تشكّك في صحّة ودقّة نسخ صحيح البخاري "1.

✽ بيان الباحثة لسبب اختلاف عدد الأحاديث بين رواة الصّحيح، والتي اعتبرها المؤلف مطعنا في الصحيح، في قولها: " وسبب ذلك يعود إلى أنّ (حمّاد بن شاکر، والبزدوي، والمحاملي) لم تنتهياً لهم فرصة رواية الصّحيح كاملا عن الإمام البخاري، كما تهيّأت للإمام الفربري، فكما ذكر العلماء فإنّ الإمام الفربري روى الصّحيح كاملا عن البخاري مرتين، وهذا لم يتحقّق لبقية الرواة عن البخاري، وبالنسبة لرواية إبراهيم بن معقل التّسفي، فإنّه روى الصّحيح عن البخاري، ولكن فاته من ذلك أوراق رواها عنه بالإجازة"2

- ثمّ بعد الاقتباس الثّاني الذي أخذه المؤلف من الصفحة السابعة فقط، قفز مرّة أخرى مباشرة إلى الصّفحة الخامسة والعشرين، معرضا عن الردود العلميّة للباحثة، على نماذج من تلك الاختلافات³.

¹ المرجع السابق، ص 4-6 بتصرّف.

² المرجع نفسه، ص 6.

³ انظر المرجع نفسه، ص 7-25.

- وأخيراً، بعد اقتباس يسير من الصّفحة الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين، وإرفاقه بالجدولين (أ) و(ب) الواردين في الصفحات 27-30 من البحث، فضّل رشيد أيلال - الذي أخذ على عاتقه " تنزيه السنّة المطهّرة من خرافات الإمام البخاري"- أن يسير بنتائج البحث في الاتجاه المعاكس، بتعليق لا خطام له ولا زمام، **معرضاً عن النتائج التي ختمت بها الباحثة عملها**، وضاربا بالأمانة العلميّة وأخلاقيات البحث العلمي عرض الحائط. نقتصر ههنا على بعضٍ من تلك النتائج:

" فإنّ المتبّع لكتاب الإمام الجيّاني وانتقادات العلماء على أحاديث صحيح البخاري يلمس حرصاً كبيراً من علمائنا في الذبّ عن صحيح البخاري وضبط مروياته، حتى لو كان الاختلاف الذي وقع غير مؤثّر وصورته بسيطة، إلا أنّ الأمانة العلميّة ودقّة منهج المحدثين جعلتهم يتتبعون كلّ رواية للصحيح، ومقابلتها وتحرير أيّ اختلاف وقع بينها..."

الاختلافات التي وقعت بين الرواة استطاع العلماء رصدتها وتحريرها في أغلب المواضيع، من خلال بيان وجه الصواب فيها وذلك بتتبع بقية النسخ الأخرى للصحيح، وسير طرق الحديث الذي وقع فيه الاختلاف... الأمر الذي ساعد على ضبط الروايات وترجيح وجه الصواب في كلّ مسألة، وهذا ما كان يقوم به الإمام الجيّاني في كتابه والحافظ ابن حجر في الفتح.

ادّعاء البعض بوجود أحاديث زائداً أو أنقصها رواة الصحيح، يردّ عليه بأنّه لا يوجد حديث زيد أو انقص إلاّ وأصله موجود في الصحيح، وإتّما المسألة تتعلّق بتكرار الحديث في موضع معيّن دون موضع وتقطيعه، فقد كان هذا سبباً دفع بعضاً من أصحاب النسخ، كأبي ذر الهروي، والتّسفي إلى الاجتهاد في مسألة ترتيب الأحاديث من حيث التّقديم والتّأخير وهي مواضع محدودة جدّاً، يدلّ على ذلك إشارات اليونيني في نسخته، وتنبهات ابن حجر في الفتح...¹.

بهذه النتائج المهمّة التي ذكرتها الباحثة الأمانة وأخفاها الكاتب، يتبيّن الفرق الحقيقي بين الباحث والعاث.

الوقف الرابع: مع قول المؤلّف: " مع الإشارة إلى أنّ هاته النسخ كلّها لا وجود لنسخة أصليّة لها، أي لا وجود لمخطوطة بخطّ يد أصحابها المنسوبة إليهم، بل هي مجرد نسخ منسوبة إليهم من

¹ انظر المرجع السابق، ص 31-33، بتصرّف.

نسخ أغلبهم مجهولين، ورغم ذلك يصرّ هؤلاء الشيوخ بأنّ صحيح البخاري من تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، رغم كلّ هاته الحقائق التي بين أيدينا الآن والتي نعرضها أمام القراء من كلّ الأمصار، ليحكموا بيننا وبين هؤلاء، من منّا المصيب ومن المخطئ؟¹

يلاحظ على هذا الكلام - الذي ختم به المؤلف العنوان السابق - أنّه لا تعلق له بشبهة "اختلاف نسخ صحيح البخاري"، إذ ليس له المؤهلات العلميّة التي تسمح له بمناقشة مثل هذه المسائل البعيدة عن عالم الصحافة الذي ينشط فيه، فأعاد إلى الواجهة مطلبه العبثي المتمثّل في استظهار "النسخة الخطيّة" للصحيح، بخطّ البخاري أو تلامذته، لإثبات نسبته إليه !!!

أمّا قوله: "من منّا المصيب ومن المخطئ؟" فالجواب عنه سهل هيّن: من كان من أهل العلم، فاجتهد وأصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر، وأمّا من تكلم في غير فنّه، كرشيد أيلال، جاء بالعجائب وقد لا يسلم من العواقب.

الفرع السادس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان السادس "من ألف صحيح

البخاري"

هذا آخر عنوان في كتاب المؤلف، ضمّنه ما توصلّ إليه - بعقله الراجح واعتمادا على الأدلّة القويّة !!- من نتائج "تاريخيّة" لم يسبقه إليها أحد من علماء الأمتة قديما وحديثا، واختار للإعلان عن هذه الخلاصة، عبارات وألفاظا كشف فيها عن معدنه الحقيقي.

الوقفه الأولى: مع قول المؤلف: "أظنّ أنّه بعد هاته الجولة التي قمنا بها، وباعتماد الأدلّة القويّة التي بين أيدينا، يحقّ لنا أن نتساءل، ونكرّر السؤال المرحج، من هو المؤلف الحقيقي لكتاب صحيح البخاري؟ لنخلص باعتماد نفس الأدلّة المقدّمة في كتابنا هذا، إلى أنّ مؤلّفه مجهول، فلا وجود لمخطوطة واحدة، أو حتّى جزء من مخطوطة لصحيح البخاري بخطّ محمد بن إسماعيل البخاري، ولا وجود لمخطوطة واحدة أو جزء من مخطوطة لنفس الكتاب بخطّ أحد تلامذة البخاري، ولا وجود

¹ رشيد أيلال، صحيح البخاري.. نهاية أسطورة، ص 278.

أيضا في العالم أجمع لمخطوطة واحدة أو جزء من مخطوطة بخط أحد تلامذة تلامذة البخاري، لنجد أنفسنا أمام كتاب غريب المصدر مجهول الأثر...¹

- اختار المؤلف أن يختم كتابه بخلاصة، بدأها بالتذكير بالإشكالية الرئيسية لكتابه، وهي "من ألف صحيح البخاري؟" ثم كشف عن النتائج "الباهرة" التي توصل إليها، والتي سمحت له بالإجابة على الإشكالية، وهي أن مؤلف صحيح البخاري مجهول، ودليله القاطع في ذلك، هو عدم وجود أثر لمخطوطة واحدة، أو حتى جزء من مخطوطة لصحيح البخاري بخط محمد بن إسماعيل البخاري، أو بخط أحد تلامذة البخاري، أو بخط أحد تلامذة تلامذة البخاري.

- لقد سبق البيان، أن اشتراط النسخة الخطية لصاحب الكتاب أو لأحد تلامذته لإثبات نسبته إليه، يُعدُّ أمرا سخيفا يترتب عليه هدم تراث الإنسانية جمعاء، فضلا عن كونه "بدعة علمية" لم يقل بها أحد من علماء تحقيق المخطوطات أو التراث.

- ما هو دليل المؤلف على صحة ثبوت القرآن الكريم في غياب النسخة الخطية لكتابة الوحي؟ وهل يجرو رشيد أيلال أن يؤلف كتابا يُعلن فيه أن الفكر الغربي كله أسطورة، لعدم وجود أي مخطوطة أصلية مكتوبة بيد سقراط وأرسطو وأفلاطون وغيرهم، أو بخط أحد تلامذتهم؟.

- هل يستقيم، في عقل سليم، أن يوجد رجل مجهول العين، لا يعرفه أحد، تسلل إلى التاريخ والجغرافيا في جناح الظلام، وعلى حين غفلة من أهل تلك الديار، صنف كتابا سماه "الجامع الصحيح"، فاق كتب زمانه، وأبان عن عبقرية تميّز بها عن أقرانه، وترك آثارا سارت بها الركبان خارج زمانه... ثم يمضي ويحتفي في سراديب التاريخ دون أن يعرف أحد من الناس هويته، ثم تتواطأ الآلاف المؤلفة من العلماء وأصحاب العقول الموسوعية وأهل الفكر، جيلا بعد جيل، على نسبة هذا الكتاب إلى رجل اسمه محمد ابن إسماعيل البخاري؟

- وهل يستقيم، في عقل سليم، أن تلتفت حول هذا الكتاب أجيال متعاقبة من العلماء، بين شارح ومستدرك ومستخرج... وهم لا يعرفون أصلا مؤلفه؟

¹ المرجع السابق، ص 279.

- وهل يستقيم، في عقل سليم، أن يستدلّ علماء الفقه والتفسير والأصول والتركيبية، قديما وحديثا، بأحاديث جمعها رجل مجهول في كتاب حكموا عليه بعد فحصه، أنه أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى؟

- إذا استقام هذا الكلام في عقل إنسان واحد عبر تاريخ البشرية كلّها، فلن يكون هذا الإنسان إلاّ صاحب كتاب "صحيح البخاري: نهاية أسطورة". فإذا علّم هذا، فلا عجب أن يصف رشيد أيلال "الجامع الصحيح" بأنه "مجهول الأثر" !!

- من المسلّم به أنه لا مكان "للجندي المجهول" في علوم الشريعة، لهذا قال محمد بن سيرين: "إنّ هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم". ولم يحدث في تاريخ أمة الإسلام أنّها أخذت علما من علوم الشريعة وغيرها، عن "مجهول الهوية"، بل أخذت علومها عن مشهود له بالعلم، عرف الناس مبتدأه وخبره، وشيوخه وتلامذته، وأقوال العلماء فيه.

الوقفه الثانية: مع قول المؤلف: "وحتى أولئك الذين يظنّ أنّهم من أوصلوا لنا صحيح البخاري أو نقل عبرهم إلى باقي الأجيال، يؤكّدون على أنّ ما ألفه الشيخ البخاري هو كتاب لم يكتمل، ويشهدون أيضا وبملاء إرادتهم حسب نفس المرويّات التي وصلت إلينا من كتبهم، ومن كتب شيوخهم الذين يعتبر كلامهم فيصلا في هذا الباب، أنّهم تصرّفوا في ذلك الكتاب - الذي مات البخاري دون أن يكمله - بالإضافة والبتّر وجمع هذا إلى ذاك، وأنّ نفس الكتب تقول لنا بأنّ نسخ من نقل إلينا من خلاهم هذا الكتاب جاءت مختلفة ومتضاربة..."¹

- لما علّم المؤلف أنّ دليل إثبات عدم صحّة نسبة "الجامع الصحيح" للإمام البخاري - بغياب النسخة الخطيّة الأصليّة - دليل ضعيف وغير متناسب مع حجم "فرية العصر" التي جاء بها، أعاد التذكير بشبهة عدم تبييض البخاري لكتابه، وشبهة تصرّف الرواة فيه، وكذا شبهة اختلاف نسخ صحيح البخاري، لإيهام القراء بكثرة الأدلّة وقوّتها.

- لقد تبينّ ممّا سبق أنّ ما اعتبره المؤلف دليلا على كلامه، إنّما هو محض تدليس، فالرواة لم يضيفوا شيئا لصحيح البخاري ممّا ليس من أصله - وأيّ لهم ذلك - فلا يوجد حديث واحد في

¹ المرجع السابق، ص 279.

الصحيح لم يخرج الإمام البخاري بنفسه ووفقا لشرطه، وأنه أكمل كتابه وبيّضه وعرضه على بعض شيوخه قبل أن يحدث به، فلما لقي استحسانا منهم، حدث به خلقا كثيرا من الرواة، لمدة تزيد عن العشرين سنة، فحفظته الجموع الغفيرة واستنسخته الأيدي الأمانة، وما كان فيه من اختلاف بين نسخه، فهو من الأمور الطبيعية عند أهل الاختصاص، التي لا تقدر في صحته ولا في نسبه، وأما محصورة في التقديم والتأخير وفي أمور أخرى، تبه عليها العلماء، مع الإشارة إلى الرّاجح منها، وفقا لقواعد علمية معروفة معلومة.

الوقف الثالث: مع قول المؤلف: "إننا إزاء معضلة حقيقية، فكلّ المحدثين يعرفون هذا لكنهم يتجاهلونهم، ويغلطون الناس ويخفون الحقيقة المرّة، كلّ هذا ليعيش الكهنوت، فهو يقتات على مثل هاته الخرافات، ويحقّق وجوده منها وبها، وبالتالي لا يمكن أن يستغني عن هذا التراث المليء بمنابع الإرهاب، التي وجب تحفيّفها، والقضاء عليها قضاء مبرما، بمثل هاته البحوث التي تنبش في حقيقة ما يحاول هؤلاء ترويجه بديلا لنا عن كتاب الله، حتى لأني أستمتع الساعات الطوال لخطب هؤلاء الشيوخ، فلا يكادون يستدلون بآية من كلام الله واحدة، بينما تجد (قال فلان عن فلان) هي المسيطر على كلامهم، ليرفعوا تلك الأقوال إلى مكانة القداسة..."¹

- كشف المؤلف في هذه الفقرة، عن معدنه الحقيقي من جهة وعن حجم العداوة التي يكنّها لكلّ المحدثين من جهة أخرى، حيث اتهمهم بمغالطة الناس وإخفاء الحقيقة، والافتراء على الخرافة، وأنّ كلّ كلامهم "قال فلان عن فلان"، وما يدري أنّ هذا القرآن العظيم الذي يدعي تعظيمه وصل إليه من طريقهم، بأسانيد معلومة مشهورة: ثقة عن ثقة عن تابع التابعي عن التابعي عن الصحابي عن رسول الله ﷺ عن جبريل عليه السلام عن ربّ العزة سبحانه.

- أقام أهل الحديث حول سنة رسول الله ﷺ حصونا منيعة لا يخترقها وضاع ولا يدخلها أفك، وأسوارا عالية لا يتسورها دجال ولا يرتقيها كذاب، فلا عجب إذاً، أن يصبح أهل الحديث هاجس أيلال ومن على شاكلته من أعداء السنة المطهّرة. كيف لا، وقد أُعْلِقَتْ كلُّ منافذ الدسّ والافتراء والانحراف بالسنة نحو الوجهة التي تخدم الأطماع والأهواء. فلا شك أنّ من كان سببا في كلّ

¹ المرجع السابق، ص 279

ذلك، أنه يستحقّ الذمّ والطّعن والاستهزاء والانتقاص، بأقذر الألفاظ وأقبحها، كما فعل المؤلّف دون تفریط؟؟!!!

- لم يفوّت أيلال فرصة اللّعب على وتر التّخويف، بأنّهم "التّراث" أنه منيع الإرهاب، ودعا إلى "القضاء عليه قضاء مبرما"، كما هو مطلب الحدّاثيين. لكن ثمة مسائل تعكّر عليه ما يريد:

* كثير من الجماعات الإرهابية تستند إلى آيات في كتاب الله للتّأصيل الشّرعي لأعمالها: فما موقف المؤلّف منها؟ هل يتّهم الجماعات بالتّأويل الفاسد والفهم الخاطئ لتلك الآيات، وحينئذ يسقط اتّهامه لصحيح البخاري بكونه منبعاً للإرهاب، أو يتّهم كتاب الله بكونه يحرّض على الإرهاب، كما فعل مع السنّة، وحينئذ يكون قد ارتقى مرتقياً صعباً، لعلماء الإسلام فيه مقال؟

* ما علاقة ما تضمنته الأحاديث من أحكام، مع نسبة الكتاب لصاحبه؟

الوقفه الرابعة: مع قول المؤلّف: " من حقنا إذن أن نقول لهم إنّ صحيح البخاري كتاب مجهول المؤلّف، لا أصول له، ولا حقيقة لوجوده، فهو كتاب لقيط، جمع بين طيّاته أهواء النّاس، وضعوا فيه ما أرادوا ليبرزوا أفعالهم، ويؤسّسوا عليها كهنوتهم، ونحن نعلم أنّ هؤلاء سيضيعون بضياح هاته المرويّات، فلا وجود حقيقيّ لهم إلّا بها، ولا عيش لهم بدونها، فهي قُوّتهم الذي عليه يعيشون، لذلك يستमितون في الدّفاع عنها أيّما استماتة، لأنّ إسلامهم إسلام هاته المرويّات، لا إسلام القرآن الذي قال عنه الله تعالى:

﴿ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ۝٦ وَيَلُّ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٧ يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٨ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝٩ مَن رَّآيَهُم جَهَنَّمَ ۝١٠ وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ مَا كَسَبُوا شَيْئًا وَلَا مَا اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ ۝١١ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١٢ هَذَا هُدًى ۝١٣ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٍ ۝١٤﴾ الجاثية [6-11]

- عاد المؤلّف - كعادته في كلّ الكتاب - إلى تكرار ما ذكره منذ حين، لكن هذه المرّة اختار عبارات في منتهى الوقاحة وألفاظاً غاية في سوء الأدب، وأسلوباً ليس بعده دناءة، واصفاً "الجامع

الصحيح" بما لم يصفه به غيره من أعداء الإسلام، ومقرراً لنتائج لا وجود لها إلا في عالم الأسطورة والخيال، ومستخفاً بعقول القراء التي لم تُصبها جراثيم الحمأة الوبيئة والمستنقع الآسن التي يُجري فيها المؤلف أبحاثه، بدلا من مجالس العلم وحلقات البحث، التي حُرِم منها، بسبب طرده من المدرسة في السنة الثانية إعدادي.

- وفي محاولة يائسة للتفريق بين القرآن وبيانه (السنة المطهرة)، استعار المؤلف من جورج الطرابيشي، الحداثي النصراني، عنوان كتابه الموسوم ب : "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، في إشارة إلى أنّ الإسلام الحقيقي والأصيل هو الإسلام الذي جاء به القرآن وحده، أما الإسلام الذي جاءت به السنة فهو إسلام مبتدع، اخترعه علماء الحديث، ليبرروا أفعالهم، ويؤسسوا عليه كهنوتهم!! ثم، بعد أن لم يجد المؤلف من القرآن ما يؤيد به فكرته، ويردّ به على الذين يعتبرون السنة ركنا ركينا من أركان الدين، وأصلا أصيلا من مصادر التشريع، اقتدى بما فعله الناشر في مقدمة الكتاب، فختم كتابه بالآيات 6-11 من سورة الجاثية، التي أنزلت في سياق لا علاقة له بالموضوع المطروح، ليوهم القارئ أنّ الوعيد الذي ورد فيها خاصّ بمن أدخل "بدعة" السنة في الإسلام.

وأخيرا، هذا ما تيسر للطالب مناقشته في هذه الدراسة النقدية المتواضعة، والله الأمر من قبل ومن بعد، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن سار على دربه إلى يوم الدين.

في ختام هذا البحث الموسوم بـ "مطاعن الحدائين في السنة النبوية: دراسة نقدية لكتاب (صحيح البخاري.. نهاية أسطورة) لرشيد أيلال"، نسجل النتائج التالية:

- تبين أنّ "الحدائنة العربية" تيار فكري أيديولوجي، له منطلقاته وخلفياته، وأسس وقواعده، وأدواته وآلياته، استقاها من المناهج الغربية، ويريد تسليطها على النصوص الشرعية، ليصل إلى أهدافه وغاياته، على حساب أمجاد الإسلام وتراثه المشرق.
- يركز الفكر الحدائني في تعاطيه مع نصوص الشريعة الإسلامية، على مجموعة من المرتكزات المنهجية، أهمها:

✽ توظيف قراءات غربية لنقد النصوص الشرعية، كالنبوية، والتاريخية، والتفكيكية.. دون الأخذ بعين الاعتبار الفروق الجوهرية بين النص الديني في الغرب والنص الديني في الإسلام، والقول ببشرية النصوص وإن كانت وحيا، فلا فرق بين مقدس وغير مقدس.

هذه القراءات تفضي إلى نتائج تصطدم بأصول وقواعد المنهج الإسلامي الأصيل.

✽ تبني مسلك منهجي رافض لمخرجات العقل الإسلامي المتعلقة بمعالجة التراث عامة، والسنة النبوية خاصة، بسبب طبيعة المنظومة الفكرية التي انعقد عليها العقل الإسلامي والتزم نتائجها، والقائمة على مجموعة من المسلمات و المنطلقات التي يابها الفكر الحدائني، كتقديس النص الشرعي، ورفض القراءات المنبثقة عن المناهج الغربية في نقد النصوص، والعناية الكبيرة بالسند...

✽ ابتداء معايير نقدية خاضعة لمزاج صاحبها وضوابط غربية وشاذة في نقد السنة، ومحاولة التّموقع داخل المنظومة الفكرية الإسلامية، من خلال تبني بعض معايير

المحدثين في نقد المتن ، كميّار معارضة الحديث للقرآن أو العقل أو العلم، لكن أعملوها عاريةً عن الضوابط التي قيّد بها العلماء هذه المعايير، فجاءت نتائجها مصادمةً للقرآن والعقل والعلم.

✽ الاستشهاد بالشّاذ و المستبعد وتصوير أنّه الأصل والمشهور.

✽ الاعتماد على مصادر غير معتبرة، بل معادية، من أجل فهم حقائق الدّين وعلومه.

- لم يفرط الحديثيون في أيّ وسيلة من الوسائل التي يعتقدون أنّها قادرة على تحقيق "نصر" على علماء الشريعة عامّة وعلماء الحديث خاصّة، فنبشوا في التّراث، وعكفوا على دراسة مقالات الفرق الضالّة والمنحرفة، كالخوارج والروافض والمعتزلة والقرآنيين والعقلانيين، وكذا المستشرقين، فوجدوا فيها ما اعتبروه سهاماً مسمومة من شأنها أن تأتي على السنّة النبويّة من قواعدها.

- سلك الحديثيون مسالك واضحة معلومة للطّعن في السنّة:

✽ مسلك الطّعن في حجّيّة السنّة: فأوردوا سلسلة من الشّبّهات، كشبهة النّهي عن كتابة الحديث، وشبهة الرّواية بالمعنى، وشبهة تأخّر التّدوين وغيرها.

✽ مسلك الطّعن في المرويّات: فأوردوا شبهة معارضة الحديث للقرآن، ومعارضته للعقل، ومعارضته للعلم.

✽ مسلك الطّعن في دواوين السنّة الصّحيحة ورواّتها: فطعنوا في أصحاب المصنّفات، وعلى رأسهم الإمام البخاري رحمه الله، وجامعه الصّحيح، كما طعنوا من قبل في عدالة الصّحابة كأبي هريرة رضي الله عنه، وسائر الرواة كالإمام الزّهري رحمه الله.

وقد تبين من خلال المناقشة العلميّة لهذه الشّبّهات أنّها ضعيفة متهافنة، لا وزن لها في اعتبار منهج البحث العلمي و قواعد الصّنع الحديثيّة.

- عدم التزام الحدائين في أبحاثهم بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث، فهم يتعمدون الكذب، ويُخرجون الشواهد المُقتبسة من سياقها، ويحذفون من النصوص المنقولة ما يُدينهم في كذبهم وتحريفهم.

- لقد ترك علماء الحديث منظومة نقدية متكاملة، ومنهجاً علمياً فريداً، قائماً على استدلال عقليّ يستوعب مفاصل الرواية جميعاً، ويأخذ بعين الاعتبار كل الاحتمالات الممكنة لأحوال السند والمتن معاً، ما من شأنه أن يعطي الثقة الكافية في الأحكام التي يُقيّمون بها المرويات قبولاً وردّاً، ويمنح الاطمئنان اللازم لبراءة هذا المنهج من شبهة الهوى والانحياز التي ألصقتها به الحدائون.

من جهة أخرى، سمحت الدراسة النقدية (الداخلية والخارجية) لكتاب "صحيح البخاري.. نهاية أسطورة" لرشيد أيلال، بتسجيل النتائج التالية:

- كتاب رشيد أيلال قفزة نحو المجهول، ومحاولة يائسة، ودراسة بائسة، لا يصحّ - على الإطلاق - تصنيفها في خانة الإنتاج الفكري العام، فضلاً عن الدراسات العلمية والأكاديمية، لافتقارها لأدنى شروط البحث العلمي وضوابطه، ولصدورها من صحافي مغمور، خاض في غير تخصصه، فجاء بالعجائب ولم يعبأ بالعواقب.

- رشيد أيلال غير مؤهل علمياً للخوض في موضوع أكبر منه بكثير، فهو متطّقل على العلم وأهله، ترك الدراسة في السنة الثانية إعدادي، لا يُعرف له شيخ، ولم يزاحم العلماء بركبته، جاهل بكلام العرب، ومفتقر للأسلوب العلمي، فهو غير مؤهل للبحث العلمي ابتداءً.

- كلّ المسائل التي ناقشها المؤلف، دون استثناء، إنّما ناقشها وردّ أدلتها بحجة مخالفتها للعقل ومصادمتها للمنطق. وهذا متوقّع من المؤلف، لفقدانه للمؤهلات العلمية التي تُمكنه من مناقشتها وفق الصنعة الحديثية ومنهج أهل الحديث.

- رشيد أيلال غير مؤهل أخلاقياً للبحث العلمي والكتابة في المسائل الدينية، لافتقاره للأمانة العلمية ولأخلاق الباحث التّزيه، استعمل كل الوسائل التي يرفضها الشّرع، وتأبأها

ضوابط البحث العلمي، وبمقتها الطبع السوي: من التدليس والتمويه، والكذب والافتراء، والسرقات العلميّة الهائلة، وبتز الكلام وإخراجه عن سياقه، وإخفاء الحقائق، وانتقاء أقصى عبارات التّهويل وأقصى ألفاظ التجريح، كما حرص على اختيار العناوين الاستفزازيّة والاستعراضية، لجذب انتباه القراء وإيغار صدورهم ودفعمهم للوقعة بأهل الحديث وبالإمام البخاري.

- رشيد أيلال لا صلة له البتّة بعلوم الشريعة عامّة وعلوم الحديث خاصّة، ومن سوء حظّه، أنّه - بالإضافة إلى تكلمه في غير تخصصه - اختار أكثر علوم الشريعة دقّة، وأكثرها تطلّبا للتخصّص والخبرة وسعة الإطّلاع، ألا وهي علوم الحديث. فلا غرو إذاً، أن يخلص في بحثه العبثي إلى نتائج تذرّ الحليم حيرانا.

- مؤلّف "الأسطورة" لم يأت بشيء جديد، فكلّ ما قام به، أنّه استعان استعانة كليّة بمحرّك البحث "جوجل"، فعمد إلى المواقع والمدوّنات، والتغريدات والمقالات، التي اتّفقت على التّيل من الإسلام وأهله، وتواطأت على الطّعن في السنّة النبويّة ورموزها، فدخل إليها كما يدخل حاطب ليل إلى الغابة، لا يدري أشجرة قطع أم دابة، فقصّ الكلام من هنا، ووضعها هنا، ثمّ قال: مؤلّفه أنا !!!،

- رشيد أيلال، ارتكب أخطاء منهجيّة كثيرة، أهمّها على الإطلاق خطأ منهجيّ أتى على كتابه من القواعد: وهو أنّه حدّد إشكاليّة رئيسيّة واضحة: "من ألف صحيح البخاري؟"، وصرّح أنّ الدليل الوحيد لإثبات نسبة "الجامع الصّحيح" للإمام البخاري هو الإتيان بالنّسخة الأصليّة بخطّ البخاري أو أحد تلامذته. فكان الواجب عليه، من الناحية المنهجية، أن يثبت لعلماء تحقيق التّراث والمخطوطات، أنّ شرطه الذي اشترطه، لا غنى عنه لإثبات نسبة أيّ كتاب لصاحبه، وليس صحيح البخاري فقط. لكنّه عجز عن الإتيان بدليل واحد وأتبع الإشكاليّة الأساسيّة لكتابه بإشكاليات فرعيّة كثيرة، ليس من بينها إشكالية واحدة تسهم في الإجابة على تلك الإشكاليّة الأساسيّة، فلم يفلح بذلك في الوصول إلى إجابات علميّة مقنعة، للإشكاليّة الأساسيّة التي ألزم نفسه بها في كتابه.

- رشيد أيلال صحافي متشبع بما لم يُعط، وصف نفسه بأنه "مختصّ في نقد التراث الدّيني ومقارنة الأديان"، وهو يجهل أبجديات علم تحقيق المخطوطات، فقد وضع شرطا لم يسبقه إليه أحد، وهو اشتراط النسخة الأصليّة بخطّ صاحب الكتاب أو بخطّ أحد تلامذته لصحّة نسبة هذا الكتاب لمؤلفه. وهو بهذا، لا يدري أنّه يُقصي تراث البشريّة القديم كلّ، إذ لا أثر لنسخه الأصليّة بخطّ أصحابها.
- مؤلّف "الأسطورة"، ينكر السنّة النبويّة المطهّرة إنكارا كليّا، وقد أفصح عن معتقده هذا، بكلّ وضوح ومنذ اللحظة الأولى، من خلال عنوان الكتاب "صحيح البخاري: نهاية أسطورة" وكذلك من خلال مقدّمة كتابه، حيث اعتبرها أساطير وخرافات، فهو لا يبحث عن الحقيقة العلميّة في بحثه هذا، وإمّا أراد أن يناقش مسائل ثابتة محسومة، وأمورا بدهيّة معلومة، وقضايا منطقيّة مفهومة، لإثارة الشكوك وزعزعة الثقة بالسنّة النبويّة.
- مؤلّف "الأسطورة" أظهر جرأة فاجرة، ووقاحة نادرة، وهو يتحدّث عن عدالة الصّحابة رضوان الله عليهم، كما أظهر حقدا شديدا وتحاملا كبيرا على الإمام البخاري وصحيحه، وعلى "الشيوخ" عامّة و أهل الحديث خاصّة، حيث كان لهم النّصيب الأوفر من الشتم والقذح، والاستهزاء والإحتقار، واتّهمهم بإخفاء الحقائق على النّاس واختراع إسلام جديد، وهو "إسلام الحديث" بدلا عن "إسلام القرآن".
- مؤلّف "الأسطورة"، وعلى العكس من موقفه من الصّحابة وأهل الحديث والرواية، والإمام البخاري وصحيحه، أظهر حفاوته بافتراءات وضلالات أعداء السنّة المطهّرة، واحتجّ بكلامهم للردّ على العلماء، مطمئنا لجانبهم ومستأنسا بمقولاتهم.
- وقفنا الأخيرة مع هذا الكتاب وصاحبه: إنّ النّاقد لهذا الكتاب، يلحظ دون كبير عناء، أنّ كتابته جرت على وتيرة واحدة، من الإهداء إلى الخاتمة: نفس متهيّجة، توتّر مستمر، وثبة تضغط على النّص، تشنّج ثابت، تحامل أعمى، منطّق مقلوب، عبارات فاجرة... كلّ هذا، للإجابة على إشكاليّة "غريبة"، بطريقة "إعداديّة"، للوصول إلى نتائج "أسطوريّة".

إنّ الباعث على هذا التّهريج والعبث لا يمكن - بأيّ حال من الأحوال - أن يصنّف في خانة البحث العلمي أو حبّ الاستكشاف المعرفي، وإتّما هو راجع - في رأي الطالب - إلى الاحتمالات التّاليّة، بعضها أو جميعها:

1- البحث عن لقمة العيش والاسترزاق، ولو على حساب الثوابت والمقدّسات: ويشهد لهذا أنّ المؤلّف مرّ بظروف اجتماعيّة قاسية.

2- طلب الشّهرة وحبّ الظّهور، ولو على حساب الشّرف والمبادئ و القيم.

3- الرّغبة في تجاوز العقدة النفسيّة المتعلّقة بالمستوى الدراسي المتدنّي (الثانية إعدادي): فهو يريد أن يثبت أنّه قادر على البحث والابداع، والإتيان بما لم يأت به أحد من العلماء، قدبما وحديثا.

4- انتماء المؤلّف لجهة معادية للإسلام، وانخراطه في مشروع مشبوه، يستهدف المقدّسات والثوابت، مقابل إغراءات ماديّة ومعنويّة كبيرة، يصعب مقاومتها.

التوصيات :

- تحسيس مختلف الجهات ذات التأثير، كالأئمّة والأساتذة والمفكرين والصحافيين والأحزاب السياسيّة والجمعيات والتّقابات - كنقابة الأئمّة - والهيئات الدينيّة، بخطورة الهجوم الشّرس - الذي يقوده أعداء السنّة عموما والحدائثيون خصوصا - على المصدر الثّاني للتّشريع، وبضرورة التحرك الواعي والعلمي لصدّ هذه الهجمات، صيانة لدين الأُمّة وحفاظا على ثوابتها.
- المساهمة بفعالية أكبر في نشر العلوم الشرعيّة عامّة، و علوم الحديث خاصّة، مع إبراز جانب العبقرية في الصناعة الحديثيّة. وهذه التّوصية ليست خاصّة بكليات الشريعة، وإتّما بأوساط العامّة، وعدم الاعتراض على ذلك بكون هذه العلوم دقيقة لا تصلح لذلك، مع مراعاة لغة الخطاب الموجهة لكلّ فئة.
- تنصيب مرصد وطني لمتابعة المستجدّات والأحداث ومختلف الفعاليّات التي تطعن في مقدّسات الأُمّة كلّها وليس في السنّة فقط.

- التنسيق الدائم والتعاون المشترك مع كل الأطراف ذات الصلة بهذا الموضوع، داخل الوطن وخارجه.
- استحداث مقياس جديد على مستوى كليات الشريعة والعلوم الإسلامية، خاص بدراسة الشبهات التي تثار حول الوحيين، وكيفية الردّ عليها ودحضها، بطرق علمية، مع مراعاة القواعد السليمة للمناظرة والحجاج.
- الاهتمام بأعمال الترجمة المتعلقة بالردود على الشبهات المثارة، لحماية المسلمين الجدد من غير العرب، من الانتكاس.
- تحسيس علماء الأمة بضرورة الانخراط بقوة في هذا المسعى، والتشجيع العلني على الطاعنين في الوحيين، فكلمة العالم الرباني الراسخ في العلم سهم مسموم في نحور أعداء الإسلام وأصحاب البدع والأهواء، في كلّ زمان ومكان.
- وأخيراً، استحداث جائزة وطنية، لأحسن عمل إبداعي للدفاع عن سنة المصطفى ﷺ، سواء أكان دراسة أكاديمية أو بحثاً عاماً أو عملاً فنياً كالكاريكاتور وغيره.

آفاق البحث:

لا شك أنّ هذا البحث المتواضع لا يمكنه أن يغطّي هذا الموضوع الواسع المتشعب، من كلّ الزوايا، فهو يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث، كما يحتاج إلى أصحاب النّفس الطّويل للسير به نحو آفاق أخرى. ومن المواضيع الجديدة بالبحث، "دراسة استقرائية للانتقادات الموجهة للحدائثة، من خلال كتابات الحدائثيين أنفسهم" أي دراسة نقدية للحدائثة من الداخل.

هذا وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحابه أجمعين.

الفهارس:

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية:

الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة
105	﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾﴾	5	البقرة
16		14	
129	﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴿١٤٣﴾﴾	143	
16	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴿١٨٣﴾﴾	183	
116	﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُم وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾	190	
115	﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ لِلَّهِ فَإِنِ ائْتَهُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾	193	
115	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۗ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴿٢٥٦﴾﴾	256	
16	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿٩٧﴾﴾	97	آل عمران
129	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴿١١٠﴾﴾	110	
10	﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيكُمْ أَن يُمَدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ ءَالَفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴿١٢٤﴾﴾	124	
17	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ ﴿١١٧﴾﴾	117	
8	﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ﴿٨٨﴾﴾	59	النساء
16	﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿١٣٦﴾﴾	136	
116	﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَقاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ۗ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿١١٦﴾﴾	76	
18	﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴿٨٠﴾﴾	80	

117	﴿فَقَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾	84	
ب	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾	3	المائدة
17	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	38	
ب	﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾	67	
103	﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إيمَانِهَا خَيْرًا﴾	158	الأنعام
162	﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِءَ عَدُوِّ اللَّهِ وَعَدُوِّكُمْ﴾	60	الأنفال
117	﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾	65	
118	﴿فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾	7	التوبة
116	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غُلظَةً ءَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾	123	
ب	﴿لَيْبِنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	44	النحل
106	﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْتَجِبْ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾	44	الإسراء
115	﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾	29	الكهف
115	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾	107	الأنبياء
16	﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	56	النجم
ب	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	63	
187	﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَدْرِبَ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾	30	الفرقان
22	﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾	5	الشعراء
9	﴿وَأذْكُرْتَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾	34	الأحزاب
246	﴿تِلْكَ ءَايَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَءَايَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ وَيُلْئِلُ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٧﴾ يَسْمَعُ ءَايَاتِ اللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٨﴾ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُولًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿٩﴾ مِنْ	-6 11	الجمانية

	وَرَأَيْهِمْ جَهَنَّمَ ۖ وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ مَا كَسَبُوا شَيْئًا وَلَا مَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ ۗ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠﴾ هَذَا هُدًى ۖ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّحْمَةِ الْيَوْمِ ﴿١٠﴾		
10	﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴿٥﴾﴾	5-1	النجيم
13	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾	4-3	
104	﴿وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾﴾	6	الرحمن
186	﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ بِهِ ۖ وَأَظْهَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ ۖ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا تَبَيَّنَ بِهَا بِهِ ۖ قَالَتْ مَنَ أَنْبَأَكَ هَذَا ۖ قَالَ تَبَيَّنَ الْعَلِيمُ الْخَيْرُ ﴿٦﴾﴾	3	التحريم
18	﴿فَأَمَّا مَن أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾	8-7	الانشقاق
15	﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٥﴾﴾	5	الكافرون

فهرس الأحاديث النبوية:

الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث
5	جرير بن عبد الله	"من سنّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها،.."
12	المقدام بن معد يكرب	"ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك..."
13	عبد الله بن عمرو بن العاص	"كنت أكتب كلّ شيء أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أريد حفظه،..."
16	عبد الله بن عمر	"بني الإسلام على خمس..."
17	مالك بن الحويرث	"صلّوا كما رأيتُموني أصلي"
17	عائشة	"نقطع اليد في ربع دينار فصاعدا"
17	عائشة	"لا نورث، ما تركناه صدقة"
17	عمر بن الخطاب	"ليس لقاتل شيء"
18	أسامة بن زيد	"لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم"
18	عائشة	"ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك..."
21	العرباض بن سارية	"إياكم ومحدثات الأمور..."
22	عائشة	"« لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكِ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْنَا بَيْتَ، ثُمَّ... »"
64	ابن عباس	"كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان..."
86	أبو سعيد الخدري	"لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه..."
86	أبو هريرة	"كنا قعودا نكتب ما نسمع من النبي صلى الله عليه وسلم..."
86	عائشة	"جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ..."
88	أبو هريرة	"إنه، عام فتح مكة، قتلت خزاعة رجلا..."
88	أبو هريرة	"ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثا مني..."
90	زيد بن ثابت	"نصّر الله امرء سمع منا حديثا، فحفظه..."

90	ابن عباس	"احفظوهن وأخبروا بهن من وراءكم"
90	أبو بكر نفيع بن الحارث	"ألا ليلبغ الشاهد الغائب"
94	عائشة	"إنَّ النبيَّ ﷺ كان يحدث حديثاً لو عدّه..."
94	عائشة	"ما كان رسول الله ﷺ يسرد كسرديكم هذا..."
96	أبو مالك الأشعري	"الطُّهور شرط الإيمان..."
96	سعد بن أبي وقاص	"الثلاث، والثلاث كثير"
97	عبد الله بن عمر	الذي تفوته صلاة العصر
98	سلمة بن الأكوع	"من يَقل عليَّ ما لم أَقل..."
102	أبو ذر الغفاري	"أتدري أين تذهب..."
103	أبو ذر الغفاري	"أَتَدْرُونَ أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ؟..."
108	أبو هريرة	"إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ..."
108	أبو هريرة	"إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ..."
114	عبد الله بن عمر	"أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى..."
117	أنس بن مالك	"أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى..."
130	عبد الله بن مسعود	"خير النَّاسِ قرني ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ..."
134	أبو هريرة	"لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ..."
179	جابر بن عبد الله	"فإنَّ خير الحديث كتاب الله..."
179	جابر بن عبد الله	"إنَّ أصدق الحديث كتاب الله..."
186	أبو هريرة	"يا رسولَ الله، مَنْ أسعدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ؟..."

فهرس الأعلام:

الصفحة	تاريخ الوفاة	اسم العلم
33	/	أدونيس (علي أحمد أسبر)
219	م1937	ألفونس منجانا الكلداني
77	م2004	جاك دريدا Jacques Derrida
73	م1980	رولان بارت Roland Barthes
219	علي بن محمد بن أبي القاسم
32	م2010	محمد أركون
34	م2010	محمد عابد الجابري
92	م1970	محمود أبو رية
31	م1987	يوسف الخال

فهرس المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم (برواية حفص)

- 1- إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الجرح والتعديل، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط3، 2018م.
- 2- إبراهيم بن موسى بن مُجَدِّد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت 790هـ)، الإعتصام، ت. سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط1، 1992م.
- 3- ابن حجر العسقلاني، هداية الساري لسيرة البخاري، ت. حسين سلمان مهدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2011م.
- 4- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت 790هـ)، الموافقات، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1997م.
- 5- أبو الحسن، علي بن (سلطان) مُجَدِّد، نور الدين الملا الهروي القاري (ت 1014هـ)، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ت. مُجَدِّد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان / بيروت، د.ط، د.ت.
- 6- أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ت. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، لبنان، د.ط، 1979م.
- 7- أبو الخير، شمس الدين مُجَدِّد بن عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُجَدِّد السخاوي (ت 902هـ)، فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي، ت. علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط1، 2003م.
- 8- أبو السعداء، مجد الدين المبارك بن مُجَدِّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت. طاهر أحمد الزاوي ومحمود مُجَدِّد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، 1979م.
- 9- أبو العباس، أحمد بن مُجَدِّد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلانيالقتبي المصري، شهاب الدين (ت: 923هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323 هـ.
- 10- أبو العباس، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: 728هـ)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية، ط3، 2004م.

- 11- أبو العباس، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن مُجَدِّ ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت 728هـ)، **درء تعارض العقل والنقل**، ت. الدكتور مُجَدِّ رشاد سالم، جامعة الإمام مُجَدِّ بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1991م.
- 12- أبو الفتح، تقي الدين مُجَدِّ بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت 702هـ)، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ط، د.ت.
- 13- أبو الفضل، أحمد بن علي بن مُجَدِّ بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.
- 14- أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، (ت 544هـ)، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، ت. أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، ط1، 1970م.
- 15- أبو الفضل، مُجَدِّ بن مكرم بن علي، جمال الدين بن منظور الأنصاري (ت 711هـ)، **لسان العرب**، مذيّل بحواشي اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- 16- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، ط1، 1357هـ.
- 17- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، **تاريخ بغداد**، ت. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 2002م.
- 18- أبو حاتم، مُجَدِّ بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي (ت: 354هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ت. محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ط1، 1396هـ.
- 19- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (202 - 275هـ)، **سنن أبي داود**، ت. شعيب الأرنؤوط - مُجَدِّ كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م.
- 20- أبو عبد الله، شمس الدين مُجَدِّ بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: 748هـ)، **تذكرة الحفاظ**، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998م.
- 21- أبو عبد الله، مُجَدِّ بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ت. مجموعة من الباحثين (مُجَدِّ أجمل الإصلاح، مُجَدِّ عزيز شمس...)، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، ط3، 2019م.

- 22- أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: 751 هـ)، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ت. عثمان جمعة ضميرية، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، ط4، 2019م
- 23- أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت: 751 هـ)، تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ت. علي بن مُحَمَّد العمران، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، ط2، 2019م.
- 24- أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد بن ماجة القزويني (ت: 273 هـ)، سنن ابن ماجه، ت. شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - مُحَمَّد كامل قره بللي - عَبْد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م.
- 25- أبو عبد الله، أحمد بن حنبل (ت: 241 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت. شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م.
- 26- أبو عبد الله، شمس الدين مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية (ت 751 هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تعليق وتخرّيج أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1423 هـ.
- 27- أبو عبد الله، مالك بن أنس، بن مالك الأصبحي الحميري (ت: 179 هـ)، الموطأ، ت. مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات، ط1، 2004م.
- 28- أبو عبد الله، مُحَمَّد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671 هـ)، الجامع لأحكام القرآن، ت. أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1964م.
- 29- أبو عبد الله، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، صحيح البخاري، مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط3، 2018م.
- 30- أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت: 463 هـ)، جامع بيان العلم وفضله، ت. أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - السعودية، ط1، 1994م.
- 31- أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: 643 هـ)، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط، ت. موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط2، 1408 هـ.

- 32- أبو عيسى، مُجَدُّ بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضحاك، الترمذي (ت: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد مُجَدُّ شاكر (ج 2، 1)، ومُجَدُّ فؤاد عبد الباقي (ج 3)، وإبراهيم عطوة عوض (ج 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط 2، 1975م.
- 33- أبو مُجَدُّ، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن مُجَدُّ الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، ت. مُجَدُّ عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، ط 1، 1997م.
- 34- أبو معاذ، طارق بن عوض الله بن محمد، شرح لغة المحدث، مكتبة ابن تيمية، الجزيرة، مصر، ط 1، 2002م.
- 35- أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، ت. نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، د. ط، 1986م.
- 36- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852 هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ترقيم مُجَدُّ فؤاد عبد الباقي، تصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة - بيروت، د. ط، 1379م.
- 37- أحمد بن علي بن مُجَدُّ بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ت. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق - سوريا، ط 3، 2000م.
- 38- أحمد بن يوسف السيّد، تثبيت حجّية السنّة ونقض أصول المنكرين، مركز تكوين للدراسات والأبحاث، المملكة العربيّة السعوديّة، ط 1، 2017م.
- 39- أكرم ضياء العمري، "موقف الإستشراق من السنة والسيرة النبوية"، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، كلية الدعوة، (د. ط)، (د. ت).
- 40- تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ت. د. محمود مُجَدُّ الطناحي د. عبد الفتاح مُجَدُّ الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 2، 1413هـ.
- 41- جابر عصفور، إسلام النفط والحداثة (ضمن الإسلام والحداثة)، ندوة مواقف، لندن، دار الساقى، لبنان، بيروت، 1990م.
- 42- جابر عصفور، هوامش على دفتر التنوير، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان / الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1994م.

- 43- جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن مُجَدِّ الجوزي (ت 597هـ)، **الموضوعات**، ت. عبد الرحمن مُجَدِّ عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة (لصاحبها مُجَدِّ عبد المحسن)، ط1، ج2 سنة 1966م، ج3 سنة 1968م.
- 44- جمعة فتحي عبد الحلیم، **روايات الجامع الصحيح ونسخه - دراسة نظرية تطبيقية**، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، قطر، ط1، 2019م.
- 45- الحارث فخري عيسى عبد الله، **الحدائث وموقفها من السنة**، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2013م.
- 46- الحسين بن مُجَدِّ آيت سعيد، **السنة النبوية وحي من الله محفوظة كالقرآن**، بحث مقدّم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، عام 1425هـ.
- 47- الحسين شواط، **حجية السنة وتاريخها**، كلية الحديث الشريف، الجامعة الأمريكية العالمية، ط1، 2004م.
- 48- خليل بن إبراهيم ملاً خاطر، **الإصابة في صحة حديث الذبابة**، دار القبلة للثقافة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1405هـ.
- 49- خليل بن إبراهيم ملاً خاطر، **السنة النبوية وحي**، بحث مقدّم في ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، عام 1425هـ.
- 50- خيرة حمر العين، **جدل الحدائث في نقد الشعر العربي**، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1، 1997م.
- 51- رشيد أيلال، **صحيح البخاري: نهاية أسطورة**، دار الوطن، الرباط، المغرب، ط1، 2017م.
- 52- رولان بارت (Roland Barthes)، **درس السيميولوجيا**، ت.ر: عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال، المغرب، ط3، 1993م.
- 53- رولان بارت، **نقد وحقيقة**، ت: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1، 1994م.
- 54- زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، **السلامي**، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: 795هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ت. محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط1، 1996م.

- 55- سلمان آل مدهش، التفكيكية -دراسة نقدية-، مجلة أبحاث، كلية التربية، جامعة الحديدة، المملكة العربية السعودية، العدد 21، مارس 2021م.
- 56- سليمان بن صفية، العرف الحثيث في علم مشكل الحديث، دار الفرقان للنشر والتوزيع، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2022م.
- 57- سهيل عبد اللطيف الفتياي، الحداثة عند يوسف الخال: دراسة في تجربته النقدية الشعرية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية وآدابها، 2010م.
- 58- شفاء علي الفقيه، الروايات المنتقدة بسبب اختلاف نسخ صحيح البخاري، بحث مقدّم لمؤتمر الانتصار للصّحيحين، 14- 15/07/2010م، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، ط1، 2010م.
- 59- شمس الدين مُحمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، ت. مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1985م.
- 60- صدر الدين القبانجي، الأسس الفلسفية للحداثة: دراسة نقدية مقارنة بين الحداثة والإسلام، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ط، 2011م.
- 61- صلاح الدين بن أحمد الإدلبي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، مؤسسة إقرأ الخيرية، القاهرة، مصر، ط1، 2013م.
- 62- طاهر بن صالح (أو مُحمَّد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (ت ١٣٣٨ هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ت. عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط1، 1995م.
- 63- عبد الحميد بن محمَّد المير، بؤس التنوير: نقد شبهات وأكذوبات أيلال رشيد، حول البخاري وصحيحه، مركز قرطبة لدراسات الحضارة الإسلامية، ط1، 2018م.
- 64- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ)، تاريخ الخلفاء، ت. حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004م.
- 65- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ت. أبو قتيبة نظر مُحمَّد الفارياي، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006م.
- 66- عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، أبرز الطعون المعاصرة في الجامع الصحيح للبخاري، إصدارات مركز النخب العلمية، رقم 20، القصيم، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت.

- 67- عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت: 1386هـ)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكبتها / عالم الكتب - بيروت، د.ط، 1986م.
- 68- عبد الرزاق الجوزي، صفة إذلال لتهات أيلال، الإصدار الأول، مراكش، المغرب، بدون بيانات إضافية.
- 69- عبد العالي بشير، مقياس "الحدائثة"، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الآداب واللغة، قسم اللغة والأدب العربي، السنة الدراسية الرابعة، أدب عربي، د.ت.
- 70- عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايح، دراسة الأسانيد، الدار المالكية للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط2، 2019م.
- 71- عبد العزيز حمودة، المرايا المحدثبة: من النبوية إلى التفكيك، منشورات عالم المعرفة، الكويت، ب ط، 1978م.
- 72- عبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، ط4، 2013م.
- 73- عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار الوفاء، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة قضايا الفكر الإسلامي رقم (01)، د.ط، د.ت.
- 74- عبد القادر بن محمد جلال، إعلاء البخاري، دار سلف للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2018م.
- 75- عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط6، 2021م.
- 76- عبد المجيد الشرفي، لبنات، سلسلة معالم الحدائثة، دار الجنوب للنشر، تونس، د.ط، 1994م.
- 77- عثمان بن سعيد الدارمي، "نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل، من التوحيد"، ت. عاصم الشوامي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2012م.
- 78- عدنان علي رضا النحوي، الحدائثة من منظور إيماني، دار النحوي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط3، 1989م.
- 79- عزالدین روان، التقد الحديثي، مقرر ماستر 2، الحديث وعلومه، كلية العلوم الإسلامية، الخروبة، السنة الدراسية 2021-2022م.

- 80- عصام البشير، أصول منهج النقد عند أهل الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1992م.
- 81- علي أحمد سعيد (أدونيس)، الثابت والمتحول، دار الساقى، بيروت، لبنان، ط8، 2002م.
- 82- علي أحمد سعيد (أدونيس)، الشعرية العربية، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط2، 1979 م
- 83- علي أحمد سعيد (أدونيس)، فاتحة لنهايات القرن، دار العودة، بيروت، لبنان، ط1، 1980م.
- 84- علي أحمد سعيد (أدونيس)، النص القرآني وآفاق الكتابة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ودار الآداب، بيروت، د.ط، د.ت.
- 85- علي محمد زينو، "القرآنيون: نشأتهم، عقائدهم، أدلتهم"، دار القبس، دمشق، ط1، 2011م.
- 86- عماد السيّد الشربيني، أضواء على حديث (أمرت أن أقاتل الناس)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات - دمنهور، مصر، العدد الأول، المجلد الرابع، 2016م
- 87- عماد السيّد الشربيني، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والردّ عليها، عالم الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 2019م.
- 88- عوض بن محمد القرني، الحداثة في ميزان الإسلام، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002م.
- 89- غازي محمود الشمري، الإتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط1، 2012م.
- 90- كمال أبو ديب، "الحداثة، السلطة، النص"، مجلة النقد الأدبي فصول، عدد 3، المجلد 4، 1984م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
- 91- مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، دار الندوة العالمية، الرياض، ط3، 1418هـ.
- 92- محفوظ الرحمن الفيضي، ثنائيات موطأ الإمام مالك، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، ط1، 2012م.
- 93- محمد أركون، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، (ت.ر) هاشم صالح، دار الساقى، بيروت، لبنان، ط2، 1995م.
- 94- محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت 1329هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1415 هـ).

- 95- مُجَدُّ الطاهر بن مُجَدُّ بن مُجَدُّ الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393 هـ)، **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، الدار التونسية للنشر - تونس، د.ط، 1948 م.
- 96- مُجَدُّ بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751 هـ)، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، ت. عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط1، 1970 م.
- 97- مُحَمَّد بن أحمد رفيق، **الجهالات المسطورة في كتاب صحيح البخاري..نهاية أسطورة**، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط1، 2018 م.
- 98- مُجَدُّ بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ)، **الرسالة**، ت. أحمد مُجَدُّ شاكر، الناشر: مصطفى الحلبي وأولاده - مصر، ط1، 1938 م.
- 99- مُجَدُّ بن زين العابدين رستم، **المعركة تحت راية البخاري، تعقبات وانتقادات لكتاب: صحيح البخاري..نهاية أسطورة**، مطبعة الخليج العربي، تطوان، المغرب، د.ط، 2020 م.
- 100- مُجَدُّ بن عبد العزيز بن أحمد العلي، **الحدائث في العالم العربي، دراسة عقديّة، رسالة دكتوراه**، جامعة الإمام مُجَدُّ بن سعود الإسلاميّة، كليّة أصول الدّين بالرياض، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، 1414 هـ.
- 101- مُحَمَّد بن عبد الكريم بن عبيد، **روايات ونسخ الجامع الصحيح للإمام مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري**، دار إمام الدعوة، الرياض، ط1، 1426 هـ.
- 102- مُجَدُّ بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت: 502 هـ)، **مشكاة المصابيح**، ت. مُجَدُّ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط3، 1985 م.
- 103- مُجَدُّ بن علي بن مُجَدُّ بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250 هـ)، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول**، ت. أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1999 م.
- 104- مُحَمَّد بن فريد زريوح، **المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصّحّاحين**، تكوين للدراسات والأبحاث، لندن، ط1، 2020 م.
- 105- مُجَدُّ بن مُجَدُّ أبو شهبه، **دفاع عن السنّة وردّ شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين**، مكتبة السنّة، القاهرة، مصر، ط1، 1989 م.
- 106- مُجَدُّ سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، **الحدائث (إعداد وترجمة)**، دار بوبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2008 م.

- 107- مُجَّد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالي، الحداثة الفلسفية: نصوص مختارة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2009 م.
- 108- مُجَّد عجّاج الخطيب، أصول الحديث: علومه ومصطلحاته، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط4، 1997م.
- 109- مُجَّد علي قاسم العمري، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، د.ت.
- 110- مُجَّد لقمان السّلفي، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا وامتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، دار الداعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1420هـ.
- 111- محمود أبو ريّة، أضواء على السنّة المحمّديّة، دار المعارف، القاهرة، 1994م، ط6.
- 112- محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط10، 2004م.
- 113- محمود بن مُجَّد مزروعة، "شبهات القرآنين حول السنة النبوية"، جامعة أم القرى، كلية الدعوة، قسم العقيدة، ب ط، ب ت.
- 114- مصطفى السباعي، الإستشراق والمستشرقون: ما لهم وما عليهم، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1979م.
- 115- مصطفى السباعي، السنّة النبويّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، دمشق، ط3، 1982م.
- 116- ناصر الدين الألباني، منزلة السنّة في الإسلام وبيان أنّه لا يستغنى عنها بالقرآن، الدار السلفيّة، الكويت، ط4، 1984م.
- 117- نبيل بلهي، التّفنيد لشبهات أيلال رشيد حول صحيح البخاري، الحلقة الأولى، بدون دار نشر، ط1، 1439هـ.
- 118- نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، د.ت.
- 119- نصر حامد أبو زيد، "النص، السلطة، الحقيقة"، المركز الثقافي العربي، لبنان، بيروت، ط1، 1995م.
- 120- نماء البنا، النقد الحديثي بين المحدثين والحداثيين، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، مجلد 26، العدد 101، 2021م.
- 121- نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط30، 2009 م.

122- هاجر مُجدُّ نجيب عليوة، التيار الحداثي وموقفه من المقاصد الشرعية، الملتقى الدولي الثالث، القراءات الحداثية للعلوم الإسلامية -دراسة نقدية-، معهد العلوم الإسلامية جامعة الوادي، 12 و 13 ديسمبر 2018م.

123- يورغن هابرماس ()، الحداثة مشروع ناقص، ت.ر. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت، عدد 29، 1984م.

124- يوسف سميرين، بيع الوهم: تهاقت طرح رشيد أيلال عن صحيح البخاري، بدون بيانات إضافية.

مواقع إلكترونية :

1- إبراهيم بن مُجدُّ، دراسة في المنهج النقدي للمتون بين المحدثين والحداثيين، مركز سلف للبحوث والدراسات: www.salafcenter.org/5522/، الورقة العلمية رقم 198. (تاريخ التصفح: 2023/01/26م، سا 16).

2- أحمد بن فارس السلوم، رسالة في الرد على شبه منجانا حول صحيح البخاري، تاريخ التصفح: 2023/05/11، سا 18:55 www.alukah.net/library/0/87340/

3- سلسلة دفع الشبه الغوية عن أحاديث خير البرية، "حديث الذبابة: هل يعارض العقل"، مركز سلف للبحوث والدراسات، الموقع الإلكتروني: <https://salafcenter.org> نقلًا عن مجلة المنار. (2023/02/03م: سا 15)

4- شحات بقوش، مهاجمو السنة، ولماذا البخاري بالذات، مركز سراج للدراسات والبحوث: w.w.w.ragcenter.net، 2023/02/28م، 21:30 سا.

5- علاء إبراهيم عبد الرحيم، سلسلة دفع الشبه الغوية عن أحاديث خير البرية، الشبهة 18، مركز سلف للبحوث والدراسات، الموقع الإلكتروني: [https://salafcenter.org/wp-](https://salafcenter.org/wp-content/uploads/2018/12) content/uploads/2018/12، تاريخ التصفح: 2023/02/15م.

6- عمر السنوي الخالدي، البنيوية: عوامل النشأة وأسباب التقويض، موقع الألوكة: www.alukah.net/literature_language/0/115084/، (تاريخ التصفح: 2023/01/03م، الساعة: 12 سا).

7- محمود بن أحمد الدوسري، سمات الحداثة العربية: alukah.net/culture/0/155846/www (تاريخ التصفح 2022/11/11، 10 سا).

8- وليد قصاب، التفكير.. منهج خطير في التفسير، موقع الألوكة: (بتاريخ التصفح: 2023/01/11، ص 10 و 30). 52179.

www.alukah.net/literature_language/0/

صفحات رسمية على اليوتوب:

- قناة د. نبيل بلهي، مدرسة الحدائين في نقد الحديث النبوي، المحاضرة الخامسة. (تاريخ الإستماع: 2023/01/15).

فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وتقدير

أ..... مقدمة

الفصل الأول: السنة النبوية بين الحداثيين والمُحدِّثين

- 4..... المبحث الأول: السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي
- 5..... المطلب الأول: تعريف السنة لغة واصطلاحاً
- 5..... الفرع الأول: السنة في اللغة
- 6..... الفرع الثاني: السنة في الاصطلاح
- 7..... المطلب الثاني: مكانة السنة النبوية في التشريع الإسلامي
- 7..... الفرع الأول: أدلة حجية السنة النبوية
- 15..... الفرع الثاني: علاقة السنة النبوية بالقرآن الكريم
- 20..... المبحث الثاني: مفهوم الحداثة، نشأتها وأسسها
- 21..... المطلب الأول: مفهوم الحداثة
- 21..... الفرع الأول: الحداثة في اللغة
- 23..... الفرع الثاني: الحداثة في الاصطلاح
- 29..... المطلب الثاني: نشأة الحداثة العربية وروادها
- 29..... الفرع الأول: نشأة الحداثة العربية
- 30..... الفرع الثاني: رواد الحداثة ورموزها
- 35..... المطلب الثالث: الأسس الفلسفية والفكرية للحداثة وسماتها العامة
- 35..... الفرع الأول: الأسس الفلسفية والفكرية للحداثة
- 37..... الفرع الثاني: السمات العامة للحداثة العربية
- 39..... المطلب الرابع: علاقة الحداثة بالمذاهب والفرق الأخرى
- 40..... الفرع الأول: علاقة الحداثيين بالشيعة
- 41..... الفرع الثاني: علاقة الحداثيين بالمعتزلة
- 42..... الفرع الثالث: علاقة الحداثيين بالمستشرقين
- 43..... الفرع الرابع: علاقة الحداثيين بالقرآنيين
- 44..... الفرع الخامس: علاقة الحداثيين بالعقلانيين

- 46.....المبحث الثالث: منهج النقد الحديثي عند المحدثين
- 47.....المطلب الأول: مدخل عام
- 47.....الفرع الأول: النقد لغة واصطلاحاً
- 48.....الفرع الثاني: دواعي نقد الحديث ومحاذيره عند أهل الحديث
- 49.....المطلب الثاني: الملامح الأساسية للنقد الحديثي عند المحدثين
- 50.....الفرع الأول: نقد الراوي
- 53.....الفرع الثاني: نقد الرواية (السند)
- 57.....الفرع الثالث: نقد المروي (المتن)

الفصل الثاني : منهج الحدائين في نقد السنّة ومسالكمهم في ذلك

- 69.....المبحث الأول: منهج الحدائين في نقد السنّة النبويّة.
- 70.....المطلب الأول: مفهوم النقد الحديثي عند الحدائين
- 70.....الفرع الأول: النقد في اصطلاح الحدائين
- 71.....الفرع الثاني: التعريف المقترح للنقد عند الحدائين
- 71.....المطلب الثاني: منهج النقد عند الحدائين
- 72.....الفرع الأول: توظيف قراءات غريبة في نقد النص الحديثي
- 80.....الفرع الثاني: نقد العقل الإسلامي التأصيلي ومنهج أهل الحديث النقدي
- 82.....الفرع الثالث: تبني بعض معايير المحدثين في نقد المتن دون ضوابطها
- 82.....الفرع الرابع: أسلوب التسييس للطعن في محتوى الحديث
- 84.....المبحث الثاني: مسالك الحدائين في الطعن في حجية السنّة
- 85.....المطلب الأول: مسلك "شبهة النهي عن كتابة الحديث"
- 85.....الفرع الأول: مضمون الشبهة
- 87.....الفرع الثاني: مناقشة الشبهة والردّ عليها
- 91.....المطلب الثاني: مسلك "شبهة الرواية بالمعنى"
- 91.....الفرع الأول: مضمون الشبهة
- 92.....الفرع الثاني: مناقشة الشبهة والردّ عليها
- 99.....المبحث الثالث: مسالك الحدائين في الطعن في المرويات ومتونها
- 101.....المطلب الأول: مسلك ردّ الحديث بدعوى معارضة العقل
- 101.....الفرع الأول: علاقة العقل بالنص بين الحدائين والمحدثين

- 102... الفرع الثاني: نموذج من غلط الحدائين في فهم الحديث المعارض بالعقل (حديث سجود الشمس تحت العرش)
- 107... **المطلب الثاني:** مسلك ردّ الحديث بدعوى معارضة العلم
- 107... الفرع الأول: ضوابط معارضة الحديث للعلم
- 108... الفرع الثاني: نموذج من غلط الحدائين في فهم الحديث المعارض بالعلم: (حديث الذباب)
- 112... **المطلب الثالث:** مسلك ردّ الحديث بدعوى معارضة القرآن
- 112... الفرع الأول: مفهوم معارضة الحديث للقرآن عند المحدثين والحدائين
- 114... الفرع الثاني: نموذج من غلط الحدائين في فهم الحديث المعارض بالقرآن: حديث (أمرت أن أقاتل الناس)
- 119... **المبحث الرابع:** مسالك الحدائين في الطعن في دواوين السنة الصحيحة ورواؤها
- 120... **المطلب الأول:** الطعن في دواوين السنة الصحيحة
- 120... الفرع الأول: أسباب التركيز على صحيح البخاري
- 123... الفرع الثاني: منهجية الطعن في دواوين السنة الصحيحة
- 126... الفرع الثالث: مناقشة وتفنييد بعض هذه الشبهات
- 127... **المطلب الثاني:** الطعن في رواية الحديث
- 128... الفرع الأول: الطعن في عدالة الصحابة
- 132... الفرع الثاني: الطعن في سائر الرواة، "الإمام الزهري أنموذجاً"
- الفصل الثالث: دراسة نقدية لكتاب " صحيح البخاري: نهاية أسطورة" الرشيد أيلال**
- 138... **المبحث الأول:** مدخل تمهيدي للدراسة النقدية
- 139... **المطلب الأول:** التعريف بالمؤلف والكتاب
- 139... الفرع الأول: التعريف بالمؤلف
- 140... الفرع الثاني: التعريف بالكتاب
- 142... **المطلب الثاني:** ترجمة موجزة للإمام البخاري وجامعه الصحيح
- 142... الفرع الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري
- 145... الفرع الثاني: التعريف بالجامع الصحيح
- 152... **المبحث الثاني:** الدراسة النقدية الخارجية (الملاحظات العامة):
- 153... **المطلب الأول:** الأمانة العلمية وطريقة الاقتباس
- 153... الفرع الأول: الأمانة العلمية
- 155... الفرع الثاني: طريقة المؤلف في الاقتباس
- 157... **المطلب الثاني:** لغة الكاتب وأسلوبه
- 157... الفرع الأول: لغة الكاتب

- 159..... الفرع الثاني: أسلوب الكاتب
- 162..... **المطلب الثالث: منهج المؤلف في الاستدلال** .
- 162..... الفرع الأول: ردّ النصوص ومناقشة المسائل بالعقل فقط
- 163..... الفرع الثاني: بناء التحليل على فهم خاطئ للمصطلح
- 163..... الفرع الثالث: تناقض المؤلف بإثبات الأمر ونفيه في سياق واحد
- 164..... الفرع الرابع: ترتيب نتائج على مقدمات لا تلزمها
- 164..... الفرع الخامس: استدلال المؤلف بما لا يُعتبر دليلاً عنده
- 164..... الفرع السادس: استدلال المؤلف على نفسه بما هو حجة عليه
- 165..... الفرع السابع: الخوض في أدقّ مسائل الحديث بمنهج "الصحافيين" لا المحدثين
- 165..... الفرع الثامن: ضرب أقوال العلماء بعضها ببعض
- 165..... **المطلب الرابع: منهجية المؤلف**
- 165..... الفرع الأول: الفوضى المنهجية والخلط العشوائي في إيراد الشبهات
- 166..... **المطلب الخامس: المؤهلات العلميّة للكاتب**
- 166..... الفرع الأول: الجهل المطبق بعلوم الشريعة عامّة وعلوم الحديث خاصّة
- 166..... الفرع الثاني: جهل الكاتب بمبادئ تحقيق المخطوطات
- 166..... الفرع الثالث: المستوى الإعدادي للكاتب
- 167..... **المطلب السادس: موقف الكاتب من السنّة النبويّة وعلومها ورواؤها**
- 167..... الفرع الأول: موقف الكاتب من السنّة النبويّة
- 167..... الفرع الثاني: موقف الكاتب من علوم الحديث
- 167..... الفرع الثالث: موقف الكاتب من أهل الحديث
- 170..... **المبحث الثالث: النقد الداخلي للكتاب (الملاحظات الخاصة):**
- 171..... **المطلب الأول: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الأول: "آفة تدوين الحديث"**
- 171..... الفرع الأول: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الأول "منع الرسول للصحابة من تدوين كلامه"
- 178..... الفرع الثاني: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثاني "أنصار الحديث يخالفون الحديث"
- 179..... الفرع الثالث: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثالث "عذر أقبح من زلة"
- 180..... الفرع الرابع: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الرابع "السنّة قاضية على القرآن"
- 182..... الفرع الخامس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الخامس "السنّة ناسخة للقرآن"
- 182..... **المطلب الثاني: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الثاني: "آفة علم الحديث"**
- 182..... الفرع الأول: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الأول "الحديث في القرآن"

- 188..... الفرع الثاني: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثاني "ليس علما".
- 190..... الفرع الثالث: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثالث "أكذوبة علم الرجال".
- 194..... الفرع الرابع: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الرابع "رواية الحديث بالمعنى".
- 196..... الفرع الخامس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الخامس "جناية الحديث".
- 197..... **المطلب الثالث: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الثالث: "أسطورة البخاري"**
- 197..... الفرع الأول: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الأول "لماذا البخاري".
- 198..... الفرع الثاني: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثاني "سيرة الأحلام".
- 201..... الفرع الثالث: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثالث "الأسطورة".
- 203..... الفرع الرابع: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الرابع "أسطورة الحفظ الأسطوري".
- 204..... الفرع الخامس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الخامس "أسطورة صحيح البخاري".
- 205..... **المطلب الرابع: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الرابع: "سقوط الأسطورة"**
- 206..... الفرع الأول: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الأول "الخرافة بالأرقام".
- 206..... الفرع الثاني: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثاني "كذبة الإجماع".
- 209..... الفرع الثالث: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثالث "أعلام ضعّفوا أحاديث في الصحيحين".
- 211..... الفرع الرابع: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الرابع "البخاري مجروح ومتروك الحديث".
- 217..... الفرع الخامس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الخامس "بخاريات".
- 218... **المطلب الخامس والأخير: الردّ على شبهات ومغالطات الفصل الخامس: "من ألف صحيح البخاري؟"**
- 218..... الفرع الأول: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الأول "النسخة الأصلية لصحيح البخاري".
- 222..... الفرع الثاني: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثاني "نسخة منجانا".
- 224..... الفرع الثالث: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الثالث "صحيح البخاري والتلاميذ".
- 228... الفرع الرابع: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الرابع "صحيح البخاري والحافظ بن حجر العسقلاني".
- 236..... الفرع الخامس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان الخامس "اختلاف نسخ صحيح البخاري".
- 242..... الفرع السادس: التعليق على شبهات ومغالطات العنوان السادس "من ألف صحيح البخاري".
- 249..... خاتمة
- 256..... الفهارس:
- 257..... فهرس الآيات القرآنية.....
- 261..... فهرس الاحاديث النبوية
- 263..... فهرس الأعلام
- 264..... فهرس المصادر والمراجع

276..... فهرس الموضوعات

تناولت هذه الدراسة في قسمها النظري، مكانة السنّة النبويّة في التشريع الإسلامي والملاحم الأساسيّة لمنهج النّقد عند المحدثين، وكذا مفهوم الحادثة وأسسها وأهمّ مقولاتها، كما تناولت الملاحم المنهجية للنّقد عند الحداثيين ومسالكهم في الطّعن في السنّة النبويّة، من خلال مناقشة بعض الشبهات.

وحلّصت الدراسة النظريّة إلى بيان الاختلاف الواضح والجوهرى ما بين منهج المحدثين ومنهج الحداثيين في التعاطي مع النصوص الشرعيّة، حيث اعتمد الحداثيون على أدوات وآليات في النّقد، مستمّدة من الفكر الغربي، أفضت إلى نتائج بعيدة كلّ البعد عن الحقائق العلميّة التي قرّرها المنهج الإسلامي الأصيل، وأظهرت تهافت الأدلّة التي ارتكز عليها الحداثيون في شبهاتهم للطّعن في السنّة النبويّة.

كما تناولت هذه الدراسة النّقدية في قسمها التطبيقي، دراسة نقدية لكتاب "صحيح البخاري.. نهاية أسطورة" لرشيد أيلال، حيث شملت الجانب الخارجي، للوقوف على منهج المؤلّف في كتابه وخصائص أسلوبه، والجانب الداخلي، لمناقشة الشبهات التي أوردتها فيه، للطّعن في الإمام البخاري وفي جامعه الصحيح.

وحلّصت هذه الدراسة النّقدية إلى أنّ رشيد أيلال فاقد للأهليّة العلميّة والأدبيّة، للكتابة في هذا الموضوع المتخصّص، من خلال الاضطراب الكبير في منهج الاستدلال وغياب الأمانة العلميّة والعجز عن الوفاء بالإجابة على الإشكاليّة الأساسيّة التي ألزم بها نفسه في كتابه.

الكلمات المفتاحية: السنّة النبويّة، النّقد الحديثي، المحدثون، الحداثيون، الحادثة، الشبهات،

صحيح البخاري.

Abstract

This study, in its theoretical part, addressed the status of the Prophetic tradition (Sunnah) in Islamic legislation and the fundamental aspects of the methodology of criticism among the scholars of Hadith (Muhadditheen). It also discussed the concept of modernity, its foundations, and its most important principles, as well as the methodological characteristics of criticism among modernists and their approaches to criticizing the Prophetic tradition through the examination of some doubts. The theoretical study concluded by highlighting the clear and substantial differences between the methodology of Muhadditheen and that of modernists in dealing with religious texts. Modernists relied on tools and mechanisms in criticism derived from Western thought, which led to conclusions that were far from the scientific facts established by the authentic Islamic methodology. It also exposed the weakness of the evidence upon which modernists relied in their doubts about the Prophetic tradition.

In its practical part, this critical study examined the book "Sahih Al-Bukhari: The End of a Myth" by Rashid Aylal. This examination included an external analysis to understand the author's methodology and stylistic features, as well as an internal discussion of the doubts he raised in his book, aiming to criticize Imam Al-Bukhari and his collection of authentic Hadith. This critical study concluded that Rashid Aylal lacks the scholarly and literary competence to write on this specialized topic due to significant deficiencies in his methodology of argumentation, the absence of scholarly integrity, and his inability to address the fundamental issues he set out to tackle in his book.

Keywords: Prophetic tradition (Sunnah), Hadith criticism, Muhadditheen, modernists, modernity, doubts, Sahih Al-Bukhari.